

أحمد صادق سَعْدَ

صفحات من

البسائر المصرية

في أعقاب الحرب العالمية الثانية

١٩٤٥ — ١٩٤٦

مع مقدمة تحليلية

بقلم

الدكتور عبد العظيم رمضان



أحمد صادق سَعْدُ

صفحات من

اليسار المصري

من أعقاب الحرب العالمية الثانية

١٩٤٥ — ١٩٤٦

مع مقدمة تحليلية

بقلم

الدكتور عبد العظيم رمضان

مكتبة مدبولي

رقم الإيداع ٣٠٣٧ / ٧٦

مقدمة تحليلية

بقلم

الدكتور عبد العظيم رمضان

تاريخ التيار اليسارى الوطنى فى مصر تاريخ جديد لم يكشف عنه النقاب حديثاً ، رغم أنه تيار أصيل فى الشعب المصرى . وقد كانت هناك شبه مؤامرة بين المؤرخين البورجوازيين على تجاهل هذا التيار عند تسجيل تاريخ الحركة الوطنية ، حتى بدأ وكأن هذا التيار لم يكن له وجود . ولكن منذ أن ظهرت مدرسة تاريخية جديدة فى مصر تستعين بالمنهج المادى الجدلى فى تفسير التاريخ ، أخذت حجب الظلام التى تكتشف هذا التيار تتكشف شيئاً فشيئاً ، فيبرز كما لو كان قارة جديدة مجهولة فى محيط الحركة الوطنية العظيم .

على أن الجهود العلمية التى بذلت لكشف الحجب عن هذا التيار لم تكن بالجهود السهلة . وذلك لأن طبيعة النظام الإقتصادى والإجتماعى والسياسى^٢ فى مصر ، يفرض السرية على قادة هذا التيار ، لأن نشاطهم طبقاً للدستور والقانون يعد نشاطاً غير مشروع . وبالعالمى فإن مصادر البحث والتنقيب لم تكن مدللة بالنسبة للباحث فى تاريخ مصر ، فضلاً عن أنها تعتمد على الجزء الظاهر أو العلمى من النشاط . أما الجزء السرى ، فإنه مجهول مدفون فى صدور أصحابه ، حتى نتاح لهم الفرصة لإبرازه فى صورة مذكرات أو محاضر نقاش أو غيرها . وحتى هذا أيضاً لا يمكن أن يتيسر إلا فى نظام حكم إشتراكى أو يتجه نحو الإشتراكية ويسود مناخ ديمقراطى يوفر الضمانات لصاحبه فلا يوج به فى الاعتقال .

من هنا كان تمحسى حيث طرح على المفاضل الماركسى القديم أحمد صادق سعد فكرة جمع ما يخصه عن تراث الحركة الشيوعية المصرية فى الاربعينيات فى

كتاب يشتمل على جزئين . الجزء الاول ، ويضم ماهو مكون من صدره من ذكريات النشاط اليسارى السرى فى تلك الفترة . والجزء الثانى . ويتناول النشاط العلنى الذى قام به شخصياً ، ويتمثل فى المقالات التى يشارك فيها بالرأى فى معالجة قضايا بلده والتى نشرت على صفحات مجلة « الفجر الجهدى » ، فى عام ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ، وبعضها نشر حينذاك بدون توقيع أو بتوقيع مستعار لأسباب صحفية

وقد كان مبعث تحمسى أن الذكريات التى سوف يرويها سوف تكون هامة دون ريب ، لأنها ستسجل قطعة من تاريخ مصر لا يعرفها إلا القليل ، أما المقالات ، فإنها ستكون مزدوجة الأهمية ، لأنها سوف تبرز مشا كل مصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية ، كما تظهر رأى فريق من اليسار فى معالجتها . فهى على هذا النحو ، صفحة ساخنة ، من تاريخ مصر المعاصر سوف تشوق القارئ المثقف أو الباحث المتخصص .

ولست أنوى أن أتحدث عن أحمد صادق سعد ككاتوب وباحث . فإن تاريخه الطويل فى هذا المجال يجعله فى غنى عن التعريف . كما أنوى أن أتحدث عن وطنيته الدافقة ، فسوف يجد القارئ شاهداً عليها فى مقالاته المنشورة فى هذا الكتاب . وإنما أنوى أن أتناوله فى إطار الكتاب .

فى تلك الفترة كان أحمد صادق سعد هو المسئول تسياراً لتلك الحلقة المنار كسية التى لم يكن لها اسم بعد ، ولكنها هيمنت على إصدار مجلتى « الفجر الجديد » و « الضمير » ، وفى سبتمبر ١٩٤٦ تحولت هذه الحلقة إلى تنظيم شيوعى باسم « الطليعة الشعبية للتحرر » ، ثم تغير اسمها إلى طليعة العمال ، ثم إلى وحزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى ، عام ١٩٥٧ ، أى بعد قيام الثورة بخمس سنوات .

وقد أتت الفجر الجديد بعد فترة استزاد فيها المثقفون الماركسيون بالمطالعات

النظرية السكتية عن طريق حلقات الدرس العديدة والفواى العلمية والخلايا ،
التي انتشرت أثناء الحرب العالمية الثانية انتشاراً كبيراً ، وساند على انتشارها
نحالف إنجلترا ، دولة الاحتلال ، مع الإتحاد السوفيتى ، ودخول كثر من
الكتب والمجلات الماركسية إلى مصر .

وقد سبق إصدار الفجر الجديد نقاط لها فى د لجنة نشر الثقافة الحديثة ،
وإصدار بعض الكتب د مثل : د مشكلة الفلاح ، لصادق سعد ، و ترجمة كتاب
اليفوريرنز من الإستعمار البريطانى فى مصر د لأحمد رشدى صالح . ولذلك
فالفجر الجديد تمثل خطوة ثانية خروجاً من التفكير العظرى البحت إلى الدخول
فى الحركة الوطنية السياسية العامة .

وتعتبر د الفجر الجديد ، ثالث تنظيم ماركسى رئيسى يظهر فى مصر منذ قيام
الحرب العالمية الثانية . فقد سبها ظهور تنظيمين فى عام ١٩٥٢ هما : د الحركة
المصرية للتحرور الوطنى ، و د إيسكرا ، وكانت الصيغة الغالبة على تنظيم ، الحركة
المصرية للتحرور الوطنى د هى الصيغة البرجوازية الصغيرة ، كما اتصلت بالكثير
من العمال وميكانيكية الطيران والسودانيين والنوبيين . أما الصيغة الغالبة فى
تنظيم د إيسكرا ، (أح الشراة) ، فكانت هى الصيغة الأرستقراطية والأجنبية
فقد كان فيها من أمثال محمد سيد أحمد ، وإهام حمدى سيف للمصر ، ونيل الهلالى
والدكتور شريف حتاته وشهدى عطية الشافعى . وكان التنظيم الأول تحت
قيادة هنرى كوريل ، كما كان التنظيم الثانى تحت قيادة هليل شوارتز . ولا
يغض هذا من شأن تلك التنظيمات وغيرها فى تلك الفترة وذلك بسبب الصفة
العالمية أو الامية للحركة الشيوعية ، فضلاً عن أن الكتب الماركسية كانت نادرة
وكانت الحالة الثقافية للأجانب تسمح لهم بقيادة حلقات الدرس والتحول بها
إلى تنظيمات ، وقد كان الأجانب فى ذلك الحين يعايشون المصريين ويتحدثون
العربية كأهلها ولم يكن التطور القومى حاداً .

وقد استطاعت جماعة الفجر الجديد الاستقلال عن القيادة الأجنبية والتوجيه الأجنبي منذ وقت مبكر . وقد ساعدها ذلك على مزيد من التفهم للأوضاع وعلى إدراك أن « الدرب المصرى نحو الاشتراكية له خصائصه وميزاته التى تجعله يختلف عن ظروف النضال فى البلاد الأخرى ، وهو ما تمثل فى الدراسات الماركسية التطبيقية على مصر فى مجلات « الفجر الجديد » والضمير ، وبعض الكتب التى أصدرتها مثل « أساسة التموين ، اصادق سعد .

وربما كان ذلك هو السبب فى مرقف الفجر الجديد بمرفقها التحالى النقدى من الوفد ولشاطها بين الطلبة الوفديين ومع الطليعة الوفدية ، والمساهمة فى تحرير جريدة الوفد « صوت الأمة » . بينما وقفت موقفا هجوميا من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة . وهذا الموقف يختلف عن موقف التنظيمات الشيوعية الأخرى ، مثل الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ، والحزب الشيوعى المصرى ، التى كانت سياستها تقوم على الهجوم على الوفد . واستدراج الإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة الإشتراكي إلى التحالف معها . وفى ذلك كانت الفجر الجديد أنضج سياسيا من ريب من التنظيمات الماركسية الأخرى ، لادراكها الدخلى الصحيح للنفوذ إلى الجماهير الشعبية العريضة التى تدين بالوفاء لوفد ، حزب الأغلبية ، والذى كان تجاهله سببا دائما فى انعزال التعليقات الماركسية من هذه الجماهير لحد كبير .

إن نظرة فاحصة على صفحات « الفجر الجديد » فى تلك الفترة ، تستطيع أن تكشف على الفور أنها كانت صفحة ناعسة مجعدة لنضال المثقفين المصريين الثوريين ، وتكذيبا مدويا للفرية المسموعة التى رددتها دوائر رجعية كثيرة فى مصر من أن الماركسيين هم عملاء موسكو ! فتشيد سطور المجلة بالوطنية الرفيعة والإخلاص النقي للشعب المصرى الكادح . لقد كانت الأفكار التى تضمنتها المجلة فى مجموعها بلورة حقيقية لأهداف الحركة الديمقراطية الوطنية المتقدمة فى ذلك الوقت ، وأصبحت شعارات لها . وقد رأى بعضها تجسيدها

في الجانب الأكبر من انجاز الثورة البورجوازية فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٦ .

لقد كان منها - على سبيل المثال - أن هزيمة الاستعمار يأتى بالكفاح ضده ، لا بمهادنته . وعلى الشعب المصرى أن يعتمد فى ذلك على المساندة الأساسية للحركات المسكفة فى البلاد الأخرى ، لا على أجنحة استعمارية مختلفة . وأن الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية ليسا فقط حليفا ثابتا للنضال التحررى المصرى ، بل مثالا للمنجزات الاشتراكية . وأبرزت تلك المقالات دور الجماهير الشعبية ، وعلى رأسها الطبقة العاملة ، فى انجاح الحركة الوطنية الديمقراطية كمنقضى لفكرة الاعتماد على حركة الزعماء والتقليديين . كما أظهرت الربط الوثيق بين الاستعمار والرجعية الممثلة لكبار الملاك والرأسماليين ، وبالتالي صلة التلازم بين المطالب الوطنية والمطالب الديموقراطية .

وتعتبر مقالات أحمد صادق سعد المنشور فى هذا الكتاب صورة ونموذجا هاما للآراء التقدمية التى أشرنا إليها ، والتى نرى أن تقديم تحليل لها سوف يكون أمراً مشوقاً للقارىء الآن ومدعاة له على التأمل فى ضوء الكثير من مشاكلنا الحالية . حتى أن بعضها يبدو كما لو كتب هذه الأيام !

فى مقال له بعنوان : " تعديل المعاهدة المصرية الإنجليزية " ، يقول : " أن الضمان الوحيد لتحقيق غاياتنا الوطنية هو أن تتوفر الديمقراطية بشقيها - السياسى والاجتماعى - فى بلادنا . فيرفع مستوى المعيشة للطبقات الكادحة - الفلاحون والعمال وسائر المنتجين وصغار الموظفين - ويحارب الغلاء محاربة جديده . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يجب أن تكون الأداة التى تروجه الكفاح الوطنى - الأحزاب السياسيه والبرلمان والحكومة - وثيقة الإنصال بالطبقات الشعبية ، أى تستجيب لمطالب هذه الطبقات بدلاً من أن تحقق أغراض ذوى المال والنفوذ من الفئات الحاكمة . ثم يطالب بوجود استيلاء الدولة على احتكارات المرافق

العامة التي يسيطر عليها الاستثمار وتأسيس بنك مركزي مصرى لتحرير الجنيه المصرى من الاسترلينى ، ثم انماض صناعاتنا على أسس سليمة وعدم اخضاعها لمصلحة الرأسمالية الأجنبية .

وفى مقال بعنوان : د التحرر من الاستثمار البريطانى والمفاوضات الحالية نراه يربط ربطاً ذكياً بين الاستثمار والاحتكارات ، فيقول : د أن الاستثمار هو الذى أفقر الطبقات الشعبية المصرية . فالاحتكارات الكبرى فى بلادنا جميعها فى أيدي الرأسمال الأجنبى ، وهى تتمص بمجهودنا وتسلبه للمصارف الانجليزية الضخمة مثل بركايز والبنك الاهلى . وتلك الاحتكارات الكبرى وهذا الرأسمال الأجنبى إنما جاءت إلى بلادنا بأحثة عن الربح ، الربح الطائل فتعصر شعبنا وعرق جبينه ، وتحرمه من الخبرات التي أوجدها بيديه . . . والاستثمار البريطانى هو المسئول الرئيسى عن تأخر حياتنا الاقتصادية كلها بتحكمه فى مرافقها الأساسية (الأرض ، التجارة الخارجية ، البنوك . . الخ) وفشله الدائم لنهضتنا الصناعية .

وفى هذا المقال يربط بصدق بين الاستثمار واستبداد القصر وتأخر حياة مصر السياسية ، فيقول : د وحتى لا تنفلت الطبقات السكادحة المصرية من قبضته ، جعل الاستثمار البريطانى يحطم نمو ديموقراطيتنا تحطياً دائماً . ولذلك فهو المسئول الرئيسى أيضاً عن تأخر حياتنا السياسية . فقد صدر الدستور فى ظل الاحتلال الانجليزى الرسمى معطياً حقوقاً واسعة للسلطة التنفيذية (كجعل البرلمان وتعيين نصف أعضاء مجلس الشيوخ) .

وفى مقال بعنوان : د لامركز ممتاز للاستثمار ، يربط صادق سعد الكفاح ضد الاستثمار بالكفاح ضد الرجعية المصرية فيقول : أن كبار الرأسماليين المصريين هم أصحاب المصالح فى إنجلترا ، بحكم الترابط المالى الذى بين الرأسمال المصرى والانجليزى الكبير . وهذا ما يجب الانفصاء ! أما مكان مصالح الشعب

المصري الكادح من كل هذا ، فهو شوه آخر . بل أن هذه المصالح تعارض مصالح كبار الرأسماليين المصريين ومخافتها على خط مستقيم . . . فهذا يفهمنا أن الكفاح ضد الاستعمار البريطاني ليس بكاف ، وأنه يجب أن يرتبط أشد الارتباط بالكفاح ضد شريكته الرعية المصرية ، أى فى سبيل ديموقراطية حقيقية تسود بلادنا .

على هذا النحو تمثل مقالات صادق سعد فكرياً مترابطاً من قضايا التحرر الوطنى وقضايا التحرر الاجتماعى . وهو يقف هذا الموقف من القضايا الأخرى الوثيقة الصلة بها . فى مقال له بعنوان : « يجب أن نقبل الرأسمال الأجنبى بشروط ، يقول . » أن مصر فى أشد الحاجة إلى تشييد اقتصادها القومى ، إلى تحسين زراعتها وبناء هياكلها وتوسيع شبكة مواصلاتها . وهذا كله يتطلب رأسمالاً ضخماً تستطيع إيجاد بعضه فى ممر ذاتها ، ولكننا سنضطر إلى استيراد البعض الآخر من الخارج . هذا أمر لا جدال فيه . بيد أن نقاشاً كبيراً حول وسائل استيراد المال . وشروط الاستيراد يثار عادة بين الوطنيين المصريين — والتقدميين منهم خاصة — فالبعض يفضل ألا نستورد رأسمالاً على الإطلاق لأنه يربطنا بالبلاد الاستعمارية من جهة ، ولأننا نستطيع أن نوجد الرأسمال اللازم لنا عن طريق الضرائب التصاعدية الثقيلة من جهة أخرى . ولكن هؤلاء يفتشون أن مسألة توفير رؤوس الأموال مسألة مباشرة ، تواجهنا الآن ، ولا يمكن أن نتهرب منها بإجابة نظرية ، بل علينا أن نحدد موقفنا منها فى الوقت الحاضر . ثم يقول : « وطبيعى لنا أن نقبل الرأسمال الأجنبى بدون أن نقرض شروطاً دقيقة على هذا الاستيراد ، إذ أن الدجارب القاسية قد علمتنا أن استيراد الرأسمال الأجنبى معناه زيادة استغلال الرأسماليين للطبقات الشعبية وتأخر وضعها السياسى واستئناد الرجعية المصرية على حراب الاستعمار ، وتكاتف الاستعمار والرجعية المصرية على كبت الحركة الشعبية فى بلادنا . وعليه فما هى الشروط التى يجب

أن تفرضها على الرأسمال الاجنبى ؟ . وبعد أن يقدم دراسة لحالة الرأسمال الاجنبى فى مصر، ينتهى إلى ضرورة أن يتجه انبجاءها غير طفيلى ، أى أن يستغل بنسبة عالية فى إقامة اقتصاد قوى فى الصناعة المصرية ، وأن يقرن بتحديد أ هار البضائع المصنوعة التى ستأتى من البلاد التى يستورد منها الرأسمال حتى لاتكون عبئاً على المستهلك المصرى ، وأن توضع الاشتراطات المختلفة على الرأسمال الاجنبى ، مثل المراقبة الحكومية على الانتاج والأرباح ، حتى لايفنى المنتجون الصغار والمتوسطون ، كما أن العلاقات بين أصحاب تلك المصانع والعمال الذين يشتغلون فيها يجب أن تحدد على أساس حساسية العمال من الجشع الرأسمالى وضرورة ضمان الايؤثر هذا الرأسمال الاجنبى على حياة مصر السياسية ، فيتحول من رأسمال اقتصادى إلى رأسمال سياسى . ثم يقول أن كل هذا لن يمكن تحقيقه إلا إذا كانت الحكومة القائمة ترمى حقاً إلى دفع الخطر الاستعمارى عن مصر وإلى حماية الطبقات الشعبية من الاستغلال وإلى تطوير الاقتصاد القومى فى وجهته السلمية - أى إذا كانت حكومة ديموقراطية صحيحة .

وفى خلال ذلك تمضى مقالات صادق سعد لىكشف مؤامرات الرجعية فى مقال بعنوان : « وأين قضية استقلالنا ؟ » يكشف فى ذكاء الأسباب الحقيقية وراء إثارة القصر - اءء ٤ فبراير ، فىرى أن الغرض منها أن تشغل الرأى العام عن قضيتنا الوطنية أن وقوعها بعد حوادث ٢ نوفمبر ، ومنع المظاهرات احتفالاً بعيدفا الوطنى فى ١٣ نوفمبر ، ليوحى لنا بأن هناك مصالح خاصة تسوى وراء الستار ، وأن هذه المصالح تتعارض مع مصالح الشعب المصرى ، فيجب إذن إثارة الضجة حول حوادث قديمة تجعل الشعب المصرى لايفكر فى حاضره أو مستقبله !

وفى مقال بعنوان : « هل تلغى الاحزاب ؟ » يتصدى للدعوة الرجعية التى كانت ترددها الدوائر الرجعية العميلة بوجود إلغاء الاحزاب ، فىقول أنها

دعوة قديمة جديدة تجد بعض الاستجابة في الاوساط الشعبية . فالعال قد رأوا من تجاربهم المرة أن حالتهم لا تختلف كثيراً إذا تولى الحكم هذا الحزب أو ذلك . والافراد الذين ينتمون إلى الطبقات الوسطى والصغيرة ولاسيما المثقفون ، يلاحظون أن الحافظ الحزبي لم يختلف جوهرياً في مصر منذ زمن بعيد ، وأنه كثيراً ما يكون مسيراً نحو الشكليات والقشور دون اللباب . ولذلك فند تميل بعض البيئات ، وخصوصاً غير الواعية منها ، إلى تطهير الجو السياسي في البلاد حتى تتوحد الجمود في سبيل التحرر الوطني من الاستعمار . أما نحن ، وإن كنا نرى أيضاً صورة رفع المستوى السياسي للمناقشات الحزبية ووجوب أخذها شكلاً أكثر جديده وجوهرياً ، إلا أننا نرى الضرر كل الضرر في الغاء نظامنا الحزبي من حياتنا السياسية مهما كادت الإلتقادات الصحيحة أو الخاطئة التي قد توجه إليه . . . جهاز الدولة الحالي يخضع للطبقات الحاكمة ، وتحاول الطبقات الشعبية أن يكون لها نصيب فيه عن طريق الكفاح السياسي والكفاح الحزبي ، وعليه فإن الغاء الاحزاب يعني إبقاء الحالة الاجتماعية والسياسية كما هي ، وإخضاع الشعب بالقوة .

ثم يقول : « اننا نريد لإصلاح نظامنا البرلماني والدستوري الحالي ، ولكن على شرط أو يوسع من حقوق الشعب المصري ، وفي المقام الاول على شرط أن يفسح أمام الطبقات الشعبية مجال التأثير القوي الفعال في حياتنا السياسية . ومن العاريف أن هذه المناقشة تتجدد بعد ثلاثين عاماً بمناسبة تقيضة وهي : هل نعيد الاحزاب ؟ »

والى جانب ذلك نرى صادق سعد يرفع شعارات الحركة الديمقراطية التقدمية في ذلك الوقت عالياً : فهو يدعو إلى تقوية الجيش في مقال بعنوان : « يجب أن نصلح الجيش على أساس وطني ديموقراطي » وفيه يربط بين أمراض الجيش ووجود الاحلال ويقول : « أن لدينا اليوم جيشاً مستقلاً

— رسمياً — عى رغبات الاستعمار البريطانى ومطامعه ، غير أن الاساس الإسلامى الذى تكون عليه ذلك الجيش القديم الذى كان قوامه ٦٠٠٠ رجل لا يزال موجوداً إلى اليوم ، ثم يقول د أننا نرى وجوب إصلاح الجيش لإصلاحاً وطنياً ديموقراطياً يحوله إلى أداة قومية صحيحة تحافظ على كرامة مصر وتدفع عنها الإعتداء الإستعمارى ، ويقدم برنامجاً لإصلاح الجيش يقوم على إجبارية الخدمة العسكرية والغاء البدلية وشروط الإعفاء ، وتخفيض مدة الخدمة ، ورفع مستوى المعيشة للجنود وضباط الصف ، وتسهيل الترقية من الجندية إلى رتب الضباط ، مع تحسين أحوال صغار الضباط ، والغاء البعثة العسكرية البريطانية ، وتطهير هيئة أركان الحرب وكبار الضباط من العناصر الفاشية ؟

وفى مقال بعنوان « البنوك فى مصر والاقتصاد القومى » ، وهو دراسة هامة ، يدعو صادق سعد فى وضوح تام إلى تأميم البنوك ، فهو يوجه النظر إلى التركيز الإحتكارى فيها ، ويقول أن بنك مصر والبنك الأهلى يجمعان رأسمالاً يساوى ٤ ملايين من الجنيهات ، أى ٧٠ فى المائة من مجموع رؤوس الأموال المصرفية التجارية ، وللكريدى ليونيه يستغل رأسمالاً يساوى ١٥ مليوناً ونصف مليون من الجنيهات — أى ٧٠ فى المائة أيضاً من مجموع رؤوس الأموال المصرفية العقارية فى البلاد .

ثم يتضح تركيز تلك السلطة المالية الهائلة وضوحاً أكبر إذا لاحظنا اجتماع البنوك كلها ذى هيئة واحدة — هى الإتحاد المصرى للصناعات ، الذى من أعضائه نواب وشيوخ فى البرلمان — تشرف بهذا الشكل على حياة الإقتصاد المصرى بأكمله . وكذلك يزداد ذلك الوضوح إذا أضفنا إلى الصفة الإحتكارية التى وصفناها من قبل ، « الاتحادات الشخصية » التى تربط المنشآت المالية المختلفة ربطاً يزيد من قوة احتكارها فى تداول المنتجات ... أن التركيز القوى الذى يبناه يوسع أمام الدولة فرصة فرض إشرافها — إشراف الشعب المصرى

— على تلك المجموعة الصغيرة من الاحتكارات المالية ، ومن ثمة ، التجارية والصناعية الكبرى .

في ذلك الحين كانت قد ظهرت فكرة تحديد الملكية الزراعية ، بمناسبة عرض مشروع خطاب بك على مجلس الشيوخ ، وبمناسبة ظهور كتاب مريت غالى . « الاصلاح الزراعى » . وقد أبرز صادق سعد فى مقال بعنوان « ملاحظات على تحديد الملكية الزراعية » ، أن . معظم هؤلاء الملاك لم يحصلوا على أراضيهم بعملهم وجهدهم ، بل أنها أتت لهم عن طريق الوراثة ، وهى فى أصلها هبات وزعها محمد على باشا وخلفاؤه ، أو أنها وصلتهم عن طريق إقرار الحالة الاقطاعية التى كانت تسود مصر فى أوائل القرن الماضى .

ثم بنى سعد صادق على ذلك نقده لمشروع محمد خطاب الذى رأى أنه لا يمثل أكثر من خطوة متواضعة فى سبيل تحديد الملكية الزراعية ، إذ أنه لا يهدف إلا أن يضع فى المستقبل المالكين الذين فى حيازتهم أكثر من ٥٠ فداناً من أن يشتروا أرضاً جديدة . . . وأنه لن يغير شيئاً جوهرياً عظيماً من للوضعية الحالية لتوزيع الملكية فى مصر ، مع أن بلادنا أحوج ما تكون إلى هذا التغيير فى سبيل رفع مستوى الفلاحين الفقراء من جهة ، وفى سبيل إلغاء نفوذ كبار الملاك الاقطاعيين ، وبالدرجة الأولى نفوذهم السياسى ، من جهة أخرى .

كذلك عاب صادق سعد على كتاب مريت غالى . الاصلاح الزراعى — فى مقال له بعنوان ، « الاصلاح الزراعى — بقلم مريت غالى ، أنه فى خوفه التمرض لأمور سياسية فاشلة ، وامتناعه دائماً عن الوقوف موقفاً واضحاً من تطورنا الاجتماعى ، قد صرف نظره عن عناصر فى غاية الاهمية تلعب فى المشكلة الفلاحية دوراً جوهرياً . فقد نظر إلى الحالة الحاضرة لتوزيع الارض

على أنها توزيع سوء الملكية ، وليس احتكارا لوسيلة من وسائل الإنتاج ،

على أننا نلاحظ أنه في الوقت الذي يرحب صادق سعد بمشروع خطاب على أساس أنه رغم عدم جديته ، يمثل كما قلنا خطوة إلى الامام ، لأنه يبرهن للطبقات الشعبية المصرية أن الوضع الاحتكاري الحالي ليس وضعاً منزلاً من السماء — فانه يستقبل كتاب مريت فالى استقبالا سيئاً ، فيرى أنه ، جاء كتاباً هزلاً نحيفاً ينقصه حب الشعب العميق وقد دفعه عدم التحيز لمذهب اجتماعي لذاته إلى عدم التحيز للديمقراطية نفسها . فقد يبحث القارىء عن هذه السكامة طوال الصفحات المائة للكتاب ، ولكن عبثاً ودون جدوى . ولربما يرجع هذه التفرقة إلى صلة محمد خطاب بدار الأبحاث العلمية لشهدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود المعبود الجبيلي !

في ذلك الوقت كانت مشكلة التمويل تطفو على سطح المجتمع المصرى في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وأخذت الحكومة تشكل اللجان الفنية ، لحل هذه المشكلة وقد عالج صادق سعد هذه المشكلة في مقال بعنوان « في التمويل » فقد فيه هذه اللجان التي وصفها بأنها تمثل المنتجين والإداريين فقط ولا تمثل المستهلكين تمثيلاً مباشراً ، وقال أن الحلول الجاسمة الناجمة لن تأتى من هذه القرارات الفنية لتلك اللجان الفنية ، بل ستأتى بتوسيع الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلادنا ، ستأتى باستيلاء الدولة على إنتاج كبار المنتجين استيلاء كاملاً ، وبتخفيف هذا الاستيلاء على متوسطى المنتجين ، ثم بإعفاء صغارهم من الاستيلاء إعفاء كاملاً أيضاً حتى يحموا هؤلاء من الشركات الاحتكارية الكبرى . . . وستأتى حلول المشكلة من اشتراك الجماهير الشعبية المستهلكة في لجان مراقبة التمويل ، وبتوسيع الديمقراطية السياسية ، بإلغاء الأحكام العرفية والرقابة خصوصاً ، حتى يتسنى لتلك الجماهير الشعبية المستهلكة أن تعبر عن مطالبنا تعبيراً واضحاً صريحاً .

وقد وقف صادق سعد من البورجوازية الصغيرة الصناعية موقفاً مؤيداً ومسانداً . ففى مقال له بعنوان : يجب أن نحمى صغار المنتجين . عاب على مشروع البنك الصناعى ، غموض أغلب فقراته فيما يختص بحماية الطبقات الكادحة والمتوسطة ، وقال أن هناك شركات صناعية مقروسة عديدة قد تحتاج إلى المال من وقت لآخر وهباك آلاف من المنشآت الصناعية الصغيرة جداً التى يقل رأسمالها عن ٥٠ جنيه (بأسعار ما قبل الحرب) والتى تستخدم عاملاً واحداً أو عاملين .

وهذا النوع الأخير من المؤسسات للصناعية هو الذى يكون أبداً فى أشد الاحتياج إلى المال بفائدة منخفضة ، لأن تنافس المنشآت الصناعية الكبيرة يسهقه ، وهذا النوع الأخير أيضاً هو الذى يتكون أغلبه من رأسمال مصرى صرف . وأخيراً فهذا النوع الأخير هو الذى ينتج هضاعة بأسعار معقولة . لأنه بعيد كل البعد عن احتكار السوق . وختم كلامه بالمطالبة ، بأن يوجه البنك إلى حماية الإنتاج الصناعى الصغير الحالى .

وقد عبر صادق سعد عن رأى فريق كبير من اليسار المصرى بعد الحرب العالمية الثانية فى مسألة السودان . ففى الوقت الذى كانت تحدد كثير من الفرق السياسية المصرية — خصوصاً مصر الفتاة والحزب الوطنى — الفكرة الإمبراطورية كان اليسار المصرى يتفهم المسألة بشكل أفضل .

وقد عبر صادق سعد عن رأى هذا الفريق بمناسبة المذكرة التى رفعها أحمد حسين إلى القصر بخصوص مطالب مصر القومية ، وقد طالب فيها بأن يقرر البرلمان المصرى إدماج السودان فى المملكة المصرية . وقد هاجم صادق سعد هذا الاقتراح لأن معناه أن يقرر البرلمان المصرى ذلك ، دون استشارة الشعب السودانى . بل رغم أنف الشعب السودانى الذى أكد — عن طريق قرارات

أحزابه — أنه يريد التخلص من الاستعمار الانجليزى ، وأنه — ضمناً — لا يريد التخلص من الاستعمار الانجليزى ليقع فى مخالب الاستعمار المصرى ، بل ليحافظ على مقوماته ، وليحقق رغباته الدستورية وبرلمانه الخاص ، فى اتحاد مع مصر ، ومعنى هذا الكلام أن اليسار المصرى كان ضد الإدماج ، ولكن مع ، الاتحاد .

وقد وقف صادق سعد من القضية الفلسطينية والصهيونية موقفًا يقسم بالوعى الايديولوجى السليم . فى مقال له بعنوان : احتضار الصهيونية ووصف الصهيونية بأنها حركة رأسمالية استعمارية يقوم بها كبار الرأسماليين الاحتكاريين كي يستغلوا موارد فلسطين وشعبها وموقعها الإستراتيجى ، وليستعملوا الطبقات اليهودية الشعبية ككبش الفداء فى صراعهم ضد الطبقات الفلسطينية : وأوضح صلتها بالاستعمار بقوله : ليس جميع الصهيونيين يهودا . فترومان وآتلى والمارشال سمطس ولويد جورج ولورد بلفور ، كلهم من المسيحيين الانجليز والامريكان الذين يرون أن فلسطين تنتج البوتاس والمواالح ، وأن أرضها يمكن نزعها من العرب ، وأن أنابيب البترول تنتهى عند شواطئها ، وأن أموالا باهظة مستثمرة فيها ، والواجب أن تظل كذلك بل أن تزداد . فليس من بد من اختلاق دوطنية ، يهودية زائفة ينسب بها صغار البرجوازيين اليهود ، صغار التجار والحرفيين ، حتى يقتنعوا بأن مهمتهم الأساسية فى فلسطين أن يحولوا دون وصول للعرب إلى الاستغلال من الاستعمار الانجليزى والصيوني .

وقد أبدى صادق سعد استبشاراً كبيراً بتكوين اللجنة الوطنية للطلبة والعمال وقيادتها لإضراب ٢١ فبراير ١٩٤٦ الوطنى بنجاح . وطلب إلى الوطنيين المخلصين أن يحيووا هذه الخطوة شخصية صادقة صادرة من أعماق القلوب ، وعليهم أيضا أن يعملوا حتى تحطو الحركة الوطنية الخطوة التالية ، فتضم إليها الطبقات

الكادحة من غير العمال - الفلاحون وهغار المنتجين والموظفين إلخ - وتصبح الحركة الوطنية تعبيراً كاملاً عن الطبقات الشعبية، تصدر عنها وتكافح من أجلها، تكافح ضد الاستغلال سواء كان أجنبياً أم محلياً ، وضد الاستعباد سواء كان انجليزياً أم صدياً ، أم فكرياً ، وفكافح في سبيل الفلاح والعامل المثقف ، وفي سبيل حرية الصحافة والتنظيم الشعبي . وفي كل واحدة تكافح في سبيل الديمقراطية والاستقلال كفاحاً حقيقياً لا لبس فيه ولا مساومة ولا مناورة على حساب مصالح الشعب .

بعد هذا العرض التحليلي لمقالات صادق سعد الهامة في هذا الكتاب ، لا نرى ضرورة للتوغل كثيراً في العرض الذي قدمه بكفاءة للدرحلة الجديدة للحركة الوطنية المصرية ، التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية . وإما لدينا بعض الملاحظات التي يهمنا توضيحها فيما يتصل ببعض الحقائق التاريخية وغيرها .

أولها ، ما أورده من أن النظام السوفيتي كان يخيف قيادة الوفد في سنة ١٩١٩ ، إلى درجة أن رفضت عرض لينين بعد الثورة المصرية بالآلة عام ١٩١٩ . فلا يوجد أى دليل على أن لينين عرض إمداد قيادة الوفد بالأسلحة ، فضلاً عن أن ظروف الثورة السوفيتية ذاتها في ذلك الحين لم تكن تمكنها من ذلك ، بسبب الحرب الأهلية والمجور الأمبريالي الضاري عليها وقتذاك . وقد أطلق هذه القصة كل من نوري لبيب ونحمود المستكاوي ومصطفى بهيج في كتابهم : « الاتحاد السوفيتي ومصر المستقلة » ، الصادر عن دار الديمقراطية الجديدة ، دون إسناد إلى أى مصدر . وكتبوا « أن لينين أرسل برقية إلى سعد زغلول أعلن فيها تأييده التام للثورة المصرية واستعداده المطلق لمساندة الشعب في كفاحه الوطني وتقديم العون والمساعدة المادية إذا طلبت مصر » .

وقد تعرضنا لذلك في دراستنا عن « حزب الوفد بين اليمين واليسار » .

ثانياً - ما أورده من استشهاد على « ذبول » القيادة الوفدية بأن « من قاده من ينادى بالزواج الكاثوليكي (الذي لا طلاق فيه) مع بريطانيا ، « وفي حدود علمنا فان أحداً من قيادة الوفد في تلك الفترة لم يناد بمثل هذا الزواج الكاثوليكي ! وإذا عدنا إلـى مقالات صادق سعد نجد أنه أورد في مقاله : « وأين قضية استقلالنا ، على لسان فرغلي باشا هذه القولة . فقد جاء في المقال : « أما فرغلي باشا فقال كلمته التي أصبحت أمثلة بين الوطنيين المصريين ، ، قال « إننا نشعر بأن بروتستانت إنجلترا ومسلمى مصر يجب أن يتزوجوا زوجاً كاثوليكياً لكيلا يقع طلاق فيما بينهم » . على أن فرغلي باشا لم يكن من قادة الوفد في يوم من الأيام ! وفي حدود علمنا أن مسألة الزواج بين مصر وبريطانيا قد وردت على لسان أمين عثمان باشا في أوائل الحرب العالمية الثانية ، ولكن أمين عثمان باشا لم يكن من قادة الوفد ، وإنما كان مشايخاً للوفد ، ثم أصبح وسيطاً بينهم وبين الإنجليز ، ولكنه لم يدخل إطلاقاً في قيادة الوفد .

ثالثاً - ما أورده عن دور مصر الفتاة في حريق القاهرة . فقد ذكر أن مصر الفتاة لشطت لتوجيه العناصر الفوضوية للبورجوازية الصغيرة في الأعمال الغوغائية (حريق القاهرة) تحت الشعارات البراقة « . ولم يثبت تاريخياً للآن دور مصر الفتاة في توجيه العناصر الغوغائية في حريق القاهرة .

رابعاً - ما أورده من أصول الحلقة السرية التي تشرف على الفجر الجديد ، كانت ترجع إلى مجموعة من أعضاء الحزب الشيوعى المصرى الأول الذين استطاعوا أن يحافظوا على ترابطهم الفكرى والتنظيمى بعد حل هذا الحزب ، « فضلاً عن أن صادق سعد لم يؤيد هذا الزعم بأى دليل ، فإن ما أورده عن « جماعة أنصار السلام » ، وهى الهيئة العلنية التي يذكر أن « بعضهم » (أعضاء الحزب الأول) قد أسسها في أواخر الثلاثينات ، ينقض ذلك تماماً ، فقد ذكر أن أغلبية أعضائها كانوا من الأجانب ، ولم يذكر اسماً واحداً من أعضائها ينتمى للحزب الشيوعى

المصرى الأول . وفي الحقيقة أنه وإن بقى أفراد من الحزب الشيوعى القديم ، مثل الشيخ صفوان أبو القمح ، وحسنى العرابى ، إلا أن الروابط الفكرية والتنظيمية بينهم كادت قد تقطعت إلى غير رجعة بعد حل هذا الحزب ، وقامت الحركة الشيوعية بعد ذلك على عناصر مختلفة كل الاختلاف ومنقطعة الصلة بينها وبين الحزب القديم .

خامسا - لقد انتقد أحمد صادق سعد الحركة الماركسية المصرية فى تلك الفترة ومنها الحلقة التى كان ينتمى إليها ، بأنها رغم كونها جزءاً طليعياً للنضال الوطنى ، و غير أنها لم تستوعب تراثه الخاص وأساليبه التقليدية وأشكال هيئاته . ولقد كانت كتابات ستالين عن القضية الوطنية تقدم تطورها إلى عدة مراحل ، من ظهور القيادة شبه الإقطاعية ثم البورجوازية بقيادة الطبقة العاملة . فلم نستطع أن نرى ، ليس فقط التأثير الضخم للبورجوازية الصغيرة فى الحركة الوطنية المصرية ، بل لم نتوقع إطلاقاً أن تتولى هذه الطبقة قيادة الحركة الثورية بأشكال خاصة (مثل الثورة البادئة من الجيش) . وبالتالي عجزنا بعد ذلك إلى درجة كبيرة عن اتخاذ الموقف الصحيح منها وعلى أنه بهذا النقد يظلم التنظيمات الماركسية الأخرى ويظلم نفسه . فهو يعترف بأن الكتاب الذى أصدره شهدى عطية الشافعى ، ومحمد عبد المحمود الجبيلى تحت عنوان « أهداغنا الوطنية » الصادرة عام ١٩٤٥ يريد أن يتخذ العناصر المستنيرة للبورجوازية القومية طريقاً لإشاعة الأفكار الرئيسية التى تنقسم بها الحركة الوطنية الجديدة ، وأنه يتضمن محاولة هادفة إلى دفع البورجوازية القومية لىكى تدرك أن مصالحها الحقيقية تكمن فى الاعتماد على الجماهير لتحقيق الاستقلال والديمقراطية . وكان شهدى والجبيلى ينتميان إلى تنظيم « ايسكرا » وقتذاك .

كذلك يعترف بأن الحلقة التى كان ينتمى إليها ، كانت تهتم اهتمام كبيراً بمواقف الوفد ونشاط اللجان الوفدية والارتباط بالعديد من الشباب الوفدى ،

تم العمل - بعد ٩٤٦ . خاصة - في الجرائد والمجلات (رابطة الشباب ، البلاغ) وتنظيمات الوفدية (بين الطلبة) . كما يقرر بعسراحة . شيرة أن حلقتنا كانت ترى الجماهير حيثما كانت موجودة في ذلك الوقت ، أى داخل الشبكة الوفدية المانعة والواسعة ! فكانت تبحث عن التعاون والتحالف مع التنظيمات الوفدية القاعدية واليسارية خاصة ، بغية دفعها إلى الأمام من جهة ، ومساعدتها على تمايزها عن القيادة الوفدية التقليدية من جهة أخرى . ويعلق على ذلك قائلا : « وأعتقد أن موقعنا كان أقرب إلى الصواب ، وخاصة أن الجماهير الوفدية تلك كانت أساساً من البورجوازية الصغيرة » .

كذلك فإنه يتحدث عن المنظمات اليسارية الأخرى ، ويقول أنها بشكل أو بآخر كانت تدعو الجناح المستنير للبورجوازية القومية إلى أن يتولى هذا الدور (الطليعى فى قيادة الحركة الوطنية) اعتماداً منها بأنه مازال يستطيع أن يستكمل مهام الثورة الوطنية الديمقراطية .

ومعنى هذا كله أن التنظيمات الماركسية فى ذلك الوقت ، ومنها التنظيم الذى ينتمى إليه ، كانت تدرك التأثير الضخم للبودجوازية الصغيرة ، لسبب بسيط هو أن الغالبية الساحقة من الماركسيين . فى هذه الفترة - باعتباره هو شخصياً - لم يكونوا « قيادة سياسيه » بل « طليعه فكرية » ! وأنهم لم يكونوا طليعه فكرية للطبقة العاملة ، بل - كما يقول - « طليعه للبورجوازية الصغيرة الثورية أساساً ، ولطبقة العاملة بصورة جزئية فقط » .

لهذه الأسباب ، ولهذه الاعترافات أيضاً من أحمد صادق سعد ؛ فلا تستطيع أن تقبل فى سموله مايقوله من أن إحدى النقاط الأساسية للتباين بين حلقتنا ومعظم المنظمات الماركسية الأخرى ، هو أننا كنا ننادى بتولى الطبقة العاملة الدور الطليعى فى قيادة الحركة الوطنية ، فصحيح أن سعد قد كتب يقول فى مقاله

و التحرر من الاستعمار البريطانى والمفاوضات الجارية ، ، د لن يحرق وطننا
إلا الطبقات الكادحة المعمرية - وفى طليعتها الطبقة العاملة ، ولكن صحيح -
أيضاً أنه كتب يعصف القيادة الوطنية الصحيحه بأنها القيادة التى تكون متصلة
بال جماهير أشد الاتصال وأن تعبر عن مطالب الطبقات الشعبية - أى قيادة
بورجوازية - وكتب يقول فى مقاله : « جلاء اقتصادى أم ديموقراطى ، ،
نرى وجوب تمكين الطبقات الشعبية من التأثير القوى على دولاب الحكومه
والدوله حتى تفسح المجال لتحقيق حكم الأغلبيه الصحيح . ووصف هذا بقوله
(وهذه هى الديموقراطيه) . وواضح أن هذا الكلام يدور فى إطار حكم
بورجوازى ، وإذا كانت الملقه التى ينتمى إليها صادق مد ، والتى تحولت
فيما بعد إلى منظمه باسم (الطليعه الشعبيه للتحرر) ثم تحولت إلى (طليعه العمال)
قد انجبت بنشاطها إلى العمال بشكل مكثف ، فلم تكن وحدها فى هذا المضمار ،
بل نافستها فيه المنظمات الشيوعيه الأخرى .

على كل حال ، فإذا نحينا جانبا هذه النقطة الخلافية ، والملاحظات السابقة
عليها ، فمن المحقق أن العرض التحليلى الذى قدمه أحمد صادق ساعد للمرحله
التاريخية التى تعرض لها ، يعتبر على أروع جانب من النضج الفكرى ، وهو
ليس غريبا على فكر ماركسى قديم له باع طويل فى الكتابة والتحليل . وقد
استمتعت كثيراً بقراءته .

ويعتبر الجانب الذى روى فيه ذكرياته عن النشاط الشيوعى فى تلك الفترة
على جانب كبير من الأهمية التاريخية . فقد تحدث عن بداية هذا النشاط فى
« جماعة أنصار السلام » التى تكونت قبل الحرب العالميه الثانيه ، وتعرض
لما تعرضت له من اتجاها « تروتسكيه » و « صيونييه » وانسلاخ « التروتسكيين »
منها ليكونوا « الاتحاد الديموقراطى » ثم تحدث عن لقائه مع بول جاكو
ديكومت (السويصرى الأصل وأحد مؤسس الحركه الشيوعيه فى مصر ، وتكوين

حلقة دراسية من بعض (جماعة أنصار السلام) . ثم انتقل إلى قيام الحرب العالمية الثانية وحل (جماعة أنصار السلام) وتحريكها إلى جماعة جديدة باسم : (جماعة البحوث) ، وروى كيف اجتمعت الحلقة الدراسية (لبول جاكود يكرمب) وقرارها بتكوين هيكل تنظيمى سرى ، وانتخاب قيادة من ثلاثة ، واستمرار هذا التنظيم إلى سنة ١٩٤٢ . كما تحدث عن تأسيس التنظيم جمعية جديدة باسم الشباب للثقافة الشعبية للعمل من خلال فتح فصول محو أمية في المناطق الشعبية مثل (رشة القطن) و (ميت عقبة) ، ثم قرار التنظيم أن تكون القيادة الثلاثية خلية منفصلة عن الأجانب باعتبار عملها قائماً في الأوساط الأهلية المصرية . وروى كيف انفصل الأجانب (تنظيمياً) عن التنظيم بعد هجوم هتلر على الاتحاد السوفيتى ، للعمل في التنظيمات الشيوعية الوطنية لبلادهم ، بينما بقيت التنظيمات الشيوعية المصرية الأخرى ، مثل إيسكرا والحركة المصرية للتحرر الوطنى تضم في صفوفها أعضاء من جذبيات مختلفة حتى كادت أقرب إلى نوع جديد من الأمية ، الأمر الذى اعتبر لإحدى السمات الهامة التى ميزت هذا التنظيم عن التنظيمات الأخرى . ثم كان دخول القوات الإيطالية والألمانية الحدود المصرية الغربية ، مما أدى إلى مغادرة الأغلبية الساحقة من جماعة البحوث انقصر إلى فلسطين .

ثم روى أحمد صادق سعد كيف اتصل تنظيمهم الذى أصبح يتكون من القيادة الثلاثية الوطنية المماثلة فى يوسف درويش وصالح سعد وريمون دويك ، بجماعة (المجلة الجديدة) ، حيث تعرف على مصطفى منيب ورمسيس يوفان وأسعد حلم وسعيد خيال ، حتى توقف استمرار صدور المجلة الجديدة على أثر خلافات قامت بين محرريها التروتسكيين ومصطفى منيب ، واتفاق التنظيم مع بعض جماعة المجلة الجديدة ، وفيهم سعيد خيال وراومل مكارپورس على تأسيس

جمعية ثقافية باسم : (لجنة نشر الثقافة الجديدة) التي أصدرت مجلة (الأسبوع) ونظمت محاضرات وكونت دار نشر سميت (بدار القرن العشرين) .

وروى أحمد صادق كيف عاد الزفاق الذي فروا إلى فلسطين إلى مصر ، فاجتمع الثلاثة مع بول جاكود يكومب ، وأبرزت أننا نحن الثلاثة ظللنا نذشط في فترة غيابه ، ثم مدة بعد رجوعه ، دون أن نشعر بالاحتياج إلى توجيهاته وقيادته ، وعلى هذا الأساس اقترحت أن نستقل من التبعي من تلك الحلقة الأم القديمة باعتبارنا مصريين وهم أجانب أو شبه أجانب ، وتمت الموافقة على هذا الاقتراح) . وقد اتجه التنظيم بعد ذلك إلى تكوين خليتين : الأولى تعمل في أوساط المثقفين ، والثانية خاصة بالعمل العمالي . وقد انضم رشدي صالح إلى الخلية الأولى بعد أن تأكد من استقلال التنظيم عن الأصدقاء الأجانب ، فأصبحت تضمه مع صادق سعد وريمون دويك ، وأما الخلية العمالية فكانت تضم يوسف المدرك ومحمود العسكري ، وقد نشطت نشاطاً عمالياً واسعاً خصوصاً بين الجناح الاستقلالي للحركة النقابية الذي يستهدف تخليص النقابات من السيطرة البورجوازية .

ثم أوضح أحمد صادق سعد كيف ترك الثلاثة لجنة الثقافة الحديثه ، بعد إلحاح رفاقهم على ذلك انطلاقاً من موقف عنصري لأنهم يهود ! وكان رشدي صالح قد بدأ استصدار رخصه لمجلة أسمها (الفجر الجديد) ، فانضم إلى التنظيم المستقل ، وبذلك تعتبر مجلة الفجر الجديد امتداداً جزئياً للجنة نشر الثقافة الحديثه ، وما لبثت أن أصبحت مركزاً للجذب ، وقامت بدور طليعي بين المثقفين والعمال ، بفضل صلاتها بالشباب الوفدي اليساري وخليتها العمالية والآخرى الثقافية ، حتى تحولت بعد ضربه صدقي باشا في يوليو ١٩٤٦ إلى منظمة سرية تحت اسم (الطليعه الشعبية لتحرير) ثم (طليعه العمال) ، ثم (حزب العمال والفلاحين الشيوعي المصري) .

وبهذه المذكرات الهامة لأحمد صادق سعد ، وبالعرض التاريخي التحليلي للفترة التي قدمها ، وبمقالاته التي أرفقها بالكتاب ، ويكون قدم لإضافه هامة لتاريخ اليسار في مصر ، أرجو أن تلقى ما تستحق من تقدير من جمهورنا اليسار المثقف ، وأن تكون عوناً للباحثين في تاريخ مصر المعاصر ، فزاً لكل من لعب دوراً في الحركة اليسارية أن يقدم شهادته للتاريخ ،

دكتور عبد العظيم رمضان

مصر الجديدة في ٢٣ فبراير ١٩٧٦

الجزء الاول

« الفجر الجديد » والمرحلة الجديدة للحركة الوطنية :

من المعتاد أن يقال أن التاريخ المصرى متصل الحلقات ، وهذا صحيح ، ولكنه ناقص ، فليست هذه الحلقات شبيهة بعضها ببعض ، هذا أولا ، وثانياً لأنهما — فى حقيقة الأمر — تدل على حركة عاءة ، وإن كانت بطيئة فى بعض الأحيان ، وأكثراً اسراعاً فى أحيان أخرى . ويسمى التاريخ علماً عندما يعمل دارسه على اكتشاف اتجاه هذه الحركة ، وينقب عن جذورها الخفية فى فترة البطء ، ثم يتبين ترمعها بعد ذلك . وحينئذ يمكن للمرء أن يستخلص الدروس من التاريخ ، فلا يعود فقط بمجموعة من الحوادث بل موجهاً لمن يريد تخليص بلاده وشعبه من الإغلال .

وقد صدرت مجلة الفجر الجديد فى مرحلة غنية من الأحداث تميزت بالتحرك الجمايرى الواسع الذى اشتركت فيه أغلب الفئات الشعبية من العمال واللبة والمثقفين والحرفيين — بل والفلاحين هنا وهناك — فى جبهة ثورية عريضة ورغم أن الرجعية المصرية والاستعمار نجحاً فى طمسها بحريق القاهرة ، إلا أنه كان طمساً مؤقتاً ، إذ تلتها ثورة ١٩٥٢ التى تفتح منجزاتها ونفقاتها معا مرحلة أخرى للحركة الوطنية .

١ - المرحلة الجديدة للحركة الوطنية المصرية :

تناضل مصر ضد الاستعمار الأوروبى منذ فترة طويلة ، وخاصة بعد أن احتلتها القوات الإنجليزية عام ١٨٨٢ ، غير أن هناك فوارق شديدة بين ظروف الحركة الوطنية وخصائصها وبرئانها وقيادتها قبل الحرب العالمية الثانية ، وبينها بعد هذه الحرب حتى هزيمة ١٩٦٧ .

(١) المرحلة السابقة لحركة الوطنية المصرية :

وقعت بلادنا في التبعية عندما وصلت الرأسمالية العالمية إلى أعلى مراحلها ،
المرحلة الإمبريالية . وظلت فاقدة الاستقلال الحقيقي طوال الفترة التي كان
الاستعمار العالمي خلالها سيدا على العالم بأسره . حقا ، لقد كسر ظهور أول
دولة اشتراكية — الاتحاد السوفيتي — عام ١٩١٧ الطوق الاستعماري العام
ولكن قيام النظام الاجتماعي الاشتراكي الجديد لم يكن له سوى تأثير محدود
على الظروف العالمية المحيطة بالأوضاع المصرية في ذات الوقت . ولذلك حتى
هذه المرحلة ، واجهت الحركة الوطنية المصرية عدوا قويا رغم أزماته الداخلية
والاقتصادية والسياسية ، ورغم انقسامه إلى أجنحة متنازعه أشد التنازع . وحتى
نهاية الحرب العالمية الثانية ، ندر أن أفلمت إحدى المستعمرات في العالم من
القبضة الأجنبية وحصلت على الجلاء التام والاستقلال الحقيقي . ولم تشهد مصر
عن هذه الأوضاع العامة ، فكل ما استطاعت الحصول عليه هو نوع من
الاستقلال الإسمي بمعاهدة ١٩٣٦ ، ثم إلغاء الامتيازات الأجنبية . وبمقتضاها
خفت إلى حد اليد الانجليزيه من الناحية الشكلية ، ولكن جيش الاحتلال بقي ،
وان كان باسم التحالف كما ظل الإقتصاد بأسره — زراعه وصناعه وتجارة
— يخدم المصالح الأساسية للاحتكارات الأجنبية المختلفة .

واعتمدت السيطرة الاستعمارية داخلها على الطبقة الحاكمة والمالكين الكبيرة
وعلى رأسها عائلته محمد علي . وهي طبقة ملاك الأرض الزراعية الكبار شبه
الإقطاعيين ، وشركاء الرأسمال الأجنبية والاحتلال ، وتبادل المساندة معهما .

وكانت هذه الأوضاع تعني الفقر والبؤس والتخلف لملايين الفلاحين ،
ومئات الآلاف من العمال والحرفيين . كما كانت تقف عقبة أمام الرأسمالية
المصرية المحلية في زراعه والصناعه والتجارة فالبرجوازية القومية كانت واقعه

تحت ضغط السيطرَة الآتية من تلك الاحتكارات الأجنبية ومن سلطه الطبقة الحاكمة ، الأمر الذى كان يحول دون استغلالها للسوق ودون ربحها منه كما تريد .

وشكلت البورجوازية القومية المصرية قيادة الحركة الوطنية فى هذه المرحلة . ففى ثوره ١٩١٩ كان الوفد ونشاطه يعبّران إلى درجه كبيره من أغراض الغالبية الساحقه من الأمة فى المطالبه بالاستقلال والدستور . وكانت الشبكة الواسعه من اللجان الوفديه فى المدن والريف لها اليد الطولى على حركة النضال الشعبى ، فتعبتها حيناً وتسرحها حيناً آخر بحيث لاتخرج كثيراً عن الأهداف السياسيه للبورجوازية القومية ، والأساليب التى تراها مناسبة لخدمتها ، بما فيها من المناورات الخزيه ، ومن السكر والفر مع السلطه المزدوجه القمّه : السفير البريطانى والملك .

إذن ، فقد كان ثمة تعارض شديد بين مصالح البورجوازية القومية وأهدافها وبين ملك السلطه القائم . ولكنه رغم ذلك ، لم يكن تعارضاً جوهرياً . فالرأسماليه المحليه الضعيفه والساعية إلى النهوض فى هذا الوقت هى فى أساسها وجذورها وكنهها من نفس نوع الرأسماليه الاجنبيه المسيطره ، وإن كانت هذه الاخيره ذات بأس ، ووصلت إلى السكبان الاحتكارى والاستثمارى . وكذلك كان من الصعب على قيادة الوفد أن تقطع تماماً كل علاقته بين مصر وبريطانيا ، وأن تناضل من أجل الاستقلال التام والتخلص التام من سيطرة لندن . وعليه ، كان شعار الوفد هو المفاوضه من أجل التحالف طوال تلك المرحلة . ودعا إلى النضال الوطنى فى هذه الحدود فقط .

وكذلك كانت الاجزاء الغالبه من تلك البورجوازية القومية مرتبطه بصورة أو بأخرى بمصالح أشباه الإقطاعيين والرأسماليه المصريه العميله (السكره برادوريه)

ففى جميع الميادين، كانت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين تكون نسيجا كثيفا من تبادل المنفعة التى تأخذ منها الطبقة السائدة نصيب الاسد . ولذلك أيضا ، لم تدع القيادة الوفدية إلى إقامة نظام جمهورى ولا إلى الإصلاح الزراعى أو تأميم الرأسمال الكبير ، بل حرصت دائماً على التحرك فى إطار النظام الدستورى القائم الذى كانت مقاليد الامور فيه بيد السراى . واكتفت تلك القيادة بالمطالبة بالتمايه الجزكيه والقانونيه لمصالح الرأسماليه المحليه فى نطاق الاقتصاد الحر ، أى اقتصاد المنافسة الرأسمالى .

بل كان مستحيلا على القيادة الوفدية فى تلك المرحله أن تتبع خطأ ثورياً وشاملا ، لانها كانت تخشى أن تفلت الامور تماماً فى هذه الحاله ، وتقلب الثورة ضد جذور الاستغلال العميقه أى ضد النظام الرأسمالى نفسه . وكان أمامها ماثلا النظام السوفيتى يخفيها إلى الدرجه أن رفضت عرض لينين بمد الثورة المصريه بالاسلحه عام ١٩١٩ ، وقامت بحل أول حزب شيوعى مصرى عام ١٩٣٠ . وقد زاد هذا الخوف ازاء الثورة الشعبيه من تقيد القيادة الوفدية فى حركتها بالمحافظه على الحدود القممه للنظام الاجتماعى والسياسى الموجود حينذاك .

وعلى هذا الاساس المزدوج والمتناقض ، كان الوفد يدعى أنه يمثل الامه المصريه بأسرها ، لا طبقه اجتماعيه محدوده . بل كان الوفد يمثل الامه فعلا طوال الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩١٦ على ، لان التخلف الذى أبقى الاستعمار مصر عليه ، كان قد جعل التمايز الطبقي ضعيفاً فيها . فالطبقه العامله المصريه صغيره عدداً ووعيا بذاتها مائع ، وارتباطاتها بالريف شديدة . ثم الجانِب الاكبر والاعظم من كتله عمال المدن يعمل لدى نفس الشركات الاحتكاريه الاجنبية التى تقف فى سبيل النهضة البورجوازية القومية . وجهاهير الفلاحين الصغار والمعدمين،

وكذلك الحرفيون وصغار التجار ساءرون فكرياً وراء البوجوازية القومية ويرون في الوحدة معها طريق الخلاص .

غير أن ضعف التمايز الطبقي لا يعنى عدم وجود الإقسام الطبقي . وتيام القيادة الوفدية لم يكن يعنى أيضاً سيطرتها الكاملة والمطلقة على الحركة الجماهيرية الشعبية . فالواقع أن نشاطات هذه الحركة هى التى فرضت على السلطة السياسية القائمة فى مصر أن تتراجع فى فترات وتبدى تنازلات إصلاحية هامة . وهكذا أجبرت ثورة ١٩١٩ الإنجليز به والمملك على الاعتراف بالاستقلال الاسمى وإعلان الدستور ، ثم استنادات القيادة الوفدية من الضغط الشعبي لتصل إلى مساومه مع الاستعمار سجلتها معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات الاجنبية .

وكان من ضمن الاصلاحات الناتجة من هذا كله أن صدرت سلسلة من القوانين الخاصة بالعمل والحماية الجركيه على الصنائه الحليه الناشئة إلخ . ومن الملفت للنظر حقاً أن توازن القوى الداخلية كان من الاحتلال بحيث أن السلطة المزدوجه اضطرت — لكي تستمر — إلى أن تفرض فترات طويلة من الاحكام العرفيه والحكومات الاستبداديه خلال تلك المرحله ، وإذا كان الجانب الاعظم من الحركة الجماهيرية قد نشط تحت مظله الوفد أو لصيقه به ، فليس من شك فى أن الوفد عمل المرد بعد الآخري على ركوب الموجه ثم كسر مدها حتى يبقى النضال فى حدود الإطار القائم . ونرى فى هذا الامر الاسباب الاساسيه التى ساعدت السلطة كل مرة على استرجاع قوتها وتفريغ تنازلاتها وإصلاحاتها من مضمونها إلى حد كبير .

(ب) المرحله الجديدة للحركة الوطنية المصرية :

انتهت الحرب العالميه الثانيه بسحق الفاشيه والإندحار التام لمحور برلين روما طوكيو . وظهر لكافه أن الاتحاد السوفيتى لعب الدور الاساسى فى هذا

النصر المجيد . وتكونت في أوروبا الشرقية كتله من الدول الاشتراكية ثم لهدد التغير الاجتماعى الأساسى إلى مناطق واسعة من آسيا . وبهذا جرى تحول جوهرى في الأوضاع الدولية ، ففقدت الاستعمارية مركزها المسيطر السابق ونما أمامها النظام الاشتراكى المعتمد على سلطة العمال والفلاحين .

واقترن هذا بتغير هام آخر ، وهو تفسكت السيادة الاستعمارية على البلدان المختلفة بفضل الثورات والحركات الوطنية في المستعمرات السابقة . وأنهزت الإمبراطورية البريطانية التي لم تكن تغيب عنها الشمس ، وكذلك الإمبراطوريات الفرنسية والبلجيكية والهلواندية إلخ .

وهكذا أعاب الضعف والإنهيار والمزق ذلك العدو — الاستعمار البريطانى — الذى واجهته الحركة الوطنية المصرية من قبل ، فأوضحت الظروف العالمية مواتية لى تحقق هذه الحركة انتصارات لم تبلغها فيما سبق . وزاد من مواتاة هذه الظروف أن وجود العسكر الاشتراكى واشتداد الحركة الوطنية في المستعمرات فيحاً أمام النضال الوطنى المصرى لأول مرة الإمكانيّة أن يخرج من مجرد اللعب على التناقضات الاستعمارية إلى الاستناد على الجبهة العالمية المعادية للاستعمار والتعاظمة قوة وتأثيراً وحسباً للأمور ، والحقيقة أن النجاحات التي أحرزتها مصر كانت من أولى الانتصارات لحركة التحرر الوطنى في المستعمرات ، فلهبت القاهرة دوراً قيادياً في هذه الحركة مدة طويلة .

وإذا كانت الاستعمارية العالمية تضطر إلى التراجع ، فقد لجأت هي الأخرى إلى أساليب جديدة للإبقاء على سيطرتها الفعلية ، وإن كانت تحت أشكال أخرى . وظهر الاستعمار الأمريكى كقائد طليعى لها ، فعمل على إقامة شبكة من الاحلاف العدوانية ، وأنشئت دولة إسرائيل ليستعملها كعصا غليظة ضد الحركة الوطنية في البلاد العربية . وبهذا لم تواجه الشعوب العربية — ومنها المصرى — عدوا

جديداً لحسب ، بل أصبحت القضية الفلسطينية والوقوف في وجه العدوان الإسرائيلي الدائم عاملاً من العوامل الدافعة إلى الترابط والتضامن العربيين . وهو أمر كان باهتاً بالنسبة إلى مصر في المرحله السابقه .

وفي الوقت نفسه جرت تحولات هامه أيضاً على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي الداخلي . فقد مكنت ظروف الحرب البورجوازية القوميه من أن توسع نشاطها وتزيد من قوتها ونموها ، الامر الذي أثار شهيتها وأطماعها في المزيد من الربح والغنى وفي الوصول إلى المراكز المسيطره الاعلى . وحينئذ اشتد هجوم البورجوازية القوميه على الاوضاع القائمه ، ولعب الجانب المستنير منها دوراً في فضح التعفن والفساد والهزال الاقتصادي والتخلف السياسي للطبقه المسيطره . ومن جهه أخرى ، تدهورت أحوال الشعب وبين اندلاع الاوبئه (مثلاً) اندلاعا واسعاً مدى البؤس الذي تردت فيه ملايين الفلاحين والعمال والبورجوازيين الصغار يسبب السياسه التي تبناها السلطه شبه الإقطاعيه والمتحالفه مع الاستعمار .

وكان النمو الرأسمالي الذي وقع في مختلف الميادين قد ضخم من صفوف الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين وكصناعيين بصورة مغايره عن ذي قبل . فبدأ التمايز الطبقي يمتد في المدينه والريف أيضاً ولم تعط هذه الاوضاع الجديدة دفعه قوية لحسب الحركه الوطنيه لجعلتها تتصاعد بسرعه وباتساع منقطع النظير ، بل جعلتها في جوهرها تسكسب مضموناً جديداً أيضاً . فلم تهدد القضية التي تكافح من أجلها فقط هي جلاء القوات البريطانيه ووضع حدود لسلطات الملك الدستوريه . ولا بقيت الشعارات المرفوعه في المظاهرات والإضرابات والبيانات تدور لحسب في حدود الضغط على الانجليز لكي يقبلوا التفاوض ، ولا على السراي حتى تأتي بوزارة تمثل الاغلبيه الوفديه . بل أصبح المطلوب — وإن كان بصورة غامضه في أحيان كثيره — هو التخلص من الارتباط

بالاستعمار البريطاني وإحلال السيطرة المصريه محل الاجنبيه على مفاتيح الاقتصاد ، وضرب مركز الملك و (الباشوات الرأسماليه) . وفى كله ، أضحت حقوق الطبقة المالكة الكبرى المزدوجه فى المملكه والحكم الرئاسى موضع منازعة . وبانت أهداف اشتراكيه — ضبايه وخياليه نعم ، ولكنها بهذه التسميه على أية حال — تجسد أمانى الحركة الوطنيه التى اندفعه الى الامام . وما يوضح مدى جده الحركة فى مضمونها أن هذه المرحله شهدت اشتراك شتى الفئات الاجتماعيه فى النضال : فمن هجوم الفلاحين على قصور الباشوات فى بهوت وكفور نجم — لاضد الانجليز فقطه كما كان فى ١٩١٩ — الى خاضها عمال الصناعه ، ثم تشكيل أنواع جديدة من التنظيمات القيادية المستقلة عن الوفد بدرجة أو بأخرى (اللجنة الوطنيه للعمال والطالبه ، تنظيم الضباط الاحرار ، المجموعات الفدائيه والإرهابيه) .

ثم لا يفوتنا من بين السمات الجديدة تكوين عدد من التنظيمات الماركسيه والشيوعيه ، وكان لأغابها وأهمها تعبيرات علنيه على شكل النوادى الثقافيه والمجلات الدوريه ودور النشر والتنظيمات العماليه والنسائيه والطلابيه أو الفتويه . وهى ظاهرة كادت أن تكون معدومه فى المرحله السابقه منذ القضاء على الحزب الشيوعى الاول .

وأخيراً ، فمن العلاقات المميزه لهذه المرحله الجديدة ذبول للقيادة الوفديه وفقدانها الكثير من تمايزها الاجتماعى والسياسى عن القيادات البرجوازيه وشبه الاقطاعيه قائمه . فى المرحله السابقه كانت جميع الإنقسامات عن الوفد لإنقسامات يمينيه (السبعه ونصف . السعديون ، ثم السكتله) . أما الآن ، فقد دخل صفوف الوفد ووصل الى قيادته عدد متزايد من أبناء العائلات الكبرى ومن أصحاب الاموال الصناعيه والتجاريه الضخمه . وبات من قاده

من ينادى بـ «بازواج السكائوليسكى»^٩ (الذى لا طلاق فيه) مع بريطانيا ، وصارت القيادة الوفدية تتوحد إلى «الاعتقاد الملكية» . وأصبح عبود وحافظ عفيفى ، أمثالهما وسطاءها لدى السراى ، ووقعت اتفاقية النقطة الرابعة مع الاستعمار الأمريكى . وتقدم بعض نواب الوفد باقتراح قانون المشبوهين السياسيين الرجعى الخ . وفى الوجه المقابل تشكل شيئا فشيئا جناح وفدى يسارى كان يأتى أفراده من الشباب الوفدى وخاصة الطلبة .

كانت هذه الظواهر وغيرها جميعا تدل على انقسام تلك «الامة» الموحدة السابقة إلى جبهتين بينهما تعارض شديد . وحيث أن السلطة التقليدية كانت ضعيفة (ولا نسى الازمات الوزارية المتتالية قبل ثورة يوليو) ، فقد وسعت المجال أمام التنظيمات الفاشية والمنابر الرجعية للصارخة (الأخوان ومصر الفتاة واخبار اليوم) قاصدة بها أن تجمع الجماعات والشرائح الاجتماعية التى لم تعد ترى فى السياسة القديمة خلاصا ، دون أن تعى مع ذلك ما هو الطريق الصحيح للتقدم والحل .

طبعاً ، لم يكن هذا يعنى أن قيادة الوفد للحركة الوطنية قد انتهت ، بدليل أن الانتخابات — حينما كانت تجرى حرة — كانت تأتى بأغلبية وفدية ساحقة . ولكن لا بد للمتأمل فى هذه الفترة التاريخية — وخاصة بعد مرور أكثر من ثلاثين عاما عليها — من أن يرى بوضوح أنها كانت فترة انتقال من التحرك الوطنى تحت قيادة البورجوازية القومية إلى التحرك تحت قيادة أخرى . وكان الجلود العقائدى يدفعنى ساعتئذ ورفاقى إلى الحزم بأن هذه لا يمكن إلا أن تكون قياده الطبقة العاملة . وهناك شيوعيون آخرون رأوا تجسيد القيادة المنتظرة فى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة . ولكننا كنا نعارض هذا الاعتقاد . وقد حسم

التاريخ المصرى هذا التساؤل بظهور قيادة البر: وازية الصغيرة فى صورته الثورة عام ١٩٥٢ ، وهو أمر لم يكن الماركسيون المصريون يتوقعونه .

ومهما كان الأمر ، فقد لعبت التنظيمات الشيوعية دورا أساسيا فى توضيح الأرضية الاجتماعية والسياسية الجديدة لهذه المرحلة الهامة من الحركة الوطنية ، وخاصة فى إبراز الطبيعة الطبقية لأهدافها . فبدلا من المفاوضة مع المحتلين ، قدمت تلك التنظيمات مطلب تدوال القضية المصرية ورفض الاحلاف والاعتماد على مساندة المعسكر الاشتراكي . وفى وجه خضوع الحكومات العربية لمشيمة الاستعمار فى فلسطين ، قدمت فكرة التضامن مع الحركة الوطنية العربية والكفاح ضد الصهيونية . وبدلا من الأهداف الوطنية المجردة من المضمون الاجتماعى أبرزت ضرورة تأمين الممتلكات الاجنبية الاحتكارية فى مصر والاستقلال الاقتصادى إلى جانب السياسى ، وربط مطالب الجماهير المعيشية بالكفاح ضد الاستعمار . وبدلا من المناداة بالوحدة التقليدية بين الزعماء ، قدمت فكرة الجبهة الوطنية الشعبية تحت قيادة ليست الوفدية . ودافع الماركسيون عن الحركة النقابية المستقلة عن السيطرة الادارية والبورجوازية وخاصة الوفدية . وكذلك لحت بوضوح إلى المطالبة باقامة نظام جمهورى ديمقراطى ، وفادت بالنضال ضد الاقطاع وباجراء اصلاح زراعى جذرى وتكوين الجمعيات التعاونية الانتاجية الخ . هذا إلى جانب اشتراك عناصرهم فى الحركة الجماهيرية وفى النضالات اليومية للعمال والمهنيين والطلبة والنساء الخ ،

ومع هذا كله ، نشط الشيوعيون المصريون فى مجال نشر الفكر الماركسى النظرى والتطبيقات بصورة لم تحدث من قبل . فلهديد من مؤلفات ماركس وانجلز ولينين وستالين ترجمت إلى العربية ، وأغلبها تم طبعه وتوزيعه . بطرق

سرية . وكذلك صدرت دراسات اقتصادية وتاريخية وسياسية للأوضاع المصرية . وعن الاتحاد السوفيينى والحركة الاشتراكية العالمية الخ . وما من شك فى أن هذه الأعمال أقت بذورا لتكوين نيار فكرى يسارى جديد فى مصر ، تطور بعد ذلك بحيث أصبح الآن حقيقة واقعة وجزءا من الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية والفنية فى بلادنا .

وتكبد الشيوعيون بسبب هذا النشاط الآلام والتضحيات والسجن والتشريد ، إذ كانوا الهدف الأول للحملات الارهابية التى شنها الاستعمار والرجعية على الحركة الوطنية . ولكن الواقع انهم ساهموا مساهمة فعالة فى توجيه النضال الشعبى الوجهة التى اثمرت بانجازات الناصرية فيما بعد ، بما لها وما عليها .

وقبل أن نتمى هذا الجزء ، يجدر بنا أن نعود إلى نقطة ضعف سبقت الإشارة إليها . فمن الملفت للنظر أن للرجعية المصرية استطاعت فى نهايه هذه المرحلة أن توجه الضربات القاصمه للمنظمات الماركسيه وتصنى اغلبها ، وان فترة طويلة من البلبلة الفكرية والافتقار والانهمار التنظيمى والانعزالى من الجماهير سادت بعد ذلك على تلك الحركة . ويفسر البعض هذه الظاهرة بأن الحركة الماركسيه كانت طليعه فكرية دون أن تكون قيادة سياسيه بالمعنى المتكامل (طارق البشرى . مثلا) وهذا صحيح إلى حد كبير . ولكنى أود أن انقب عن أسبابه فى اقتضاب .

الواقع أن الحركة الماركسيه نشأت فى الاوساط المثقفة ثقافيه غريبه ، وظلت محصورة فيها وفى مراكز صغيره من الفئات العماليه المتقدمه فكريا ، هى إلى فئه الصناع المهرة أقرب ، أى محصورة فى شريحة اجتماعيه خاصه —

والحقيقة نسبيًا — من البورجوازية الصغيرة المصرية . نعم ، لقد كانت للحركة في أوقات علاقات فضالية مع بعض الأوساط القلاحية الصغيرة والعمال الزراعيين ، وطلبة الأزهر وسكان الأحياء الشعبية في مناطق معينة أو بعض المدن الريفيه . ولكن الحقيقة أن هذه العلاقات كانت واهنة وانقطعت بسرعة . ومع ادراكنا أن قيام طليعة سياسية وجماعية جديدة ليس بالأمر الذي يمكن أن يتم في أيام قليلة ، إلا أننا لا نعتقد أن عامل الوقت كان العنصر الأساسي في ذلك الجانب السلبى الخطير ، وخاصة أن مصر كانت تحتل فترة مدثورى عظيم . وفى رأي أن الجمود العقائدى كان الجدر العميق للأغلبية الكبرى من النقص والقصور التى كفت في الحركة الماركسية المصرية ، وأن هذا الجمود وجد أرضيه خصبه في طبيعه البورجوازية الصغيرة المصرية ، وخاصة القسم منها الذى استوعب الثقافه الغربيه للعيلانيه . وظل الماركسيون يشعرون بشكل غامض مدة بأن هناك حائلًا ضخما ما يذهم وبين الجماهير الشعبيه الواسعه من الفقراء والمعدمين في المدينه والريف . وليس من الصدف ، بل هو أمر يرتبط منطقيا بهذا الشعور ، أن جميع المنظمات الماركسيه في تلك الفتره ظهرت كمنظمات وحلقات ولم تشكل حزبا أو احزابا ، بل صرحت مرارا انها تقصد هذا الوضع باعتبار تأسيس الحزب مرحله أخرى تأتى بعد توافر شروط معينه - غامضا - لنمو المنظمه أو الحلقة .

وليسمح لى القارىء الكريم بأن استطراد بعض الشئ في هذه النقطه لأهميتها . ففي تلك الفتره كنا ندرس الكتابات الكلاسيكيه ويحفظ بعضنا فترات منها عن ظهر قلب . ورغم أن هذا ساعدنا كثيرا على النظر إلى الأوضاع المصريه على ذلك الاساس الجديد الذى سبق الإشارة إليه ، إلا أنه منعنا من الادراك العميق للخصوصيه المصريه . فقد فهمنا بعض الشئ الدور الطليعى

تاريخيا الذى يقع على الطبقة العاملة ، ولسكننا لم ننتبه لتلك السكتة الضخمة من الشعب — الفلاحون — التى كانت الطبقة العاملة ومازالت مرتبطة بها بحبل سرى قوى . ونظرنا كذلك إلى البورجوازية الصغيرة فى المدن — ومنها الطلبة والمثقفون والمهنيون — باعتبارها قنطرة لوصولنا إلى الطبقة العاملة ، ودون أن ندرك دورها الاجتماعى والسياسى والفكرى الضخم فى الحياة المصرية . وفى جملة ، فرغم أن الحركة الماركسية المصرية كانت جزءا طليعيا للنضال الوطنى ، غير انها لم تستوعب تراثه الخاص وأساليبه التقليدية وأشكال هيئاته . ولقد كانت كتابات ستالين عن القضية الوطنية تقسم تطورها إلى عدة مراحل ، من ظهور القيادة شبه الاقطاعية ثم البورجوازية بقيادة الطبقة العاملة . فلم نستطع أن نرى ليس فقط التأثير الضخم للبورجوازية الصغيرة فى الحركة الوطنية المصرية بل لم نتوقع إطلاقا أن تتولى هذه الطبقة قيادة الحركة الثورية بأشكال خاصة (مثل الثورة البائدة من الجديش) . وبالتالي عجزنا بعد ذلك إلى درجة كبيرة عن اتخاذ الموقف الصحيح منها ، وأن نسير فى خط يساعد على استمرار التقدم الثورى ومنع الردة .

وفى هذا الصدد ، فمن يراجع الكتابات والمواقف الماركسية فى تلك المرحلة ، لا يتكشف فقط عمق الجمود العقائدى ، بل يرى فى الواقع أن الاغلبية الساحقة من الماركسيين كانوا فعلا طليعة فكرية ، ولكنها طليعة البورجوازية للصغيرة للثوريه أساسا ، وللطبقة العاملة بصورة جزئية فقط . ورغم ما كتب وقيل حينذاك عن النظرية الماركسية اللينينية وعن الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية — وكان بلا شك مفيد للغاية فى مسيرة مصر — غير أنه ظل إلى درجة كبيرة أمرا منفصلا عن الطريق الخاص الذى يمكن أن تسلكه مصر نحو الاشتراكية .

٢ - « الفجر الجديد » :

رغم أن هيئة تحرير مجلة الفجر الجديد ظهرت كمجموعة مستقلة من المثقفين، إلا الحقيقة أن وراءها كانت حلقة ماركسية صغيرة لا تشرف عليها لحسب ، بل على نشاطات علمية وسرية أخرى أيضاً ، وخاصة في بعض الأوساط العمالية . ولذلك يجب علينا أن نلتقى على تلك الحلقة نظره شامله ، وأن كانت سريعة .

(١) تاريخ الحلقة :

ترجع أصول الحلقة إلى مجموعة من أعضاء الحزب الشيوعي المصري الأول الذين استطاعوا أن يحافظوا على ترابطهم الفكري والتنظيمي بعد حل هذا الحزب ويذكر يوسف درويش أن بعض واثق هذه المجموعة مرت به يوماً . . . وفي أواخر الثلاثينات ، أسس بعضهم في القاهرة والاسكندرية هيئة علمية هي « جماعة أنصار السلام » ، وأغلبية أعضائها من الأجانب . وكان نشاط أنصار السلام موجهاً ضد الحروب العدوانية التي تثيرها الفاشية وخاصة الإيطالية والالمانية . وأذكر أني حضرت في الاسكندرية مؤتمراً عقد في نادي الموظفين ضد الغزو الإيطالي للحبشة . واشتركت اشتراكاً متواضعاً في نشاط الجماعة بالقاهرة تأييداً لمقاومة الجمهورية الأسبانية الباسلة ضد الغزو الفاشي الإيطالي والالمانى الذى نحول إلى الحرب الأهلية المعروفة وانتهى باستيلاء فرانكو على الحكم في مدريد .

ولقد كان اتصال ضد الخطر الفاشي في العالم فضلاً عن تقديمها ، جمع مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية في أوروبا الغربية وأن كانت جماعة أنصار السلام في مصر قد نجحت في القيام ببعض النشاطات في هذا السبيل بالاشتراك مع مصريين (وإليها يرجع الفضل في الاتصال الأول بين نهرو والنحاس باشا مثلاً)

غير أنه كان من الطبيعي أن عملها ظل في دائرة محصورة من الاجانب في هذا الوقت . فعند مصر كان الاستعمار البريطاني ، وكان من الصعب على الوطنيين العاديين أن يهتموا بعدو آخر . بل كثيرا ما كان يميل بعضهم إلى النظر لدول المحور كحليف للنضال الوطنى تنمى للتراث السابق الذى حاول الملعب على التناقضات بين الدول الاستعماريه . كانت بعض الاتجاهات الثورية الوطنيه المعارضه لاسلوب المفاوضات ترى فى السكفاح المسلح ضد الاحتلال الاسلوب الرئيسى - وقد يكون الوحيد - الناجح لطرد المستعمرين . ولذلك لم يكن التيار الوطنى يرتاح إلى المناداة بالسلام ويفهمها على أنها تمجدا لاساليب السلبه فقط وتعتبرها استسلاما للاستعمار .

ويرجع اتصالى الشخصى بجماعه أنصار السلام فى الاسكندرية إلى السيدة د أنا كايونكو ، التى كانت تدرس التاريخ فى مدرسه الليسيه التابعه للطائفة اليهودية وكنت طالبا فيها فى المرحلة الثانويه . فجذبنى تفسيرها المادى للثورة الفرنسيه التى كانت مقررة علينا ، وبدأت أطلع على بعض المؤلفات الماركسيه الصادرة بالفرنسيه . وأذكر خاصه البيان الشيوعى لماركس وانجلز الذى ألهمنى حماسا لترابطه البناء والمنطقى المحكم ، وباعتباره يقدم إدارة علميه رائعه لتحليل التاريخ وشق الاتجاهات السياسيه .

وعندما التحقت بكلية الهندسه فى القاهره ١٩٣٧ ، أصبحت أتردد على مقر الجماعه فيها ، وتعرفت فى هذه الفترة على د بول - اكو ديكومب ، (ه) الذى كان يعمل مهندسا ، وعلى الشاعر القبرصى ثيودوسى بييريس وزوجته الكسندرا وريمون دويك ، ويوسف درويش وجورج حنين وآخرين . وانضمت إلى حلقة

(ه) كتب البعض هذا الاسم خطأ على أنه د جاكوب ، (فتحنى الرملى ورفعت السعيد وآخرون) مما يوحنى بأنه يهودى . والواقع أنه من امرة سويسريه بروتستانتية .

دراسه كونها البعض منهم ، وتجتمع أسبوعياً لقراءة كتاب في الاقتصاد السياسى ومناقشته. وقد أفادتني هذه الحلقة فائدة كبرى. ويرجع إليها الفضل الأول، لإرساء المبادئ الماركسية الأساسية للاقتصاد السياسى في ذهنى . وكذلك درسنا كتاباً هاماً معادياً للصهيونية ، وهو الذى ألفه الشيوعى الألمانى د أوتو هيللر ، واسمه « نهاية اليهودية » . ألتحق أن هذا الكتاب كان أساسياً في تربيئتنا الفكرية المعارضة للصهيونية معارضة تامة .

وبعد قليل ، شهدنا نوعين من الخلافات تشتد بين الأغلبية الساحقة من مجلس إدارة الجماعة ومجموعتين من الأعضاء . وكان الخلاف الأول مع عدد صغير من التروتسكيين (وعلى رأسهم راول كوريل) الذين أرادوا تحويل هذه الهيئة من حركة لأنصار السلام ذات أرضية علنية واسعة ولا شأن لها بالمعتقدات المذهبية والسياسية لأعضائها إلى مجرد لافطة تستر قنطرة للنشاط التروتسكى الضيق ، مما يتناقض تماماً مع الأهداف المعلنة لحركة أنصار السلام ومبادئها وفائدها . والواقع أن المجموعة التروتسكية هذه كانت في الوقت نفسه دون نشاط وتهمل الجمعية . وعندما هزمت في الانتخابات السنوية لمجلس الإدارة ، أرسل أفرادها استقالتهم مشفوعة باتهامات باطلة ، فرد مجلس الإدارة عليهم برفض الاستقالة وفصلهم على أساس خروجهم على اللائحة وعدم تسديد اشتراكاتهم مثلاً مدة طويلة . واشترك بعضهم بعد ذلك في تأسيس « الاتحاد الديمقراطي » . كما أصدر جورج حنين وآخرون مجلة بالفرنسية اسمها « دون كيشوت » ، شنت هجوماً ضارياً على الاتحاد السوفييتى . . وقد علمتني تجربة الخلاف مع هذه المجموعة التروتسكية الأولى أن الأساس الأول لتقييم الأفراد والاتجاهات ليس كلامهم والقدرة على التعبيرات الجذابة ، بل النشاط العملى الفعلى . كما علمتني ضرورة التقيد بأهداف الهيئات العلفية التي تؤسس بحفاظة على استمرار نشاطها ،

وعدم الزج بها في متاهات النزاعات الشخصية والمذهبية لأعضائها حتى يكون العمل أوسع ما يمكن .

وقام الخلاف الثانى مع بعض المتعاونين مع الاتجاهات الصهيونية . وأذكر اننى كنت فى أحد مدرجات كلية الهندسة عندما دخل نفر من الطلبة يقودهم أحد أعضاء مصر الفتاة ، وأخذوا يهتفون ضد اليهود (وكان مؤتمر لندن منعقدا فى ذلك الوقت) . فاعتليت المنبر المخصص للأستاذ المحاضر طالباً الكلمة . وشرحت الفرق بين اليهودية كدين والصهيونية كأتجاه سياسى استعمارى ، وطلبت من الحاضرين أن يهتفوا بعدى . لتسقط الصهيونية . . . وتكونت بعد ذلك لجنة من طلبة الهندسة لمناصرة القضية الفلسطينية ، فسكنت عضواً فيها ، ولكن لم يكن لها نشاط يذكر ، وعلى الأثر ، اتصل بى طالب يهودى بالكلية ورجانى مقابلة شخص اسمه د يوسف سقال ، الذى طلب منى كتابة تقرير عن الاتجاهات المعادية للسامية فى الجامعة ، فلم أفعل بعد استشارة الأصدقاء فى جماعة أنصار السلام وعلت بعد ذلك أن محاولة مماثلة تمت مع يوسف درويش الذى رفض أيضاً الاستجابة لطلباته . سال رفضاً مليئاً بالإباء والإهانة للصيوني . . . ونمّا إلى أيضاً ان أحد زعماء الطائفة اليهودية المصرية - قطاوى باشا - د أقنع ، بعض قادة الطلبة بعدم إثارة العنصرية فى الجامعة ، واستعمل مع بعضهم د حجيج مالمية .

والواقع أن كبار اليهود فى مصر كانوا يحنشون انتشار الحركة المعادية للسامية ، ورأوا مساندة بعض الماركسيين باعتبار الحركة الديمقراطية أحسن درع ضد العنصرية . غير أن أغلب هؤلاء الكبار كانوا يعملون فى الوقت نفسه على محاولة استغلال النشاط الماركسى بين اليهود كفرس يجرى مع الفرق الصهيونية . وقد وقف زملائى فى جماعة أنصار السلام ضد هذه المحاولات تماماً ، لا لأنهم كانوا معادين للسامية ، بل لاعتبارهم عن حق الحركة الصهيونية استعمارية معادية للشعوب العربية ، ومنها الشعب المصرى . وأذكر أن هذا لم يكن موقف بعض

الماركسين الآخرين ، ومنهم د ايلي ميزان ، الذى كان شابا بارزا وقتذاك فى جمعية طلابية أسماها « الاتحاد الطلابى العالمى لمكافحة اللامساوية » ، بالقاهرة ، فغمض عينه عن النشاط الصهيونى الذى كان يجرى فى هذه الجمعية الطلابية وحوولها .

وعلى نقيض ذلك ، كان الموقف الرسمى لاتحاد أنصار السلام فى العالم اداة الصهيونية . وقام يوسف درويش بتوزيع عددا من المنشورات الصادرة باللغة العربية من جماعة القاهرة ضد الصهيونية وتناصر الشعب العربى الفلسطينى . والتقى بعض المسئولين فى جماعة السلام بموسى الخالدى عند مروره بالقاهرة معلنين استنكارهم لمشروعات التقسيم فى ذلك الوقت . وعلى كل ، فقد كان هذا الخلاف أول صدام بين وبين الصهيونية ، وأعطى لموقفنا ضدها جذورا اشد رسوخا .

وفى سبتمبر ١٩٣٩ اندلعت الحرب العالمية الثانية ، هادئة بين ألمانيا الهتلرية من جهة وفرنسا وانجلترا من جهة أخرى . وكانت فى أول الأمر تشبه الحرب العالمية الاولى فى كونها إلى درجة كبيرة خلافاً بين الدول الاستعمارية فبعد أن كانت الطبقات الاحتكارية الحاكمة فى لندن وباريس قد تراجعت أمام أطماع هتلر آملّة أن توجهه ضد الاتحاد السوفيتى ، بذلت جهدها فى الفترة الاولى من الحرب لىكن تتفق وتتحد معه للقيام بالهجوم المشترك على الدولة الاشتراكية ولذلك كان موقف الاممية الثالثة (الكومنترن) هو الدعوة إلى قلب الحرب ضد الحكم الرأسمالى فى أوروبا . وأذكر فى هذه المناسبة أن الاتحاد الديمقراطى ، الذى سبقته الإشارة إليه اتخذ موقفاً مخالفاً . ونشر فى الصحف الافرنجية بياناً يؤيد فيه انجلترا وفرنسا .

ومع قيام الحرب ، لم يكن ثمة معنى لاستمرار جماعة أنصار السلام ، وتقرر حلها ، وأن تؤول ممثليها إلى جمعية جديدة أسسها نفس الاعضاء تقريباً وسميت « بجماعة البحوث » :

وفي نفس الوقت دعيت إلى اجتماع نحل الحلقة الدراسية التي كنت أحضرها ، وزملاء آخرين ، أغلبهم من الأجانب ، وفيه قرأنا مؤلف لينين ، موضوعات أبريل ، المكتوب في ١٩١٤ ، والذي يشرح فيه الموقف الواجب اتخاذه من الحرب العالمية الأولى الاستعمارية ، وهو قلبها إلى الثورة الاشتراكية . وبعد مناقشة ، قررنا تكوين هيكل تنظيمي سري ، وانخبتنا قيادة من ثلاثة . واستمر هذا التنظيم إلى ١٩٤٢ . ولكنني كنت قليل النشاط فيه لإنشغالي بالإستذكار في الكلية . ولكنني كنت أحضر بانتظام في الحلقة الدراسية التي ظلت تقرأ بعض المؤلفات الماركسية وتناقشها . وكنت التقى فيها خاصة بريمون دويك ويوسف درويش . وأذكر من بين الموضوعات الهامة التي درسناها واستقرت في أذهاننا ما نسبها بقواعد السرية والأمان أي المبادئ الأساسية التي تحمى التنظيم من تسرب البوايس إليه ، والمواقف التي يجب اتخاذها أمام النيابة والقضاء الخ . وفي ذلك الوقت ، قامت جماعة البحوث بسلسلة من الدراسات التاريخية والسياسية والاقتصادية عن مصر باللغة الفرنسية ، أفادت بعضها فائدة كبرى في رسم سياسته الفجر الجديد والضمير فيما بعد .

وكنا نبحث عن الطرق والأساليب لإيجاد ارتباط كفاحي مع الفئات الشعبية . وفي حوالي ١٩٤٠ اتصلنا ببعض الشبان الذين فتحوا فصولا دراسية لمحو الأمية وتقوية طلبه المرحلة الثانوية في حي السبتيه بالقاهرة ، وتعاونوا معهم فترة . ولكننا وجدنا عملهم قليل الجدوى ، غير أن الفكرة جذبتنا كوسيلة للاتصال بالشعب ، فأسسنا بدورنا جمعية جديدة هي : جماعة الشباب للثقافة الشعبية ، التي فتحت فصولا لمحو الأمية في عديد من الأماكن ، وخاصة بمنطقة ورشة القطن ، بحي بولاق ، وهي منطقة عمالية يقيم سكان فيها يوسف درويش بعد زواجه ، وكانت الدروس تقدم في بعض غرف مسكنه . والآخرى في قرية ميت عقبة من نواحي إمبابة التي كان يقيم فيها أحد أصدقاء بريمون دويك .

وكانت هذه الجمعية على اتصال بجمعيات واتجاهات ديمقراطية مماثلة اذكر منها واحد في طنطا . وفي هذه الايام كتبت أول مقال لي ، وكان يدور حول أهمية نحو الامية ، ونشرتها مجله إقليميه صدرت في طنطا هي « الحضاوة المصرية » .

ومنذ هذه الفترة قرر التنظيم أن يسكون — ثلاثتنا — خلية منفصلة عن الأجانب ، باعتبارنا قائمين بنشاط في الأوساط الشعبية المصرية . وأعطانا عملنا فربه لمعرفة عدد من المثقفين والعمال والفلاحين ، وربطنا ببعضهم أو أصر الصدقة .

وفي صيف ١٩٤١ ، شن هتلر هجومه على الاتحاد السوفييتي الذي غير دخوله الحرب من مجراها ومضمونها وأهدافها ، فأصبحت حرب الشعوب الديمقراطية ضد الفاشية العالمية . وحينئذ تحول النشاط الذي يقوم به أغلب أعضاء التنظيم في خدمه المجهود الحربى أو التحريرى الجارى بين أبناء وطنهم ، وانفصلوا تنظيميا بالتالى وبصورة طبيعية دون أن يكون هذا الانفصال على أساس خلافات مذهبية . فعمل الإيطاليين منهم مثلاً لمساعدة المقاومة ضد موسوليني ، وانضم اليونانيون إلى التنظيمات التابعة للحزب الشيوعى اليونانى إلخ . ولم يعدوا يترددون على جماعه البحوث . واعتبر هذا التحول المبدئى لإحدى السمات الهامة التى ميزت مجموعتنا عن بعض التنظيمات الشيوعية المصرية الأخرى - مثل اليسكرا والحركة المصرية للتحرير الوطنى ثم الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى - التى ظلت تضم فى صفوفها أعضاء من جنسيات مختلفة بل مكونة من كل جنسية خلية أو عدداً من الخلايا تخرج عن الولاية الطبيعية لكل حزب شيوعى على أعضائه من مواطنى دوله . وزاد من هذه المخالفة للمنطق السياسى الماركسى بعد أن تم حل الامية الشيوعية فى أواخر الحرب ، إذ أصبح كل حزب مستقلاً فى دولته رغم وجود روابط الأخوة النضالية مع الأحزاب الأخرى . وعلى النقيض ، فظلت بعض المنظمات الماركسية التى تأسست فى مصر أقرب إلى نوع

جديد من الامة . ولها علاقات خاصة حلقية بأبناء جنسيات مختلفة .

وفي منتصف ١٩٤٢ وقعت سلسلة من الاحداث الكبيرة والصغيرة كان لها تأثير حاسم على تطور الحلقة . فقد دخلت القوات الالمانية والإيطالية الحدود الغربية المصرية ، وبدأ وكأن مصر قرب السقوط في قبضة المحور . فغادرت الأغلبية الساحقة من زملاء جماعة البحوث القطر إلى فلسطين . واجتمعنا ثلاثتنا نناقش موقفنا ، ونحن أيضاً (هـ) وشيوعيون نتعرض للخطر الشديد لو استولت الفاشية على القاهرة . ولكننا رأينا من الخطأ الجسم أن نترك بلادنا ، وأن علينا — على العكس — واجب النشاط ضد الاحتلال الفاشي إذا وقع . فقررنا البقاء وانفقنا على هروب كل منا في ناحية من الفواحي والاختباء فيها مع إجراء وسائل سرية للاتصال بيننا . وأذكر أنني كنت سوف أذهب إلى إحدى قرى الصعيد ، وريمون إلى الاسكندرية ، أما يوسف فيختبئ بالقاهرة ؛ وأتينا كنا سوف نراسل عن طريق الكتابة في الاعلانات المبلوبة بجريدة الاهرام طبقاً لشفرة اتفقنا عليها . . . غير أن معركة العلين أنقذت مصر فلم ننفذ خططنا .

كانت أرضيتنا العسكرية توجهنا إلى البحث عن العمل الجمادى بين الفئات الشعبية ، وخاصة العمال والفلاحين ، مما جعلنا نتحين الفرص أو نوجدتها . وفي هذه الفترة عرضت على يوسف فرصة الدفاع عن إحدى القضايا العمالية الصغيرة ، وأستطاع عن طريقها الاتصال ببعض الزعماء العمال في نقابة النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة فأخذ نشاطه يتسع في هذا الاتجاه وتعرف على محمود العسكري وطه سعد عثمان ومحمد يوسف المدرك . وأصبح شيئاً فشيئاً ينقطع عن جماعة الشباب للثقافة الشعبية .

(هـ) نحن الثلاثة أسلمنا بعد ذلك . يوسف دوویش في ١٩٤٧ ، وأنا وريمون دويك عام ١٩٥٧ .

وقد تعاون بعض الماركسين في هذا الوقت لاعادة صدور المجلة الجديدة التي كان يملك ترخيصها سلامة موسى . وقد قررنا أن أنصل بهم ، فتعرفت على مصطفى منيب وومسيس يونان وأسعد حليم وسعيد خيال : وفشرت لى المجلة مقالا إقتصادياً بتوقيع (ص . س .) وأذكر أن خلافاً ما قامت بين بعض المحررين التروتسكيين ومصطفى منيب أنهت بالخيولة دون استمرار المجلة الجديدة . ثم تعرفت على عصام الدين حفنى ناصف الذى كان فى بادىء الامر يريد أن يؤسس جمعية لمسكافة الفاشية ، ومعه بعض الاصدقاء . ولكن المناقشات معهم لم تؤد إلى نتائج عملية . وحينئذ أتفق بعضنا — وكان معنا سعيد خيال وريمون دويك وأول مكارىوس — على تأسيس جمعية ثقافية أسميناها (لجنة نشر الثقافة الحديثة) . واتخذنا مقراً لها إحدى الغرف فى الشقة المتواضعة التى يسكنها سعيد خيال فى شارع قصر العين ، وقامت هذه الجمعية بتنظيم عدد من المحاضرات الوطنية التقدمية ، وأذكر منها محاضرة ألقاها زكى هاشم عن ضرورة الاصلاح الزراعى ، وأخرى لأحمد رشدى صالح عن الاستثمار البريطانى فى مصر . وعن طريق أول مكارىوس أستأجرنا مجلة فكرة اسمها (الاسبوع) التى كانت تنشر أخبار الأعيان فى الأقاليم . فانضمنا — مقابل جفيات قليلة جمعناها من اشتراكنا — أن تصدر عدداً بمعرفتنا كل أسبوعين ويصدر صاحبها الثانى وهكذا . وكانت مجلتنا الاولى التى تحتوى على تحليل تقدمى عن الحوادث الخارجيه والداخليه ومنها ما كتبت فيها عن الافلام المصرية وما كتبه ريمون عن نشاط البرلمان الخ : وكانت تباع بالاتصال بالاصدقاء ، والقليل منها عن طريق مكتبة الانجلو المصرية .

وقد رت الجمعية أيضاً تكوين دار نشر سميت بدار القرن العشرين ، ادارها ريمون دويك ، وأصدرت ترجمته أحمد رشدى صالح لكتاب النوربيرنز (الاستعمار البريطانى فى مصر) ، ثم دراسته د كرومر فى مصر .

وكتاني ، مشكله الفلاح ، وعندما صدرت لمجله الفجر الجديد ، أخذت دار القرن العشرين مقرها في نفس الشقة الجديدة في حي القوالة ، وأصبحت مركزاً لتوزيع الكتب والمجلات الماركسيه العربيه (العراقيه والبنائيه ، في مصر ، وتوزيع الكتب المصريه في البلاد العربيه . والقصد أن نشاطنا في أوساط المثقفين اتسع نسبياً بصورة خصبه ، فقررنا ثلاثتنا حل جمعيه الشباب للثقافه الشعبيه .

وخلال هذه الفترة كان رفاقنا قد عادوا من فلسطين إلى مصر . وعقدنا نحن الثلاثة اجتماعات في بيت بول جاكو . وأذكر أنني أبرزت أننا — نحن الثلاثة — ظلمنا فنشط في فترة غيابه ، ثم مدة بعد رجوعه ، دون أن نشعر بالاحتياج إلى توجيهاته وقيادته . وعلى هذا الاساس اقترحت أن نستقل عن المتبقى من تلك الحلقة الام القديمه باعتبارنا مصريين وهم أجانب أو شبه أجانب ، دون جنسيه محددة وذو ثقافه فرنسيه) .

وتحت الموافقه على هذا الاقتراح دون مناقشه تقريبا ، وأسست خليةنا دون خلاف سياسى أو فكرى ، بل ظلمنا أصدقاء . وعندما أسسنا التنظيم عام ١٩٤٦ تحولت المجموعه الباقيه من هؤلاء الزملاء إلى مجموعته مساعدته بغير أن تكون عضوة . وسميت هذه المجموعه (بالمر) بمعنى أن الفرد منهم الذى يتعلم ويندمج فى الاوساط المصريه يمكن أن يكون عضواً بعد ذلك . ولكن الواقع أن هذا لم يحدث ، إلى أن هجروا البلاد جميعاً : وفي رأى أن قرار الاستقلال ذاك كان هاماً للغاية ، وفريداً بالنسبه لحركه الشيوعيه المصريه لمدة طويله ، إذ ظل بعض الاجانب يعبون دوراً قيادياً في تنظيمى حتمو وايسكرا ثم حدثوا ، مما أثر فى سياستها فى تقديرى .

وعلى أثر قرار الاستقلال ، عقدنا — نحن الثلاثة أيضاً — اجتماعاً آخر

لأننا فيه سياستنا المقبلة وخطه نشاطنا. وأذكر أننا اتخذنا نوعين من القرارات النوع الاول خاص بالسياسة التي ستتبعها الخلية، ورأينا أن يكون هدفها مزدوجا. فمن جهة علمنا أن تفهم الاوضاع المصريه من شتى النواحي حتى فتمكن من رسم الاسر للفكر الماركسي المصري ، مما يستلزم القيام بدراسه الواقع في ضوء النظرية، كما يستلزم القيام بنشاط جماهيري بالارتباط بالتنظيمات الموجودة العلميه مع تأسيس تنظيمات أخرى عند الضرورة. وهذا اتجاه يظهر كالحيط الواضح في كل تاريخنا اللاحق ، إذا كنا مقتنعين تماما أن المعلومات المستقاة من الكتب والمراجع لا يمكن أن تشكل وحدها جذورا للمعرفة ، بل يجب أن يجرى باستمرار الربط الحى بينها وبين نتائج العمل المباشر مع الناس ، وأن الدرب المصري نحو الاشتراكية له خصائصه وميزاته تجعله يختلف عن ظروف النضال في البلاد الأخرى.

وكان هذا القرار هو الذى دفعنا إلى نشر سلسلة من الدراسات الماركسية التطبيقية على مصر وأغلبها ظهر في مجلتي الفجر الجديد والضمير وبعض الكتب (مأساة التموين ، وعدو جديد الاستعمار الأمريكى ، وفلسطين في خالاب الاستعمار إلخ) . كما ظهر في نشاطنا بين الطلبة ومع الطليعة الوفدية ، وفي المساهمة في تحرير جريدة الأمة ، والاشتراك في لجنة العمال والطلبة وتأسيس لجنة العمال للتحرير القومى ، ومؤتمر نقابات عمال مصر إلخ .

وكان النوع الثانى من القرارات خاصاً بالنواحي التنظيمية فرأينا عدم إنشاء تنظيم متكامل (عدم تجنيد أعضاء جدد) على أساس أن هذا سيلقى علينا أعباء تمنعنا عمليا من التركيز على الهدف الأول . ولسكننا في الوقت نفسه قررنا تأسيس خليةتين . الأولى تعمل في أوساط المثقفين وتضمنى مع رشدى وريمون . والثانية خاصة بالعمل العمالى وتضم يوسف المدرك ومحمود العسكرى (ولا أعتقد أن طه سعد كان فيها عند البداية) . وفي الوقت نفسه قررنا تكوين لجنة تنسيق بين

الخليتين يتسكون من يوسف . وقلنا وقتذاك أن تطور النشاط نفسه سوف يثير فيما بعد تطوير الاشكال التنظيمية .

وفي هذه الخطة اختلاف بيننا عن التنظيمات الماركسية الأخرى في تلك الفترة . وسوف أعود إليها في القسم الأخير للنظر إليها بعين عصرية نقدية . ولكني أود أن أبرز اللون المصري الوطني والديمقراطي والعمل الذي اتخذته نشاطنا . وخاصة الدعاء في الميدانين الثقافي والعمالي ، والذي لعب دوراً هاماً في تشكيل الأفكار الأولى للتراث الماركسي المصري . هذا في حين أن الجانب الغالب للنشاط الدعائي للمنظمات الأخرى كان أقرب إلى دراسة النظرية البحتة كما تظهر في المؤلفات الكلاسيكية لماركس وإنجلز ولينين وستالين وآخرين من القادة على المستوى العالمي ، على الأقل في تلك المرحلة التي نحن بصدددها . واعتقد أن هذا الذي أوقع تلك التنظيمات في أخطاء معينة ، منها موقف غير صائب من الوفد .

وكذلك اختلفنا من ناحية الخط التنظيمي عن الماركسيين الآخرين الذين قام أغلبهم بنشاط تجنيدى واسع نسبياً في مختلف الأوساط منذ البدايه ، وخاصة في أوساط البورجوازية الصغيرة والطبقة . وفي رأي أن خطتنا كان لها جزءاً بعض النتائج الإيجابية بالنسبة لتلك المرحلة ، وأهمها تكوين نواة متماسكة فكرياً وسياسياً مما وفر الوحدة الكبيرة التي اتصف بها تنظيمنا فيما بعد وجعلته لايعرف تقريباً الإنقسامات التي تفشت في التنظيمات الأخرى . كما أن وجود تلك النواة السلبية فكرياً حتى النشاط من التسرب الواسع للعناصر الاستفرازية والثروة والبوليسية وحصر الضربات التي تمكنت منا في حدود ضيقة نسبياً .

ولكى نعود إلى تسلسل الحوادث ، أذكر أن أحمد رشدى صالح انضم إلى خلية المثقفين بعد أن أكد من استقلالنا عن الأصدقاء الأجانب . وفي ١٩٤٥

قام خلاف بيننا وبين بعض الأصدقاء البارزين في لجنة نشر الثقافة الحديثة بسبب اعتراضهم على وجودنا — اليهود — فيها ، وألحوا على انسحابنا من الجمعية . وفي الوقت نفسه كان رشدى بدأ الاجراءات لاستصدار ترخيص مجلة أسماها « الفجر الجديد » فتركنا لجنة الثقافة الحديثة آسفين على ذلك الموقف العنصرى الصادر من شباب تقدمى . وصدرت مجلة الفجر الجديد في ١٥ مايو ١٩٤٥ كمجلة نصف شهرية ثم تحولت إلى أسبوعية بعد ذلك . وتعاون في التحرير معنا على الراعى ونعمان عاشور وعبد الرحمن الشرقاوى تم تفرغ لها أبو يوسف أبوسيف دون أن يكون بعد عضوا في تنظيمنا (٥) .

ومن مميزات الفجر الجديد أنها لم تسكن مجله فقط ، بل مركزاً للجذب . فقد اهتمت بنشر رسائل القراء والإتصال بهم ، وخاصة في غير القاهرة ، ودعمتهم

(٥) يلاحظ أن بعض المؤرخين لم يدققوا النظر في هذا الشأن . وعلى سبيل المثال ، نجد كاتباً سوفيتياً هو ب . ج . سيراقيان في مؤلفه باللغة الروسية « مصر في السكفاح من أجل الاستقلال بين ١٩٤٥ : و ١٩٥٢ » (الصادر في موسكو عن دار فاوكا للنشر عام ١٩٧٠) يقول في الصفحة ٧٢ ما يأتى :

« كانت المنظمات الشيوعية والديمقراطية الممثلة تصدر مجله من الصحف والمجلات . وكانت الحركة المصرية للتحرير الوطنى بالاشتراك (الابرار من عندنا . أ.ص.س.) مع لجنة العمال للتحرير القومى واللجنة التحضيرية تصدر فى عامى ١٩٤٥ — ١٩٤٦ صحيفة شعبية هى صحيفة « الضمير » ومجلة « الفجر الجديد » انتهى للنص) .

والواقع أن الحركة المصرية للتحرير الوطنى (حمتو) لم يكن لها يد إطلاقاً فى إصدار مجلتى الضمير أو الفجر الجديد ، كما هو ثابت من الوقائع ومن الخلافات بين هذين الطرفين : حلقتنا وحمتو ثم حدثوا .

كانت حلقتنا تعنى بصورة خاصة بإبراز الدور الطبيعي للطبقة العاملة في النضال الوطني الديمقراطي . وبهذا يختلف اتجاهها اختلافاً واضحاً عن ذلك الذي عبر عنه شهدي عطية الشافعي وعبد الجبود الجبيلي — المنتسبون إلى منظمة أوسكرا وقتذاك — في كتابهما (أهدافنا الوطنية ، الصادر أيضاً عام ١٩٤٥ .

ففي هذا الكتاب محاولة هادفة إلى دفع البورجوازية القومية لكي تدرك أن مصالحها الحقيقية تكمن في الاعتماد على الجماهير لتحقيق الاستقلال والديمقراطية فكأن الكتاب أراد أن يتخذ العناصر المستنيرة للبورجوازية القومية طريقاً لإشاعة الأفكار الرئيسية التي ندعم بها الحركة الوطنية الجديدة .

وقد اشتركت عناصر من لجنة العمال للتحرير القومي — باعتبارها مندوبة عن النقابات — في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التي نظمت يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ والاضراب العام في ٤ مارس من نفس السنة . ولكننا نجد في مجله الفجر الجديد (عدد ١٢ أبريل ، وفي المذكرة التي قدمتها اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر إلى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة نقداً للفكرة التي بدأت تنتشر في صفوف المنظمات ، المار كسيه الأخرى والقاتله أن اللجنة الوطنية هي الشكل المصري للحركة الثورية الجماهيرية التي ستقود إلى الاشتراكية ويتقدم هذا النقد الفكر المقابل الذي يتلخص في ضرورة إنشاء جبهة وطنية ديمقراطية تجمع المنظمات والأحزاب الجماهيرية وتقودها الطبقة العاملة .

وإذا كانت لجنة العمال للتحرير القومي قد أعتبرت نفسها (الهيئة السياسية للطبقة العاملة) غير أنها حافظت هي أيضاً على نفس الخطه التنظيمية التي أقرتها الحلقة في اجتماعها التأسيسي عام ١٩٤٣ . أي عدم إقامه هيكل تنظيمي متكامل . وبالفعل ، لم ينظم العمال المؤيدون لبرنامجها بشكل حزبي بل أبقى على علاقات كفاحية مع بعضهم سرعان ما ذبلت في أغلبها .

تقدمي صاغته الخلية ، كما صاغت البرنامج الذي تم الترشيح على اسمه لعامل النقل محمود مصطفى بالاسكندرية .

ثم أعدت الخلية العمالية لتأسيس جماعة عمالية سياسية . وأثناء انعقاد المؤتمر للاتحاد العالمي للنقابات ، أعلن في مصر تأسيس لجنة العمال للتحرير القوي من ثمانية من الافراد منهم محمد يوسف المدرك ومحمود العسكري وطه سعد عثمان ويوسف دوريش . ووزعت اللجنة بياناً بلغ عدد نسخه ٢٥٠٠ ، كما تم توزيع ١٥٠٠٠ نسخة من برنامجها . وكانت داخل البرنامج استمارة تأييد وقع عليها وأرسلها إلى اللجنة آلاف من العمال . وفي الوقت نفسه أصدرت اللجنة مجله عمالية هي « الضمير » استأجرتها من صاحبها محمد العسكري . وكانت المجله ، مثل هاتين الوثيقتين توضح الدور الطليعي الذي يجب أن تقوم به الطبقة العاملة المصرية في النضال الوطني والديمقراطي بشرط أن تحافظ على استقلالها من الاحزاب البورجوازية المختلفة .

وأثار تأسيس لجنة العمال للتحرير القومي رد فعل الاوساط الحاكمة أيضاً ، إذ اتخذت منذ البدايه خط نصاليا واضحا . فعند تكوين وزارة النقراشي وإلقاء رئيسها الخطاب التقليدي أمام البرلمان (خطاب العرش) وزعت اللجنة نقداً له بعنوان « رد على خطاب العرش » . واستدعى النقراشي أعضاءها وحاوله أن يثنيهم عن نشاطهم أو يطويه تحت جناح الطبقة الحاكمة ، فأبوا . وفي أواخر السنة ، ألقى القبض على المدرك والعسكري كطه وصاحب المجله بتهمة التحريض على قلب النظام الاجتماعي بالعنف ، وظلوا شهوراً ثم أفرج عنهم ماعدا طه سعد الذي حكم عليه بالسجن و للتحريض ضد الاقطاع . وأذكر أن عبد الرحمن الرافعي - المؤرخ الوطني - المعروف - كان من ضمن المحامين الذين تولوا الدفاع عن هؤلاء المناضلين .

إلى تكوين جماعات و أصدقاء الفجر الجديد ، تقوم بتوزيع الجله باليد و بإرسال الاخبار والمقالات الخ . وفي بعض الاحيان عملت هيئة تحرير المجله كمجموعة سياسية من المثقفين ، فأوجدت صلات وثيقة بالشباب الوفدى اليسارى واشتركت فى الإعداد لندوة من أجل فلسطين مع دار الابحاث العلمية ، وهى الندوة التى منع البوليس انعقادها .

ومن جهة أخرى ، نشطت الخلية العمالية نشاطا نقابيا واسعا ، ثم سياسيا أيضا بعد ذلك . وكانت صلاتها الكفاحية تركز بشكل خاص على الجناح الاستقلالى للحركة النقابية ، أى ذلك التيار الذى يستهدف تخليص النقابات من السيطرة البرجوازية (الوفد أو السراى) . وكان يضم أساسا للحركة النقابية ، وتبرز فيه منطقتا شبرا الخيمة والاسكندرية . ونجح هذا النشاط فى تأسيس اتحاد نقابى سمي لأسباب قانونية و اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر ، وضم مائة نقابة .

على أن ايسكرا وحتو كانت لهم صلات بجناح نقابى آخر ، يتكون أساسا من عمال الخدمات (البنوك والمواحلات) . وتأسس على يد حداثو اتحاد منافس هو و مؤتمر عمال الشركات الأهلية ، . وقامت خلافات شديدة بين الاتحاد أدت إلى ارسال وفدين عن النقابات المصرية إلى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى للنقابات ١٩٤٥ .

ومن أبرز النشاطات التى قامت بها الخلية العمالية ، قيادة المعركة الانتخابية لترشيح فضالى عبد الجيد عبد الجواد عن العمال فى شبرا الخيمة عام ١٩٤٤ ، وكانت من المعارك الشعبيه الهامه ، إذا اعتمدت فى تمويلها على القروش التى تبرع بها العمال ، كما اعتمدت فى تنظيمها على اللجان الانتخابية العمالية التى تكونت فى المصانع والاحياء . وكان فضالى يتقدم ببرنامج انتخابى وطنى وديمقراطى

وفي يوليو ١٩٤٦ أوقف إسماعيل صدقي باشا عددا من المجلات التقدمية ، ومنها الفجر الجديد والضمير ، عن الصدور . وأغلق النوادي والجمعيات التي كان ينشط فيها الماركسيون وحلها ، ومنها جماعة أصدقاء الفجر الجديد ، ولجنة العمال للتحرير القومي . فرأت الحلقة أن مرحلة جديدة ابتدأت تستدعي لإنشاء تنظيم سرى . وأعدنا بعض الوثائق الأساسية ، منها الخط السياسي والخط النقابي واللائحة . وكنا قد وثقنا علاقاتنا مع عدد من الذين تعاونا معنا في النشاط العلني ، فقبلوا الإذنهام إلى التنظيم ، وتسكوت بهم خلايا انتخبت مسؤوليتهم ، وعقد بهم مؤتمر تأسيسى فى سبتمبر - ١٩٤٦ . وانتخبت مسؤوليتهم ، وعقد بهم مؤتمر تأسيسى فى سبتمبر ١٩٤٦ . وانتخب هذا المؤتمر بدوره لجنة مركزية لثلاثية كدت فيها المسؤول السياسى ويوسف المسؤول التنظيمى ومحمود العسكرى المسؤول الجماهيرى . واتخذت المنظمة فى أول الأمر اسم «الطليعة الشعبية للتحرر» ثم تغيير هذا الاسم إلى « طليعة العمال » (٥) وفى أوائل ١٩٥٧ عقد مؤتمر ثان قرر تحويل المنظمة إلى «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى» (ع.ف.) . وبمؤتمر سبتمبر ١٩٤٦ تبدأ مرحلة أخرى ليس هنا مجال مناقشتها .

(ب) فكر الفجر الجديد

أن التسلسل التاريخى السابق يعطى لنا نظرة عامة عن سياسة الفجر الجديد والحلقة الماركسية التى كانت توجهها . ولكن لابد من أن يبرز بعض نقاطها الإيجابية والسلبية . ويلبغى أن ننبه القارئ ابتداء إلى أننا لا نقدم فى السطور التالية دراسة متأنية تفصيلية لواقع كان شديد التركيب والتعقيد . بل نقصد فقط أن نرسم خطوطا عامة كما نراها لذلك الواقع الذى مضت عليه ثلاثون سنة . وجمعت إلى هذه الحلقة أنواع من التهم بالانحراف عن الماركسية ، ولكن أغلبها باطل كما يتضح من الوقائع والأحداث .

(٥) اشتهرت طليعة العمال بنظريتها عن تطور مصر نحو الاشتراكية عن طريق الديمقراطية الشعبية (مثل الصين) وكثيرا ما اختصر اسمها لذلك إلى الحرفيين (د.ش.) وسمى أعضاؤها بالدلاشنة ، وفى نزالات المنظمات الأخرى.

وأولى هذه التهم أنها لم تكن ماركسية ، بل وفدية . وذلك لاهتمام الحلقة الكبيرة بمواقف الوفد ونشاط اللجان الوفدية والارتباط بالعديد من الشباب الوفدى ، ثم العمل — بعد ١٩٤٦ : خاضعة — فى الجرائد والمجلات (رابطة الشباب ، البلاغ) والتنظيمات الوفدية (بين الطلبة) . ولكن المقالات التى ظهرت فى الفجر الجديد والنمير أحتوت على نقد متكامل للوفد وفشله فى قيادة الحركة الوطنية . ومن جهة أخرى ، فالبيان والبرنامج اللذان أعلن بهما تأسيس لجنة العمال للتحرير القومى ، وتأكيدهما على ضرورة استقلال الطبقة العاملة ، وارتباط عناصر هذه اللجنة بالحركة الاستقلالية النقابية (عن الوفد والأحزاب البورجوازية الأخرى) ، أقول أن هذا كله يدحض تهمة الوفدية الموجهة إلى حلقتنا القديمة .

وثانى التهم أنها حلقة نقابية لا ماركسية سياسية . وذلك لاهتمامها الكبير بمطالب الطبقة العاملة وال جماهير الكادحة عموما ، وتوجيه أعضائها والعاطفين عليها باستمرار إلى النشاط فى التنظيمات النقابية المختلفة . ولكن من يطالع — ولو بصورة سريعة — على المجلات والكتب التى أصدرناها ، وإلى تكوين لجنة العمال للتحرير القومى باعتبارها الهيئة السياسية للطبقة العاملة ، يرى أيضاً أن الحلقة لم تكن نقابية بل سياسية بمعنى أنها تضع نشاطها على أساس الإطار العام للأهداف القومية ، وضرورة تغيير الهيكل الأساسى للمجتمع المصرى بواسطة الحركة الجماهيرية العامة والسياسية أولاً ، وليس عن طريق الكفاح النقابى فقط .

والتهمة الثالثة هى أنها لم تقم بعمل جماهيرى ، وأنها منعزلة . وكان هذا الكلام مستوحى من السرية الكبيرة التى أحاطت أعمال الحلقة ونشاطها وارتباطها ، على خلاف التقاليد الموجودة فى التنظيمات الماركسية الأخرى . ويمكن أن نراجع الصفحات السابقة لكي نقتنع بأن هذه التهمة أيضاً باطلة .

فالنشاط الذى أستطاع أن يحرك عشرات الآلاف من العمال فى المراكز الصناعية المتقدمة ، وأن يلعب دوراً إيجابياً فى لجنة العمال والطلبة ، وأن يؤثر تأثيراً عميقاً على الجناح الوفدى اليسارى لا يمكن ألا أن يعتبر نشاطاً جماهيرياً . وسبق الإشارة إلى النتائج الإيجابية التى ترتبت على تمسك الحلقة بقواعد السرية والأمان المستنبطة من تجارب الحركة الثورية فى العالم (٥) غير أن حركات المد والجزر فى التأثير الجماهيرى للحلقة ترجع إلى بعض الأسباب المتعلقة بتغير الظروف ، كما ترجع خاصة إلى أسباب فكرية سنعود إليها فيما بعد .

وكانت تلك الحلقة جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية الجديدة . وفى حين أن القيادة الوفدية كانت تنجذب أكثر فأكثر إلى قطب السراى والاستعمار الأجنبى ، وأن الإخوان المسلمين عملوا على تأييد الحكومات الرجعية (صدق) وتحطيم الحركة النقابية المستقلة (شبرا الخيمة) . . . وفى حين أن مصر الفتاة نشطت لتوجيه العناصر الفوضوية للبورجوازية الصغيرة فى الأعمال الغوغائية جريق القاهرة) تحت الشعارات البراقة وانتهت إلى المطالبة بإقامة الأحكام العرفية . . . كانت حلقتنا تبرز أن العمل من أجل الاستقلال لا بد من أن يرجع فى الوقت نفسه ضد الطبقة الحاكمة من أشباه الإقطاعيين والرأسماليين الكبار ، وأن الاستقلال المطلوب هو ذلك الذى يحقق فى الوقت نفسه معيشة أفضل وحرية أوسع للجماهير ويقيم التحالف مع الحركة التحريرية العالمية وعلى رأسها المعسكر الإشتراكي . وفى جملة ، حلقتنا كانت جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية الجديدة لأنها ضغطت باستمرار على الطبيعة الطبقة لهذه الحركة أى أنها شكل من أشكال المراع الشعب ضد كتلة المستغلين .

(٥) مثال ذلك أن الرفيق يوسف درويش كان بدأ نشاطه منذ سنة ١٩٢٤ ومع ذلك فلم يكن له ملف لدى أرشيف البوليس السياسى حتى عام ١٩٤٧ .

وكانت الحلقة جزءاً لا يتجزأ أيضاً من الحركة الشيوعية في ذلك الوقت .
وليس هذا فقط لإستعمالها الألفاظ والجمل المعمودة الماركسية ، والاستشهاد
بالعديد من النصوص المستخرجة من مؤلفات ماركس وإنجلز ولينين وستالين .
وليس فقط أيضاً لتأييدها العام للمعسكر الإشتراكي والحركة العالمية الثورية
والعالمية . لكننا خاصة أشتركت مع الحركة الشيوعية المصرية في ذلك الوقت
في بلورة ثلاثه أفكار هامة وضعت المنظمات الماركسية عموماً في طليعه الحركة
الوطنية الجديدة ودفعتها إلى الامام ، وأنضجت الظروف التي مكنت ثورة يوليو
١٩٥٢ من تحقيق ما حققته .

والفكرة الأولى هي عجز القيادة التقليدية (الوفدية) عن تحقيق أهداف
الحركة الوطنية . وكان الإدراك لهذا العجز يتعمق شيئاً فشيئاً في أذهان الجماهير
الشعبية . وتحاول الرجعية المرتبطة بالاستعمار أن توجه نحو اليأس والسلبية
برفع شعار إلغاء الأحزاب (أخبز اليوم) . كما رفع الإخوان المسلمون
شعارات إسلامية تحت ستار الدين بغية الحيلولة دون تقدم الصراع الإجتماعي
خطوات جديدة . أما المنظمات الماركسية — ومنها حلقتنا تلك — فقد تقدمت
بشعار إقامة قيادة جديدة ، شعبية ، تعبر عن وحدة المصالح الأساسية للكادحين
في التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والديمقراطي ورفع مستوى المعيشة .
ولعبت المنظمات الماركسية دوراً طليعياً بالوقوف في حزم في وجه التخريب
الرجعي للحركة الوطنية الجديدة .

والفكرة الثانية هي أن التحرك الجماهيري والنضال الشعبي النابعين من
مكان قوى مصر عبارة عن السلام الأساسى للحركة الوطنية . ففي حين أن
النحاس كان يقول للشعب (دعونا نعمل في هدوء) وتحدث القيادات الحزبية
التقليدية عن وحدة الزعماء ، كانت المنظمات الماركسية — ومنها حلقتنا —
تدعو الشعب مباشرة إلى التحرك والدفاع عن حقوقه الوطنية والديمقراطية .

والفكرة الثالثة هي وضع مصر عالمياً بجانب المعسكر التحرري وضد المعسكر الاستعماري ولقد كانت مناورات القيادات التقليدية تساو على تكوين وفد المفاوضات مع بريطانيا وعلى الامتيازات المعطاة (للحليفه) الإنجليزيه بدخول مصر في حلف عدواني بشكل من الأشكال. أما الحركة الماركسيه — ومنها حلقتنا — فهي التي دفعت الحركة الوطنيه إلى المطالبه بعرض القضيه على مجلس الأمن ورفض الأحلاف والنقطه الرابعه أ.ح .

وأخيراً ، فقد كانت حلقتنا أيضاً جزءاً لا يتجزأ من الحركة الماركسيه المصريه في ذلك الوقت من حيث عيوبها وقصورها . فاذا كانت الحركة قد أدركت عجز القيادة التقليديه السابقه للحركة الوطنيه ودعت إلى قيادة جديده ، إلا أنها كانت تشعر شعوراً غامضاً بأن ثمة أموراً تجعل القيادة الجديده في مصر تختلف عن تلك التي وردت في الكتب الماركسيه التي كنا نعرف بعض أجزاءها خاصه وأن الجود العقائدي كان يدفعنا إلى فهم الماركسيه على أنها مجموعه من القوالب الجاهزة ، الأمر الذي أبعدا عن إدراك بعض جوهرها العلي الحقيقي ولقد كانت مصر تنسم وقتذاك — بل ما زالت إلى درجه كبيرة بتميز طبق مترايد الحده من جهه ، وتختلف اجتماعي من جهه أخرى . وهو تختلف يعطى للبورجوازيه الصغيره السيادة الفكريه على الجماهير ، بما فيها الغالبية الساحقه من الطبقة العامله التي كانت لا تزال صغيره عددياً وشابه فكرياً . ومع فقدان البورجوازيه القوميه — المترايدة — لنفوذها على الجماهير ، كانت تصعد قيادة جديده زمامها في أيدي البورجوازيه الصغيره . وهذا هو الذي لم نستطع الماركسيون جميعاً تقريباً — أن نراه . وفي رأي أن هذا أيضاً هو الجذر العميق الذي دفع بالحركة الماركسيه إلى تقسيم كفاحها التنظيمي إلى مراحل سابقه لتأسيس الحزب ، وإلى تخطيط رسم وهمي لمسار مصر نحو الاشتراكيه .

غير أن حلقتنا كانت في حقيقة الأمر جناحا يساريا للحركة الماركسية المصرية في ذلك الوقت ، وظلت كذلك مدة طويلة إلى أن غلبها المناخ العام لهذه الحركة . وليس هذا الوصف تقريظا ، بل أقصد به تقييما موضوعيا ، وتحديد وضع الحلقة في مروحة الاتجاهات السياسية والفكرية المختلفة التي ضمتها الحركة الماركسية .

ولقد شاع وقتا طويلا الاعتقاد أن الخلافات المستمرة بين المنظمات الماركسية في تلك المرحلة تعود إلى أسباب « حلقية » ، أى إلى الشعور بالترابط « الشللى » بين أفرادها . وإذا لا أنكر وجود هذه الحلقة النابعة من ضيق الأفق والانعزالية في طبيعة البرجوازية الصغيرة — والغالبية الكبرى من ماركسى تلك الفترة من أبناء هذه الطبقة — غير أننى لا أعتقد أن ذلك هو السبب الرئيسى لتلك الخلافات ، وإن كان هو شكلها الخارجى أو الثوب الذى ترتديه ، أما الجوهر ، فهو سياسى .

وقد سبق الإشارة إلى إحدى النقط الأساسية للتباين بين حلقتنا ومعظم المنظمات الماركسية الأخرى ، وهو أننا كنا ننادى بتولى الطبقة العاملة الدور الطليعى في قيادة الحركة الوطنية ، أما المنظمات الأخرى ، فهى — بشكل أو بآخر — كانت تدعو الجناح المستنير للبرجوازية القومية إلى أن يتولى هذا الدور . اعتقادا منها بأنه ما زال يستطيع أن يستكمل مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وبهذا المعنى ، كانت حلقتنا يسار الحركة الماركسية .

وكذلك كانت أغلب المنظمات الماركسية الأخرى تعمل على خلق حركة جماهيرية خلتها ، مما جعلها في كثير من الأحيان تأخذ موقفا معاديا للجماهير الوفديه ، وموقفا آخر متعاوننا مع الإخوان ومصر الفتاة ، أما حلقتنا فكانت ترى الجماهير حينما كانت مرجودة في ذلك الوقت أي داخل الشبكة الوفدية

المائعة والواسعة . فكانت تبعد عن التعاون والتحالف مع التنظيم الوفوية الماعدية واليسارية خاصة ؛ بغية دفعها إلى الأمام من جهة ، ومساعدتها على تمايزها عن القيادة الوفدية التقليدية من جهة أخرى . واعتقد أن موقفنا كان أقرب إلى الصواب وخاصة أن الجماهير الوفدية تلك كانت أساسا من البورجوازية الصغيرة . وبهذا المعنى أيضاً ، كانت حلقتنا يسار الحركة الماركسية .

وأخيراً ، فكانت حلقتنا تتصرف بمحمود تنظيمي وفكري أشد من أغلب المنظمات الأخرى . وبهذا المعنى السوء أيضاً كنا يسارها . وسبق الإشارة إلى بعض النواحي الإيجابية لفكر الحلقة التنظيمي ، غير أنه ليست صدفة أن تكون هذه الحلقة قد أسست تنظيماً بعد المنظمات الأخرى بسنوات ، ولا أنها لم تحصد ثمار عملها الواسع حصداً تنظيمياً . ومن الناحية السياسية أيضاً ، يظهر المعنى السلبى ليساريتنا في موقفنا من ثورة يوليو عندما قامت . . فبدأنا باتخاذ موقف الترقب ، في حين أن إحدى المنظمات (منظمة الحزب الشيوعى المصرى) رأت فيها الفاشية ، وأخرى (حداث) أكدت أنها وصلت إلى السلطة ، ثم أخذنا نفسر ثورة يوليو بالتناقضات التى بين الدول الاستعمارية فقط ، الأمر الذى أصاب نشاط المنظمة بالانعزال الذى أدى إلى انهيارها فى النهاية .

الجزء الثاني

وفاثق: مقالات من الفجر الجديد

في قضايا التحرر الوطني والديمقراطية تعديل المعاهدة المصرية الانجليزية

يدهشني أن أرى الحديث حول المعاهدة - إبقاؤها أى تعديلها أو إلغاؤها - يدور دائماً حول بنودها المسجلة حبراً على ورق .

يدهشني هذا الحديث لأنه يتجاهل أساسياً أن المعاهدة التي أبرمت بين مصر وانجلترا لم تكن مبنية على قواعد عدل سامية عليا ، بل أنها كانت تعبر - في المقام الأول - عن علاقات نسبية بين قوتين كانتا تتصارعان وقتئذ ولا تزالان كذلك إلى الآن : الأمة المصرية الهادفة إلى الحرية والاستقلال ، والاستعمار الهادف إلى الاستغلال والاستبعاد . ولاشك أن هذه العلاقة النسبية كانت تشكل في صالح مصر لحرج الظروف الدولية المحيطة بانجلترا آنئذ ، ولضغط المقاومة البريطانية المصرية التي انتظمت بشكل ضخم كان يمكن أن يأتي بنتائج عظيمة ، أعظم بكثير مما حصلنا عليه في ذلك الوقت ... اضطرت انجلترا أن تنفازل عن بعض مكاسبها ، ولكنها تمكنت من أن تحتفظ بمركز ممتاز في وطننا : مركز استراتيجي (نقطة عسكرية وإبقاء قوات الاحتلال) ، ومركز اقتصادي (البنك الأهلي ، إبقاء الجنيه المصري في الدائرة الاسترلينية) ، ومركز سياسي (مثلاً أن مصر تعلن الأحكام العرفية إذا طلبت « الحليفة » ذلك) .

وكما قلنا ، فيما سبق ، لم يكن هذا المركز الممتاز نتيجة تطبيق مبادئ سامية لأنه كان تسجيلاً لحوادث ماضيه لم تعرف من المبادئ السامية الجامدة كثيراً ولا قليلاً ، إذ كان نتيجة التخریب التي قامت به الرأسمالية الأجنبية للعالية

المصريه ، ثم غزو مصر وإلغاء الدستور فيها ، والقضاء على الجيش المصرى ، وإبقاء الشعب فى مستوى من الفقر والمرض والجهل يفقده كثيراً من اليقظة وسرعة العمل .

وهذا ما يحدث دائماً وأبداً فى القانون الدولى : يحدث اتزان مؤقت فى القوى التى تتصارع على المسرح الدولى ، فيسجل هذا الاتزان فى معاهدة أو يشبه ذلك ، ثم تتطور هذه القوى ، بعضها يصعد وبعضها يهبط ، فيسجل اتزان جديد فى معاهدة جديدة ، وهكذا دواليك . وما أكل معرفتنا — نحن الشرقيين — بهذه الحقيقه : المصريون يذكرون أنه فى اليوم الذى وقعت فيه معاهدة عدم اعتداء بين سلطان تركيا وانجلترا سنة ١٨٨٩ كانت الجيوش البريطانية تحتل القاهرة ، والعرب يذكرون أن بريطانيا قطعت على نفسها عهداً لبان الحرب العالمية الماضيه للشريف حسين يناقض عهداً آخر قطعت لفرنسا ، وهذان يناقضان عهداً ثالثاً : قطعت للصهيونيين فى ذات الوقت .

هذا كله يظهر أن الأمر ليس مجرد مناقشه لبنود القانون الدولى . هى ذاتها رهن تتطور الأوضاع . إذن لننظر إلى القوتين اللتين تتصارعان حول المعاهدة : أما الاستعمار فقد نالته ضربة عنيفه بعد أن قنخى قضاء عسكريا على الفاشيه فى أوروبا . وأبلغ دليل على ذلك اتجاه أوروبا إلى اليسار ، ونمو الحركات الوطنيه فى الشرق العربى والهند والصين ، وإحراز بعض انتصارات محققه : سوريا تستقل وتشيانج كاي تشيك يترك رئاسة الوزارة ، والولايات المتحدة تعترف باستقلال الفيليبين .

وأما الحركة الوطنيه المصريه — وهى القوة التى عليها أن تجابه الاستعمار البريطانى وأن تقهره فلن يجدى كثيراً تحفيظها بنود المعاهدة ومبادئ القانون

الدول ، إنما الذى يتوى ساعد الحركة الوطنية أن تكون شعبية بمعنى الكلمة ، أن تحرك الجماهير المصرية ، ولا سبيل إلى ذلك إلا إذا كافح المصريون الراءون لتوفير الجانب الآخر من مطالبنا القومية مطلبنا الديمقراطي . أى أن الضمان الوحيد لتحقيق غايتنا الوطنية هو أن تتوفر الديمقراطية بشئها — السياسى والاجتماعى — فى بلادنا ، فيرتفع مستوى المعيشة للطبقات السكادحة — الفلاحون والعمال وسائر المنتجين وصغار الموظفين — ويحارب الغلاء محاربة جدية ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى يجب أن تكون الأداة التى توجه السكفاح الوطنى — الأحزاب السياسية والبرلمان والحكومة — وثيقة الاتصال بالطبقات الشعبية أى أن تستجيب لمطالب هذه الطبقات بدلاً من أن تحقق أغراض ذوى المال والنفوذ من الفئات الحاكمة .

والشء الثانى الذى تفتقر إليه الأحاديث الجارية حول المعاهدة انساع النظرة السياسية التى ننظر بها إليها . فأغلب ساستنا الذين يطالبون بتعديل المعاهدة — بل إلغائها فى بعض الأحيان — يطالبون بهذا التعديل أو الإلغاء دون إضافة قول جديد ، أى أنهم ينظرون إلى المعاهدة على أنها تحقق مركزاً ممتازاً حريياً فقط ، فيضمنون أن إنجلترا ، إذا كانت تطالب بهذا المركز الحربى الممتاز ، فليس هذا فقط لضمان مواصلاتها الامبراطورية ، مع المستعمرات الأخرى بل أيضاً أن الطبقات الحاكمة الإنجليزية ذات مصالح اقتصادية عظيمة فى مصر ، يجب المحافظة عليها عسكرياً إذا اقتضى الأمر باستعمال طرق أقوى من النصيح أو الاستناد إلى بنود المعاهدة — وقد أتى هذا الاعتبار فى المقام الأول . فمصر تورد القطن الذى يحتاجه كبار اساجى القطن فى لانكشاير ومصر سوق مفتوحة لسكبار الأنجليز الذين يبحثون عن استغلال أموالهم فى البلاد المتاخرة ، ومصر سوق مفتوحة لمنتجات الصناعة الإنجليزية . ولا يدعنا فى هذا الصدد إلا أن نذكر القراء بالصعاب السكأداء التى تلاقىها الآن فى محاولتنا استيراد البضائع من

الولايات المتحدة ، تلك الصعاب التي تقام لمحافظة على أرباح حاضرة فبريطانيا
لا نستطيع أن تمدنا بالسلع الآن بل محافظة على أرباح مستقبلية .

فتحقيق مطالبنا الوطنية يتطلب تحطيم ذلك المركز الاقتصادي الممتاز الذي
يتمتع به الاستعمار في مصر . ومعنى هذا وجوب استيلاء الدولة على احتكارات
المرافق العامة التي يسيطر الاستثمار عليها ، وتأسيس بنك مركزى مصرى
لتحرير الجنيه المصرى من الاسترلينى ، ثم انهاء صناعتنا على أسس سليمة
وعدم إخضاعها لمصلحة الرأسمالية الأجنبية ،

وتحطيم هذا المركز الاقتصادي الممتاز ليس معناه فقط مساعدتنا على إجلاء
القوات العسكرية الأجنبية ، بل معناه أيضاً مساعدتنا على رفع مستوى الطبقات
السكادحة المصرية ، التي يشترك الاستعمار في استغلالها اشترافاً فعالاً . بل أكثر
من ذلك ، معناه مساعدة الطبقات السكادحة الانجليزية نفسها على رفع مستواها
لأن كبار المالكين والصناعيين والتجار الذين يعتمدون موارد مصر اعتصاراً
يعتصرون أيضاً موارد إنجلترا - وشعبها - ذات الاعتصار .

وخلاصة القول ، أننا نرى ضرورة ربط مطلبنا الوطنى الأساسى - تعديلاً
لا يترك أى مركز ممتاز لبريطانيا في مصر - بمطلبين آخرين ، أولهما رفع مستوى
الطبقات الشعبية وثانيهما تحطيم المركز الاقتصادي الممتاز الذي يتمتع به
الاستعمار في بلادنا .

صادق سعيد

(السنة الأولى - العدد السادس - ١/٨/١٩٤٥)

يسود التردد الحكومة والأحزاب الرسمية إزاء حقوقنا الوطنية ولقد استفادت الرجعية المصرية المتطرفة من هذا التردد فعاد حزب مصر الفتاة يرفع رأسه من جديد ويستأنف نشاطه وهو الذى لم يتبرأ إلى الآن من تأييده السابق للفاشية الإيطالية والألمانية واليابانية.

نشرت جريدة الوفد المصرى بتاريخ ٢١ أغسطس نص المذكرة التى رفعها أحمد حسين إلى السراى بخصوص مطالبنا القومية، والمذكرة محشوة بالمغالطات والديماغوجية الخلاهة الرنانة التى أعتدناها من حزب مصر الفتاة، وهى بالمثل تحتوى على آراء رجعية متطرفة تكشف عن احتقار أحمد حسين للشعب المصرى ومنظلماته الديمقراطية وكفاحه الدستورى الطويل، فضلا عن أنها تنتهى باقتراح عمليه فى منتهى الخطورة، لو طبقت لالتقت بمصر وشعبها فى مهب الفوضى المخربة ولاذت إلى تقديم البلاد ضحية مستسلمه للاستعمار :

فأحمد حسين يحرص على ترديد ما يطالب به الشعب المصرى من تخلص من الاستعمار ومن إصلاح اجتماعى عميق، ويحرص على ترديد هذا تعلقاً للشعب ومجاراة لموقف الوفد. فيطالب هو الآخر بإلغاء الأحكام العرفية وبإعادة الانتخابات النيابية فى ظل حكمه محليه. ولكنه إذ يطالب بإلغاء الأحكام العرفية يطيل الحديث مما تجعله الصحافة من متاعب بسبب الحكم العسكرى ويتناسب أن الأحكام العرفية قد مكثت الحكومة من أكثر من مضايقة للصحافة الوفدية. مكنتها من تعطيل بعض النقابات واعتقال الزعماء النقابيين ووضع القوات المسلحة داخل المصانع وخارجها، ثم مكنتها أيضا من فض الاجتماعات الثقافية التقدمية بالقوة .

ولكن أحمد حسين حقيق بأن يتجاهل استبداد الأحكام العرفية بالشعب فهو لا يفكر إلا فى الأداة الحكومية العليا فيقول :

فقد وجب إجراء انتخابات جديدة ليعلن الشعب رأيه فيما يختار القيادة في هذه الفترة من حياته . كأن صوت الشعب لا يرتفع إلا ليختار من يقوده ، وكأن الشعب المصرى ما زال فى أوضاعه السابقة التى كان يقبل فيها أن يقاد كالغنم ، وكأن الأوضاع الدوليه باقية كما كانت ، تسودها الفاشية التى تستبد بالشعوب وتسوقها . ولكن هل غريب أن يأبى أحمد حسين أن يقود الشعب لنفسه بنفسه ؟

والمذكرة ، كما قلنا ، محشوة بالكلمات الديماغوجية الرنانة التى تخفى جهلا حقيقا نارة وتهرباً خطراً تارة أخرى ، فهى تؤكد أنه (لا بد أن تتحول الحكومة إلى أداة حكيمة للشعب تسير به فى معارج الرقى والكمال لا أداة تعريق واضطهاد ، ولكنها لا تذكر شيئاً عن كيفية هذا التحويل ولا تتحدث عن قسيل الشعب نفسه فى الأداة الحكومية ... والمذكرة تصالب بإحداث (ثورة ولكنها لا تشير إلى مشكلة الفكر والمرض والجهل إلا إشارة تبدو تافهة جداً أزماءً بأقوى كلامها (الممطوط) وهى لا تذكر كيف يجب أن تعالج هذه المشكلة وضد من يجب أن تقام تلك الثورة التى يريدونها ؟ ولا يخفى عن أحد أن ثورة ليست موجهة ضد مستعبدى الشعب الأجانب والمصريين ، هى ثورة نخشاهما كل الخشية لأنها تكون ثورة تقودها الطبقات الحاكمة ضد الطبقات الشعبية ، أى معناها انقلاب رجعى .

ويقيم قارىء المذكرة رائحة الأفكار الاسعمارية عند أحمد حسين حين يتحدث عن السودان وعن ضرورة ضم مصر فيقول . (بل لأن سكان مصر الذين يتضاعف عددهم فى نمو مطرد أما أن يموتوا جوعاً وأما أن يستثمروا بلادهم الواسعة فى السودان ، فيتجاهل ما فى فقر المصريين من أسباب طبقية هى المسئول الاول عن جوعهم ويتجاهل فى المرتبة الاولى أن السبب الرئيسى الذى

بجعلنا مطالب بتخلص السودان من الاستعمار الانجليزي ليس سبباً استعمارياً
استغلالياً ، بل أنه سبب دفاعي ، أى أنه بدون هذا لن يستطيع السودان ولا
مصر أن ترد هجمات الاستعمار .

غير أن هناك ما هو أهم من هذا أو ذاك من المغالطات التفصيلية ، هناك
مغالطات كبرى يجب أن تبرزها ونهتم أحمد حسين بها . فالمذكورة تتحدث عن
المطالب الوطني وعن تحريرنا من الانجليز ، ومع ذلك فهي خالية خلوا كاملاً
من الحديث عن ضرورة تقوية الجيش أو زيادته أو تحويل قانون التجنيد طبق
الحار إلى قانون عام يشمل جميع الطبقات ومع أن مجلة مصر الفتاة تضع كله
الجيش على غلافها ، فهذه الكلمة لا ترد على الاطلاق في المذكورة التي يرفعها
الحزب لان الكتابة على الخلاف هو من قبيل الدعاية ، أما المذكورة فعمل جدى
يحسب له حساب .

والمذكورة — إلى هذا — تغلو خلوا كاملاً من تأييد الدستور وكفاح
مصر الديمقراطية بل تغلو من كلمة الديمقراطية ذاتها وهي إذ تقول عن
ثورة سنة ١٩١٩ ، هبت البلاد حكومة وشعباً تطالب بالاستقلال وإجلاء
الانجليز عن وادى النيل جملة (فهي تشوه معنى هذه الثورة لانها لا تذكر
مطالبة الشعب بالدستور والاستقلال معا . ولكن احتقار مصر الفتاة للدستور
والنظم الديمقراطي أمر قديم مشهور ، فهل نعجب له الآن ؟

إنما العجيب ان يدعى أحمد حسين أنه يقدم حلاً عملياً للحالة ، فإذا بهذه
الحلول تجمى . (فوضوية تعرضنا لانظم الاخطار . يقول أحمد حسين :

وعندنا أن الطريق العملى لتحقيق مطالب مصر القومية هو أن تمارس مصر
استقلالها بالفعل دوو أن تلقى بالها لاي قيد من القيود على هذا الاستقلال . .

فعلى البرلمان المصرى أن يقرر أن ملك مصر هو ملك مصر والسودان . وأن
السودانى مصر له كل ما للمصرى من حقوق ... وبهذا تحمل قضيه السودان
فإذا شئت انجلترا أن تعرض علينا فإنها - بعيدة متغصبة نحكم وإياها إلى المحاكم
والهيئات الدولية ... وعلى مصر أن تنذر الانجليز بوجوب الجلاء عن داخلية
البلاد على الفور . . . فإذا أحتجت انجلترا احتكمتنا وإياها إلى هذه المجالس
الدولية التى يقال أنها تحمى الامن ... وإذا شاء الانجليز أن يسبوا جام غضبهم
علينا فليفعلوا ومهمتنا ألا نجبن أو نتراجع أو نتردد . إذن ، فأحمد حسين
يطالب بالثورة الوطنية ، دون تقوية الجيش ودون تنظيم التأييد الشعبى ، بل
أنه يكتفى ويرضى بأن نعلن أن انجلترا (مغتصبة) وأن نختم وإياها أمام محاكم
دولية ؟ حقاً ، أنها مهزلة كبرى بل أنه خطر عظيم يستعديه علينا أحمد حسين ،
لأن ما يطلب به معناها أحداث قلقلة فوضويه فى البلاد ، والهجوم على الانجليز
فى فوضى تامة وارتجال مطلق ، معناة تقديم المصريين لقمه سائفه لافواه
المدافع الانجليزيه ! ولنا أن نسأل هل يفيد تحقيق تلك الحلول (العمليه) سوى
الانجليز أنفسهم ؟

وما من شك أن هذه الاقتراحات (العمليه) الفوضويه تحمل أفكاراً
استعماريأ واضحة المعالم والمقاصد . فأحمد حسين يريد أن تحمل مسألة السودان
بان (يقرر) البرلمان المصرى إدماج السودان فى المملكة المصريه وهذا دون
استشارة الشعب السودانى بل رغم أنف الشعب السودانى اذى أكد — هن
طريق قرارات أحزابه — أنه يريد التخلص من الاستعمار الانجليزى ، وأكد
ضمنياً أنه لا يريد التخلص من الاستعمار الانجليزى ليقع فى خالبا الاستعمار
مصرى بل ليحافظ على مقرماته وليحقق رغباته الدستورية وبرلمانه الخاص فى
اتحاد مع مصر (ولكن أحمد حسين لا يهتم برغبات الشعب السوادانى مثقال
ذرة ، وغايه ما يريده ، أن يحل مسألة السودان حلاً (عملياً) وأن يقنع نزعاته
الاستعماريه باقتراحات براقه خادعه ...

غير أن أحمد حسين لا يتجاهل الشعب السودانى ورغباته الواضحة فقط، ولا يخطئ الشعب المصرى ومطالبه الديمقراطية وحسب ، بل ويشكك فى الاتجهات التحريرية التى تعبر عن نفسها فى الموقف الدولى . وتحتكم وإياها إلى المجالس الدولية التى يقال أنها تحمى الأمن ، يقال ... يقال أن الشعوب متيقظة وأنها تساند بعضها بعضاً ، ولكن هذا ليس حقيقياً ، ويقال أنها عقدت النية على ألا تفسح المجال أمام المستعبدىين والفاشىين لاستحداث حرب جديدة ، ولكن هذا ليس حقيقياً ، ويقال أن الشعوب ستؤيدنا تأييداً قوياً فى مطالبنا الوطنية الديمقراطية ... ولكن هل هذا حقيقى ؟ وبهذا الشكل يحاول أحمد حسين أن يوحى إلى الشعب المصرى أنه منعزل فى كفاحه ، لا يؤيده أحد ، حتى يئأس الشعب المصرى ! ويقوم بتلك الحركات الفوضوية المخربة التى يريدنا أحمد حسين .

وأخيراً فهذه المذكرة ذات مغزى كبير ليس فقط للأسباب التى ذكرناها آنفاً ، بل لأن جريدة الوفد المصرى قد نشرتها ، وهذا النشر حلقة أخرى فى سلسلة التحالف القائم الآن بين مصر الفتاة والوفد المصرى ، ذلك التحالف الذى بدأ أيام الانتخابات الأخيرة بتأييد الوفد لمرشعى الفاشية المصرية . وقد جاء هذا التحالف مناقضاً للعداوى القديم بين الوفد ومصر الفتاة وهو العداوى الذى عبر عن نفسه تعبيراً قوياً يوم أن اعتدت مصر الفتاة على النحاس باشا سنة ١٩٢٦ . ويوم أن صرح النحاس بما مضمونه أن « لا حرية لأعداء الحرية » . ولاشك أن الوفد — بتحالفه مع مصر الفتاة — يقوم بمناورة سياسية فى مشتهى الخطورة تعرض الأمة — وتعرضه هو نفسه — إلى تغليب صوت الرجعية المصرية المتطرفة على ميول الوفد الشعبية الأصيلة ...

ونحن إذاً قارنا بين ذلك التحالف وبين الوفد لفضالى مرشح العمال فى شبرا الخيمة لاحظنا مرة أخرى ما فى موقف البورجوازية الليبرالية المصرى — التى

يمثلها الوفد — من تردد وتناقض . وقد نقد الفجر الجديد في مقال سابق
مذكورة الوفد الضعيفة التي قدمها للسفارة البريطانية ، لجاء نشر مذكرة مصر
الفتاة تأييداً جديداً لهذا الذي فلاحظه من تردد البرجوازية الليبرالية إزاء
مسائلنا الكبرى . بل جاء هذا النشر اثباتاً بأن هذا التردد لم يفد إلا الرجعية
المصرية المتطرفة — حزب مصر الفتاة وغيره من الجمعيات والهيئات المناهضة
لليدوقراطية — ذلك بأنه أفسح المجال لهذه الأحزاب الرجعية بأن تعمل .
وهيأ لها منبرا بارزا تمثل له بصحف الوفد . غير أن في مصر قوى سياسية
ناهضة تنبعث من صميم الشعب ، من عماله وفلاحيه ومنقفيه الاحرار . وهذه
القوى الناهضة هي التي تفهم جيداً أن المطالبة بالاستقلال يجب أن تكون
مطلبة صريحة وواضحة ، وأن تقترن اقترانا وثيقا بالمطالب الديموقراطية
والدسوقورية التي تضمن تنظيم القوى الشعبية في الكفاح ضد الاستعمار . وقد
رأينا أخيراً تبلور هذه القوى السياسية الناهضة في برنامج اللجنة التحضيرية
العمالية الفذ وفي تطهير المجموعات التي يقوم بها الآن الشباب المثقف بالقاهرة
من المناورات الرجعية التي حاولت تحطيمها فباءت بالفشل .

صادق سعد

(السنة الأولى — العدد التاسع — ١٦ / ٩ / ١٩٤٥)

وأيضاً قضية استقلالنا

فاضت الصحافة المصرية في الأيام الأخيرة بالتعليقات على حوادث ١٩٤٢ وكان هذه التعليقات من الأهمية بمكان حتى تشغل الرأي العام عن قضايا الوطنية. إن وقوعها بعد حوادث ٢ نوفمبر ومنع المظاهرات احتفالاً بعيدنا الوطني ١٣ نوفمبر ليوحى لنا بأن هناك مصالح خاصة تسوى وراء الستار، وأن هذه المصالح تتعارض مع مصالح الشعب المصري، فيجب إذن إثارة الضجة حول حوادث قديمة تجهل الشعب المصري لا يفكر في حاضره أو مستقبله،

لنتذكر قليلاً ما كان يجري في مصر إلى أوائل الشهر الحالي: كانت الاجتماعات تتوالى في النوادي والجمعيات والهيئات المختلفة والأحزاب بجميع أنواعها وميولها — اجتماعات تناقش أهدافنا الوطنية ووسائل تحقيقها وبالرغم من إلفه قد ظهر شيء يسير من التبع والتهارن في البيانات المتعددة التي أصدرتها تلك الهيئات، إلا أن هذه الاجتماعات كانت تعبر عن إرادة الأمة، تلك الإرادة التي نجتحت فعلاً في الدفع بحكومتنا إلى المجاهرة بأن الجلاء عن وادي النيل شيء ضروري وأن الوقت الحاضر وقت مناسب للمطالبة بالجلاء. إذن، قد وجدت الأمة المصرية طريقاً من طرق الكفاح السليم فعلت أن الضغط — والضغط المستمر — على السياسة يجبرهم على خدمة الشعب، هذا حتى ولو حاولوا أن يتهربوا من مسؤولياتهم.

بدأت الأمة تتحرك، ولكن الاستعمار يخشى هذا أشد الخشية، فلجأ إلى الاستفزاز وهو الطريقة التي يفضلها، جعل خادميه وأجراؤه الفاشيين — يظهرون احتجاج الشعب المصري على الصهيونية تعصباً عنصرياً ضد اليهود. وطبق الاستعمار هذه الطريقة في ليبيا فنجحت، وطبقها في لبنان فقتل المناضل

إدوار شارتونى مدير إدارة مجلة الطريق الوطنيه ، وأصيب نفر آخر من
الاحرار اللبنايين . وأما فى مصر فقد أعلنت حالة الطوارئ على إثر حوادث
٧ نوفمبر ومنعت المظاهرات احتفالاً بعيد الجهاد الوطنى عيد جهادنا ضد
الاستعمار البريطانى .

وفى هذه الفترة التى كان صوت الشعب مكتوباً فيها ، خطب مستر بيفن فى
مأدبه الغرفة التجارية فأكد أن عهد السلام الكامل لم يأت بعد ، وصرح - بصدد
علاقة مصر وبريطانيا - بأن د على أمتينا أن نضحى بجزء من سيادتهما ، وبأنه
كان يرغب بأن نذسى الأموال التى لنا عند د الحليفة . فرد عليه سفيرنا بلندن
(عبد الفتاح [عمرو باشا) بأن مصر وإنجلترا تستطيعان أن تجتازا هذا العهد
الصعب لأن لدينا احتياطاً كبيراً من الصداقة . وعلى إثر هذا خطب أمين عثمان
باشا فى مأدبه العليين بلندن أيضاً ، فاعترف بأننا مدينون بالشئ الكثير
لإنجلترا ، ثم صرح لوكالة الأنباء الغربيه بقوله ولنتناسى الآن موضوع الارصدة
الاسترلينية ولنفكر فى وسيلة تمكننا من الحصول على السلع التى نحتاج إليها
فلا يصح أن ندع كيان النعاون الذى قام بين بريطانيا ومصر خلال الحرب
يتداعى وينهار ، بل ينبغى أن نشد بذبانه بشتى الوسائل من ثقافية وغير ثقافية .

أما فرغلى باشا فقال كلمته التى أصبحت أمثلة بين الوطنيين المصريين ، قال :
د لنا نصح بأن بروتستانت إنجلترا ومسلمى مصر يجب أن يتزوجوا زوجاً
كاثوليكياً لكيلا يقع طلاق فيما بينهم ! .

فكانت هذه الكلمة الأخيرة وصفاً دقيقاً لنوع العلاقات التى يريد لها قادة
مصر مع د حليفتهما : علينا أن نضحى بجزء من سيادتنا وأن نذسى الارصدة
الاسترلينية لاننا ندين بالشئ الكثير لإنجلترا وأن ترتبط د بحليفنا ارتباطاً
لا ينفصل عراه ، أى دين لإنجلترا علينا ؟ نحن لا شك ندين لها بالفقر الذى

أنهك قوى شعبنا ، وبالأعراض التي تفك بأبناء وطننا وبالجموع الذي يهرا بطونهم . أمدينون لها بغلاء الأسعار وتحطيم نهضتنا الصناعية وبتصدع حياتنا الديمقراطية والدستورية وبضعف جيشنا ؟ علينا أن نستهلك ذلك الاحتياطي الكبير من الصداقة التي تحدث عنها سفرنا عمرو باشا ، حتى تنسى الجيوش التي تحتل أراضي الوطن العزيز ، علينا أن نفسي هذا كله وأن نصادق بريطانيا . في مصلحة من تكون هذه الصداقة ؟ لا شك أنها بوضعها السابق في مصلحة الرأسمالية المصرية . كتبت الجرائد تقول . أشار فرغلي باشا إلى قول مسعى يبين بأنه يأمل أن المادبه التاليه تكون مادبه اتحاد العمال ، فقال : (أى فرغلي باشا) ، أن قول مسعى يبين هذا هو مجرد إعراب عن أمنيه في ذهنه ، لأننا لن ندع العمال يحدثون اضطرابات في مصر . . . والعمال المصريون لم يبلغوا بعد درجة العمال البريطانيين . . وفي كلمة أخرى يريد فرغلي باشا أن يظل تقرير مصيرنا في يد القيادة الرأسمالية المصريه والاستعمار البريطانى . هكذا يتضح أن الطبقات التي تقول بمنحرون الود والتزواج بين مصر والاستعمار تزواجاً كاثوليكياً لا طلاق معه هي بعينها التي تعتبر اشتراك عمالنا في تقرير مصيرنا اضطراباً لن تسمح بوقوعه — هي بعينها التي تهادن الاستعمار وتدعونا إلى أن نناسى ديننا عليه — وهو الذي ناله اعتصاراً لعمل الكادحين منا وتضييقاً لقوت شعبنا هذه السنوات الطوال .

لقد تحدث هؤلاء وخطبوا عن مخزون احتياطي الصداقة والزواج الكاثوليكي بين الشعبين ولم يقولوا شيئاً عن حرياتنا المراقبة وكرامتنا الوطنية المسفحة .

ولقد كادت الأمة أن تقول كلمتها لولا هذه الميوعة الضاريه وهذه المجهودات التي تبذل لمصرفها عن غاياتها . فواجب علينا أن نعيد ضغفنا على

ساسةنا وحكومتنا — أن نطالب بصوت أعلى فأعلى بجلاء الاستعمار جلاء
اقتصاديا وسياسيا وثقافيا . أن نزيد الطبقات الشعبية — العمال والفلاحين
والبورجوازيين الصغار — في فضالها الديمقراطية — لأنها هي التي حققت
انتصارنا الوطني والديموقراطية المختلفة وهي التي تخلص لكفاحنا التحريري
ضد الاستعمار وقد بدأت راية الكفاح تثقل إلى يدها .

صادق سعد

(السنة الأولى - العدد الرابع عشر - ٦ / ١٢ / ١٩٤٥)

لنقتطرو من الاستعمار البريطاني ارفضوا المفاوضات المثأمة

عرفت حركتنا الوطنية ازدهاراً مجيداً يفتخر به المصريون جميعاً وكان ذلك حينما تولى قيادة الحركة الوطنية زعماء مثل مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول، ولا يدخل في حديثنا اليوم بحث الاسباب التي أدت إلى نهضتنا الوطنية الكبرى، ولكننا نود أن نبرز هنا جانباً من أهم الجوانب التي امتازت بها تلك الفترات اللامعة من تاريخنا، ألا وهو محاولات مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول الدائمة المستمرة في أن يحطموا قيود الكيان التي كان الاستعمار البريطاني يبذل كل جهده لفرضها عليهم، وأن يخرجوا بها أبداً إلى الراى العام العالمى. فصطفى كامل ومحمد فريد كانا يسافران إلى أوروبا يحولان بلادها وعراصمها ويحضران مؤتمراتها الشعبية — وخاصة الاجتماعات التي كانت تنظمها الاحزاب الاشتراكية الأوروبية — ويكتبان في الجرائد والمجلات اليسارية ليشرحوا حقوق مصر وليفضحوا مناورات الاستعمار البريطاني ومظالمه المنازلة بالامة المصرية وأعمال السلب والنهب العدوانية التي يقوم بها، وكان مصطفى كامل ومحمد فريد يجدان استجابة واسعة النطاق لمرخاتها المدوية في البيئات الأوروبية — وفي منظمات العمال وأحزابهم بشكل خاص، بل كانا يجدان استجابة حتى في الأوساط الإنجليزية. ولأننا نعرف جميعاً كيف هاجم السكان الانجليزى دبلنت، سياسة كرومر اتبغيضة وكيف أدت الحركة الوطنية المصرية — مؤيدة من الراى العام اليسارى الأوروبى — إلى إقالة كرومر من منصبه عقب حوادث دنشواى المشهورة.

وكذلك كانت الحركة الوطنية التي قادها سعد زغلول بعد الحرب العظمى الأولى ١٩١٠ لم تسكد تبدأ في مصر حتى اختلط أثرها بالنهضة الشعبية التي اكتسحت

أوروبا وآسيا سنة ١٩١٩ . وبعدها . وكما أن الدولة السوفيتية الفتية شجعت وعازت الحركة الوطنية التركية يومئذ فكذا سيجل تاريخ البشرية المضطربة المظلومة أن ليشين أيد حركتنا الوطنية تأييداً عظيماً وأن الاتحاد السوفيتي كان البلد الوحيد الذي تنازل عن نصيبه من الامتيازات الأجنبية في مصر من تلقاء نفسه .

كان ذلك في الربيع الأول من القرن الحالى حينما كانت الطبقة الرأسمالية المصرية — طبقة متوسطة الملاك الرأسماليين والتجار وأصحاب المنشآت الصناعية الجديدة — تقود حركتنا الوطنية حتى لا ينفرد الاستعمار دونها في اعتصار شعبنا واستغلاله . حينذاك كانت تلك الطبقة تسكفح بشكل جدى العناصر الاقطاعية الباقية في بلادنا والتي لم تتمكن من الحكم السياسى إلا بتأييد الاستعمار المسلح وتأييدها له اقتصادياً وسياسياً ، وحينذاك أيضاً كانت تلك الطبقة الرأسمالية الناهضة لا تدوس النهضة الشعبية بل كانت تجد فيها عوقاً عظيماً في محاربتها للاستعمار ، ولذلك لم تتردد القيادة البورجوازية لحركتنا الوطنية أن تمد يدها للنهضات الشعبية التي كانت تغمر العالم ، فكان التأييد العالمى عاملاً من العوامل المهمة التي ساعدت قضيتنا القومية .

أما الآن . فقد انحصرت مطالبنا الوطنية الرسمية في علاقات ثنائية جامدة لا يرمى لها النجاح على الإطلاق ، فالحكومة الحاضرة التي ائتملت فيها الأحزاب الاقطاعية القديمة مع ، على المصالح الرأسمالية والمالية الكبرى وبعض محترفي السياسة — هذه الحكومة لا تمثل طبقاتنا الشعبية رغم إدعاءاتها . والأحزاب والبيئات السياسية للطبقات الحاكمة لا تتحدث إلا عن مفاوضة الحكومة البريطانية التي برهنت الحوادث على أنها حكومة استعمارية تبطش بالحركات الوطنية والتحريرية حينما تستطيع ، وقد اقترن التطور السياسى

الذى أصاب مصر... والذى أدى إلى انفصال طبقتنا الحاكمة عن الطبقات الشعبية الواسعة... نقول اقترن بالتطور الذى أصاب العالم أجمع وأوروبا بشكل خاص، ففي أوروبا الآن حركات شعبية قوية فى طبيعتها الحركة العمالية، وفى أوروبا الآن حكومات تشترك فيها الأحزاب الاشتراكية والشيوعية. فإلى من تمسك يدهما الحكومة المصرية الحاضرة؟ هل تستطيع أن تتعاون مع رأى الشعبى والعمالى لتكافح معه المناورات والألاعيب التى تقوم بها بريطانيا قطعة الاستعمار العالمى فى الوقت الحاضر؟ لا شك أن هذا التعاون فى حكم المستحيل وهذا ما يهدف إليه الاستعمار البريطانى بالذات: أنه يهدف إلى فصلنا عن رأى العام العالمى وعن العلاقات الدولية السلمية. فقواته المسلحة لا يمكن أن تبقى فى مصر إذا طالبت هذه الأخيرة بتطبيق ميثاق الأمم المتحدة الذى يتنافى مع العلاقات الثنائية الاستعمارية، ولا يمكن أن يتحكم الاستعمار البريطانى فى تجارتنا الخارجية بما يتنافى مع العلاقات التجارية السلمية التى تنطبق مع روح منظمة الأمم المتحدة ومع اتفاق بریتون وورز. ولكن هيات أن تسعى طبقتنا الحاكمة إلى التعاون وأن تطالب أمام رأى العام الدولى بالجللاء والتحرر الاقتصادى والسياسى.. فالقوات المسلحة البريطانية هى التى ستكلف بإرجاع الأمن إلى نصابه إذا تحركت الطبقات الشعبية المصرية، واعتصار مصر الاقتصادى يدر الأرباح الجزيلة التى تنالها الاحتكارات الكبرى فى بلادنا ومواد الدستور التى تسمح بالحكم السياسى المتعسف إنما تنافى تماما مع مقومات الدستور والحياة البرلمانية الصحيحة ولذلك كله لا تخرج علاقتنا مع إنجلترا عن الدائرة الثنائية — وإن تخرج — فىكون مصيرها الفشل وإرجاءها إلى الوقت المناسب أى الوقت الذى يناسب الاستعمار البريطانى. ويستحيل أن يناسبنا بحال من الأحوال.

لأن الحركة الشعبية المصرية التى تنهض الآن تطالب برفض المفاوضات

الثنائية الفاشلة حتما وتلح ألا يكون تمثيل مصر في منظمة الأمم المتحدة - ومن أولى عضويتها في مجلس الأمن - تمثيلا سوريا لا يفيد إلا الاستعمار البريطاني والرجعية العالمية . وأن الطبقات الشعبية الصاعدة تطالب بكشف المفاوضات الاستعمارية البريطانية ووقتها ، المناسب ، أمام الرأي العالمى الحر .

صادق سعيد

(السنة الأولى - العدد السابع عشر - ١٩/١/١٩٤٦)

يجب ان نصلح الجيش على وطنى و ديمقراطى

إن وقوع مصر تحت الاحتلال البريطانى أكثر من ٦٠ عاما لم يكن من الحوادث التى مست حياتنا القومية مساسا خطيرا حتى نطالب اليوم بحل القدرات البريطانية دون غيره من المطالب الوطنية المباشرة ، حقيقة الأمر أن الاستعمار البريطانى قد توغل فى وطننا من جميع النواحي وسير حياة مواطنينا من جميع الوجوه . أن الاستعمار يتحكم فى اقتصادنا عن طريق قانون المطبوعات الذى لا يزال نافذا منذ صدوره . ويتلاعب بحياتنا النيابية عن طريق بعض مواد الدستور التى وسعت من حقوق السلطة التنفيذية . بل إن فى مقدور الاستعمار اليوم — أن يحطم مقاومتنا وذلك لأنه يمثل نهضة العسكرية والوطنية .

وقد يحتاج بعض وجود النفوذ الاستعماري فى مصر إلى أبحاث طويلة متشعبة لإثباته وإيضاحه ، أما تأثيره فى جيشنا فهو جلى كالشمس : كان لنا جيش وطنى كبير دافع عن بلادنا وحمل رايتها إلى المشرق وجنوب السودان قبل الاحتلال الانجليزى وكافة الثورة العراقية المجيدة قد اعتمدت على العناصر الوطنية الخالصة فى صفوف الضباط . ولذلك هدف الاحتلال البريطانى — أوله ما هدف — إلى افتزاع سلاح الجيش من أيدي المصريين وتقليل عدد جموده إلى ٦٠٠٠ وفرض ضباط بريطانيين عليه حتى يضمن خضوعه التام للسياسة الاستعمارية الانجليزية .

صحيح أن كل هذا قد تطور كثيرا وأن لدينا اليوم جيشاً مستقلاً - رسمياً - عن رغبات الاستعمار البريطانى ومطامعه ، غير أن الأساس الاستعماري الذى تكون عليه ذلك الجيش القديم الذى كان قوامه ٦٠٠٠ رجل لا يزال موجودا إلى اليوم . فالقاريء الكريم يعرف جيدا أن هناك مبدءاً خطيراً مفروضاً على القواعد العسكرية ، وهو مبدء البذل النقدي . ويقضى هذا المبدء

بأن يدفع كل شخص ٢١ جنياً عندما يقدم إلى الخدمة العسكرية . ويعني من هذا البديل أشخاص وفئات كثيرة (أولاد العمد والمشايخ وطلبة الجامعات والمدارس الفنية . . الخ) أى أنها تنصب على الطبقات الفقيرة فى الأغلبية ولقد تقرر هذا المبدأ بأمر عال صدر فى ٩ يونيو ١٨٨٦ ، أى بعد الاحتمال بقليل . وكان هذا لم يكن كافياً . لتصبح الخدمة العسكرية شيئاً بغضاً فى عيون المصريين جميعاً ، شيئاً يباع ويشترى ويعنى منه بعض المصريين ويفرض فرضاً على آخرين مما جعل الناس ينظرون إلى الخدمة العسكرية على أنها عبء ثقيل لا على أنها واجب وطنى محتوم الأداء . وكان هذا لم يكن كافياً فى نظر الاستعمار لتحويل الجهد إلى أداة مشوهة ناقصة حتى تقرر مدة الخدمة العسكرية بخمس سنوات وبهذا الشكل يذهب الفلاح الفقير والعامل المعدم إلى الخدمة العسكرية فيحزن الأهل وتقام فى بعض الأحيان مأتم لأن قطعة الأرض الصغيرة التى يعمل عليها الفلاح ستحرم من كده خمس سنوات طوال ولأن عائلة العامل ستحرم من كده سنوات خمس طوال .

على هذا الأساس الطبقي والاستعماري يسير جيشنا إلى اليوم ، يهرب من الخدمة من يستطيع الهروب - وهو كثير - ويعنى من الخدمة من يثبت عدم صلاحيته الصحية للعسكرية - وهو كثير أيضاً يبلغ ٧٥ ٪ من مجموع المقترعين . أما الذى يخدم وطنه ، فيعامل أسوأ معاملته ، يمرن بالسوط ويتقاضى شهرياً ٤٥ قرشاً . والجندى متزوج - لأن فلاحينا يتزوجون فى سن مبكرة - وله أطفال عليه أن يعولهم بذلك القدر التافه من النقود . فكيف بعد ذلك لا تتكرر حوادث السطو والسرقة التى يقوم بها الجنود وتنتشرها الصحف بين الحين والحين .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، فالضباط يتخرجون من كلية الحربية بعد

خصوصاً على الشهادات الثانوية أو الجامعية . وهذا معناه أن ضباطنا من طبقة اجتماعية غير طبقة الجنود وصف الضباط .

أما القيادة العسكرية فتأخذ بالشدة الجناة دون أن تفكر لحظة واحدة أن الحل الدائم الصحيح للمغازات بين الجنود والضباط هو تحسين حالة الجنود ورفع مستواهم وتسهيل الترقية من صفوف الجنود إلى صفوف الضباط .

ثم أن نظام القرعة العسكرية — من جهة أخرى — قد جعل من جيشنا أداة عقيمة تشبه المصلحة الحكومية أو الديوان الكتاني أكثر مما تشبه جهازاً عسكرياً حديثاً . وللأسف قد حلت الحرب دون إذاعه عدد جنودنا وضباطنا . غير أن الإحصاءات فيما قبل الحرب تدل على أن الضباط يزدون بكثير عن حاجة الجيش الحالى ، إذ كان هناك ضابط واحد لكل ٤ جنود تقريباً ، هذا عدا ضباط الصف .

وان وجود تلك النسبة العاليه من الضباط ليزكرنا بالجيش الرجعي والإقطاعي مثل الجيش الأسباني الحالى . وقد رأينا فعلاً أن بعض كبار ضباطنا — مثل عزيز المصرى وصالح حرب — يقومون بدعاية رجعية صريحة أو يحاولون الالتحاق بالحركات الموالية للمحور فى العراق أو تركيا ، ورأينا ضباطاً آخرين يحاولون لأنهم خدموا القوات العسكرية الفاشية عند هجومها على مصر .

وقد زاد الطين بلة وجود البعثه العسكرية الانجليزية ، ونصائحتها وإرشاداتها التى عملت على إبقاء الجيش المصرى ضعيفاً عدداً وعتاداً ولقى عملت على تزويده . . بالعتاد البريطانى الحربى القديم .

وخلاصة القول أننا نرى وجوب إصلاح الجيش لإصلاحاً وطنياً ديمقراطياً يحوله إلى أداة قومية صحيحة تحافظ على كرامة مصر وتدفع عنها الاعتداء

الاستعماري ، وقد وعدت الحكومة في خطاب العرش أن تتقدم بقانون خاص بالخدمة العسكرية ، فهذه المناسبة ترى ضرورة التمسك بالمبادئ الآتية :

١ — جعل الخدمة العسكرية إجبارية وإلغاء البدلات وشروط الإعفاء .

٢ — تخفيض مدة الخدمة .

٣ — رفع مستوى المعيشة للجنود وضباط الصف .

٤ — تسهيل الترقية من الجندي إلى رتب الضباط مع تحسين أحوال صفار الضباط .

٥ — إلغاء الهيئة العسكرية البريطانية وإذا اقتضت الضرورة فيجب الاستعانة ببعثة عسكرية تنتمي إلى الأمم المتحدة .

٦ — تنظيم هيئة أركان الحرب وكبار الضباط من العناصر الفاشية .

ولا ريب أن إصلاح الجيش بهذا الشكل سيحولنا — في كثير — من أمة ضعيفة مغلوب على أمرها إلى أمة قوية تستطيع أن تنهض وتطرد الغزاة المستعمرين .

ولا ريب أيضاً أن مسألة الجيش ليست منفصلة عن مشاكلنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأخرى وأن إصلاح الجيش إصلاحاً وطنياً ديمقراطياً يقتضى أن يرتبط بإصلاح حياتنا القومية بأكملها إصلاحاً وطنياً ديمقراطياً — أيضاً للجنود من فلاحى مصر وعمالها ومصريهم مقرون بمصري فلاحى مصر وعمالها .

صادق سعد

(السنة الأولى - العدد التاسع عشر - ٣٠ / ١ / ١٩٤٦)

هل تلغى الأحزاب

تردد في بعض الأوساط الآن نغمة جديدة قديمة وهي وجوب إلغاء الأحزاب ، وتبرر تلك الأوساط موقفها باستيائها من الحملات الشخصية التي تملأ صحفنا الحزبية في الوقت الحاضر ، فالصحف الوفدية توجه نقدها إلى هذه الشخصية السياسية أو تلك والصحف الحكومية تهتم زعماء الوفد في الاستثناءات التي يذتفع بها الأقارب والمتقربون .

والحقيقة أن هذه الدعوة القديمة الجديدة تجد بعض الاستجابة في الأوساط الشعبية ، فالهال قد رأوا من تجاربهم المرة أن حالتهم لا تختلف كثيراً إذا تولى الحكم هذا الحزب أو ذاك . والأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الوسطى والصغيرة ولا سيما المثقفون — يلاحظون أن الحافز الحزبي لم يختلف جوهرياً في مصر منذ زمن بعيد وأنه كثيراً ما يكون مسبباً تحت الشكليات والقشور دون اللباب ، ولذلك فقد تميل بعض الهيئات - وخصوصاً غير الواعية منها - إلى تطهير الجو السياسي في البلاد حتى تتوحد الجهود في سبيل التحرر الوطني من الاستعمار .

أما نحن وإن كنا نرى أيضاً ضرورة رفع المستوى السياسي للمناقشات الحزبية ووجوب أخذها شكلاً أكثر جدية وجوهرياً ، إلا أننا نرى الضرر كل الضرر في إلغاء نظامنا الحزبي من حياتنا السياسية مهما كانت الانتقادات الصحيحة أو الخاطئة التي قد توجه إليه ،

وفرد أن نلقت الانظار إلى أن الحملة الحاضرة في سبيل إلغاء الأحزاب ليست فجائية ومنفصلة عن بقية التيارات الظاهرة والخفية في المسرح السياسي المصري ، فهذه الدعوة تتكرر دائماً عندما تكون الحالة السياسية في البلاد

متوترة أشد التوتر ، كما هي الآن . وتكتسب قوة خاصة إذا كانت مقاليد الحكم في أيدي حكومة رجعية لا تمثل الشعب في كثير أو قليل — كما هي الحال الآن أيضاً إننا لانسمع نغمة إلغاء الأحزاب لحسب في الوقت الحاضر ، بل نسمع نغمات أخرى أوضح في رجحيتها وأشد ضرراً على ديموقراطيتنا ومن أمثال هذه النغمات تلك التي تردددها شخصيات من الأوساط المحايدة والتي تقول بإصلاح النظام الانتخابي إصلاحاً لا يعطى حق الانتخاب للمتعلمين دون غيرهم من المواطنين أو إصلاحاً آخر يحول الانتخابات العامة إلى انتخابات ذات دورين أو ثلاثة وواضح جداً أن هذا الإصلاح لا يرى إلا إلى حرمان الطبقات الشعبية الواسعة من الممارسة السياسية التي تضايق تلك الأوساط البريئة المحايدة وتمنعها من فرض ديكتاتوريتها السافرة على العمال والفلاحين والطبقات الوسطى .

وهناك انتقاد آخر يوجه دائماً إلى نظامنا الحزبي ، ذلك بأنه يقال أن الأحزاب المصرية ليس لها برامج واضحة لا تشبه الأحزاب الموجودة في غالبية بلاد العالم ، وهذا صحيح في كثير إلا أن البرامج ليست كل شيء في نظر الطبقات الشعبية وهي لا تقيد الأحزاب إذا أرادت أن تتخلى عنها ، لحزب العمال البريطانيين بذل الوعود الكثيرة للشعب الإنجليزي وللشعوب الأخرى التابعة للإمبراطورية البريطانية . ومع ذلك نراه وقد تولى الحكم لا ينفذ شيئاً مما وعده به بل ينسكل بالشعوب الهادفة إلى الحرية أشد التنكيل .

إنما الطبقات الشعبية تتبع الأحزاب وتؤيدها متى عملت في صالحها ، ولا تسكني أبداً بالوعود والبرامج . مثلاً وعدت حكومة الائتلاف الحاكمة بالكساء والغذاء غير أنها لم تفعل شيئاً واحداً في هذا السبيل ، وعدت بإيجاد حل سليم لقضيتنا الوطنية إلا أنها لم تتقدم خطوة واحدة في هذا الطريق . أما بعد ذلك كله ، فلها أن تعد وأن تؤلف البرامج البراقه إذا شامت فإن الشعب المصري باجمعه واقف لها بالمرصاد يطالب بسقوطها سقوطاً سريعاً لأنها

لم تفعل شيئاً . ثم أنه ليس صحيحاً أن الاحزاب المصرية جميعاً لا تسير وفق برامج واضحة مكتوبة . ألم يكتب الوفد على رأس جريدته المسائية (الوفد المصرى) أنه يهدف إلى استقلال وادى النيل والديموقراطية السياسيه والعدالة الاجتماعيه ، ؟ ألم يعلن (لجنه العمال للتحرير القوى) — الهيئه السياسيه للطبقه العاملة المصرية — برنامجاً حافلاً دقيماً ؟ هذا واقع ، سواء أرادت تلك الاوساط المحايدة ، أم لم ترد .

إن نظرة سريعه إلى النظام الحزبى فى مصر تظهر بجلاء تام أن الاحزاب الحالية تمثل الطبقات الاجتماعيه المصريه . فحزب الاحرار الدستوريين يعبر عن وجود كبار الملاك نصف الاقطاعيين والوفد يمثل فئات واسعه من الطبقات الوسطى المصريه ولجنه العمال تنوب عن الطبقة العماليه نيابة سياسيه .

وجهاز الدولة الحالى يخضع للطبقات الحاكمة وتحاول الطبقات الشعبيه أن يكون لها نصيب فيه ، عن طريق الكفاح السياسى والكفاح الحزبى ، وعليه فإن إلغاء الاحزاب يعنى إبقاء الحاله الاجتماعيه والسياسيه كما هى وإخضاع الشعب بالقوة .

لنا زيد إصلاح نظامنا البرلمانى والدستورى الحالى ، ولكن على شرط أن يوسع من حقوق الشعب المصرى ، وفى المقام الاول على شرط أن يفسح أمام الطبقات الشعبيه المصريه مجال التأثير القوى الفعال فى حياتنا السياسيه .

أحمد صعيد

(السنه الاولى - العدد العشرين - ٦ / ٢ / ١٩٤٦)

اطلقوا الحريات

قيل لنا الان أصبحتم تتمتعون بالحريات الدستورية ...
واليوم نعمتم بوزارة وطنيه تغار على مصالحكم . فلماذا إذن تدبر
التدابير لإبعاد الطلبة عن الحركة الوطنيه ولماذا إذن تقام المحاولات
لصرف نظر السكتل الشعبيه عن الاشتراك الجدى فى الحركة السياسيه
وذلك بصرفها إلى مطالبا الاقتصادية ؟ .

قرأنا منذ أيام تحذير النيابة العمومية إلى الصحف بأن نشر الاخبار عن
حركات الطلبة واضراباتهم الخ يقع تحت طائل القافون وهذا القانون هو الامر
العسكرى الخاص بتحركات الطلبة الذى حولته الحكومة الحاضرة إلى مرسوم
بقانون : حتى تظل أحكامه نافذة بعد إلغاء الاحكام العرفيه كما يقول د. مندور .

إذن فهذا الوضع المشين هو الذى تريده الحكومة الحاضرة : فليس بكاف
أن تقبل تطبيق الاحكام العرفيه تطبيقاً رسمه الاستعمار البريطانى عندما كان تحت
الحماية ، الاجنبية بل يراد لنا أن تبقى تلك الروح الاستعماريه حتى بعد أن
زالت الاخطار الحربيه وأعلن للناس أننا أصبحنا نستمتع بالاستقلال والسيادة .

ماذا يقصد المرسوم إن لم يقصد به عزل الطلبة ومنع تأثيرهم عن حركتنا
الوطنية وهى أحوج ما تكون إليهم الان — بل إنها استنكار صارخ للأهمال
المجيدة التى قام بها طلبة الجامعة والمعاهد المختلفه فى ثورتنا الوطنيه سنة ١٩١٩
وفى التيار الجارف الذى أجبر الاستعمار البريطانى على معاهدة ١٩٣٦ . لان
هذه الحكومة الرجعية إذ تمنع الصحف عن نشر أية أخبار عن حركة الطلبة إنما
لا تقصد ألا تتكرر حوادث ١٩١٩ ، ١٩٣٦ مرة أخرى ، إنما تقصد ألا
تتكرر تلك القومات العكبري التى يفتخر بها كل مصرى — ما عدا الحكومة
النقراشيه . لان قيام الحركة الوطنيه عند الطلبة معناه انضمام المشفقين الى التيار

الشعبي الصاعد وهذا ما تخشاه الحكومة الحاضرة ، والفئات العليا التي تمثلها أشد الخشية . . بل أنها تمنع الطلبة من الاشتراك في الحركة الوطنية بعدما حاولت أن تمنع الطبقات الشعبية الأخرى وبعد ما راحت تنفرها بشتى الطرق . وما تزال ذكرى الاضرابات العالمية راسخة في الأذهان والتي كانت نتيجة أن أصحاب الأعمال راخوا يستفزون الطبقة العاملة بشتى الطرق ولا سيما بإقفال المصانع أو محاولة نقلها إلى جهة أخرى . والزعماء النقابيون لا يزالون في السجن ، ينتظرون المحاكمة لأنهم تحدثوا عن الاضرابات وعن غبن الرأسماليين للعالم ، والفلاحون يرون أن مستواهم يتدهور أكثر من ذي قبل ويبحثون عن المشاريع الإصلاحية فيجدونها قد قتلتها الحكومة . تأخيراً وتعطيلاً وإلغاءً . والفئات الدنيا من الطبقات المتوسطة — التجار والصناع وصغار الموظفين يشعرون بشكل متزايد أن الضرائب المختلفة إنما تثقل كواهلهم دون غيرهم وأن تضيق الاستعمار الخناق على اقتصادنا إنما يثقل اقتصادياتهم دون المساس بالفئات العليا . لعل هذا فقيض ما أرادت الحكومة وما يراد للطبقات الشعبية — إذ هانحن أولاء . نرى السخط العميق ينفجر هنا وهناك ونراهم يحاولون أن يحطموا الصلة بين حركات الطلبة والمثقفين الوطنية وبين جمهوره الشعب ، يحاولون هذا باسم المحافظة على الأمن ، وحتى تعمل الحكومة في هدوء على الإصلاح الداخلي ، كما تقول التايمس ! .

إنما لم نفهم أن الانتصارات الوطنية العديدة التي حصلت عليها مصر خلال تاريخها لم تأت بالمفاوضات المقرونة باضطهاد الحريات وتفتيت الأمة ، إنما فوهم الإيمان راسخاً بشعبنا بقواه السكينة وبإمكانياته الخالقة الواسعة ونرفض القول أن مطالبة العمال بتحسين مستواهم ومطالبة الفلاحين بحياة إنسانية لائقة بهم ، ومطالبة الفئات الصغيرة من الطبقات المتوسطة بفتح المجال أمامهم ، أى هذا كله يضر قضيتنا الوطنية بأى شكل من الأشكال ، ونرفض كذلك أن

يسمى الطلبة والمثقفون مشاغبين وأن يرصد البوليس لضربهم والقبض عليهم :
نرفض هذا ولا ننسى أن مشاغبات ٢ نوفمبر لم تحدث إلا بتأثير الهيئات الرجعية
والفاشية التي تغاضت الحكومة الحاضرة عن نشاطها . ولا يخل بالأمن إلا
الاستفزازات الحكومية المتكررة ، للعامل والطلبة بكونها ترسل الدبابات إلى
شبرا الخيمة وقوات البوليس المسلحة بالعصى حول الجامعة ، ونؤمن أن هذا
الرسوم بقانون الذى يمنع نشر أخبار حركات الطلبة ، آخر بدعه أضافتها
الحكومة إلى نظام السكت العنيف لأضرار الأمة . ففي مصر قانون يخنق
الصحافة وتثريب خاص بالتجمهر والاجتماعات والغالبية العظمى من هذه
التشريعات من وضع المستعمر بشكل مباشر أو غير مباشر ، ولن يرضى الشعب
المصرى الابن الكريم به أبداً ، وسيحمل المثقفون الأحرار كل ما فى وسعهم لإفهام
الرأى العام بضرورة إلغاء تلك التشريعات الرجعية . إننا نطالب بحرية الصحافة
من كل قيد الاقيود الوطنية الشريفة وبحق الطبقات الشعبية بما فيها المثقفين
والطلبة فى أن يجتمعوا أينما شاءوا .

(صادق سعد)

(السنة الأولى — العدد ٢١ — ١٩٤٦/٢/١٣)

الشعب ضحان انتصار حركتنا الوطنية

بدأت الجماهير الشعبية تتحرك ، وعلينا أن نعمل على توحيد صفوفها ، على إقحامها أن مصالح العمال هي مصالح الفلاحين والمنتجين الأحرار وصغار المنتجين بعينها ، علينا أن نحقق ربط المطالب الوطنية السلمية بالمطالب الديمقراطية الصحيحة ربطاً أصيلاً يقوم على مادة الأمة وجوهرها ، الجماهير المسكخة وعندئذ ستنصر الحركة الوطنية لا محالة .

آن الوقت لنلقى نظرة وطبيعة علمية إلى الحوادث الجارية ودلالاتها . فليظاهرات الشباب في القاهرة والأقاليم وللمتأفات المختلفة التي كانت تتجارب خلال هذه المظاهرات . ثم لبطش الحكومة النقراشية بأبناء الأمة البررة الشرفاء ولجئ صدق باشا إلى الحكم . لذلك كله ولاشك مغزى علينا أن ندركه بوعى تام ، لاسيما أن تولى إسماعيل صدق الوزارة رئاسة الوزارة يمثل خطراً عظيماً على قضيتنا الوطنية وعلى مصالح شعبنا الكادح الجائع ، فلدولة صدق باشا تاريخ معروف يتمثل في إلغاء الدستور وكبت الأفواه بيد من فولاذ ومواجهة حركات الطلبة والعمال بقسوة أشد وأعنف من قسوة النقراشي ، فإن قيام حكومة صدقية جديدة يعبر عن رغبة الرجعية المصرية في أن تستعيد لسحق الحركة الشعبية الناهضة في مصر الآن سحقاً مريعاً ، وبين التوتر الذي لا يزال شديداً في الجو الشعبي . إن شعبنا يدرك هذا الخطر تمام الإدراك فعلىنا أن نسهل له طريق الوحدة الشعبية التي لا تقهر .

أنا إذا تأملنا الاضطرابات الأخيرة والحالية ، نراها لم تحدث لأن الشباب المصري يطالب بالجلاد ووحدة وادى النيل ، إنما حدثت لأن الشباب تظاهر . فقد قامت هيئات وطنية عديدة في الحريف الماضى تتقدم بهذه المطالب بشكل

ونرسل بها المذكريات إلى السلطات التنفيذية ، ولكن الحكومة النقراشية لم تستعمل القسوة الوحشية التي استعملتها في صد سير الشباب في الايام الاخيرة وقد لمح النقراشى باشا ذاته إلى هذا في بيان له بالبرلمان حين ذكر أن طلبية جامعة فاروق وجهاوا مظاهرتهم إلى كرموز أحد أحياء العمال بالاسكندرية .

حدث هذا لان اتحاد الطلبة مع العمال يمثل خطراً بالغاً ليس بعده من خطر على الرجعية المصرية ، فقد روت الجرائد أنباء الاستياء الشديد الذى عم الطبقة العمالية بسبب انتشار البطالة في صفوفها وضغط مصلحه العمل — المتعاونه مع الاقتصاد المصرى للصناعات — على الفتابات والنقايين ، والاستفزازات المفضوحة المتكررة التى يقوم بها أصحاب الاعمال لشل الحركة العمالية المصرية . ولذلك فالانضمام المثقفين المصريين إلى العمال معناه زيادة وعى العمال وتوسيع أفقه والارتقاء به إلى مستوى قومى عام ، مستوى القضايا الوطنية الكبرى ، ومعناه أيضاً ميل الفئى العمالية الهائلة إلى كفة تحررنا من الاستعمار البريطانى ويجب ألا ننسى أن السبب الرئيسى للنهضة الوطنية المباركة سنة ١٩١٩ مثلاً كان انضمام العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين وهذا ما دفع بالنقراشى وبأعوانه إلى إطلاق الرصاص فى حق كرموز .

وعلىنا أيضاً ألا ننسى دروس ما بيننا الوطنى ، علينا أن نوجه حركتنا الوطنية توجيهاً يمكنها من الوصول إلى الوحدة الشعبية الصميمة ومن يهز الاستعمار والرجعية المصرية قهراً نهائياً ، غير أن المجتمع المصرى قد تطور كثيراً منذ ثورتنا الوطنية الكبرى فلا يمكن أن ترجع ببساطه إلى الشعارات المصرية القديمة التى استطاعت أن توحد صفوف المصريين سنة ١٩١٩ ، وقد شرحت المجلة على صفحاتها مرات عديدة هذا التطور وفسرت الفضل الذى أصاب الرأسمالية الوطنية المصرية — بسبب تطورها فى قيادتها للحركة الوطنية وأن الخطوة القادمة يجب أن تكون خطوة شعبية خالصة . ولذلك لا يمكن أن

يطالب الشباب اليوم بجلاء القوات البريطانية المسلحة عن أرض وطننا : إننا نعلم تمام العلم أن الاستعمار البريطاني يتسكن من استغلال أبناء شعبنا عن طريق الرأسمال الاجنبى والاحتكارات الرأسمالية الكبرى ، وأنه يتمكن من حماية تلك المصالح المادية بتمحالفه مع عناصر معينه تضرها الديموقراطية أشد الضرر فيجب أن تربط شعاراتنا الوطنية بتوسيع الديمقراطية . يجب أن نربط تحررنا من الاستعمار بجميع مظاهره العسكرية والاقتصادية والسياسية وبين تحررنا من الرجعية . وهذا معناه التمسك بوحدة الديموقراطية والاستقلال ، فالشعب المصرى لا يريد أن يتحرر من الاستعمار الاجنبى حتى تشدد عليه القبضه ويعصف بحرياته .

فعلينا أن نطالب بالتحرر الكامل من الاستعمار وبالديموقراطية الصحيحة ، وبالديموقراطية التى لا تجوع الفلاحين ولا تفقر الموظفين الصغار ، بالديموقراطية التى لا ترسل المثقفين الأحرار إلى غياهب السجون ولا تواجه الحركات العمالية الشريفة بالدابابات والقوات المسلحة .

علينا أن نثق بشعبنا وبقواته الكافه الواسعه وبإدراكه العميق لمصالحه ومصالح الأمة وتوجد الآن إمكانيات واسعه للتمثال فى سبيل الانتفاض من قبضه الاستعمار وفى سبيل إيجاد حياة لائقه كريمه لشعبنا العزيز ، فلنمد إليه يدا فى كفاحه .

(صادق سعد)

(السنة الأولى - العدد الثانى والعشرين - ٢٠ / ٢ / ١٩٤٦)

سياسة شعبية

لأننا لا نهاجم هذا السياسى أو ذاك ، وإنما نهاجم هذا الحكم أو الآخر ، ونهاجم الحكم الحاضر لأنه لا يمثل الطبقات السكادحة المصرية ، ويجب أن نستبدل السياسة الحاضرة بسياسة تخدم الطبقات الشعبية ، سياسة يشترك فيها الشعب ، سياسة شعبية .

قال صدقي باشا : « إنسوا صدقى القديم ولا تحكموا إلا على أفعالى ، ولعبت سياسة السكواليس دورها فى مجلس النواب فحصلت الوزارة الصديقة على ثقة البرلمان ، واثبت المأجورون فى صفوف الشعب يقولون أن الوزارة الحالية لها برنامج عظيم وستأخذ غل عاتقها أن يرفع من مستوى الشعب بمختلف الأساليب ، على أننا نذكر فى أن يكون فى هذه الدعاية المغرضة ذرة من الصحة أو ذرة من إمكانية التحقيق ، وليس هذا لأننا نكره صدق باشا شخصياً ونفضل غيره من الزعماء الرسميين عليه وإنما نذكر على الحكم الحالى الإخلاص لشعبنا ونحكم عليه بالفشل فى تحرير بلادنا من نير الاستعمار الأجنبي ومن الاستغلال الداخلى ، ذلك لأن تاريخ مصر الطويل وفضائلها الوطنى — سواء كان ضد الأتراك أو الفرنسيين أو الانجليز — يظهر بكل وضوح أن النشأت العليا من الطبقات الحاكمة انحازت إلى المستعمر وعاونته فى استغلال شعبنا حتى ازدادت أجباحها من عرقه وكده . ولذلك قد وصل كفاحنا الوطنى إلى درجة من النضوج لا نعود نتوقع معها حلاً للمأزق الحاضر بل إلى أيدي الحكم الحاضر أو ماشابهه .

لأننا على الطبقات الشعبية المصرية أن تعتمد على نفسها وكفاحها فى الحصول على حرياتها . وليس هذا أيضاً بجديد على تاريخنا فالطبقات الشعبية — الفلاحون وصغار التجار والصناع وصغار رجال الدين — هى التى قاومت الاحتلال الفرنسى والطبقات الشعبية هى التى ولت محمد على الحكم وفاصرتة ضد المماليك ،

وهى التى طردت الإنجليز سنة ١٨٠٤ ، وهى — والطبقة العمالية على رأسها هذه المرة — التى كانت جوهر ثورتنا الكبرى سنة فقدمت من أبنائها الضحايا على قرابين التحرر . وقد كان نصيب الطبقات الشعبية — الفلاحون والعمال والمثقفون الأحرار — نصيباً متزايداً دائماً وإذا أثر أنقل أبدأ فى حركتنا الوطنية منذ عرابى إلى مصطفى كامل وسعد زغلول ، واليوم يجب أن تلعب الدور الرئيسى فى التحرر الوطنى .

يجب على الحركات الشعبية أن تقوم اليوم بالدور الرئيسى فى حركتنا الوطنية ، لأن الطبقات الحاكمة الحالية تتعاون مع الاستعمار مع مرور الأيام لأن الرأسمالية المصرية — التى قادت الحركة الوطنية المصرية إلى سنة ١٩٣٦ — متخاذلة الآن ، ينضم بثلوها واحداً واحداً إلى صفوف المستغلين والمستبدين بالشعب ، إلى صفوف حلفاء الاستعمار ، ألم نر أغلب أصدقاء سعد يقبلون القضية الوطنية ظهر المجن ويوجدون بأيديهم الأسباب والظروف والوسائل متى تجميع الطبقات الشعبية — ولكن تغنيهم وترفعه عن طبقاتهم ؟ ألا نرى عناصر الحركة الوطنية يعاب عليها اشتراك العمال — الدهماء والغوغاء ، فيها ؟ ولا نعى أية حركة وطنية شيئاً إذا كانت مواجهة ضد الطبقات الشعبية ، فالوطن وطن الجماهير قبل أن يكون وطن الخاصة والأغنياء .

ولا تقولوا : إذن ، فلا فائدة من الكفاح الوطنى مادام قادتنا — وأصدقاء ، سعد وذوو النفوذ والجاء والسلطان — مادام كل هؤلاء قد تركوا الكفاح هل انقلبوا إلى أعداء له ، لأن الشعب هو الذى يخلق الزعماء والقادة من جانيه ، ونراه الآن يقوم قومه قويه مباركة جديدة بأرفع تقاليدنا الوطنية وخليقة بترائنا الكفاحى الطاهر ، فكلمنا زادوعى الطبقات الكادحة وقوى استعدادها للفصال واشتد النصاقها بالقضية الوطنية الكبرى ، كلما انفصلت

الطبقات العليا عن المصالح الوطنية . ولذلك أصبحت الان القضية الوطنية ، قضية الملايين العديدة من الكادحين ومن المثقفين الذين انضموا تحت لوائها فتلك الملايين الكادحة أضحت اليوم محور فضالتنا ورأس رمحه .

وهنا يتضح ما تعنيه بالسياسة الشعبية ، فالطبقات الشعبية الكادحة إذ تحرك لتحرير الوطن من الاستعمار البريطاني إنما تستهدف أولاً وقبل كل شيء آخر تحرير بنى الوطن السبعة عشر مليوناً ، تستهدف تحرير نفسها والانتفاض من قيود الاستبداد والاستغلال التي تثقل كواهلها وتعوق رقينا وتقدمنا وسعادتنا . فالسياسة الشعبية هي السياسة التي تطالب بها الطبقات الكادحة في مصر . سياسة ترفع من مستواها المادى والثقافى وتدفع بها فى طريق الازدهار .

وهي سياسة لا تتحقق بعد الآن إلا إذا كان نصيب الطبقات الكادحة فى الحكم نصيباً فعلياً فعلاً متزايد القوة حتى يضمن سحق الرجعية والاستعمار معا . ولذلك على الوطنيين المخلصين أن يحمروا الخطوة الأولى فى هذا السبيل — تكوين اللجنة الوطنية للطلبة والعمال وقيادتها للاضراب الوطنى الأخير — تحية صادقة صادرة من أحماق القلوب ، وعليهم أيضاً أن يعملوا حتى تخبطوا الحركة الوطنية الخطوة التالية فتتضم إليها الطبقات الكادحة من غير العمال — الفلاحون وصغار المنتجين والموظفين الخ — وتصبح الحركة الوطنية تعبيراً كاملاً عن الطبقات الشعبية ، تصدر عنها وتكافح من أجلها ، تكافح ضد الاستغلال سواء كان أجنبياً أم مصرياً وضد الاستعباد سواء كان انجليزياً أم صدقياً ، أم دقراشياً وتكافح فى سبيل الفلاح العامل والمثقف وفى سبيل حرية الصحافة والتنظيم الشعبى وفى كلمة واحدة تكافح فى سبيل الديمقراطية والاستقلال كفاحاً حقيقياً لا لبس فيه ولا مساومة ولا مناورة على حساب مصالح الشعب .

صادق محمد

(السنة الأولى - العدد الثالث والعشرون - ٢٧ / ٢ / ١٩٤٦)

حق النظار للطبقات الشعبية من الحقوق الديمقراطية الأولى

أعلن رئيس الوزراء أن الأمة قد عبرت عن شعورها الوطني بما فيه الكفاية ، فقرر منع المظاهرات حتى تعمل الوزارة القائمة على استكمال الاستقلال في جوهاده . ونحن نرى في منع المظاهرات الوطنية اعتداء صارخاً على الديمقراطية في بلادنا وتهديداً بالغ الخطورة على القضية المصرية ، فقد أصدر صدق باشا قراره باعتبار أنه يقدر أن يجب أن تقف الطبقات الشعبية في تعبيرها عن شعورها بتقديرها أوضح وأسلم من تقدير الشعب ونحن نستنكر هذه العقلية الرجعية استنكاراً كاملاً . أن الحكم الديمقراطي يعنى حكماً شعبياً يحقق رغبات الشعب ، ويحققها بشكل مستمر ، لا بشكل منقطع متذبذب متردد ، وقد رأى الشباب المثقف والعمال أن الحكم الحاضر حكم متخاذل أمام الاستعمار البريطاني ، فقام يطالب بأن تقف الوزارة موقفاً صلباً حازماً من الاعتداءات الاستعمارية المتكررة على استقلالنا ومستقبلنا . أما الوزارة فقد تألفت على أساس نظام الحكم النقراشي ، وقبلت مبدأ المفاوضات على أساس المذكرتين الشريعتين ، فإن الخطأ وأين الصواب :

وإذا كانت الوزارة الحاضرة تسلك سبيلاً خاطئاً في القضية الوطنية وإذا كان مجلس النواب الحاضر يقف موقفاً مؤيداً لها — ثم إذا كانت الوزارة الحاضرة تصدر الجرائد لأنها تنشر الأخبار الصحيحة عن النضال الوطني ، فكيف يمكن أن تفهم الطبقات الشعبية الواعية — الطلبة والعمال — الرأي العام المصري أن موقف الوزارة الصديقة غير الذي يريده إلا بالنظر ؟

أن الطبقات الحاكمة والأحزاب الحاكمة والشخصيات الحاكمة لها جميع الإمكانيات متوفرة إذا أرادت أن تعبر عن آراءها واتجاهاتها وتفكيرها ، لها الجرائد ذات ورق التموين الغزير ، ولها الأموال التي تمكنها من استئجار قاعات

الاجتماع ولها النواب والشيوخ في البرلمان الذين يستطيعون أن يضغطوا على الوزارة ، ولها كبار الوظائف في الدولة الذين يحيطون بالوزارة فيفهمون معهم . أما الطبقات الشعبية فمحرومة من هذا كله علاوة على افتقارها إلى أبسط من هذا كله — إلى القوت اليومي والصحة السليمة والعلم المضىء — وإذا كانت لها صحف ومجلات فقليلة العدد فقيرة الورق ، معرضة باستمرار إلى الهجوم الذي لا رد عليه ولم يبق للطبقات الشعبية ولطليعتها الواعية — الطلبة والعاملين — غير طريق واحد للتعبير عن رأيها وهو التظاهر والسير في الشوارع وهما وسيلتان لا تكلفان شيئاً من المال ولا تحتاجان إلى ورق أو طباعة أما الآن فسلبت الحكومة الحاضرة الطبقات الشعبية هذه الوسيلة وفرضت عليها أن تصمت مهما أضرت بهما السياسة الصديقية .

وينطوى أمر المنع على معنى مهين لكرامتنا الوطنية ، فقد أحاط هذا الأمر استنكار الوزارة لبعض الأعمال التخريبية التي قام بها المتظاهرون بعد أن استفزهم الاستعمار أشد الاستفزاز . وسبق قرار المنع وذيل بإشادات واضحة عن الغوغاء والأيدي الخفية والعناصر الغير متعلمة التي رجعت إلى وجودها رد فعل المتظاهرين فكان الوزارة الحاضرة إذ تمنع المظاهرات إنما تلجأ إلى أنها مظاهرات لصوص الشغب والسرقه والاتلاف وكأن هذا التلميح لا يصدر عن مصريين يحبون مصر وأبناءها بل يصدر عن مستعمرين بريطانيين يكرهون مصر ويرصدون لأبناءها الظلم والاستعباد . ولا يسمع الوطنيون المخلصين إلا أن يتبرأوا من هذا التلميح ، فحب مصر لا يسكن أن يعنى إلا حب الشعب المصري والطلبة والعاملين من أشرف أبناءه ومن أخلاهم لقضية تحرره .

ليس قرار منع المظاهرات باعتماد على حرياتنا الديمقراطية الأولية لحسب

بل أنه تهديد خطر لقضيتنا الوطنية ومستقبلها . فدولة رئيس الوزراء يقول أنه يريد جواً هادئاً ليستكمل استقلالنا ، ونحن نقول أنه لا يعكر صفو الجو ويخل بالامن والنظام ، إلا استقرار الاستعمار البريطاني . فالمظاهرات التي دعت إليها اللجنة الوطنية للطلبة والعمال كانت من أحسن المظاهرات تنظيماً وسلااً وصحة منذ ثورتنا الوطنية الكبرى سنة ١٩١٩ . وأتينا لم نر مرة واحدة في تاريخ نضالنا الوطني الطويل سواء كان ضد الأتراك أم ضد الفرنسيين أم ضد الإنجليز أننا قد نلنا استقلالاً صحيحاً أم سيادة كاملة عن طريق المفاوضات المقررة يكبت أفواه الشعب وقتل أبناؤه بأيدي مصرية . فالوزارة المصرية لا تثقل لها في ميزان الكفاح ضد الاستعمار إلا بقوة الشعب ، قوة جماهير العمال والطلبة والفلاحين .

ولا تقولوا لنا اليوم أن الاستعمار البريطاني يخلص النية الحسنة لمصر وأله يريد استقلالها فلا تزعجوه بالمظاهرات والحركات الشعبية ، إذ أننا نرى الاستعمار البريطاني يقوم في جميع أنحاء العالم بمهمة الجلال الذي لا تهدده الجماله بل تقهره قوة الشعوب ولذلك فنح الجماهير الشعبية من الاشتراك في الكفاح الوطني بشكل مباشر وقوى يعنى أضعاف جانب القضية الوطنية أمام الاستعمار أعفاشم ويعنى تشويه استقلالنا وشل سيادتنا ، وأن إلغاء الرقابه الشعبية المباشرة القويه المنظمة يعنى إفساح المجال أمام المناورات الخائنة والمساومات الخفية على حساب شعبنا وتحرره .

وأخيراً فقرار منع التظاهر يصيب قضيتنا الوطنية في الصميم بالنسبة إلى موقفنا الدولي . فلا توجد الآن في أى قطر من الأقطار الديمقراطية قوة حاكمة تستطيع أن تمنع المظاهرات الشعبية . وهذا يعنى أن الرأى العام العالمى — رأى الشعوب الحرة الديمقراطية — يستنتج من هذا القرار أن مصر قطر غير ديمقراطى تحكمه ديكتاتورية مقنعة ، وهذا يعنى أيضاً أن هذه الشعوب الحرة

وذلك الرأى العام العالمى ستقتنع بأن مصر راضية عن علاقاتها مع الاستعمار البريطانى كل الرضى ما دام لا يحتج أحد عليها وأن الشعب المصرى شعب لصوص ومجرمين ما دام رئيس الوزارة المصرية — الوطنى الكبير — يرى ضرورة منع الغرضاء من التعبير عن شعورها الوطنى . والآخرى ، فهذا يعنى أننا سنفقد تأييد الشعوب عندما ستقتنع باستحالة التفاهم مع الاستعمار البريطانى وهذا حادث لا محالة .

وانا سنفقد من ضمن التأييد الشعوب العربية المفاضلة التى لا ترى انها غرضاء لا تستحق ان تتظاهر وتطالب بالجلاء وسقوط الاستعمار .

اننا نطالب بحق التظاهر للطبقات الشعبيه باسم الديمقراطية التى كالحناء — وكافح العالم اجمع — فى سبيلها ، وباسم قضيتنا الوطنية واستقلالنا الذى يهددهما الاستعمار البريطانى .

صادق سعد

السنة الأولى — العدد الرابع والعشرون — ١٩٤٠/٦

١٤ إذا نطالب بإجراء انتخابات

يطالب الحزب الوفدى بمحل مجلس النواب الحالى وبإجراء انتخابات جديدة ثم قبل الوفد فى بيانه أن يرجأ هذا الحل وأن يشترك فى وفد المفاوضات على شرط أن تكون له الرئاسة والأغلبية فيه ولم يقبل صدق باشا شروط الوفد ، قرأنا فى صحف الأيام الأخيرة أشياء من هذا القبيل ، ولم يجد الساسة الرسمىون فى هذا الكلام شيئاً شاذاً أو أمراً غير مقبول ، ذلك أنهم اعتادوا أن يحل مجلس النواب أو أن يبقى حسب مشيئة رئيس الحكومة أو أن تتكون الهيئات الرسمية — وشبه الرسمية — التى تمسك بمصير الوطن فى أيديها تكويناً يتناسب مع مشيئة رئيس الحكومة أيضاً أو مع الظروف والمقتضيات وأما الطبقات الشعبية الواعية وأما الوطنيون المخلصون لبلادهم فقد استاءوا أشد الاستياء ، وهكذا تكون الحياة النيابية والدستورية ، وهكذا يكون تمثيل الشعب ؟ انتخب مجلس النواب منذ سنة وشهور قليلة وكان مفروضاً أن يمثل الأمة ويعبر عن مطالبها ، بل أن تحكم الأمة خلاله ، ومع ذلك فجلس النواب وتمثيل الأمة وأهدافها القومية هذه جميعاً لعبة فى أيدى رئيس الوزراء أو الساسة الرسمىين والشخصيات الحاكمة ، يعرض حلها أو يرفض ثمنها للمساومات الحزبية والمناورات السياسية القذرة : تباع إرادة الأمة لمن سيدفع مقابلها لها سعراً مناسباً فى هذا المازاد العلنى الفاضح .

عندئذ يئس بعض الوطنيين المخلصين من تلك الحياة النيابية ومن قيمة الدستور وراحوا يقولون أن الانتخابات الأخيرة لم تسفر عن التعبير عن إرادة الأمة ، غير أنه ليس من المتوقع أن تختلف النتائج كثيراً إذا كانت ستجرى انتخابات جديدة على يد وزارة محايدة أو وزارة وفدية ، لحينذاك سوف تشهد المساواة الآلية التى نراها الآن وسعاً للمساومة الجديدة أيضاً مع أحزاب أخرى أو مع الاستعمار نفسه وسيكون ثمن هذه المساومة — مرة أخرى —

إرادة الشعب ومطالبه ، إذن فلتترك الانتخابات جانبا وانهم بقضيتنا الوطنية الكبرى التي سيقدر حلها الآن وإذا كان صدق باشا سيتمكن من استكمال استقلالنا بدون انتخابات فلنعطه الثقة مؤقتاً . أما بعد جلاء الانجليز عن مصر فعندئذ سنلجأ إلى مشا كلنا الداخلية وسنطالب بالإصلاح .

هذا نوع من التفكير الذي بدأ ينتشر الآن ونحن نرى فيه خطأ أصيلاً وضيقاً في الأفق سببه عدم تقدير الشعب تقديرأ صحيحاً وعدم الثقة به ثقة كاملة مطلقة . فهؤلاء الوطنيون المخلصون لا يزالون يقيمون الاحوال السياسية على الاساس القديم باعتبار أن المناورات الحزبية والمساومات الشخصية تقرر الحوادث السياسية كما كان في الماضي القريب . هم لا يعون أن القوى السياسية قد بدأت تتغير كما ومضمونا في بلادنا وأن تفكيرنا — إذا أخلصنا لمصر ولبنها — يجب أن يتغير أيضاً مضموناً واتجاهاً .

في الماضي القريب كانت الأحزاب الرسمية وقادتها يوجهون الأمة ويشتركون في معركتها ، أما الآن فقد انفصلوا عن الطبقات الشعبية وبدأت هذه الأخيرة تضغط عليهم ضغطاً متزايداً .

في الماضي القريب كانت على المسرح السياسي هيئات وأحزاب تمثل طبقات كبار الملاك والرأسماليين دون غيرها .

أما الآن فقد ظهرت المنظمات والهيئات السياسية التي تمثل الطبقات السكادحة وتصدر عنها وبدأت تتدخل في النضال السياسي تدخلا أعمق فأعمق ، لم توجد في الماضي القريب النقابات العمالية القومية ولا لجنة العمال للتحرير القومي ولا لجنة الطلبة والعمال الوطنية . أما الآن فهذه اللجان موجودة تقود في كثير من الأحيان كفاحنا الوطني والديموقراطي .

علينا أن نطالب بإفساح المجال أمام هذه القوى الجديدة النامية من جميع النواحي وبشق الطرق لأنها قوى الطبقات الكادحة والطبقات الكادحة لا تساهم في قضية الوطن لأنه وطنها ، ولا تقتنازل عن مطالب الوطن لأنها مطالبها ولا تخاف الضغط والإرهاب لأنها لا تملك شيئاً فإنها لن تخسر شيئاً في الضغط والإرهاب ، هذا هو السبب الذي يجعلنا نطالب بإجراء انتخابات جديدة اليوم ، وهذا ليس متعلقاً بالوفد — وإن كان شبيهاً بما طالب الوفد به قبل أن يصدر بيانه الأخير .

فالانتخابات تمثل في نظرنا شيئين رئيسيين نحن متمسكون بهما أشد التمسك الآن ، إنها تمثل إمكانية كبرى للطبقات الكادحة أن تشارك في الحياة السياسية اشتراكاً واسعاً أولاً . فقد رأينا أثناء الانتخابات الأخيرة أن مرشحين جدد قد تقدموا على أساس جديد للانتخاب وكان من أهم هؤلاء المرشحين الجدد عاملان من عمال مصر — محمود مصطفى وفضالى عبد الحميد عبد الجواد — اللذان تقدموا ببرنامج واضح إلى فاخبيهم العمال ، برنامج يطالب بتحريرهم — وبتحرير باقى الطبقات الشعبية — من الاستعمار والاستغلال ، ورأينا إلى أية درجة قد حرك هذا الترشيح فئات واسعة من الطبقة العمالية وإلى أية درجة زاد وعيهم السياسى ، إننا نطالب بالانتخابات الجديدة حتى يتكرر هذا الحادث الوطنى الحميد ويبدل التحرك الموجود الآن فى الطبقات الشعبية المصرية على أن النفاها حول برنامج سياسى واضح سيكون هذه المرة أوسع وأعمق وأقوى مما كان عليه فى الماضى القريب .

ونطالب بانتخابات جديدة حرة ، لأنها قد تؤدي إلى فوز بعض المرشحين الشعبين بالنيابة ، وهذه إمكانية لا يمكن أن نهملها كما لا يمكن أن نهمل أية إمكانية أخرى فى رفع صوت الأحرار الوطنيين المخلصين فى أى وقت وفى

جميع الظروف . وأن وجود فواب يمثلون الطبقات السكادحة تمثيلاً صحيحاً ويصدرون عنها ، ويطالبون بإصافها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً أمام ذلك المنبر العام الفسيح الذى يمكن أن يكونه البرلمان ، هذا كله يمثل مكسباً كبيراً للطبقات الشعبية من حيث أنها تستطيع أن تسمع صوتها إلى رأى العام أكثر مما نفعله الآن ، ومن حيث تثبيت أركان الديمقراطية فى بلادنا وتقويتها . إننا نطالب بالانتخابات الجديدة حتى يتحقق هذا الفوز للطبقات الشعبية المصرية .

غير أننا نطالب بالانتخابات الجديدة بحاطة بظروف جديدة أيضاً ، سيؤدى تحقيقها إلى افساح المجال مرة أخرى أمام الطبقات السكادحة ومنظماتها السليمة : إننا نطالب بأن تكون هذه الانتخابات الجديدة على أساس برنامج شعبى واضح الملامح نظيف الإحساس وأن يكون المرشحون هادرين عن الطبقات الشعبية — وعن العمال بدرجة خاصة . وأن تكون مراقبه تلك الطبقات على مرشحها وعملية الانتخاب مراقبة مباشرة فعالة . وقد علمتنا التجارب التى مرت بها البلاد الديمقراطية الأخرى بأن هذا كله ليس مستحيلاً . ففى فرنسا وإنجلترا ويوغسلافيا وبولاندا أيضاً كانت الانتخابات مزورة فى الماضى وكافت لا تسفر عن نتائج تعبر عن إرادة الشعب تعبيراً صحيحاً ، ولكن الطبقات الشعبية — والطبقة العمالية بدرجة خاصة — كلفت فى هذه البلاد كفاحاً طويلاً حتى تشدد قبضتها على الحكم ، ونجحت فى هذا السبيل نجاحاً كبيراً ، وعلمنا الآن أن فكافح أيضاً إلى أن نصل ديموقراطيتنا إلى مستوى شعبى سليم .

هنا يتضح الفرق بين ما نطالب به نحن وما يطالب به الوفد : فالوفد يتنازل عن التمثيل الشعبى فى البرلمان إذا وجد فى هذا كسباً له فى جهة أخرى ، ونحن

لقول بضرورة تمثيل الشعب وطبقاته الكادحة في جميع الظروف وفي جميع الأحوال ، ونرفض رفضاً باتاً أن يكون في هذا التمثيل أى تناقض مع القضية الوطنية أو أى تأخير لحلها ، بل على نقيض ذلك نرى أنه كلما زادت قوة الطبقات الشعبية في الكفاح السياسى - والانتخابات جزء منه - كلما أسرع مصر نحو الاستقلال الصحيح والتحرر الكامل من الاستعمار .

والوفد حينما كان يطالب بالانتخابات الجديدة في الماضى القريب - إنما كان يطالب بالانتخابات الجديدة له لأنه لا يذكر شيئاً عن المراقبة الشعبية الضرورية على المرشحين وبرامجهم ، أما نحن فنطالب بالانتخابات الجديدة للطبقات الشعبية المصرية وهيئاتها ومنظماتها السياسية التى ظهرت الآن في العراق السياسى الحاضر ، وواضح أن صدق باشا إذ يرفض إجراء هذه الانتخابات اليوم إنما يرفضه لأنه يخاف دخول هذه المنظمات والهيئات في الحياة السياسية الرسمية دخولاً نهائياً . أما الوطنيون المخلصون فهم يرحبون به ويكافحون في هذا السبيل .

أما التملص من الانتخابات الجديدة مع الاعتراف بعدم تمثيل البرلمان الحاضر للشعب المصرى ومطالبه - بعذر المفاوضات الوطنية ، - فإنه ليس الا مناورة أخرى في سلسلة المناورات التى تقوم بها الأحزاب الرسمية الحالية في سبيل تخفيف الضغط الشعبى على الحكومة حتى تجرى المفاوضات على أساس المذكرتين المشهورتين أى حتى لاتتحرر مصر أبداً من الاستعمار البريطانى - أليس هذا تفسيراً واضحاً ؟ هل نستطيع أن نتصور لحظة واحدة أن الحكومة التى تمثل أشد العناصر الرجعية والاقطاعية والرأسمالية التى تطلق النار على الشعب وتسكت

صوته - نستطيع أن نحصل بطريق المفاوضات على حقوق شعبنا التي طمسها الاستعمار ؟ أم ترانا نكسب من مفاوضات تقوم بها هذه الحكومة التي لا تمثل الشعب مكاسب أهم من المكاسب الديمقراطية ان نضالنا ضد الاستعمار وكفاحنا من أجل الحياة الديمقراطية وحدة واحدة لا تقبل التجزئة .

صادق سعيد

(السنة الأولى - العدد ٢٥ - ١٣ / ٣ / ١٩٤٦)

التحرر من الاستعمار البريطاني والمفاوضات الحالية

في شعبنا طاقة هائلة فعلينا أن لا نترك الرجعية تصرفها سدى
وبغير طائل .

لنلق — مرة أخرى — نظرة سريعة إلى قضيتنا الوطنية ، فنفساء ما الذى يدفعنا إل المطالبة بالتحرر من الاستعمار البريطانى ؟ وكثيراً ما يجاب على هذا السؤال أننا نريد الجلاء لأن رؤية الجنود الأجانب تؤذى شعورنا أو بأن أفراد الجيوش البريطانية ، الخليفة ، يعتدون علينا ويستفزوننا ، ولنعترف أن في هذين السببين صحة كبيرة ، إلا أننا نعتقد أن هناك أسباباً أعمق منهما بكثير أسباباً تتصل بكياننا القومى أشد الاتصال ، هى التى تجعل الطبقات الشعبية المصرية تقوم عن بكرة أبيها في وجه الاستعمار البريطانى وتطالب بالتحرر منه .. فواضح أن الاستعمار يستطيع أن يبق الاحتلال ويحترم — مع ذلك — شعورنا وأحاسيسنا بعض الشيء بأن يرسل قواته المسلحة إلى أماكن بعيدة عن المدن الكبرى ، غير أننا لم نكف عندئذ عن المطالبة بالجلاء وواضح أيضاً أن الشباب والعمال قد قاموا بمظاهراتهم — فى أول الأمر — قبل أن يطلق البريطانيون النار عليهم وأن شعارهم — الجلاء عن وادى النيل — لم يكن متعلقاً باعتداء مسلح سابق استفزهم .

إذن فعلينا أن نبحث فيما هو أعاق من هذا كله وأبعده أثراً على الطبقات الشعبية المصرية التى تكون الآن لغالبية الكبرى من العناصر التى تشارك فى جهادنا الوطنى أو تريده .. وأننا نجد تلك الأسباب العميقة المتصلة بشعبنا الصق الاتصال فى أن الاستعمار هو المسئول الرئيسى عن أوضاعنا الداخلية والخارجية السيئة المختلفة المترتبة .

إن الاستعمار الذى أفقر الطبقات الذموية المصرية ، فالاحتكارات الكبرى فى بلادنا جميعها فى أيدي الرأسمال الاجنبى وهى تتمتع بمجودها وتسلبه للمصارف الإنجليزية الضخمة مثل ركايز والبنك الاهلى ، وتلك الاحتكارات الكبرى وهذا الرأسمال الاجنبى إنما جاءت إلى بلادنا باحثه عن الربح ، الربح الطائل فتهصر شعبنا وعرق جبينه ، وتحرمه من الخيرات التى أوجدها يديه .

والاستعمار هو الذى اتبع خطة محكمه ترى إلى إبقاء شعبنا فى الجهل الاسود فمن أساليب كرومر - الذى هدف بها إلى شل التعليم الثانوى والعالى - إلى نظم التعليم المستعملة الان فى بلادنا - والتى لا تأبه بمحاربة الامية إلى تضيق الافاق أمام الطلبة - بل وإلى طريقة تدريس اللغة الإنجليزية فى مصر - تلك الطريقه التى تفرض كتباً إنجليزية مكتوبة خصيصاً للمستعمرات والبلاد التابعة - فى هذا كله سلسله مترابطه الحلقات ، تحرم أبناء شعبنا الكادح من ضوء العلم والثقافة ، هذا كله حتى لا يحس الكادحون أن لهم حقوقاً مسلوبه وحریات مضاعه وكرامة أذلها الاستعمار .

والاستعمار البريطانى هو المسئول الرئيسى عن تأخر حياتنا الاقتصادية كلها بتحكمه فى مرافقها الأساسية (الأرض ، التجارة الخارجية ، البنوك ، الخ) وبشله الدائم لنهضة الصناعة (كهربة خزان أسوان) ،

وحق لا تفلت الطبقات الكادحة المصريه من قبضته جهل الاستعمار البريطانى يحطم نمو ديمقراطيتنا تحطيماً دائماً ولذلك فهو المسئول الرئيسى أيضاً عن تأخر حياتنا السياسيه ، فقد صدر الدستور فى ظل الاحتلال الانجليزى الرسمى معطياً حقوقاً واسعة للسلطة التنفيذية (كحل البرلمان وتعيين نصف أعضاء مجلس الشيوخ) . وما يزال الموظفون البريطانيون منبثين فى البوليس (رسل ، فينجاتريك ، جايس) وفى الجيش (البعثة البريطانية) وفى الإدارة (الاستشاريون الفنيون فى الوزارات المختلفة) .

والاستعمار البريطاني هو أيضاً الذى يحمى المنظمات الفاشية المختلفة حتى يبقى الطبقة الوسطى تحت سيطرته ويستعملها ضد الطبقات الكادحة وهو بالمثل الذى يحاول أن يحطم المنظمات الشعبية المسكفة فيدعو لثقابنا إلى تلقي الدروس النكابية في إنجلترا .

والاستعمار البريطاني هو المسئول أيضاً عن عزل بلادنا وحرمانها من أن تتعاون مع الشعوب الحرة أو المتحررة ، أنه الذى أيد الجامعة العربية بشكها الحالى ونار — وما يزال — حتى تتحالف مع تركيا الفاشية ، ولئن كان الاستعمار البريطاني قاوم أعداء الديمقراطية في مصر مرة واحدة — أيام العلين — فإننا نجده الآن يؤيدهم تأييداً كبيراً ولا يعارض أن يكونوا من البارزين في المفاوضات . هذا ما فعله ويفعله الاستعمار البريطاني . وأما الحركة الوطنية في مصر ، فهي تستهدف في الأساس اقتلاع تلك الحال التي أوجدها في بلادنا ، تستهدف أن تقهر العدو الرئيسي للطبقات الشعبية وسعادتها وارتقاها ، وتزيل عن أكتافه المحطم الرئيسي بيننا وبين الشعوب الحرة والمسكفة الأخرى .

هل تستطيع المفاوضات الحالية — والوزارة القائمة هي وزارة صدقي باشا ووفد المفاوضات هو الوفد الذى عمل على إيجاده صدقي باشا — هل تستطيع أن تحقق تلك الأهداف الرئيسية للشعب المصرى في كفاحه الوطنى ؟ إننا نجيئ على هذا السؤال بالنفى ونحكم مقدما على المفاوضات التي يجريها صدقي باشا بالفشل المحتوم .

لماذا ؟ لأن الوزارة الصدقيه الحاضرة تمثل أشد العناصر رجعية في حياتنا السياسية ، فيها حزب الاحرار الدستوريين — الذى اشتهر رئيسه السابق باليد الحديدية — وفيه أعضاء اشتركوا في الحكم في وزارات عادت الطبقات الشعبية أشد العداء (مثل وزارات تلى ماهر وحسين سرى ومحمد محمود) فيبكان

لهؤلاء جميعاً لصيب وافر في السياسة الرجعية المختلفة التي أفادت كبار الملاك
لصف الإقطاعيين وأفادت كبار الرأسماليين المصريين وأفادت الرأسمال الأجنبي
ولسكنها لم تغد في شيء الفلاحين ولا العمال ولا صغار الموظفين والتجار والصناع
وأنا لا تؤمن بالمعجزات في الشئون السياسية فلا يمكن أن نتصور لحظة واحدة
أن تلك السياسة الرجعية وغير الديمقراطية التي تمثل الوزارة الحاضرة والتي
استغفلت الطبقات السكادحة واستبدتها في الماضي تستطيع اليوم أن تنقذها وتنصرها
بتحريرها من الاستعمار البريطاني .

وأما وفد المفاوضات ذاته فهو أيضاً لا يبشر بأية إمكانية صادقة في عمله
على تحرير وطننا من الاستعمار الأجنبي ، ففيه ثلاثة ممثلين للبنك ، الأهل ،
(شريف صبرى باشا ، حسين سرى باشا ، على الشمسى باشا) ، وفيه ممثلان على
الأقل للرأسمال الأجنبي (صدقي باشا وحافظ عفيفي باشا) وفيه وزراء سابقون
من وزارة سرى باشا التي مدت امتياز البنك الأهل إلى سنة ١٩٨٠ ، وفيه
أخيراً شخصيات بارزة دلت مواقفها على رجوعيتها وعدائها للديمقراطية .

أما بعد . فهل غريب إذن أن نقول أن المفاوضات الحالية فاشلة لا محالة ؟
إننا نقول ذلك لأن الحكم الحالي وأعوافه وظروفه وأسبابه وعناصره ، هذا
جميعاً فاشل لا محالة في تحرير مصر - من الاستعمار الأجنبي - والبريطاني على
وجه خاص ، ولن يحرر وطننا منه إلا الطبقات السكادحة المصرية
- وفي طبيعتها الطبقة العاملة - التي تنطبق مصالحها مع مصالح الوطن ولا تعارضها
- ولن تعارضها - في شيء . فالسبيل الوحيد إلى حل قضيتنا الوطنية حلاً
لا مساومة فيه ولا ماطلة ولا تسويق ولا تشويه - هي أن تحكم الطبقات
الشعبية نفسها بنفسها وذلك بأن يكون حكمنا ديمقراطياً صحيحاً .

(صادق سعد)

(السنة الأولى - العدد السادس والعشرون - ٢٠ / ٣ / ١٩٤٦)

معاهدة ١٩٣٦

إذا نادى بالثأر

أكدت المذكرة البريطانية الأخيرة إلى الحكومة المصرية أن المبادئ الأساسية التي قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ مبادئ سليمة أثبتت التجارب صحتها وأظهرت الحوادث نتائجها وقبلت الحكومة المصرية ومن بعدها الصديقة أن تتفاوض على أساس هذه المعاهدة وفي نفس الوقت قالت أنهما ستتدخلان في المفاوضات حرتين . فهل يعني هذا الكلام شيئاً ؟ وهل يصلح معاهدة ١٩٣٦ أساساً لهذه المفاوضات بحيث تحقق رغبات شعبنا ؟ لقد أجبنا على هذه الأسئلة مراراً في الفجر الجديد - وقلنا أن أية مفاوضات تجري على أساس الأوضاع القائمة ستنتهي إلى الفشل الذريع وأن إعلان الحكومة أنها تدخل المفاوضات حرة من كل قيد (هراء) يخفي وراءه أنها تدخل المفاوضات مقيدة بالحدود الصارمة التي نصت عليها معاهدة ١٩٣٦ وستواجه الحقيقة المرة التالية : أن معظم نصوص المعاهدة طبقت بما يفيد الاستعمار وحده بحيث اكتسب الاستعمار وحده حقوقاً قانونية لم نكن معترفين لها بها قبل ذلك - وما نحن نزيح النقاب عن بعض النصوص التي تفيد الاستعمار .

حسن التفاهم :

تقول مقدمة المعاهدة : بما أن الجانبان يرغبان في توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم وبما أن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقد معاهدة صداقة وتحالف لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال ... الخ ، ومعنى هذا أنه في ١٩٣٦ كانت أحسن طريقة لحفظ سلام العالم أن تعقد بريطانيا معاهدات صداقة ، للبلاد التي تحتلها . ولنا أن نقول هل ينسجم هذا الوضع الآن مع وجود منظمة

الأمم المتحدة التي ينص ميثاقها على إلغاء جميع المعاهدات التي تعارض مبادئها ومنها المعاهدة المصرية الإنجليزية . لأن هذه المعاهدة تضع مصر في مرتبة الدولة المستعبدة بينما هي كعضو في منظمه الأمم المتحدة - دولة ذات سيادة حرة بل المفروض أنها متساوية مع غيرها تماماً - بل مع إنجلترا ذاتها ؟.

سخرية :

نصت المادة الأولى على أنه قد انتهى احتلال مصر عسكرياً بواسطة قوات صاحبة الجلالة والامبراطور ، ، ولا نظن أننا بحاجة إلى إطالة الشرح في أن هذا النص لم يطبق ، فالجيوش البريطانية لم تستمر فقط على ما كانت عليه قبل عقد المعاهدة ، إنما تضخم عددها - ثم هي اليوم تعلن عن وجودها - فتستعرض في شوارع العاصمة وتطلق الرصاص على المتظاهرين المسلمين الواقع أن هذا أقرب إلى السخرية منها إلى الجدل . بيد أن هناك (طرفة) أخرى هي أن ملحق المادة الثانية يقول : أن الحكومة تأذن للقوات الجوية البريطانية في الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة في الأراضي البريطانية ، ولأسنا نعلم - فيما وقع لنا من معرفة - أن سلاح الطيران المصري قد تدرب في أرض إنجلترا - أو سافر إلى أستراليا أو كندا مثلاً .

السودان :

وتنص المادة ١١ على أن ، الطرفين المتعاقدين متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين ، . والواضح أن هذه المادة لاغية هي الأخرى لأن الاستعمار البريطاني انفرد باستغلال الشعب السوداني يؤيده شركاؤه من المصريين فانشأت الشركات الاستغلالية كشركة U. K. C. C. واستنزفت دماء الشعب السوداني وأبقيت الأحكام العرفية

المفروضة على السودانيين منذ ٥٠ عاماً تقريباً ١١ وما تزال الحالة العامة هناك تسوء يوماً بعد يوم .

تطبيق معكوس :

وأما ما تقوله المذكرة المصرية الملحقه بالمعاهدة من أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء إدارة الأمن العام الاوربية فوراً ولكنها سبقت لمدة خمس سنوات (تلتزم في سنة ١٩٤٦) عنصراً أوروبياً معيذاً في بوليس المدن . . هذا الكلام قد طبق بالمعكوس ، فإدارة الأمن والقلم السياسى وقعا تحت توجيه الاستعمار — وأما الضباط الانجليز في البوليس — مثل رسل باشا وجايلز وفيه تزياتريك ، فايزالون يسرون دفة البوليس المصرى .

قيود :

وتنص المادة الخامسة على أنه «يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لايتخذ في علاقائه مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة وأن لايرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية ، ومعنى هذا عملياً إخضاع علاقاتنا السياسية الخارجية لمصلحة الاستعمار — أضف إلى هذا القيد قيوداً آخر هو ما نصت عليه المذكرة المصرية من أنه «بالنظر لمعاهدة الصداقة والتحالف ستفضل الحكومة المصرية على العموم البريطانيين عندما تستخدم خبراء من الأجانب ، ... ثم قالت « وستختار الحكومة المصرية المدربين الأجانب (في الجيش) ... من الرعايا البريطانيين وحدهم ، وقالت كذلك « ولا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتها عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية ، .. ومعنى هذه القيود جميعاً إخضاع الجيش المصرى والإدارة للاستعمار إخضاعاً مباشراً .

هذه بعض النصوص التى تظهر لنا مدى صلاحية معاهدة ١٩٣٦ لأن تكون

أساساً لنوالنا الاستقلال والحريّة .. وتظهر لنا أن الوزارة إذ تتخذها قاعدة للتفاوض إنما تلغى كل أمل في الظفر بشيء من الاستعمار في الإدارة والجيش وأكسبت الاستعمار حقوقاً قانونية لم تكن له — فهي قد ضيّقت المجال أمامنا وحددت كفاحنا الوطني بهذه القيود الثقيلة التي يكون التحرر منها — لا بمجرد إعلان الوزارة أنها حرة من كل قيد — ولكن يكون بمحشد شعبنا ضد الاستعمار وبتنظيم كفاحه وربطه بكفاح الشعوب المناضلة الأخرى .

(أحمد سعيد)

(العدد الأول — العدد ٢٧ — ٢٧/٣/١٩٤٦)

سياسة ايجابية ازاء الكادحين

كوفت الحكومة الصديقة الحاضرة لجنة لدراسة «مشكلة» الفقر، والمرضى والجهل حتى نستثير الحكومة باقتراحاتها، وتحقق منها ما استطاعت إليه سبيلا ولم يسبب هذا التكوين الجديد القديم — والحق يقال — حماساً كبيراً عند الوطنيين المخلصين، وإذا كان صدق باشا ناجحاً بعض الفجاح في دعايته الوطنية وفي تضليل السذج حول مسألة المفاوضات ووفدها، إلا أن «مسألة» الفقر والجهل والمرضى ليست بمسألة جديدة، في الأدب الاجتماعي المصري المعاصر ولا بموضوع عجيب على صفحات جرائدنا وبالمثل ليست الوعود المعسولة — معسولة القشور ولكن مسمومة اللباب — باختراع غريب لم يسبق حدوثه في خطب الهرش الماضية، هذا أن أغلب الصحف والمجلات المصرية أصبحت تنظر الى هذه المسألة كأنها موضوع طريف يتلى القراء فنراهم يبتسمون ويضحكون إذ هم ينظرون إلى «ابن البلد» يشكو مصائبه إلى رئيس الوزراء.

حقاً أن «مسألة» الفقر والمرضى والجهل قد درست فيما مضى في مؤلفات اختلعت في الحجم وفي الاقتراحات العملية التي تقدمها لإزالة هذه العواقب الثلاث التي تحول دوننا ودون طريق المجد، كما يقال، وإننا، إذا ما خطونا في مناقشة هذه الاقتراحات لن ننتهي في سرعة ولذلك يجدر بنا أن نسلك في هذا سبيلاً جديداً، وبدلاً أن نغرق في الإحصاءات والأرقام والتقارير العلية أن نتوجه إلى من ذا الذي يشكو ويتألم ونسأله: لم تشكو؟ وهل تستطيع أن تدلنا على سبب شكواك.

يجدر هنا أن نتوجه إلى الطبقات الكادحة والشعبية ونسألها عن سبب فقرها ومرضاها وجهلها، وأن يكون هذا التوجه في سبيل مبدئ وإن سلمنا بضرورة الإحصاءات والأرقام والتقارير العلية لايجاد الخطة فيما بعد ذلك.

وإننا نعلم جيداً أن دولة رئيس الوزراء لن يوافقنا على ذلك ، لقد عبر فيامضى بقليل عن مبلغ ثقتة بالدهماء والغوغاء ، ومع ذلك فإننا نشق بالشعب المصرى ونحبه حبا خالصاً فنترقب منه الذكاء والنباهة فى هذا الموضوع كما كنا نتوقع منه الوطنية الحققة والاستعداد للتضحية فى سبيل الحرية ولم نخطئ التقدير ..

اسألوا الفلاح عن سبب فقره واسألوا العامل عن سبب فقره ، ان يتردد فى الإجابة ، سيقول الفلاح أن سبب فقره هو ذلك المالك الكبير الذى يملك من زمام القرية ثلاثة أرباعها أو يزيد والذى يترك له غير قطعة أرض صغيرة ضئيلة تافهة لا تكفيه ولا تنفى قوت عائلته ، ذلك المالك الكبير الذى يضطر الفلاح أن يعمل فى أرضه مقابل قروش قليلة أو مقابل قليل من الذرة والبرسيم ، والذى إليه — بطريقة أو بأخرى — عمدة القرية ومشايخها فيقطعون عليه كل سبيل إلى مقاومة الاستغلال المهلك ، ذلك المالك الكبير الذى ينسب إليه — بطريقة أو بأخرى — هذا النائب فى البرلمان أو ذلك الشيخ فى مجلس الشيوخ أو وزير من الوزراء السابقين أو اللاحقين ، فيؤثرون على المديرية أو موطنى البندر فتحاك حول الفلاحين شبكة منيعة قوية توجهم حسب ما أرادهم المالك الكبير .

وسيقول العامل أن أجره ضئيل تافه ولا يكتفى قوت عائلته . وأن صاحب المصنع يطيل ساعات العمل ويطرده إذا طالب بتحسينا لحالته ، وأن صاحب المصنع هذا عضو فى الاتحاد المصرى للصناعات ، ومن بين أعضائه نواب وشيوخ ووزراء سابقون ولاحقون ، ومن الاعضاء فى مجلس إدارة الشركة التى تملك المصنع نواب وشيوخ ووزراء ، بل وكبار الموظفين فى الإدارة الحكومية ، وسوف نسمع من العامل أن شبكة منيعة قوية تحاك حوله وحول زملائه فتخلق نقاباتهم وتحلها وتشرذم زعماءهم وتسجنهم .

وأنا — إن استمرارنا في سؤال الشعب عن سبب جهله ومرضه — إن حصل على إجابات تختلف عن هذه شيئاً كثيراً ، فهذه الدولة بآجمعها — وعلى رأسها الحكومة تلفى مشروع نحو الأمية ، فهل بعد ذلك يجوز أن نبحث في سبب جهل الشعب المصرى ؟ وهذه الدولة — والحكومة رأس رمحها — ترصد الملايين العشرة لشراء محصول القطن ، فتتخذ حفنة صغيرة من كبار الملاك وكبار التجار وكبار المصرفيين وكبار المالىين — من خطر . . . تقليل أرباحهم ، حين أنها تضن وتبخل بقروش قليلة ولا تتخذ آلاف الآلاف من أبناء وطننا من الموت والهلاك التام بسبب الحمى الراجعة والمالاريا والبهاارسيا والانكسثوما الخ . أظهروا بعد ذلك ألسكم كوتتم لجائنا ولجائنا ولجائنا المعرفة ، كيف يحارب الفقر الجديد القديم إلا وقد هز الشعب كنفه وتحسر على تلك الرواتب الضخمة التى يتقاضاها أعضاء هذه اللجان ، رواتب يدفعها الشعب المصرى من دمه وعرق جبينه وهلاك جسده فتذهب سدى دون فائدة على الإطلاق .

إن الفلاح إن يكون رغد العيش إلا إذ امتلك أرضاً كافية ، سبيل إلى ذلك إن لم تحدد الملكية الزراعية وكان نصيب الفلاحين الفقراء من الملكيات الواسعة الشاسعة الخصبة ، ولن يعيش العامل عيشة لائقة بإنسانيته ومصريته إلا إذا كانت أجره مرتفعة وساعات عمله محدودة معقولة .

وإن الفلاحين والعمال وصغار الموظفين وصغار التجار والصناع إن يكونوا أصحاب أقياء مثقفين إلا إذا كانت عيشتهم لائقة بهم وإلا إذا رصدت الدولة المبالغ الكبيرة الضخمة لبناء المدارس والمستشفيات والعيادات المجانية الكثيرة العديدة — ولن يكون ذلك كله إلا إذا كانت تختفى تلك الروابط

القوى الشديدة بين الدولة وكبار الملاك وكبار أصحاب المصانع ، أى إلا إذا كان الحكم فى مصر حكما شعبيا ديموقراطيا صحيحا نراقبه مراقبة مستمرة دائمة فعالة من المنظمات والهيئات والأحزاب الشعبية ، ولن يكون ذلك كله أيضاً إلا إذا تصدع وانهار ذلك السند القوى الصلب الذى ترتكز عليه المؤسسات والهيئات والمنظمات والشخصيات التى تعادى شعبنا وتستعبده ، ذلك السند القوى الصلب ما هو إلا الاستعمار البريطانى .

صادق سعد

(السنة الأولى - العدد الثامن والعشرين - ٣ / ٤ / ١٩٤٦)

دور الجماهير في الحركة الوطنية والمفاوضات الحالية

تكون وفد المفاوضات البريطاني، وعبرت الأوساط الرسمية عن ارتياحها لسير المفاوضات. ولكن المقصود من المفاوضات أن نتحرر من الاستعمار البريطاني، لا أن نعبر هذه الأوساط أو تلك عن ارتياحها وسرورها.

يجب ألا ننسى شيئاً رئيسياً وجوهرياً في علاقاتنا مع بريطانيا العظمى، وهو أن الاستعمار البريطاني عدو الشعب المصري، وأن الأعمال التي يقوم بها إزاء وطننا أعمال تضر الشرف. وقد تكون هذه الحقيقة من البديهيات الأولية ولكننا نرى ضرورة تكرارها الآن، لأن الحوادث الجارية الخاصة بالمفاوضات تحاط بسياج من التجميل والتزوير العالي الشديد لدرجة أنه قد يخيل للوطني المخلص أنه لا تتناقض في الحالة الحاضرة، وأن صدق باشا قد ينجح في قهر الاستعمار بإصبعه الصغير، كما أن الاستعمار البريطاني راض عن هذا التمهق كل الرضى!! وعليه فنحن أخرج ما نكون في الوقت الحالي إلى المنطق الوطني السليم البسيط الذي يرى أن الاستعمار البريطاني لم يقدم — طيلة احتلاله لبلادنا — أى شئ إيجابي للشعب المصري، بل على تقيض ذلك، حاول أن يركز جهده كله في سبيل تحطيم كل ما لشعبنا ولوطننا من إمكانيات واسعة في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة.

فالحركة الوطنية والاستعمار البريطاني قوتان متناقضتان تماماً، وتاريخ حركتنا الوطنية كلها يبرهن على أنها هدفت إلى مفاضلته في جميع الميادين — الدولية والداخلية — وأنها إذا كانت قد حصلت في كل مرة على شيء من

الاتصاف فقد حصلت عليه بكفاح عنيد لا هوادة فيه ولا رحمة ، ضاربة عرض الحائط بوعود بريطانيا المعسولة . . فانجلترا كانت قد حاربت الحركة الوطنية العراقية بحجة المحافظة على النظام في مصر وحماية مصالح المايهين الاجانب ، ولكن أخذت الحركة العراقية وبعيت القوات البريطانية . . وقالت بريطانيا والعظمى ، أنها لم تسيطر على مصر إلا في سبيل ترقية شعبها . ومع أننا ونتمتع ، بحكم دستوري ديموقراطى فإن ذلك الحسكم توصلنا إليه بجهد ثورة . ومع ذلك لا تزال انجلترا تقبض على حياتنا القومية بيد من فولاذ . . فلا يمكن لآى وطنى خالص إذن - مهما كانت معلوماته النظرية بسيطة ومهما كانت ثقافته قليلة - أن يثق لحظة واحدة بنيات انجلترا إزاء مصر ، لأن الاستعمار البريطانى ذاته لا يستطيع أن يستهدف خيرنا وازدهارنا وإلا لم يكن استعمارا .

غير أن علاقتنا مع بريطانيا قد تغيرت فى الواقع خلال الستين سنة التى استغلنا فيها الاحتلال الاجبى . . وأهم هذا التغير أن الاستعمار البريطانى لم يعد يحكمنا حكماً مباشراً ولم يعد يفرض أحكامه علينا فرضاً استبدادياً لا استئناف فيه ولا مقاومة . فلنا الآن برلمان بمجلسيه نستطيع عن طريقه أن نفصح مقاصد الرجعية والاستعمار البريطانى ، بل نستطيع به - فى بعض الأحيان القليلة - تحسين حالتنا الداخلية - إلى حد ما . . ولا شك أن حصول مصر على دستور ديموقراطى يعد انتصاراً على الاستعمار الاجبى بشكل رئيسى لأنه كان العقبة الاساسية التى تقاوم هذا الاستعمار وتعارضه .

وإذا اعتبرنا حصولنا على هذا الدستور مثلاً من أمثلة النجاح المزدق لحركتنا الوطنية المجيدة فيجوز لنا أن نقسمال : هل كان تحقيق هذا الانتصار بأن زعمائنا تحدثوا إلى الحكومة البريطانية حديثاً لطيفاً وقيفاً ، وأن هذه الحكومة البريطانية استجابت لهذا الحديث استجابة سريعة ؟ كلا . . إن حصولنا على

الدستور لم يحدث إلا بعد أن تحركت الجماهير الشعبية في قومة وطنية واسعة قوية دامت منذ ١٩١٩ إلى ١٩٢٣ وكان زعماءها في طليعة هذه الحركة يضحون بأنفسهم وبذاتهم كما كانت تضحي تلك الجماهير الشعبية بنفسها وذاتها ، وقد وصلت الحركة الوطنية حداً مقي القوة والاتحاد أقنع الاستعمار البريطاني بأنه لن يستطيع أن يقاوم الشعب المصري رغم القوة العسكرية التي تحت قيادة الانجليز . . . وكان نتيجة اعتراف الاستعمار بعجزه إزاء الحركة الوطنية أن ألغيت الحماية وأعلن الدستور ، وحدث هذا بالضبط ودائماً في جميع مراحل الحركة الوطنية المصرية ، وفي كل غيرة وكبيرة من انتصاراتها المجيدة أو من هزائمها المشؤمة .

الذي حدث أن العلاقة بين الحركة الوطنية ونقيضها الاستعمار البريطاني وحلت إلى حالة واضحة من الاتزان وقد سجل هذا في ميثاق أو دستور أو معاهدة تسجيلاً مطابق الوقع في كثير . فقد هزمت الحركة الوطنية العربية أمام العسكرية الانجليزية وسجل هذا بالاحتلال العسكري ثم الحماية ، ثم نهضت ثافية فكان إلغاء الحماية وإعلان الدستور تسجيلاً وإثباتاً لتغيير الوضع فيها الاستعمار البريطاني . ثم كانت النهضة - الثالثة - التي اقترنت بتهديد الفاشية الإيطالية للمواصلات الامبراطورية فأصبحت المعاهدة معاهدة الصداقة والتحالف ، ا تعبر عن العلاقات الجديدة بيننا وبين الاستعمار تعبيراً لا بأس به .

أين الجماهير الشعبية وأين القيادة الوطنية من هذا كله ؟ لا يختلف الكفاح الوطني للاستقلال والديموقراطية عن الحروب العسكرية بين دولتين مختلفاً كبيراً - في الشكل - بل الواقع أن كثيراً ما يتحول الكفاح الوطني إلى حرب تحريرية مسلحة كالذي يحدث في أندونيسيا الآن . فالجنود هم الذين يلعبون الدور الرئيسي في الحرب ، أما القيادة فهي ترشد وتوجه حسب قدرتها ومعلوماتها

العلية . وكذلك في السكفاح الوطنى ، تلعب الجماهير الشعبية الدور الرئيسى فيه
فهى التى تتظاهر وهى التى تضرب وهى التى تسكفح الاستعمار كفاحا مسلحا
خاصا ، وإذا وصل النضال إلى هذا الحد من النضوج . ونحن إذ نتحدث عن
القيادة ، فلا نعنى أركان الحرب ، ومجاسمها دون غيره ، وإنما نقصد الشبكة
بأجمعها بما فيها من كبار الضباط وصغارهم وصف الضباط الذين يربطون بين
الجنود والقيادة العليا . تلك الشبكة التى تتلقى الأوامر لتنفيذها التى تنقل تطورات
المركة إلى تلك القيادة العليا . وإذا جاز أن نستمر فى التشبيه وطبقناه مرة
أخرى على السكفاح الوطنى فسنستنج أن القيادة الوطنية - التى قتل الحركة ذاتها
فى إمضاء المواثيق وإبرامها - يجب أن تكون مرتبطة بالجماهير الشعبية أشد
الارتباط ، وأنه ينبغى أن يكون هذا الارتباط عن طريق سلسلة كاملة متلاصقة
الحلقات من المجاهدين الكبار والصغار الذين لا يمتازون عن باقى الجماهير
المسكفة إلا بوعى أكبر وأوسع وبيقظه افضج . وواضح كل الوضوح أن
فصل القيادة العليا عن الجنود بظلمهم والاستبداد بهم لا يمكن أن يؤدى إلى
كسب الحرب ، وكذلك وقوف القيادة الوطنية من الحركة الجماهيرية موقف
الظالم المستبد لا يمكن أن يعنى إلا أن نيات هذه القيادة غير نيات الجماهير ،
والأحرى أن القيادة ستعنى بالحركة إلى الفشل المحتوم .. وخلاصه القول :

(١) أن الاستعمار البريطانى عدو الحركة الوطنية المصرية لا د صديقها .

(٢) إن المعاهدات القديمة أو الجديدة بين مصر وبريطانيا يجب أن يكون
تعبيراً لكفاحنا لا أن تكون سبباً للضغط علينا والاستبداد بنا .

(٣) إن القيادة الوطنية الصحيحة يجب تكون موصلة بالجماهير أشد الاتصال
وأن تعبر عن مطالب الطبقات الشعبية لا أن تفقدها وتشل منظماتها وهيئاتها .

ولذلك نقول أن المفاوضات الحالية ليست فى صالح الحركة الوطنية فى شىء ،

مهما علا التطليل والتزوير حولها ومهما كان بروز الشخصيات المصرية أو الانجليزية التي تشترك فيها .

ولذلك نقول أيضاً انه من الضروريات الأولى للحركة الوطنية أن تغير الحكومة الحالية بحكومة شعبية تفتح أمام الطبقات المسكفة وسائل للكفاح وإمكاناته حتى تستطيع مواجهة الاستعمار البريطاني وحتى توازرها في سحب تلك الطبقات الكادحة متحدة ومرتبطة في اتحاد شعبي صحيح .

صادق سعد

(السنة الأولى - العدد التاسع والعشرون - ١٠ / ٤ / ١٩٤٦)

حل سير المفاوضات

حضر الوفد البريطاني إلى القاهرة وكان الوطنيون المخلصون يتوقعون أن يتيح حضوره الفرصة للوزارة الصديقة الحاضرة كي تجلو لاسس التي تبني عليها المفاوضات ... لقد أعلن صدقي مراراً وتكراراً أنه يدخل المفاوضات حر من كل قيد ، غير أن هذه الحرية كانت غامضة .. ثم أننا رأيناها يدخل حرّاً من كل قيد بما في ذلك قيد الشعب المصري فزادت حيرتنا واشتد الريب في أذهاننا .. ولذلك قلنا أننا كنا نتوقع من الوزارة الحاضرة أن تبدد الشكوك بشيء من الإيضاح في مراميها وأغراضها من المفاوضات ولكن أملنا ذهب مع رياح الشتاء فالتمصريحات التي فاه بها ممثلو الوزارة الحاضرة عبارة عن ألفاظ رقاقة — لا أكثر ولا أقل — وألفاظ تتشعب بشيء من (المرونة) ... فهذا وزير الخارجية يؤكد — في مجلس النواب بمناسبة حضور الوفد البريطاني — أحقية مطالبنا على قاعدة التمسك بالكرامة القومية والحرية التامة ونبذ كل سيطرة خارجية ، وقد يعني هذا التصريح الجلاء التام عن وادي النيل كما قد لا يعني شيئاً لاسيما إذا وضعنا أنفسنا في عقليه رجال الحكم الحاضر الذين يعتبرون « سيطرة أجنبية » كل صداقة مع الاتحاد السوفيتي مثلاً في حين أنهم يعتبرون — في نفس الوقت — قبضة الاستعمار البريطاني علينا « صداقة وود خالصين » .

وكذلك تفضل وزيرنا هذ (بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٤٦) فبعد أن قال بفصل مسألة السودان عن المسألة المصرية في المفاوضات القادمة ، أجاب على سؤال أحد الصحفيين عما إذا كان المفاوض المصري سيطلب الجلاء التام فيما يختص بالسودان فقال : « المفاوض المصري سيضع نصب عينيه ماورد في ميثاق الاطلنطي وسان فرانسيسكو ويطالب بتطبيق موادهما على مسألة وادي النيل » . فهذا التصريح أيضاً قد يعني كثيراً كما أنه قد لا يعني شيئاً ، إذ تحارب الحركة الوطنية في أندونيسيا واليونان باسم ميثاق الاطلنطي وسان فرانسيسكو . وكان الإحدر

بوزير الخارجية المبجل أن يشير إلى كيفية تطبيقها إشارة واضحة ولكنه لم يفعل ... وقس على هذه القاعدة من الغموض والإبهام جميع التصريحات الرسمية التي تصدرها الهيئات الحاكمة في الوقت الحالي .

وليت الأمر عند حد الغموض والإبهام ، لقد كنا نعذر حينئذ وزرائنا بشكل أو بآخر ، ولكن الأيام الأخيرة رأت مناورات استعمارية ورجعية واضحة الملامح تتشكل على المسرح السياسي في مصر ، وتتشكل في وقت تفاوض الوزارة الصديقة للاستعمار البريطاني ، أى في وقت قد يكون مصير الوطن لمدة طويلة وصدقي باشا قابض على هذا المصير ، ماذا حدث ؟

حدث أولاً أن شكل الوفد البريطاني وفيه ثلاثة رؤساء للقوات البريطانية المسلحة (الجوية والبرية والبحرية) وطلبت الصحافة الاستعمارية البريطانية والصحف المصرية المأجورة على أن مستر بيغن سيرأس هذا الوفد ، وقالت وكالة الأنباء العربية : « ستتناول الناحية الاقتصادية من المفاوضات مسائل أبدى المستر بيغن نفسه اهتماماً بالغاً بها ، ومن المرجح أنها ستتخذ أهمية خاصة حين يتولى المستر بيغن رئاسة الوفد البريطاني » . وعلمنا بعد ذلك بقليل أن الصحفي المعروف « فرنون بارتلت » كتب في جريدة « نيوز كرونيكل » يكذب قرب زيارة المستر بيغن يقول : أنه سيأتي إلى مصر عند انتهاء المفاوضات وللتوقيع على المعاهدة الجديدة . إذن ، فلم يكن هذا التبطيل والتزمير حول زيارة بيغن ورأسته لوفد المفاوضات البريطاني إلا تضليلاً وتغريراً وقد رمى - في حقيقته - إلى أن يضرب عصفورين بحجر واحد ، رمى أولاً إلى إشعار الشعب المصري بأن المفاوضات ناجحة لا محالة - وناجحة على يد صدقي باشا - بما أن مستر بيغن بذاته يرأس الوفد البريطاني ، ورمى أيضاً إلى إبعاد المسائل الاقتصادية عن المناقشة في المفاوضات إلى ما بعد إمضاء المعاهدة الجديدة ،

وهذا يعنى أن تجارتنا الخارجية ستظل مشلولة كما هي الآن ، وتمويننا سيظل مثلاً تعوزه البضائع الأجنبية . ومن جهة أخرى تعنى هذه المناورة الفاضحة أن المفاوضات لن تمس سيطرة الرأسمال الانجليزى على اقتصادنا وأن مركز البنك الأهلى مثلاً لن يتزعزع فى بلادنا النعمنة وهل فى هذا عجب ؟ فشريف صبرى باشا وحسين سرى باشا وعلى الشمسى باشا — وهم أعضاء فى وفد المفاوضات المصرى — أعضاء فى مجلس إدارة البنك الأهلى .

وحدث ثانياً أن الحملة « الاحزبية » اشتدت وقويت فى الايام الاخيرة ، لدرجة أن علاقات تحمل جملة « لاحزبية بعد اليوم » ظهرت فى مدن مختلفة — منها الإسكندرية ودمهور مثلاً — ويقال أن المرشحين الكتليين لمجلس الشيوخ هم الذين أمروا بوضعها ، أما هدف هذه الحملة فنه الواضح ومنه الخفى إذ يقول أصحابها أن مصر أحوج ما تكون الآن إلى اتحاد الزعماء ، ويكف إحسان عبد القدوس فى روزاليوسف يؤكد أن « المرة الوحيدة التى خافت فيها انجلترا مصر كانت يوم اتحاد زعمائها » ، ولكن تحت هذا الغموض البين — والظاهر كأنه غرض وطنى صميم — غرضاً آخر ، فالقول بأن اتحاد الزعماء هو كل شيء يخفى الحقيقة الواقعة وهى أن اتحاد الطبقات المكافئة هو كل شيء . وأخشى ما يخشاه رجال الحكم الحاضر ورجاله أن تتحد تلك الطبقات الكاوشة المصرية فى وجه مستغلبها ، .. وبالأحرى أن يقبلور التحالف الذى ربط مرة بين الطلبة والعمال ، وأن يمتد هذا التحالف إلى أن يحتضن العناصر والطبقات الحية الأخرى وخاصة الفلاحين وصغار المنتجين ، فهذا التحالف الضخم المتين هو الذى سيجبر الاستعمار البريطانى إلى الوراء وهو سيجبر الرجعيين المصريين إلى المصريين أيضاً إلى الوراء ، وسيلصقهم الحائط . ولذلك تشتد حملة الاحزبية وتغالط روز اليوسف الشعب المصرى فتقول أن انجلترا قد تعتذر فى مجلس الأمن لأنها لا تجلو عن مصر بسبب عدم اتفاق زعماءها : تغالط روزاليوسف لأن

اتفاق زعمائها مسألة داخلية خاصة بنا لا يحق لبريطانيا والمظمتي، أن تشترطها بأى حال من الأحوال ، أما جلاؤها عن وطننا فهذا أمر يهم العالم بأسره لأن بقاء الاستعمار البريطانى فى بلادنا مصدر قلق واضطرابات وحروب فى الشرق الأوسط ومصدر مؤامرات استعمارية ضد الاتحاد السوفيتى . ولكن الرجعية المصرية — من أمثال روزاليوسف وحزب الكتلة النخ — تفهم الوطنية فهما محاصراً تحدده بشكل ضيق المصالح الشخصية الطبقية التى تمثلها وتعتبر عنها ولذلك أصبح من الضرورى لها أن تحاول تضليل الشعب وتعمل جهدها حتى تقنعه بأن أمره فى أيدي زعمائه الرسميين ، لا فى يده هو .

وحدث ثالثاً أن حكومتنا الحاضرة . . وأن الاستعمار البريطانى بذلا كل ما يمكن بذله من المصاعى لتحطيم الحركة الوطنية السودانية وإثارة الشقاق بين الأحزاب المؤتلفة التى شخصت الوفد السودانى إلى مصر . فالانجليز يجمعون التوكيلات لتأييد المجلس الاستشارى السودانى وتذاع الأخبار والإشاعات عن تصدع كيان الوفد السودانى ، وتعترف الأوساط الرسمية (البلاغ ١١/٤/١٩٤٦) بأن المعروف أن هناك تفاهما بين الجانب المصرى والجانب البريطانى على عدم الاعتراف بالوفد السودانى . وتأيداً لهذا التفاهم البغيض بين الاستعمار البريطانى وحكامنا المصريين - تأيداً لهذا التفاهم الاستعمارى تقول روزاليوسف (مرة أخرى) « أن مطالبة السودان بحكومة مستقلة حرة معناها الانفصال التام عن مصر . واقترح عليهم (الوفد السودانى) أن يعدلوا مطالبهم إلى المطالبة بإدارة سودانية حرة ، أما غرض هذه الحملة على الوفد السودانى . فهو إبقاء السودان تحت سيطرة الاستعمار ولا بأس فى نظر الرجعية المصرية من تعديل الاستعمار البريطانى باستعمار مصرى . ومن جهة أخرى ، ترى هذه الحملة إلى التقليل من قيمة الوفد السودانى الوطنية فى نظر المصريين . هذا لأن ذلك الوفد أعلن أنه لا يتنازل عن مطالبه الوطنية فى شيء ، فيضرب المثل بجانب وفد

المفاوضات المصرية المتهاون المساوم ، إن الوفد السودانى يطالب بالجلء أولاً ثم يقبل المفاوضة ، غير أن الحكم المصرى الحاضر يقبل المفاوضة منذ الآن ، والاحتلال العسكرى والاقتصادى والإدارى والسياسى والثقافى قائم ، إن الوفد السودانى يمثل قوى الشعب السودانى الحية فى حين أن وفد المفاوضات المصرى لم يأت لا تمثيلاً للبرلمان ، ولا تعبيراً لنتائج انتخابات عامة حرة ، ولا نيابة عن الحكومة الحاضرة بشكل مباشر . وكذلك بات محتوماً على الوجهية المصرية — ورأس ربحها الحكومة الصديقه فى الوقت الحاضر — أن تحبط مساعي الوفد السودانى وأن تذهب فى هذا السبيل إلى درجة التفاهم ، مع الاستعمار البريطانى للوقوف فى وجه الشعب السودانى الشقيق .

* * *

غير أن هذه المناورات الرجعية والمؤامرات الاستعمارية أغفلت شيئاً واحداً وإن كان رئيسياً : أغفلت وعى شعبنا الحساس ، رغم فقره وجهله ومرضه ، ولا يسع الوطنى المخلص إلا أن يثق بشعبه الذى يكافح حتى يحبط تلك المناورات والمؤامرات ، وإن مواقف بعض مثقفينا — مثل طه حسين ومحمد مندور — لتزيد ثقتنا بهذا الشعب وبافتصاراته الأكيدة على أعدائنا . فهذا الدكتور طه يقول عن المفاوضات الحرة :

« إذا قيل له (المصرى) أن المفاوضات ستجرى بين شعبين ندين وستقوم على أساس من الإنصاف والمساومة لم يستطع أن يرفع كتفيه ويهز رأسه ...

وعندما يأتينا من بينهم وفد يرفع صوت السودان ويكون حاضراً أثناء المفاوضات التى ستتناول بلاده المحتملة يجب أن ننصت فى خشوع لأنه وفد

الحرية ، ونحن طلاب الحرية لا يمكن إلا أن يستمعوا إلى نشيدها المقدس .

وهذا شبابنا الجامعي يفضح الرجعية المصرية والحكومة الصديقة في حفلة يوم السودان لا بل كل يوم يمر على الجامعة . وهذه النقابات العمالية تتحرك في سبيل الاتحاد السليم والوطنية الصحيحة ، الوطنية التي لا تظلم أبناء الوطن .. وأن قواتنا الشعبية المنتصرة حتما على أعدائها ..

(صادق سعد)

(السنة الأولى - العدد الحادى والثلاثون - ٢٤ / ٤ / ١٩٤٦)

وسموا الديمقراطية في بلادنا

هل تجولتم قليلا في مدينتكم أو قريتكم يوم ٢٨ مارس؟ إذا كنتم فعلمتم ذلك فلا شك أنكم لاحظتم شيئا غاية في الأهمية، وهو قلة اهتمام الأهالي العاديين - أفراد الشعب - بالنسبة إلى انتخابات مجلس الشيوخ التي كانت جارية في هذا اليوم، حقا إن الصحف الحزبية - ولاسيما الوفدية منها - قد روت كثيرا من الحوادث ووصفت في (بلاغة) استقبال الشعب لهذا المرشح أو ذاك، ولكن الذي طاف شوارع القاهرة أحس احساساً قويا بأن الانتخابات اعتبرت مسألة ثانوية جداً في حياة المواطنين العاديين، لاشك أنه قد ظهر هنا أو هناك اهتمام أكبر من طرف الشعب، ولكن ها هي ذى الأرقام تتكلم ببلغتها القاطعة فمجموع الأصوات التي جمعها المرشحون جميعاً - الفائزون والساقطون على السواء - يزيد على ٦٧٥٠٠٠ صوتا بقليل، في حين أن عدد المصريين الذكور الذين تزيد أعمارهم عن ٢٥ سنة يقرب من ٤ ملايين وأن عدد الذين كان في إمكانهم أن يعطوا صوته في انتخابات مجلس الشيوخ الماضية هو مليونان (لأن مجلس الشيوخ يحدد بالنصف كل ٥ سنوات). إذن فلم يشترك في الانتخابات إلا ما يقرب من ٣٤٪ من المواطنين الذين كان لهم هذا الحق، هذا إذا سلمنا بصحة الأرقام التي تقدمت بها الإدارة، في حين أننا نعلم علم اليقين أن الانتخابات جرت يحيطها جو من الإكراه الإداري فضلا عن الإكراه والضغط الاجتماعيين - اللذين لم تذكرهما الصحف العادية - والذين يتمثلان في قبضة كبار الألاك على الفلاحين، ولذلك كنا نميل كثيرا إلى استبعاد ١٨٨٠٠٠ صوت من مجموع الأصوات لأن الدستوريين أحرزوا هذا العدد من الأصوات - ولكننا لم نفعل حرصاً على الحياد التام.

إذن فلم ينتخب إلا ٣٤٪ من الذين لهم حق الانتخاب، إن هذا شيء بأسف له كل وطني يخلص أشد الأسف لأن هذا الرقم الصغير يبين إلى أية

درجه | تسير حياتنا السياسية في بلادنا محصورة في دائرة ضيقة تكاد تكون مقفلة على عامة الشعب ، تلك العامة التي من المفروض أن تحكم الدولة باسمها ، ولنتذكر - بالتقريب - الذنب التي أذيعت عن الانتخابات في الاتحاد السوفيتي - ما يزيد عن ٩٥ ٪ - ويوغسلافيا وفرنسا بل وانجلترا ، ولنتذكر أن الانتخابات في يوغسلافيا مثلاً أجريت في غمار سرور الشعب الذي كان يرقص في شوارع المدن وميادين القرى احتفالاً بتكوين هيئاته التمثيلية . لنتذكر هذا جميعاً حتى نعي جيداً خطورة تلك النسبة التافهة - ٢٤ ٪ - بل وخطورها على حياتنا الديمقراطية وعلى مستقبلها السياسي فإنها تدل على أن التيارات والافكار السياسية - بل والاهتمام بالسياسة عموماً - لا تمس ثلث الرجال البالغين على الأقل وهذا يعني بدوره أن أعداء الديمقراطية المصرية - من الأجانب والمصريين - يجدون المجال فسيحاً أمامهم للقيام بمناوراتهم ومؤامراتهم ضد الشعب المصري ورفاهيته ومستقبله .

* * *

وإننا نعلم جيداً أن الرجعيين من جميع الاصناف والأنواع والألوان سوف يصيرون فرحاً وابتهاجاً لتلك النسبة المحزنة - ٣٤ ٪ - وسوف يجدون فيها بهاناً وإضافياً على براهمهم العرجاء التي يحاولون بها أن يثبتوا أن الشعب لا حق له في الحياة السياسية - ما دام غير مهتم بها - وأنه من الأفضل كثيراً الاعتراف بالحقائق وإصدار قانون انتخابات جديد لا يعطى حق الانتخاب إلا للمتعلين من المصريين . إننا نعلم أن الرجعيين سيقولون ذلك ، وأكثر منه أيضاً ، ولكننا نعتقد أن قلة اهتمام الشعب بالحياة السياسية ليست راجعة إلى ميزات أصلية كامنة مثل الخطيئة الأصلية لا يستطيع التخلص منها ، بل على نقبض ذلك ، تدل الحقائق التاريخية على أن شعبنا يستطيع أن يستهقظ ويتحرك كإفعل في سنة ١٩١٩ مثلاً وأن ذات الحقائق التاريخية تثبت أيضاً مسؤولية الاستعمار

الأجنبي والرجعيه المصريه في المحاولات الدائمة لإحباط روح للشعب لإبعادة عن ميدان السياسة . ولكن لماذا نذهب إلى الحقائق التاريخيه البعيده ؟ يكفى جداً أن تلقى نظرة سريعة إلى الظروف التي أحاطت هذه الانتخابات الاخيره :

هذه الانتخابات كانت لتجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ . وتنص المادة ٧٤ من الدستور أن خمسى الشيوخ معينون ، أى أن الشعب لاسلطه له - بشكل مباشر - على هذين الخمسين ، ثم تنص المادة ٧٨ على الشروط المختلفه التى يجب ان تتوافر للمرشحين لمجلس الشيوخ ، وهذه الشروط كلها تضيق مجال الترشيح أمام الافراد المنتمين إلى الطبقات الكادحة والفقيرة ، وليس أدل على النقص الموجود فى هذا الصدد أن هذه المادة وضعت فى مستوى واحد مع النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة والملاك الذين يؤدون ضريبه لا تقل عن مائه وخمسون جنيهاً مصريه فى العام ، أى أنها سوت بين أمسك الشعب بشخص من الاشخاص وبين غنى شخص آخر .

وزد على ذلك أن الدوائر الانتخابيه لمجلس الشيوخ أكبر بكثير من دوائر مجلس النواب ، ففي الاولى يجب أن يكون عدد أهاليها ١٨٠.٠٠٠ فى حين أن هذا العدد فى الثانية ليس إلا ٢٠.٠٠٠ ولا يخفى أن توسيع الدوائر الانتخابيه أمام الإدارة اولا واما تغلب المرشحين ذوى المال والنفوذ على المرشحين الآخرين ثانياً ، اذ ان مراقبة الشعب على ايه عمليه من العمليات العامه التى تزداد سهوله كلما حضرت هذه العمليه فى مساحة اضيق وبين عدد اصغر من الاشخاص .

وعلاوة على ذلك ، فقد نص الدستور فى المادة ٧٩ ان مدة العضويه فى مجلس الشيوخ عشر سنين ، ولا شك ان هذا يعنى تخفيف مسؤليه الشيوخ امام ناخبهم إذ لا سبيل امام هؤلاء - إذا تصرف شيخهم تصرفاً لا يرضيهم - إلا

أن ينتظروا عشر سنوات كاملات حتى يعاقبوا هذا الشيخ بعدم انتخابهم لياه مرة أخرى ، ولا شك أيضاً أن هذه الحالة تفسح المجال أمام المناورات السياسية في مجلس الشيوخ بشكل يضر الشعب ومصالحه ، وليس أدل هذا من أن عشرة من النواب ترشحوا - وفازوا ... - لعضوية مجلس الشيوخ حتى يضمّنوا بهذا مركزاً يدوم مدة طويلة .

ولذلك كله كان طبيعياً ألا يظمر الشعب اكترائه لانتخابات مجلس الشيوخ ولكن هذا لا يعنى وجوب غلق ميدان السياسة دونه ، وإنما يعنى إزالة هذه العراقيل غير الديمقراطية جميعاً ؟ ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نقبس الفقرة التالية من برنامج لجنة العمال للتحرير القومي الذي ينص تحت عنوان : « الامنة مصدر للسلطات ، على الآتي :

١ - تعديل نظام الانتخاب وجعله ديموقراطياً بأن يصبح لكل ناخب الحق في أن ينتخب سواء ناحية السن أو الاهلية وإشراك المنظمات الشعبية بممثلها في كل عمليات الانتخاب .

٢ - توسيع سلطات مجلس النواب وتحويل اختصاصات مجلس الشيوخ إليه وجعل هذا المجلس الأخير هيئته نيابية استشارية .

* * *

ولكن المسألة ليست مجرد نصوص مواد الدستور أو حرفية القوانين التي القوانين التي تطبق ، وإنما المسألة بشكل رئيسي تنصب على علاقة الشعب بالحكم الحاضر وبالنظم الاجتماعية السائد . فهذا صدقي باشا يحكم مصر حكماً رجعياً وتجري الانتخابات في ظل هذا الحكم ، فلا عجب بعد ذلك أن تنفر عامة الشعب من هذه الانتخابات . بل قل أكثر من ذلك ، قل أن هذا الشعب فقير جائع جاهل يعتصره الاستعمار والرجعية اعتصاراً محكماً ، فليس عجيباً بعد ذلك ألا تمسه الحياة السياسية إلا قليلاً وبشكل متقطع .

ولكن هذا كله ، إن دل على شئ. فإنما يدل على ثقل المسؤولية الواقعة على
أكتافنا نحن الوطنيين المخلصين الذين يحبون الشعب ويريدون أن يدافعوا عن
مصالحه ، علينا أن نزيد من جهودنا ومن عملنا ومن إنتاجنا حتى نجعل الحياة
السياسية تتعمق أكثر فأكثر في عامة الشعب الكادح ، فيستيقظ ويتحرك ويبني
لنفسه ديموقراطية واسعة الأركان عميقة الأساس .

صادق سعد

(السنة الأولى — العدد ٣٢ — ٧ / ٥ / ١٩٤٦)

حول مآلات الدكتور مندور ، إذن . . . فلنعمل لمصلحة الشعب ،

لا يسع أى وطنى مخلص إلا أن يلاحظ أن تطورات هامة قد حدثت على المسرح السياسى المصرى . وليس أدل على عمق هذه التطورات من سلسلة المقالات الوطنية القيمة التى تنشرها جريدة الوفد المصرى الغراء بقلم الدكتور محمد مندور يؤكد فيها صراحة اتجاهه الاشتراكي . وكانت الفجر الجديد قد نشرت منذ مدة خطابا من الدكتور طه حسين بك إلى رئيس تحريرها يتبرأ فيه من الاشتراكية الفاقرة ، ويقول فيه أنه « يباشر إلى أقصى ما يستطيع » . وقد نظّر بعض التقدمين إلى هذه التصريحات والتأكيدات بعين الشك ، فسكتب أحد قراء الفجر الجديد كلمة صغيرة بإمضاء « باحث » يحاول أن يفند فيها « إدعاءات » الوفديين الاشتراكية . ولئنأ نرى لزما علينا أن نلقى اليوم نظرة شاملة إلى التطور السياسى للوفد حتى نقدر تلك التأكيدات والتصريحات ، تقديراً صحيحاً ، وذلك لأن الوفد قد قاد كفاحنا الوطنى الطويل من ١٩١٩ إلى ١٩٢٦ ، ونفوذه لا يزال قوياً ، خاصة فى الريف ، فلا نستطيع بأى شكل من الأشكال أن نغمض العين عن هذا النفوذ ، ونهمل القوة الشعبية الكبيرة التى يمثلها الوفد فى الحراك السياسى المصرى الحاضر .

تكون الوفد المصرى سنة ١٩١٩ وتبلور فيه حينئذ المد الوطنى الثورى الذى اجتاحت بلادنا ، وقد ضمت القيادة تحت لوائها الغالبية الكبرى من العناصر الثائرة والطبقات الكادحة من فلاحين وعمال ، فوجهتها فى الصراع لأجل الدستور والاستقلال . ثم عرف الوفد سلسلة من الانقسامات الداخلية خرجت بها أحزاب الطبقات المالكة الكبيرة من ملاك كبار نصف إقطاعيين ومن كبار الرأسماليين والمصرفيين المصريين ، هذا فى حين أن الطبقات العاملة المصرية كانت تزداد قوة وعددا ووعيا مما أسرع بتوسيع الهيكل الطبقي للمجتمع

المصري ، وقد نجم عن ذلك كفاح الطبقة العاملة المصرية - منذ ١٩٣٩ - في سبيل استقلاليتها السياسي عن الاحزاب الرسمية المصرية . فشهدنا تخلص الحركة العمالية شيئاً فشيئاً من نفوذ الوفد عليها كخطوة أولى ضرورية في طريق إنشاء سياستها الخاصة .

وقد اتضح تطور الوفد السياسي في هذه الفترة وخاصة أثناء الحكومة الوفدية الاخيرة (١٩٤٣ - ١٩٤٤) . فن جهة تابع الوفد سياسته الحرة التقليدية فيما يخص المشروعات الاجتماعية - التعليم المجاني ، نشر الوحدات الصحية الاعتراف باللقابات .. الخ - والمشروعات الاقتصادية مثل الضرائب التصاعدية ، ومن جهة أخرى شهدنا تصلب الوفد لفرض قيادته على الحركة العمالية مثل تنصيب فؤاد سراج الدين باشا رئيساً مدى الحياة لمختلف الروابط والجهات العمالية التي أسست في القاهرة والاسكندرية والاقاليم ، وأن هذا الاتجاه الاخير من جانب الوفد لم يرتبط دون شك بإدخال أمين عثمان باشا في الوزارة الوفدية وبتحويل الجزء الأكبر من الديون الاجنبية إلى قرض وطني وباستغلال الاحكام العرفية ضد حركات الطلاب والعمال ، والإفراج عن زعماء الفاشية المصرية من أمثال أحد حسين ومحمد صبيح .. الخ . أى أن ذلك الاتجاه مرتبط بسياسة كاملة وجهتها الحكومة الوفدية في صالح الرأسماليين المصريين . فكان رد فعل الطبقة العمالية وكثير من العناصر المثقفة المخلصة أن ابتعد عن نفوذ الوفد أكثر .

* * *

إلا أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد امتازت بنهضة وطنية لم يعرفها التاريخ المصري منذ ثورة ١٩١٩ ، نهضة وطنية تحركت فيها الطبقة العمالية والغالبية الكبرى من المثقفين - ممثلون في الطلاب - وفئات واسعة من الطبقات المتوسطة في المدن والاقاليم ، وجدير بالذكر في هذا الصدد أن هذه العناصر والفئات قد

اشتملت على ألوان سياسية واضحة ثلاثة - وإن كان التدرج بينهما موجوداً - فهنا - هي اليسارية والوفدية ، والاستقلالية ، (ان جاز لنا أن نستعمل هذا التعبير) . فقد كان هناك كثير من المثقفين والقادة العاملين الذين اهتموا بنظرية الكفاح السياسى العالى ، وهؤلاء لعبوا دوراً فى الحركة الوطنية لأول مرة فى تاريخ مصر . كما أن الشباب الوفدى أظهر يقظة وطنيه عميقة أدت به إلى الاشتراك الفعال فى المظاهرات والاضطرابات الوطنية . وعلاوة على هؤلاء وهؤلاء ، فقد كانت الغالبية الكبرى من المثقفين والعامل والعناصر المتوسطة لا تدين بمبدأ سياسى واضح ، وإنما تدرك أهداف الكفاح المباشر وتلقى بنفسها فى المجمع الوطني . وقد تبلور هذا بوضوح فى المنظمات الجديدة التى نشأت خلال الكفاح الوطنى ، وخاصة فى اللجنة التنفيذية للطلبة وفى اللجنة الوطنية للطلبة والعامل ، وهما لجنتان كانتا العناصر اليسارية والوفدية فيها أقلية بالنسبة إلى الغالبية الكبرى من المستقلين . كما أن البدء بتأسيس الاتحاد العام للنقابات أظهر استعداد النقابات المستقلة للتعاون مع النقابات الوفدية وبعض القادة العاملين ذوى التفكير السياسى الناضج . وحينئذ انعكست اليقظة الشعبية الجديدة على فريق من الوفديين الذين تشكل منهم جناح يسارى للوفد . وظهر اتجاه اشتراكي ليس فى الدكتور مندور والدكتور طه وزملائهما لحسب ، وإنما فى الشباب الوفدى ذى الوطنية السليمة أيضاً . وليس أدل على هذا من موقف هذا الجناح من المنظمات الفاشية المصرية ومن قادتها . فهؤلاء الوفديين اليساريين قد أدركوا خطورتها وحاربوها - ولا يزالون - بالتعاون مع جميع الديمقراطيين الواعين .

وعليه ، فتلک السلسلة من المقالات للدكتور مندور - التى هدأنا بذكرها - إن هى إلا تبلور لذلك الانعكاس ، وتوضيح للخطوط السياسية العامة التى بدأت تظهر فى جناح الوفد اليسارى ، وهى تظهر محاولة قيمة من جانب هؤلاء فى أن يركزوا مواقف الوفد فى نظريه سياسية شعبية عامة ، وفى ألا يقتصروها

الكفاح ضد المستعمر ، وإنما يمدوها إلى الحتمل الدستوري والاجتماعي أيضاً . ومن أمثلة ذلك شعار جريدة الوفد المصري - استقلال وادى النيل والديمقراطية والعدالة الاجتماعية - والمبادئ الثلاثة التي فرق بها الدكتور مندور بين الوفد وبين الأحزاب الأخرى ، وهي المبدأ الوطني والمبدأ الدستوري والمبدأ الاشتراكي . ولاشك أن الجماهير الوفدية والممتفة حول الوفد سوف تعتبر تلك النظرية عهداً يقطعها الوفد على نفسه .

* * *

وإن دل هذا التطور على شيء ، فإنما يدل على أن إمكانيات واسعة جديدة تفتحت أمام الحركة الوطنية الشعبية في مصر . فإن اتجاه الوفد الاشتراكي - حسب قول الدكتور مندور - لا يعني أن العاقبة العالمية والعناصر المخلصه الملتزمة حولها سوف تفقد استقلاليتها الطبقيّة من جديد . وإنما يعني أن توثيق الروابط الكفاحية بين الطبقة العاملة المصرية والمثقفين التقدميين من جهة - نقول أن توثيق الروابط الكفاحية بينهما أمر واجب في الوقت الحاضر . وقد تحقق فعلاً ، كما ذكرنا ، في كثير من الميادين في الماضي القريب . فعلينا أن نوسع مداه في سبيل رفاهية شعبنا وعزة وطننا .

صادق سعيد

(السنة الأولى - العدد ٣٨ - ١٢ / ٦ / ١٩٤٦ - ص ١٧٠، ١٧١)

حو اجتماع بلودان

والامن الى مجلس بقضيتنا وقضية فلسطين ،

لاشك أن الذين تقبعوا التصريمات العديدة التي أحيطت بها اجتماعات الجامعة العربية في بلودان — لم يدهشوا كثيراً عند إطلاعهم على قرارات الجامعة . فقد بدلت تلك التصريمات بوضوح أن نيارات مختلفة تنجاذب دول الجامعة ، بل قل أن الجامعة تتأرجح بين السياسة العربية التقليدية البالية وبين السياسة العربية الصحيحة التي تراعى حقاً مصالح الشعوب الشقيقة ؟ تتأرجح الجامعة بين التيار الذي يقول «بمصادقة» بريطانيا وضرورة مفاوضاتها في هدوء ، «بتهديدها» بوطنية الشعوب العربية . وبين التيار الذي تلقى من احتكاكه بالاستعمار ما يكفيه درساً وعبرة ففهم أن الطريق الوحيد لإنجاح القضايا العربية — قضايا الاستقلال الصحيح — هو أن تفاضل الاستعمار فعلاً واطعاً مباشراً وأن تعتمد على تأييد الشعوب المبكّلة والمحبة للحرية في العالم أجمع .

حقاً قد جاءت القرارات الرسمية تافهة وأشبه بأعمال جمعية خيرية — مثل طبع طوابع بريد إعانة لفلسطين .. الخ — لا تليق بكفاح الشعوب العربية السياسية الابي ، ولكن الصحافة قد أعلنتنا بوجود قرارات أخرى سرية . والتصريمات حول هذه القرارات تدل على أن الجامعة لم تنه بـشكل كامل هذه المرة عن المسؤوليات الجسيمة للمقااة على عاتقها وأنها اتخذت بعض الخطوات العملية فيها قليل من الإيجابية .

فعرضت — أخيراً ١ — القضية المصرية على الجامعة العربية ، ونالت مطالبنا الوطنية الكبرى تأييداً رسمياً حاراً ، كما كان يترقبه جميع الوطنيين العرب المخلصين . فقد صرح مثلاً دولة سعد الله الجابري وميس الوفد السوري :

نحن جميعاً نعتقد أن قضية مصر بالنسبة للبلاد العربية لها من الأهمية ما لقضية فلسطين . وإننا جميعاً نؤيد مطالبها بحل الجيوش الأجنبية عنها واستقلال هذا البلد الراقي .

أما عن قضية فلسطين ، فإن الجامعة العربية قررت — بتحفظات — سنعالجها فيما يأتي — عرضاً على الجمعية العمومية للأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن ، وقد صرح أمين الجامعة بأنه « تتخذ الآن الإجراءات اللازمة للدعاية ولإتخاذ الاراضى . وأن قضيتها (قضية فلسطين) ستقدم إلى مجلس الأمن ... إن للبلاد العربية أنصاراً عديدين في الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ، كما أنهم يستطيعون أن يعتمدوا في مجلس الأمن على مصر وروسيا السوفيتية » .

ما هي أهمية هذه التصريحات ؟ أهميتها في اتجاه الجامعة العربية إلى عرض القضية الفلسطينية على هيئة دولية ، أى إلى إخراجها من الدائرة الضيقة — بين الشعب الفلسطيني ومستعمره الانجليز — إلى النطاق الدولى ، إلى حيث تستطيع أن تلقى تأييد جميع الشعوب المحبة للحرية والسلام الحقيقى ، وفي طليعتها الاتحاد السوفيتى . وإن تحققت هذه الخطوة ، فإنها سوف تكون الخطوة الأولى على النطاق الفولاذى الذى يحاول الاستعمار البريطانى أن يضربه حول الشعوب العربية حتى يعزلها عن حليفاتها الطبيعية التى تتمثل فى المنظمات الشعبية التحريرية التى تحتاج العالم الآن ،

وأن هذه التصريحات تدل أيضاً على مدى تأييد الشعوب العربية لقضية مصر الوطنية ولتكفاحها المجيد فى سبيل الاستقلال والانعقاد . علينا أن نسجل هذا التأييد الرسمى وأن نعرف تماماً أنه يمثل قوة شعبية جبارة تظاهرننا فى فضائنا ، فعلىنا أن نستفيد منها حتى نكون أشد صلابة فى مواجهتنا للاستعمار البريطانى ، وبخاصة على نطاق دولى ، فى مجلس الأمن .

ولكن للميدالية وجه آخر ، كما يقول المثل . ذلك بأن تلك الخطوات العملية الإيجابية التي قررتها الجامعة العربية في بلودان قد أحيطت بتحفظات مختلفة وبمناورات ، مربية تدل على أن العقلية الرجعية لا تزال تسيطر على بعض الساسة العرب الرسميين . ومن أهم هذه التحفظات قرار الجامعة بمفاتحه الحكومة البريطانية بشأن مفاوضاتها في مسألة فلسطين قبل عرضها على مجلس الأمن . وقد تذعرت الجامعة في هذا القرار بأن المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة تنصح بالسعى إلى الاتفاق قبل عرض أى خلاف على مجلس الأمن . أى أن هذا القرار يغمض العين على لجان التحقيق السبعة عشر التي زارت فلسطين منذ ١٩١٩ ، وعلى الوفود العربية المختلفة التي فاوضت الحكومة البريطانية في شأن قضية هذا البلد الشقيق . وهو يغمض العين بالمثل على أن العرب قد شرحوا قضية فلسطين بما يسكنى في شهاداتهم أمام لجنة التحقيق المشتركة الأخيرة ، إذن ، فقد سعى العرب مراراً وتكراراً إلى أن يتفاهروا مع الحكومة البريطانية بشأن القضية الفلسطينية . ومع ذلك استمرت هذه الحكومة في سياستها الإستعمارية التقليدية وتمسكت بتأييدها للغزو الصهيوني وتشبثت بحرمان عرب فلسطين من الحكم المستقل الديموقراطي الذي يطالبون به ففيم مفاوضات أخرى ، والقضية الفلسطينية واضحة وضوح الشمس في النهار ، وموقف الحكومة البريطانية لا يقل عنها وضوحاً ؟ أن هذا القرار ، ماطلة جديدة وتسويق إضافي في القضية العربية الوطنية ، وهل لا يمكن أن يفيد العرب ، إنما يفيد الاستعماريين الانجليز والأمريكي كل الإفادة إذ يمكنهما من أن يستكملا تدابيرهما العسكرية وأن يحكما السكان الإستعمارية للبلاد العربية بأن يحولا فلسطين إلى مركز وثوب ضد الشعوب العربية . زد على ذلك أن الجامعة العربية قد تدخلت في شؤون فلسطين الداخلية تدخلا سافراً لا يحق لها فيه ، بأن أرادت أن تفرض على عرب القطر الشقيق لجنة عربية تعين الجامعة أعضائها . والجامعة بتدخلها هذا إنما تهدد الحركة الشعبية العربية في فلسطين بالتحطيم والتصدع . إذ أن الخلاف

بين جمال الحسينى ولجنته وبين الأحزاب العربية الأخرى وجهتها ليس خلافاً شكلياً وإنما هو خلاف جوهرى — إن جمال الحسينى لا يريد عرض القضية الفلسطينية على أساس شعبى وديموقراطى ، وأن سياسته تسير على الأسس التقليدية البالية التى سارت عليها اللجان العربية العليا إلى الآن والتى أخفقت أخفاقاً مجلجلاً وفشلت فشلاً ذريعاً . ولذلك فإن الجامعة العربية إذ تفرض نفسها فرضاً على الحركة الوطنية فى فلسطين تبدو وكأنها تحاول تحطيمها ، ولا يفيد من هذا أحد إلا الاستعمار وأذنا به .



وعلمنا أن نستخلص من اجتماع بلودان درساً نستفيد به فى كفاحنا الوطنى وفى تأييدنا لنضال العرب جميعاً . ذلك بأن أخطاء هذا الاجتماع ونقائص قراراته لم تكن صدفة عجيبة . فقد سبقتها أخطاء ونقائص أخرى لا بد أن تربطها بها . أعلنت لجنة التحقيق المشتركة توصياتها منذ ٣١ أبريل وطلب بعض البلاد العربية اجتماعاً استثنائياً للجامعة العربية ومع ذلك أعصاب هذا الاجتماع التأجيل تلو التأجيل إلى أن وقع منهصف يونيه أى بعد مرور شهر . وكذلك أثر موقف الحكومة المصرية من قضية فلسطين فى برلماننا ومع ذلك أجلت المناقشة أسبوعاً . وبالمثل منعت الحكومة الصديقة المظاهرات احتجاجاً على قرار لجنة التحقيق ، وفض البوليس اجتماعاً وطنياً دعت إليه بعض الهيئات الديموقراطية الثقافية فى القاهرة . وهذه قرارات الجامعة العربية تأتى — رغم الجزء الإيجابى فيها — تسويقاً جديداً فى القضية الفلسطينية .

ومع ذلك يتقرر عرض هذه القضية على منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن . إذن . فلا يمكن أن نعزى هذه الخطوة الإيجابية إلا إلى الاضرابات والمظاهرات الشعبية التى وقعت فى العراق وفلسطين وسوريا ولبنان ومصر ، إلى اليقظة التى أخذت تنتشر فى الشعوب العربية والتى أجبرت بعض العناصر

الرجعية في الجامعة العربية أن تتمتعهم وتتنازل قليلا عن صداقتها ، التقليدية لبريطانيا ، الحليفة ، وأن تعلن على الملأ سلامة التجربة التي قامت بها سوريا ولبنان بعرض قضيتهما على مجلس الأمن .

وأن الممثلين المصريين - من أمثال عزام وهيكل - ليعتبرون رأس الرمح للمناورات الرجعية والسياسة العربية التقليدية الناشئة في الجامعة العربية . ويلقى هذا على الحركة الوطنية المصرية مسئولية خاصة ، مسئولية أجسم مما تتحملها الشعوب العربية الأخرى . فحتى تنقلب سياسة الجامعة العربية إلى سياسته عملية ملبية في صالح العرب علينا ألا نكف لحظة واحدة عن تأييد كفاح فلسطين ، وأن نجند شعبنا أكثر فأكثر ضد الاستعمار البريطاني والمناورات التي يقوم بها لعزل قضايا العرب الوطنية عن النطاق الدولي . علينا أن نكافح وأن نجند قوانا الشعبية حتى تقوم مصر بمسئوليتها إزاء الشعوب العربية الشقيقة . لا أن تكون مركزاً للمناورات الاستعمارية ضدها ومحوراً للتسويق والمماطلة من جانب الرجعية العربية . علينا أن نختار ممثلينا في الجامعة حتى يتمشوا مع رغبات الشعوب العربية : إنهم يتحدثون عن زمامة ، مصر و قيادة ، مصر للشعوب العربية ، فلتكن مصر هي التي تعرض قضية فلسطين على مجلس الأمن ! وليكن ممثلوها في الجامعة عوامل تقدم وتحرر ، ولكن في كفاح سوريا ولبنان وفي الاتجاه الجديد في الجامعة العربية إلى عرض قضايا الشعوب العربية على مجلس الأمن ، وليكن في هذا جميعاً مثل لنا نحتذي به فلمنعرض قضيتنا على مجلس الأمن .

صادق سعد

(السنة الثانية - العدد ٣٩ - ١٩ / ٦ / ١٩٤٦ ص ٢٢/٤)

حول تعطيل المناقصات

يذكر القراء دون ريب أن الفجر الجديد قد هاجمت فكرة المناقصات الثنائية بيننا وبين المستعمر وأنها وجهت نقدها بعد ذلك إلى المناقصات الجارية لقدت الأشخاص الذين يكونون وفد المناقصات المصرية ، وطريقة تكوين هذا الوفد ، وطريقة سير المناقصات ، كما نقدت أسلوب إجراءاتها ، وإعطائها المراكز الممتازة الاقتصادية للاستعمار البريطاني وقد تعطلت المناقصات منذ حين ، فتعطل حل قضيتنا الكبرى بهذا القدر . وعلى ذلك تبرهن الأيام أكثر فأكثر صحة موقفنا القائل بقطع المناقصات وعرض قضيتنا على مجلس الأمن .

لماذا تأجلت المناقصات ؟ يعزو بعض الناس هذا التأجيل إلى تصلب موقف الإنجليز الذي جعلهم يقفلون الباب في وجوه مفاوضينا بعد أن فتحوه على مصراعيه ، ويعزو البعض الآخر ذلك التأجيل إلى ابن حكومتنا الصديقة وحسن ظنها (بالخليفة) و (تفاؤلها الخاطيء) ولكن هذه التفسيرات لا يمكن أن ترضينا : فلا ينقلب الإنجليز من أصدقاء إلى أعداء بين ساعة وأخرى . وإنما كانت مناوراتهم ضد الوطنية وضد شعبنا ومصالحه ، الصفة البارزة الدائمة للاستعمار بين ساعة وأخرى ، وإنما كان حسن العلاقة ، بينها وبينه شيئاً لم ينقطع منذ ١٨٨٢ إلى اليوم . وكذلك لم تكن العلاقة بين الرجعية المصرية وبين الاستعمار لم تكن يوماً ما من التوتو والشدة بحيث تجبر الاستعمار البريطاني على القيام بما لا يرضاه . وبمعنى آخر ، لا نستطيع أن نجد الأسباب الجوهرية لقيام المناقصات — أو لتعطيلها وتأجيلها — في الدائرة الضيقة التي تمثلها المفاوضات المصريون والإنجليز ، وإنما يجب أن نبحث عنها خارج هذه الدائرة ، في قوة الحركة الوطنية ، لأن اليقظة الوطنية المباركة التي انتشرت في صفوف الطبقات الشعبية منذ منتصف السنة الماضية ؛ والتي بلغت ذروتها في إضرابات ومظاهرات فبراير ومارس الأخيرة ، — هذه اليقظة الوطنية هي التي

أجبرت الحكومة المصرية على أن تخطو خطوة تظهر كأنها الخطوة التي يطلبها الشعب ، أعنى أن تبدأ المفاوضات مع الاستعمار البريطاني . حقا أن بدء المفاوضات لم تكن استجابة لمطالب الشعب الوطنى ، بل كان تهرباً وتغطية للساومات بين الاستعمار والرجعية . ومع ذلك فهم يعبر عن نقهق الاثنين أمام القوة الشعبية ، عن أحساسهما بهذه القوة .

والآن ، بعد أن دامت المفاوضات بعض الوقت ، وصفت المسائل الرئيسية للصغيرة بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، بقى أن تحل المسائل الرئيسية . وهذا يعنى فى فطر وفدى المفاوضات ضرورة المجاهرة بأن تعطى مصر مراكز إستراتيجية لبريطانيا (العظمى) وبأن تسمح الحكومة المصرية للاستعمار البريطانى أن تستعمل أرض مصر قاعدة حربية للهجوم على الشعوب العربية الشقيقة . وهذا لا يمكن أن تفعله الحكومة المصرية الآن ، لأنها حازمة إزاء المستعمر بل لأنها لا تستطيع أن تواجه الرأى العام الوطنى المتوثب الذى لا تزال جميع الدلائل تبين يقظته الشديدة . ولذلك كله لا تستطيع الرجعية أن تصل إلى اتفاق مع الاستعمار البريطانى .

ولكن الرجعية والاستعمار يستطيعان أن يؤجلا المفاوضات وأن يعطلا حل قضيتنا الوطنية . ذلك لأن المد الوطنى قد خف بعض الشيء . ثم أن الحركة الوطنية لم تصل بعد إلى القوة الكافية التى تستطيع أن تدفع الرجعية والاستعمار إلى الوراء بشكل مستمر . ولا ضير كبير على الاستعمار فى ذلك ، فانه يعنى بالمحافظة على الحالة القائمة لمدة أطول أى بقاء القوات الإنجليزية مبعثرة فى طول وطننا وعرضه ، وهل يتمنى الاستعمار البريطانى أكثر من هذا ؟ ولكن الابتسامة المتفائلة لا تفارق شفتى دولة صدقى باشا .

وقد كتب الدكتور مندور فى جريدة الوفد المصرى الغراء (يوم ١٦

(الجارى) مقالة همتوان (أشباح مقابل حقائق) يقول فيها (لماذا ينال الإنجليز ما يريدون ونحن ننظر؟ الطيران ، قناة السويس ، أنابيب البترول ، الشركات الضرائب . . . وبين فيها بوضوح أن الاستعمار البريطانى لا يزال يصل إلى أغراضه الاستغلالية فى حين أن المفاوضات منقطعة والحكومة لا تحرك ساكناً فى قضيتنا . وأدى هذا التفكير بالدكتور مندور إلى توجيه الانتقاد المر إلى صدق باشا وتفاوله الخاطىء . ونحن نرى أن تصوير الحالة الراهنة بهذا الوضع يتغاضى عن ناحية مهمة علينا أن نبرزها باستمرار : فليس الاستعمار البريطانى هو الوحيد الذى يستفيد من اتفاقية الطيران أو من قانون الشركات الجديدة : لأن هناك أيضاً شركة مصر للطيران التى لها مصلحة كبرى فى الاتفاقية . ولأن هناك الشركة المصرية الكبرى التى تحاول هى الأخرى أن تحافظ على أرباحها الطائلة : إذن فليس الإنجليز وحدهم الذين ينالون ما يريدون وإنما هناك حفنة صغيرة من الرجعيين المصريين — وعلى رأسهم الحكومة الحااضرة — تنال ما تريده أيضاً وفى نفس الوقت . وإن التغاضى عن المصالح المتحركة بين الاستعمار والرجعية المصرية يجعل المفكر المصرى لا يجد تفسيراً لوقوف المفاوضات إلا فى الاعتبار الأخلاقية والسيكولوجية : (لين الحكومة وتفاؤل و صدق باشا إلى آخر هذه الاعتبار التى لا تسلم بها التحليلات الواعية التى يجب أن يقوم بها كل مفكر وطنى مختص .

. . .

ذكرنا أن السبب فى تأجيل المفاوضات هو تخفيف الضغط الشعبى على الحكومة المصرية والاستعمار البريطانى . ونحن نعى هنا الضغط الشعبى الذى يأخذ المطالب الوطنية هدفاً له . فان كانت المظاهرات والاضرابات والاحتجاجات والبيانات الوطنية قد تلاشت تقريباً ، إلا أننا نشهد فى الوقت الحاضر تحركاً شعبياً ممثلاً فى إضرابات العمال والموظفين والمهنوسين ، وهذا كله

مصحوب باحتجاجات وبيانات ومطالب أيضاً. وتستهدف هذه الحركة الحاضرة في المقام الأول تحسين الأحوال المادية للطبقات الشعبية وتتجه في بعض الأحيان نحو المطالبة بتغيير الحكومة الحاضرة، مثل ما حدث أثناء الانتخابات). وقد أثر هذا في بعض المفكرين، فبعد أن كانوا يوجهون كفاحهم كله ضد الاستعمار البريطاني، وكانوا يتفاوضون عن المطالبة بالحكم الديمقراطي — أصبحوا اليوم يهاجمون الرجعية المصرية بشكل رئيس ويضعون السكفاح الوطني في المرتبة الثانية، أى أنهم يتذبذبون بين السكفاح الوطني والسكفاح الديمقراطي. وهم في ذلك يعكسون تذبذب الحركة الوطنية نفسها ويسيرون في ذيلها. وفي هذا الخطر كل الخطر على مستقبل شعبنا، إذ أنه يمكن الرجعية والاستعمار من توجيه الضربات المتتالية إلى جهة ثم إلى جهة أخرى. فالمد بالمطالب أفسح السبيل لقيام الحكومة الصديقة. وكذلك الاضرابات المهنية المختلفة تقهر الحكومة الحاضرة في بعض الأحيان، ولسكنها تتركها حرة في المماطلة والتسويف في قضية الوطنية وفي قبول تعطيل المفاوضات، ولذلك فن الأهمية بمكان أن يحافظ الوطنيون المخلصون على نبات موقفهم حتى تصل الحركة الشعبية إلى اعتبار الهدفين وحدة لا تتجزأ. ولذلك لا يسعنا إلا أن نوافق الدكتور مندور اذ يكتب في جريدة الوفد المصرى بتاريخ ٩٨ الجارى يقول. لقد استحكمت الحلقات ولا بد من أن نتحل حتى يتجه غضب الشعب في غير الوجهة التى يجب أن تركز فيها، فنحن لا نرى في غضب الشعب قوة عمياء غاشمة يجب لمسكات ثأرتها بإرثاءها قبل أن تفجر مثلما تسكت ثائرة الحيوان للمفترس. ولا شك أن الدكتور يقصد بهذه الجملة أن غضب الشعب سوف يتجه ضد الرجعية في حين أنه يجب أن يتجه ضد الاستعمار فقط. ولسكننا نرى أن الشعب

محق كل الحق في هذا ، فان الرجعية المصرية مسئولة مسئولية الاستعمار تماماً
سواء في تأجيل الحل الصحيح لقضتنا الوطنية أو في إبقاء شعبنا في حالة
المتأخرة الحالية .

ولن ينجح كفاح شعبنا إلا إذا تخلص من الرجعية والاستعمار معا .

صادق سعيد

(السنة الثانية — العدد ٤٠ — ١٩٤٦/٦/٢٦ — ص ٦/٥)

(٢)

في قضايا التحرر الاقتصادي والاجتماعي

في التموين

عدى أسباب مشكله التموين تملخص في أربعة عناصر هي المضاربة بالأسعار والاحتكار وتأخر اقتصادنا الزراعي والصناعي، وبوروقراطية الآداة الحكومية أى انفصال هذه الآداة عن الجماهير الشعبية .

إن نظرة سريعة على أسعار البورصة - ولاسيما بورصة القراطيس المالية - لكافية لترينا أثر المضاربة في خلق حالة الغلاء الحاضر . فتللك الأسعار ليست مستقرة أو منتظمة التصاعد بل أن رقها القياسي ينقلب منذ سنة ١٩٤٠ بين ٩٠ر٣ - الحد الأدنى و ٢١٠ر٣ الحد الأقصى (٥). أى أنها ترتفع مرة واحدة أو تنخفض مرة واحدة حسب الظروف الخارجية ولاسيما الظروف العسكرية للحرب الحاضرة . فثلا كان سعر السهم لشركة البحيرة يساوى ١١٢٠ قرشاً في أكتوبر ١٩٤٠ قفز إلى ٢٠٩٠ قرشاً في أكتوبر ١٩٤١ ، إلى ٣٣٠٠ قرشاً في أكتوبر ٤٢ ، إلى ٣٤٥٠ في أكتوبر ٤٣ حتى وصل ٤٧٠٠ في الاسبوع الاول لمارس ٤٤ ثم سقط مرة واحدة إلى ١٩٢٤ قرشاً في الاسبوع الثالث ليونيه ٤٤ أى في أسبوع هجوم الحلفاء على نورمانديا . . وهذا التقلب في الأسعار يظهر لنا بجلاء تام أن الغلاء الفاحش الحاضر ليس سببه نقص السلع المعروضة في السوق بل سببه طمع المضاربين الذين يعتمدون على مدة الحرب ليتلاعبوا بأقوات الشعب . أما إذا اتضح أن الحرب قريبة الانتهاء فيسرع هؤلاء المضاربون إلى البيع خوفاً من أن المنافسة العالمية - التي ستوجد مرة أخرى بعد الحرب -

تجبرهم على البيع بخسارة كبيرة . ويكتب المعلق على شؤون البورصة في المجلة المصرية للاقتصاد والمال (٥) .

ولا يعرف المعلق ماذا يستطيع قوله ، الإنتاجية ، الأرباح ، الاحتماليات ، القيمة الذاتية ، هذه كلها قد اختفت . إن الذعر من انتهاء الحرب - هذا المرض اللفسائي - قد اختطف الجميع أمامه مثل رياح الشتاء ... ،

والذي يحفل أيضاً من المضاربة بالأسعار سبباً من الأسباب الرئيسية في أزمة التموين هو تسلط المضاربين الأجانب على البورصات المصرية ، فإننا لو عددنا أعضاء اللجان التي تشرف على البورصات المصرية الأربع^٩، لوجدنا أن ثلاثة من أعضاء هذه اللجان مصريون وأن الـ ٢٧ الباقين أجانب ...

وهذه النقطة الأخيرة - تسلط الأجانب على البورصات المصرية - تظهر لنا مرة أخرى إلى أية درجة ليست قضيتنا الوطنية قضية ضيقة محدودة بعلاقاتنا الرسمية مع الحليفة ، بل إنها قضية مرتبطة بحياتنا الاقتصادية - ومن ثمة الاجتماعية والسياسية أشد الارتباط . ومن المعروف مثلاً أن انفراد الزراعة المصرية بإنتاج القطن نتيجة من نتائج السياسة الاستعمارية القديمة لإزاء زراعتنا . أما الآن فهذا القطن يكلف ميزانيتنا مبالغ باهظة ويحد من زراعة المحاصيل الأخرى التي نحن في أشد الاحتياج إليها ، ويستهلك جزءاً كبيراً من السماد الذي تنفق لإلها أراضيها الزراعية . بل ويحد من استقلال مندوبينا في المؤتمرات الدولية لأنه يربط تجارتنا الخارجية بانجلترا ربطاً أمثماً مما قد نرغب فيه .

وإذا كانت المضاربة والاقتصاد الخاضع للمستعمرات سببين من أسباب الحالة الحاضرة في التموين فما لا شك فيه أن الاحتكار في الزراعة السبب الهام

الثالث ، فهو ناتج من ذلك الحادث المعروف في مصر وهو أن هـ في الألاف من مجموع الملاك يملك ما يقرب من نصف الأراضي الزراعية المصرية ... وأما الاحتكار في الصناعة فلا يمكننا أن نستدل عليه بإحصاء سنة ١٩٣٧ الذي يبين أن ٩٩.٥ ٪ من مجموع المؤسسات الصناعية تملك ١.٨ ٪ من مجموع الرأسمال الصناعي في حين أن باقي المؤسسات الصناعية - وهي تمثل ٥ في الألاف من تلك المؤسسات - تملك ٨٢.٢ ٪ من ذلك الرأسمال ... والذي يوضح لنا تأثير الاحتكار على الغلاء الفاحش الحاضر فهو الإحصاء التالي المبين للأرقام القياسية لأسعار الجملة والقطاعي وتكاليف المعيشة (٥) .

الصنعة	الجملة	القطاعي	تكاليف المعيشة
١٩٤٢	١٨٨	٢٠٢	٢٤٣
١٩٤٣	٢٢٨	٢٦٨	٣٠٥
١٩٤٤	٢٨٠	٣١٨	٣٠٩

والذي نفهمه من هذا الإحصاء هو أن هناك سبباً يحول بين تماشي هذه الاسعار الثلاثة تماشياً متوازياً . وأن هناك إرادة خارجة عن قوانين السوق والطبيعة ، إرادة تفرض أسعارها على جماهير المستهلكين ، وهي إرادة المحتكرين ... وواضح جداً أن هذا الاحتكار في المنتجات الزراعية والصناعية المصرية ليس وليد اليوم ولا الأمس بل أنه ثمرة تطور قد استغرق قرناً أو نصف ليصل إلى الحالة الحاضرة . وأن ظروف الحرب الحاضرة لم تخلق شيئاً جديداً بل إنها رفعت الستار الذي كانت المنافسة العالمية تخفي به احتكار إنتاجنا من جانب فئة صغيرة من الطبقات الحاكمة ...

وأخيراً فالذي نراه سبباً رابعاً مهماً في إيجاد هذه الحالة الحاضرة الخاصة

بالتكوين هو ديمقراطية الادارة الحكومية ، أى عدم اعتمادها على الجماهير الشعبية المستهلكة فى تنفيذ قرارات وزارة التكوين المختلفة — وقد بلغت مايزيد عن ٤٠٠ قرار إلى اليوم ١ — وفى مساهمة السلطات على الضرب على المضاربين والمحتمكين بجوعى الشعب ، فالحكومة تعتمد على العمدة والمشايع فى القرى لتوزيع السلع المختلفة ، وهؤلاء كلهم لا يمثلون الطبقات الشعبية تمثيلاً مرضياً فى شيء ، بل كثيراً ما تتعارض مصالحهم مع مصلحة الشعب معارضه مباشرة . أما فى المدن ولاسيما الكبرى منها — فاللجان الفنية ، التى تشكل لحل مشكلة التكوين تفشل كلها فى القيام بوظيفتها ، لأن هذه اللجان تمثل المنتجين والإداريين فقط ولا تمثل المستهلكين تمثيلاً مباشراً ، مهما تكن هذه اللجان مشكلة على أسس فنية دقيقة .



وما لا شك فيه أن الحلول الحاسمة الناجمة لمشكلة التكوين لن تأتى من القرارات الفنية ، لتلك اللجان الفنية ، بل ستأتى بتوسيع الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى بلادنا ، ستأتى باستيلاء الدولة على إنتاج كبار المنتجين استيلاء كاملاً وبتخفيف هذا الاستيلاء على متوسطى المنتجين ثم بإعفاء صغارهم من الاستيلاء إعفاء كاملاً أيضاً حتى يجمعوا هؤلاء من الشركات الاحتكارية الكبرى ، لتلك الشركات التى يقول عنها حافظ إبراهيم :

وما الشركات السود فى كل بلدة سوى شرك يلقى به من تصيداً

وستأتى حلول المشكلة من اشتراك الجماهير الشعبية المستهلكة فى لجان مراقبة التكوين وتوسيع الديمقراطية السياسية : بإلغاء الأحكام العرفية والرقابة خصوصاً ، حتى يتسنى لتلك الجماهير الشعبية المستهلكة أن تعبر عن مطالبها تعبيراً واضحاً صريحاً ، بدون توقيف .

(السنة الأولى - العدد الأول - ١٦ / ٥ / ١٩٤٥)

البنوك في مصر والاقتصاد القومي

بدأ عهد مصر بالبنوك مع تصدير الرأسمال الاجنبي إلى بلادنا مصاحباً استئدانة الخديوى إسماعيل ، وكان بعض القروض يأتي عن طريق المصارف اللندنية والباريسية الكبرى ، وكان بعض آخر يأتي عن طريق بنوك بنوك تنشأ بنوك للاقراض ثم تختفى . . . وكان البعض الثالث يأتي عن طريق أسست في مصر ثم ترعرعت ، ومنها البنك الإنجليزي المصري الذي أقرض الخديوى ثلاثة ملايين من الجنيهات والذي ضمه بنك بركاين فيما بعد . ثم ما لبث أن انتظم ترحيل الرأسمال الاجنبي إلى مصر وذلك نتيجة سببين مهمين ، الاول : تطور الاقتصاد الاوربي الرأسمالى الحر إلى اقتصاد احتكارى يتسلط عليه عدد صغير من المنشآت الصناعية . وأما السبب الثانى : فهو احتلال مصر . والحقيقة أن السببين مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ، إذ أن الاحتلال قد جاء لحماية مصالح الرأسمال المصدر لضمان أن تبقى مصر سوقاً مفتوحة لرأسمال جديد . ولما نرى - من إحصاء الشركات المساهمة في مصر - أن مجموع رأسمال البنوك العقارية كان ٤ مليون جنيه تقريباً سنة ١٨٠٢ فأصبح ٥٢ مليوناً سنة ١٩١١ ، وأن مجموع رأسمال بنوك الودائع كان مليونين تقريباً سنة ١٨٠٣ فارتفع إلى ما يزيد عن ٥ ملايين سنة ١٩١١ . وقد نظم تصدير الرأسمال الاحتكارى المالى فى أوربا : فقد اشترك فى رأسمال البنك الأهلى ، سير أرفست كاسل (من كبار المالىين بلندن) ودفع نصف رأس المال ، وأما النصف الآخر فكان لشركة سلافاجو وشركة إخوان سوارس بمصر . وكذلك البنك الإيطالى المصرى ، جاء تأسيسه نتيجة اتفاق مصرفين إيطاليين كبيرين هما : السكرديتو وإيتاليا نو ، و البنك فانسونالى دى كريديتو . وكان (الدويتش أوريذت بنك) قد جمع رأسماله بواسطة ثلاثة بنوك ألمانية كبرى هى (فانتسيونال بنك فور دويتشلاند) و (درزدنربنك) و (شافن هاوزنشر بانكفونين) . وما لبثت هذه البنوك الكبيرة ذات

الراسمال الضخم والاحتياطى الذى لا يقل ضخامة عنه — لانه مستمد من القوة المالية التى اشتركت فى تأسيسه — ما لبثت هذه البنوك الكبيرة أن اجتاحت البنوك الصغيرة الموجودة فى مصر ، أو فروع البنوك الاجنبية : فقد ضم إلى البنك الاهلى مثلاً فروع بنك غرب أفريقيا وبنك كوكس واللويدز ، ضم إلى بنك بركليز الانجليزى المصرى كما ذكرنا ، واشترك البنك الاهلى فى تأسيس البنك الزراعى ، فكان من شروط التأسيس أن يكون مدير البنك الاهلى مديراً للبنك الزراعى أيضاً . .

كان الراسمال الاجنبى يتدفق إلى مصر تحت حماية الاحتلال ، وزراعة القطن تنمو بسرعة فائقة ، والبضائع المصنوعة تأتى على البواخر التى تنقل القطن إلى إنجلترا . فيزداد نشاط البنوك ويتقدم عدد فروعها تقدماً هائلاً ، فيصبح ٥٨ فرعاً سنة ١٩٢٠ بعد أن كانت ست أفرع فقط سنة ١٨٨٠ ، أما الآن فللبنك الاهلى ٣٧ فرعاً ، ولبركليز بنك ٢٨ فرعاً ، ولبنك مصر ٢٩ فرعاً . ولبنك مصر قصة تختلف عن تاريخ البنوك الأخرى ، إذ أنه قد جاء نتيجة للنشاط الاقتصادى الذى عرفته مصر إبان وبعد الحرب العالمية الأولى ، فكان تعبيراً لقوة الطبقة المتوسطة المصرية الصاعدة الممتلئة نشاطاً ، وقد كان هذا البنك ينافس فعلاً البنوك الأخرى منافسة قوية فى أول الامر ، إلى أن قبلت تلك البنوك الوضع الجديد فهادته وأصبح فرداً من أسرتهما . .

ولم تحتفظ البنوك بالصفة الاحتكارية التى كونت لإنشاءها بحسب ، بل أن هذه الصفة زادت مع مرور السنين وامتدت إلى نشاطها المتزايد الذى لم يترك فرعاً من فروع حياتنا الاقتصادية كلها إلا والنساب فيه . ومن هذه الفروع ما كان طبيعياً أن يتعلق بأعمال البنوك مثل الاستيداع فودائع البنك الاهلى بلغت سنة ١٩٢٤ ما يقرب من ٣٠ مليوناً من الجنيهات بما فيها ودائع البنوك

الآخرن فيه (أى البنك الاهلى) ، كما بلغت الودائع فى بنك مصر ما يقرب من مليون جنيه فى نفس السنة . ولا يخفى أن هذه الأرقام تدل على الأموال الهائلة التى تشرف البنوك عليها وعلى توزيعها وتوظيفها ، فهى تستطيع أن تشجع حركة صناعية أو تجارية تشجيعاً فعالاً ، وتستطيع قتلها أيضاً إذا أرادت ذلك .

ومن الأعمال الخاصة بالبنوك التسليف العقارى .. فالبنوك العقارية تقوم بدور هام فى تسلط الرأسمال الأجنبى على الأراضى المصرية ، و (الكريدى فونسيه المصرى) كان دائماً — مثلاً — ٢٠ مليوناً من الجنيهات المصرية سنة ١٩١٢ وكان يضمن هذه المبالغ ٧٨.٠٠٠ فداناً . أى ما يقرب من ٢٢٪ من مساحة الأرض المصرية التى يمكن رهنها .

أما ميزانية البنك لسنة ١٩٤٢ فهى لا تزال تسجل ديوناً عقارية تبلغ ١١ مليوناً من الجنيهات ، وثمة عمل آخر للبنوك فى مصر هو تقديم السلفيات على البضائع — وخاضع القطن وبذرتة ، والحقيقة أن تقديم السلفيات على البضائع ليس من الأعمال المتعلقة بالبنوك نظرياً ...

ومع ذلك فن المعروف أن ٩٠٪ من القطن الوارد إلى الاسكندرية سنوياً يكون باسم البنوك ، وكذلك تسجل ميزانية بنك مصر لسنة ١٩١٢ أن كمية الغلال التى دخلت شؤنه بلغت مليونين ونصف مليون من القناطر . أى أن للبنوك تشرف إشرافاً يكاد يكون كاملاً على تجارة المحاصيل الزراعية المصرية الرئيسية ..

وأخيراً ، فلا ينحصر إشراف البنوك على الرأسمال السائل - الودائع - والأراضى وتجارة المحاصيل الزراعية ، بل يتعداها ليلبغ الإشراف على الصناعات المصرية الضخمة : فبنك مصر يشرف على مجموعته الصناعية ورأس مالها يزود على ثلاثة ملايين من الجنيهات . وبنك مصر نفسه يخصص

أموالا متزايدة ما يقرب من ٢٥٪ من رأسمال - للاشتراك في الأعمال الصناعية والمالية . وبهذا الشكل تتضح سيطرة البنوك على الصناعة أيضاً .

وهذه النظرة الإجمالية على البنوك ان تكون كافية إذ لم نلاحظ تركيز الجزء الأكبر من سلطاتها في عدد قليل من المصارف ، فبنك مصر والبنك الأهلي يجمعان رأسمالا يساوى ٤ ملايين من الجنيهات ، أى ٧٠٪ من مجموع رؤوس الأموال المصرفية التجارية . والكريدى ليونيه يستغل رأسمالا يساوى ١٥ مليوناً ونصف مليون من الجنيهات - أى ٧٠٪ من مجموع رؤوس الأموال المصرفية العقارية في البلاد .

ثم يتضح تركيز تلك السلطة المالية الهائلة وضوحاً أكبر إذا لاحظنا اجتماع البنوك كلها في هيئة واحدة - هي الاتحاد المصرى للصناعات الذى من أعضائه فواب وشيوخ في البرلمان - تشرف بهذا الشكل على حياة الاقتصاد المصرى بأكمله . وكذلك يزداد ذلك الوضوح إذا أضفنا إلى الصفة الاحتكارية التى وصفناها من قبل ، الاتحادات الشخصية ، التى تربط المنشآت المالية المختلفة ربطاً يزيد من قوة احتكاريها في تداول المنتجات . راعى بالاتحاد الشخصى وجرد شخصيات قليلة تدير مؤسسات صناعية وتجارية ومالية مختلفة في آن واحد فتفرض عليها جميعاً خطة واحدة واتجهاً واحداً . فهناك مثلاً حافظ عفيفى باشا - وهو عضو مجلس إدارة ٣٣ شركة ومنها بنك مصر ، وهناك أيضاً عبد المصود أحمد بك - وهو عضو مجلس إدارة ٢٤ شركة ، منها شركات بنك مصر والبنك الأهلي . وهكذا يرتبط بنك مصر بالبنك الأهلي ارتباطاً يمكننا أن نسميه شخصياً لأنه ينفذ خلال الشخصيات الكبرى المتقاربة .

وأخيراً ، فلن تكون هذه النظرة على حالة البنوك في مصر كاملة

إن لم فليح إلى الأضرار الناتجة من ذلك التركيز الاحتكارى فى البنوك وإن لم
نختتم نظرتنا الإجمالية هذه ، بأن التركيز القوى الذى بيناه يوسع أمام الدولة
فرصه فرض إشرافها — إشراف الشعب المصرى — على تلك المجموعه الصغيره
من الاحتكارات المالية ، ومن ثمة التجارية والصناعية الكبرى .

أحمد سعيد

(السنه الاولى - العدد الثالث - ١٦ / ٦ / ١٩٤٥)

ملاحظات على تحديد الملكية الزراعية بمناسبة عرض مشروع خطاب بك على مجلس الشيوخ

ليس من السهل أن يحدد الباحث موقف الطبقات الاجتماعية المصرية من مسألة تحديد الملكية وذلك لتضارب المصالح طبقية — إزاء تلك المسألة — وهذا التضارب لا يشمل فقط التضارب بين طبقة وطبقة أخرى ، بل يشمل أيضاً التضارب بين المصالح المباشرة والبعيدة لكل طبقة ، وتشمل بدرجة أكبر تأثير الموقف السياسى الحالى على هذا وذاك ، ونحن حين نتحدث عن الموقف السياسى فلا نغنى أن للاستعمار اليد الطولى فيه .

لذلك نود أن نحل مسألة تحديد الملكية الزراعية تحليلاً نظرياً قبل أن نتعرض لمشروع محمد خطاب بك وإلى رد الفعل الذى أحدثته . تبادر فكرة تحديد الملكية الزراعية إلى ذهن المصلح الاجتماعى من أول نظرة يلقيها على إحصاءات توزيع الملكية فى مصر ، لأنه يرى مباشرة التفاوت الواضح فى هذا التوزيع ، التفاوت الناتج من أن ١٣.٠٠٠ مالكا - ٥ فى الألف من الملاك - يملك ما يقرب من نصف الأراضى الزراعية المصرية ، فى حين أن ما يقرب من ٢ مليون ونصف من المليون من الملاك - الباقين - يملك النصف الآخر .

من هنا جاءت فكرة وجوب تحديد الملكية الزراعية وتوزيع ما يزيد عن الحد المقرر إلى الفلاحين الفقراء ، ولا سيما أن معظم هؤلاء الملاك الكبار لم يحصلوا على أراضيهم بعملهم وجهدهم ، بل أتت عن طريق الوراثة وهى فى أصلها هبات وزعها محمد على باشا ، وخلفاؤه ، أو أنها وصلتهم عن طريق إقرار الحالة الانتقاعية التى كانت تسود مصر فى أوائل القرن الماضى ، والفلاحون — الذين يرون باستمرار أن هذا التفاوت فى توزيع الملكية الزراعية بهذا الشكل البسيط — أعنى تحديد حد أقصى للملكية ونزع الباقى لتوزيعه على الفلاحين الفقراء :

أما الطبقة البورجوازية — طبقة التجار وأصحاب المصانع — فهي ترى في ذلك التفاوت في الملكية ضرراً مزدوجاً لمصالحها المباشرة ، لأن تركيز الأرض الزراعية تركزاً احتكارياً يسبب غلاءها وارتفاع الإيجار ، ومن ثمة يسبب غلاء المنتجات الزراعية ، ونتيجة هذا الغلاء أن الرأسماليين يضطرون أن يدفعوا أجوراً أعلى لعاملهم ، وبما لا شك فيه أن هذا ليس في صالحهم .. ومن جهة أخرى ، فتفاوت توزيع الملكية يسبب فقر الفلاحين ، أى عجز غالبية الأمة عن استهلاك البضائع المصنوعة ولذلك يفهم الرأسماليون أن التفاوت يضيق السوق المصرية بشكل ملحوظ ، ولذلك تؤيد البورجوازية فكرة تحديد الملكية الزراعية ، ولكنها تؤيدها تأييداً متردداً متذبذباً ، لأن التركيز الاحتكارى في الإنتاج موجود أيضاً في الصناعة والتجارة ، وإن لم يكن بالشكل الواضح الذى وجد في الزراعة — ولأن العمال الصناعيين في حالة من الفقر تشبه حالة زملاتهم الفلاحين . فأى مساس بالملكية الزراعية الكبرى قد يوحى للرأى العام ضرورة المساس بالملكية الصناعية والتجارية والمصرفية الكبرى ، وهذا ما تعارضه البورجوازية أشد المعارضه وتخافه أشد الخوف .

وأما الاستعمار فمن الطبيعي أنه يعارض تحديد الملكية الزراعية معارضه أساسيه ، ولطالما ضد كبار الملاك ونفوذهم الاجتماعى والسياسى في سبيل إبقاء قبضته الاقتصادية والسياسية على البلاد . وذلك بإبقاء مصر دولة زراعية متأخرة تنتج القطن لمصانع لانكشاير وغيرها وإبقاء حياتنا البرلمانية في أطوارها الطفلة باستمرار .. ويمكننا على ضوء هذا التحليل السريع أن نعوض لمشروع محمد خطاب بك الذى لا يمثل أكثر من خطوة متواضعة في سبيل تحديد الملكية الزراعية إذ أنه لا يهدف إلا أن يمنع في المستقبل المالكين الذين في حيازتهم أكثر من خمسون فداناً من أن يشتروا

أرضاً جديدة ... يصرح خطاب بك أن هذا المشروع سيخفف من التفاوت في توزيع المالكية في المستقبل لأن التشتت الناتج من توزيع المالكية على الورثة لن يجد — إذا سن القانون — التأثير المعارض الممثل الآن في إمكانية اتباع الأراضي الجديدة . كما أن خطاب بك يشرح وجهة نظره بقوله : إن القانون سيحول كثيراً من رموس الأموال من الزراعة إلى الصناعة ، وهذا في مصلحه الأمة بأجمعها دون تفرقه . إذن ، فالمشروع المعروض الآن على مجلس الشيوخ — لن يغير شيئاً جوهرياً عظيماً من الوضع الحالي لتوزيع المالكية في مصر ، مع أن بلادنا أحوج ما تكون إلى هذا التغيير في سبيل رفع مستوى الفلاحين الفقراء من جهة وفي سبيل إلغاء نفوذ كبار الملاك الإقطاعيين — وبالدرجة الأولى نفوذهم السياسي — من جهة أخرى ، ويمكن هذا المشروع — رغم عدم جديته — يمثل ، كما قلنا خطوة إلى الأمام ، لأنه يبرهن للطبقات الشعبية المصريه أن الوضع الاحتكاري الحالي ليس وضعاً مزملاً من السماء فلا يمكن — ولا يجب — تغييره بأي حال من الأحوال ، بل على نقیض من ذلك فإن في استطاعه ممثلي الشعب أن يحدوا من حقوق المالكية المقدسة تحديداً يتفق واحتياجات الشعب نفسه ، ولعل مشروعاً آخر يقدم في المستقبل ، يرمي إلى تحقيق التفاوت الحاضر في المالكية الزراعيه تحطيماً حاسماً ..



ولقد لقي مشروع محمد خطاب بك معارضة عنيفه في مجلس الشيوخ . والأرجح أن يرفضه المجلس رفضاً نهائياً ، ويمكننا تقسيم هذه المعارضة قسمين قسم يعبر عن مصلحته المباشرة وهو يمثل كبار الملاك وقسم آخر يرفض المشروع في سبيل تحقيق أغراض حزبيه ضيقه — لأن صاحب المشروع ليس منقسماً إلى لونه السياسي من جهة ، ولأنه يعارض في سبيل المعارضة من جهة أخرى —

ولأن مصالحه الطبقيه ليست مفعولة عن مصالح كبار الملاك فضلاً واضحاً من
جبهه ثالثه ، ولو أن القسم الثانى أيد مشروع خطاب بك إذن نرأى التفاف الشعب
حولله ، ولزاد تأييده له ... وهنا يظهر العنصر السياسى الذى ذكرنا وجوده
فى أول حديثنا . فتغاضى غالبية الشيوخ عن مصالح الامة الحقيقة العميقة وهذا
يدل مرة أخرى على حاجتنا الشديدة العميقة إلى إيجاد ديمقراطيه سياسيه سليمة
فى بلادنا ، ديمقراطيه ورقيه فقط ، بل ديمقراطيه تمثل حاجات الشعب
ويلعب فيها الوعى الشعبى نفسه دوراً أساسياً ، وليس دوراً ثانوياً كما هو الحال
فى الوقت الحاضر .

(أحمد سميد)

(السنة الأولى - العدد الخامس - ١٦ / ٧ / ١٩٤٥)

الإصلاح الزراعى

بقلم مريت غالى

كتيب يعبر تعبيراً صادقاً عن قلق بعض المثقفين من الطبقة المتوسطة بيننا إزاء المآزق الظاهر الذى وصلنا إليه فى شئوننا العامة . فقد أهدرت هذا السكتيب د جماعة النهضة القومية ، وصدرته ببيان قالت فيه : « إننا لم نخط بعد بفكرة واضحة عن كثير من أهدافنا الداخلية التى تتصل بالنهوض الاقتصادى والتقدم الاجتماعى ، وكثيراً ما شغلنا بأزمات مصطنعة وبمجادلات عقيمة فى هذا الموضوع . ويختم المؤلف بحثه بأنه « لم يحاول أن يقدم صورة منسقة للأفكار والآراء التى تجول بخاطر كل محب لبلده وأن يصوغها فى قالب برنامج عملى قابل للتنفيذ فى الحال . » وقد وضع أثناء البحث حذر المؤلف من التدخل فى أمور سياسية لمح إليها مراراً بنقده ، لأفكار الأمام وعقلية الماضى ، السائدة فى أعمال الحكومة ، وزاد هذا الحذر وضوحاً تصريح الجماعة فى بيانها بأنها « لا تتحيز لآى مذهب اجتماعى لذاته أو نظرية اقتصادية من تلك النظريات التى نتقاسم العالم اليوم ، فكانت بوقاً لآس جمهرة المثقفين - المنتمين إلى الطبقة المتوسطة - بعد فشل السياسه التى عرفتها مصر أثناء ربع القرن المنصرم . ولذلك كله تخرج أهمية هذا البحث من دائرة الإصلاح الاقتصادى إلى دائرة أوسع وأشمل ، دائرة التعبير عن تحرك طبقاتنا الاجتماعية وازدياد يقظتها فى الوقت الحاضر .

* * *

يحتوى البحث على إيضاح طيب لكثير من الأفكار والآراء الإصلاحية المتقدمة التى تجد استجابة واسعة فى مصر الآن . فالمثقفون الأحرار - والحالة هذه - عليهم أن يؤيدوا هذه الإصلاحات لتطوير هذه الآراء إلى مستوى أعلى وأكمل ، وقد أوضح المؤلف أن سوء توزيع الملكية الزراعية يزداد مع مرور

الأيام بسبب تضاؤل الملكيات الصغيرة وثبات الملكيات الكبيرة وكثرة المزارعين وقلة الأرض ، وأن هذه العوامل قد تعاونت على استيلاء المالك الكبير على أكثرية الأرباح في حين أن المستأجر والعامل الزراعى والفلاح الصغير يتعبطون في الحرمان فيهبطون إلى مستو ، لا يستقيم معه نظام اقتصادى أو اجتماعى ، ثم أشار إلى انتشار الوعى واليقظة الاجتماعية فى مصر أثناء الحرب فاستنتج من هذا كلة ضرورة الإصلاح على أساس النظر إلى الأرض كوسيلة النهوض بصغار المزارعين وليس فقط كأداة لإنتاج تعود بالأرباح على المالك .

ثم يستعرض المؤلف الأسس الأربعة الضرورية للإصلاح الزراعى . ألا وهى نشر الملكية الصغيرة والمحافظة عليها وتقييد الملكية الكبيرة وإصلاح الإيجار والعمل . وعنده أن نشر الملكية الصغيرة يجب أن يأتى فى المقام الأول بتوزيع الأراضى الحكومية على صغار الفلاحين وكذلك بمراقبة للشركات العقارية حتى تبقى شركات استصلاح الأراضى وتمنع من استغلال الأرض ، ثم بإلغاء الوقف الأهلى ، وهذا كله سيمكن الحكومة من توزيع ما يزيد عن مليون فدان على ثلاثمائة ألف أسرة فلاحية صغيرة لتكوين طبقة ثابتة من صغار الملاك (ويظهر المؤلف باستمرار أنه يريد تكوين طبقة ثابتة ، من صغار الملاك وقد احتوى هذا الباب على اقتراح بتأسيس مستعمرات تعاونية لجميع الملاك الصغار . ويؤيد للبحث تأييداً قوياً مبدأ مشروع خطاب بك فى تحديد الملكية الزراعية عن طريق منع الملاك الذين تزيد ملكيتهم حد معين (وقد رفع المؤلف هذا الحد إلى ١٠٠ فدان) - من شراء أراضى جديدة ، ولم يفس المؤلف أن الضرائب التصاعدية على الأرض طريقة من طرق التقييد للملكية الكبيرة ، فشرح ضرورتها شرحاً لا بأس به .

وفى الباب الرابع أخذ المؤلف يشرح ضرورة تنظيم الإيجار الزراعى

وحماية العمال الزراعيين وهذا يوضع حد أعلى للمساحة المؤجرة للشخص الواحد ثم يرفع مدة الإيجار إلى ثلاثة سنوات على الأقل ويتمديد حد أعلى لفئة الإيجار أما حماية العمال الزراعيين فيكون طبعاً يتمديد حد أدنى للأجر الزراعى على شرط أن يختلف هذا الحد الأدنى مع اختلاف المناطق خصوبة وغنى .

* * *

وقد سبق أن قلنا فى مقال - بصدد مشروع خطاب بك - إن الطبقة الوسطى تظهر كثيراً من التردد فى مسألة تحديد الملكية الزراعية ، وقد جاء الكتيب الذى نحن بصددته مثالا جديداً لقولنا هذا . وقد تعرضنا فيما انصرم من المقال للاقتراحات المتقدمة التى احنواها وأعطيناها حقها من الثناء ، والآن نعرض نواحي النقص فى التفاعيل فنلاحظ افتقاراً كبيراً فى نظرة الكاتب العامة إلى المشكلة المعروضة وهى تحتاج إلى جرأة واتساع فى الأفق من الوجهتين النظرية والعملية وهنا تظهر مرة أخرى ضرورة قيام المنقذين الأحرار - الذين يفكرون تفكيراً شعبياً أولاً وأخيراً - بمثل هذه الأبحاث لتأتى كاملة لا نقص فيها . .

فمن النقائص الجزئية أن المؤلف يقترح توزيع مليون فدان على ثلاثمائة ألف أسرة . وهذا فى بحر ٢٥ سنة - فى حين أن الملاك الصغار جداً الذين تقل ملكيتهم عن الفدان الواحد يبلغون ١٠٠٠٠٠ / ١٠٠٠ مالك تقريباً ، هذا عدا العمال الزراعيين الذين لا أرض لهم على الإطلاق ، وتكون نتيجة اقتراح مريت خالى أن نسبة صغيرة من الفلاحين الفقراء ستحصل على ٣ فدادين - بعد ٢٥ سنة! وواضح أن هذا لا يمكن أن يحل المشكلة لأمراضها ، لاسيما أن عدد الفلاحين سيزداد حتماً بعد ٢٥ سنة وتصل أزمة الأرض الحاضرة إلى قه أعلى .

ونحن نرى أن العيب الأساسى للبحث أنه فى خوفه التعرض لأمور سياسية فاشلة وامتناعه دائماً عن الوقوف موقفاً واضحاً من تطورات الاجتماعى - قد

صرف نظره عن عناصر في غاية الأهمية تلعب في المشكلة الفلاحية دوراً جوهرياً فقد نظر إلى الحالة الحاضرة لتوزيع الأرض على أنها توزيع سيء للملكية وليس احتكاراً لوسيلة من وسائل الإنتاج ، فكانت النتيجة أنه أراد تحسين التوزيع بالتصدق على الفلاحين الفقراء ببعض الفئات بدلا من أن يقبض دور هذا الاحتكار في منح كبار الملاك نفوذاً اجتماعياً وسياسياً يلعب الدور الأول في إبقاء الطبقة للفلاحية في مستواها المنحط . وقد تعرض المؤلف لتحديد الملكية الكبرى عن طريق فروع الزيادة عن حد معين للملكية الكبرى فاستبعد المبدأ ببعض الجمل لا تخلو من الغموض والتهرب مثل : القصد في الفئات بقدر الإمكان ، و دوماً أجدرنا أن نوجه المجهود الضخم والأموال الطائلة التي يتطلبها توزيع الملكيات الكبيرة نحو زيادة طاقتنا الانتاجية ، دون أن يثنى إلى أن احتكار نصف الأرض الزراعية المصرية في يد فئة صغيرة لا تتجاوز على الأغلب ٣٠٠ أو ٤٠٠ عائلة - هذا الاحتكار هو الذي يحد من طاقتنا الانتاجية ويبقى زراعتنا في مستوى منحط كما أن المؤلف في ابتعاده عن المسائل السياسية لم يتعرض — إلا بالتلميح الغامض — للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في إبقاء الفلاحين دون مستوى الحرمان وفي المحافظة على الملكيات الكبيرة .

لهذا كله جاء السكتيب هزئياً نحيفاً ينقصه حب الشعب العميق وقد دفعه عدم التحيز لمذهب اجتماعي لذاته — إلى عدم التحيز للديمقراطية نفسها . فقد يبحث القارئ عن هذه الكلمة طوال الصفحات المئة للكتاب ، ولكن عبثاً ودون جدوى ... !

أحمد سعيد

(السنة الأولى - العدد السابع - ١٦ / ٨ / ١٩٤٥)

مأساة التموين

أنظرة قومية علمية لأسباب مشكلة التموين

أصدرت دار القرن العشرين للنشر بالقاهرة كتاباً جديداً بقلم الزميل صادق سعد عنوانه (مأساة التموين) تناول فيه مشكلة التموين في مصر بالتحليل العميق والدراسة العلمية فارجع أسبابها إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلاد ورد سوءها إلى الخلل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فيها. ويسر الفجر الجديد أن تقتطف لقرائها من الكتاب ما تسعه هذه العجالة . .

يقول المؤلف في مقدمة الكتاب . .

د وإن دل هذا (أى الشكوى من سوء حالة التموين) على شيء فإنما يدل على أن كارثة التموين والغلاء ليست متعلقة باللون السياسي للحكومة القائمة تعلقاً كبيراً ، بل أنها أصبحت من المشا كل المستعصية التي تواجه كل حكومة مواجه، دائمة ... والحقيقة أن كل حكومة تحاول أن تتناول هذه المسألة بطرق متشابهة — كشد يد المراقبة وإعادة النظر في نظام التوزيع — وتزيد لها تشابهاً كثرة الوعود الحلوة التي تبذل في كرم ، ولكن الحقيقة أيضاً أن هذه المحاولات كلها لا تنجح إلا نجاحاً يسيراً ، وأن المسألة لا تلبث أن تتفاقم أكثر فأكثر فتذكرنا بمسألة الفقر والجهل والمرض ، التي نتناولها أيضاً كل حكومة بوعود عديدة في أول الأمر ثم يتضح شيء كثير من عجزها عن معالجتها فيما بعد ..

ثم يخرج المؤلف بمأساة التموين من الدائرة الضيقة التي أبقى فيها إلى الآن دائرة أخطاء المراقبين وسوء نيتهم أو جشع التجار ورشوة بعض الموظفين .. إلى مجال أوسع وأعمق . . يتصل بفقر الشعب وجهله ومرمته اتصالاً هائلاً ،

ويتبين أن كارثة التمويل الحاضرة جزء لا يتجزأ من كارثة مصر كلها، تلك التي لازمت الشعب المصري منذ قرون لاتحصى، ثم ازدادت التصاقاً به منذ عرف الاستعمار.

وهناك مسألة أخرى تخرج مشكلة التمويل من تلك الحدود الضيقة وهي انتهاء الحرب في أوروبا باندحار الفاشية: وانتعاش الحركات الشعبية انتعاشاً كبيراً، فهذا يدفع بمصر قدماً إلى مرحلة حاسمة من مراحل تاريخها. . . مرحلة يجب أن تحمل فيها نهائياً علاقاتها السياسية والحربية والاقتصادية مع الاستعمار الأجنبي. . .

وفي خلال عرضه لأسباب المأساة يقول: « إن سلسلة من الوسطاء منتشرة في طول البلاد وعرضها، يخفون البضائع ويتلاعبون بها. . . وبين هؤلاء المضاربين وبين الفاشيين صلات متينة — وإطالما كانوا يصيرون المأكل كانت ضربة تنزل بالفاشية جديدة. . . »

وهؤلاء الوسطاء معظمهم من الأجانب، فإنك لو عددت أعضاء اللجان التي تشرف على البورصات المصرية الأربعة لوجدت أن ثلاثة من أعضاء هذه اللجان وأن الـ ٣٧ الباقيين أجانب. . .

ويقول الكاتب شارحاً العلاقة بين أزمة التمويل وقمة الوطنية أننا « إذا كنا نتحدث عن علاقة أزمة التمويل بقميتمنا الوطنية فلا يمكن أن نتجاهل الـ ٣٠٠ مليون جنيه التي أصبحت الآن ٣٥٠ مليوناً، ويستطيع الإنسان أن يقدر أهميتها إذا لاحظ أن قيمة الصادرات الانجليزية إلى مصر كانت ١٠ ملايين من الجنيهات سنوياً في المتوسط وعلى ذلك فسوف يستغرق تسديد الدين إلى ما يقرب من ٣٥ سنة ١١.

وأما دور الحكومة في مأساة التمويل فيبدو المؤلف قائلًا « رابع أسباب

التكوين الحاضرة بيروقراطية الآلة الحكومية (أى اعتمادها على النظام المكتبى الآلى) وانفصالها عن الطبقات الشعبية بل ارتباطها المتين بالطبقات الحاكمة والتعاون معها على الاستبداد بالشعب فى بعض الأحيان .

ويصف المجتمع المعمرى حق وصف فيقول : إن مجتمعنا كله مبنى على أسس خاطئة مريضة عنصرها الجوهرى أن أعضائه لا يعملون مدفوعين برغبة سامية : رغبة مساعدة الإنسان لأخيه الإنسان ، بل يعملون للربح ، وللربح فقط وللربح فقط أولاً وأخيراً .

ويتمترح حلولاً لازمة التكوين :

(أ) أن تراقب الحكومة الإنتاج الكبير ولاسيما إنتاج الحاجيات الشعبية .

(ب) أن تستولى الدولة على الشركات الاحتكارية الكبرى لتحقيق مصلحة الجمهور .

(ج) أن تراقب الدولة الإنتاج الزراعى الكبير مراقبة دقيقة .

(د) أن يعفى المنتج المتوسط من الاستغلال على جزء من إنتاجه وأن يعفى المنتج الصغير إعفاء تاماً .

(هـ) إشراك الطبقات الشعبية فى مراقبة أمور التكوين وذلك بتكوين لجان من المستهلكين .

(و) تعديل المعاهدة المصرية الإنجليزية التى تربطنا بالرأسماليين الإنجليز وإبدالها بمعاهدة لا يعترف فيها لإنجلترا بمركز ممتاز .

بدون توقيع

(السنة الأولى - العدد الثامن - ١ / ٩ / ١٩٤٥)

مستقبل العلاقات الاقتصادية في الجامعة العربية

ظهرت قرارات اللجنة الصناعية والتجارية للجامعة العربية ، ولقارء هذه القرارات الحق في أن يتساءل ما إذا كان القائمون بالأمر يعتبرون أن للدول العربية مصالح مشتركة على الإطلاق . فقد جاءت هذه القرارات وكأنها تخص دولاً عادية تريد أن توجد علاقات تجارية انقطعت بسبب الحرب أو تريد تقوية علاقات قائمة ، وتيسرها شيئاً ما . وإلى القراء رؤوس الموضوعات التي طرقت (بعد أبحاث طويلة) : تصدير الفائض ، تيسير وسائل النقل ، تبادل المعلومات المعارض الصناعي ، تنشيط السياحة . النشاط الصهيوني والحماية الجمركية ، تبادل البعثات ، المؤسسات الصناعية ، البحوث العلمية الفنية ، الغرف التجارية والصناعية ، التعليم الصناعي والتجاري ، توحيد الموازين والمسابيل ، التداول النقدي .

وما لا شك فيه أن موضوعات مثل تبادل المعلومات وتنشيط السياحة وتوحيد الموازين والمسابيل من الأهمية البالغة في الوقت الحاضر على الأخص . وما لا شك فيه أيضاً أن القيام بأبحاث طويلة بصدد لها لبرهان على ضرورة وجود تلك اللجنة التجارية والصناعية بل لبرهان على ضرورة وجود الجامعة العربية ذاتها .. ١١

ولكننا نلاحظ أن هذه القرارات الضعيفة الهزيلة — التي لا تمس لب الموضوع — قد جاءت يغلفها سياج من الغموض والتسويق والتهرب : فتصدير الفائض يقتضى جمع بيانات إحصائية ، ، وتيسير وسائل النقل يكون حسب ما يتفق عليه بين دول الجامعة ، ، والممثل التجاري يوجب الاتصال مع الدول العربية لمعرفة وسائله ، ، وأما النشاط الصهيوني فقد قررت اللجنة

و مراقبته ودراسة اتجاهاته ، وكذا القرار المهم الواضح الوحيد هو الخاص بإنشاء غرفة تجارية وصناعية مشتركة وعقد صفقات تجارية متبادلة ، ووضوح هذا القرار يرجع إلى وضوح مصالح الرأسماليين وعدم تعارضها مع مصالح الاستعمار في كثير ..

الآنكى من الغرض والتسوية في هذه القرارات أنها لم تمس أبداً الموضوع من قريب أو بعيد . فالذى نهمة من معنى وجود الجامعة العربية أنها ربطت الشعوب العربية المستعمرة التى تهدف إلى التحرر والاستقلال ، ومن كفاحها التحريرى كفاحها الخاص بتحرير اقتصادياتها من قبضة الاستعمار . وأما الجوانب الاقتصادية البارزة المهمة التى يتسلط خلالها الاستعمار على حياة الشعوب العربية ، فمن لا تحتاج إلى التراءات ديبلوماسية ماهرة : هى أولاً انفراد كل من الأمم العربية بإنتاج المواد الخام الرخيصة للدول الاستعمارية ، فصر تنتج قطعاً لمصانع لانكشايير والعراق ينتج بترولاً لأرباب مصانع الأسلحة وفلسطين تذهب فواكه ومواالح وأملح البوتاس للتجارة الانجليزية .

وهى ثانياً تسرب الرأسمال الأجنبي في اقتصاديات الأمم العربية عن طريق ديونها الخارجية الباهظة واحتكارات المرافق الهامة وتمويل الرهونات العقارية ونزع الاراضى من العرب في فلسطين لصالح الاستعمار الصهيونى .

وهى ثالثاً تجوهر البلاد العربية الاقتصادية وبقاؤها في نظام نصف إقطاعى وافقارها إلى استغلال مواردها الكامنة وانقمارها أيضاً إلى نهضة صناعية لا يعرفها الاستعمار بمناوراته المختلفة .

وهى رابعاً وقوع معظم البلاد العربية في الدائرة الاستراليانية ، وتسليم الاستعمار المالى الاجنبى على بنوكها المركزية وعلى هيئتها ، وتحتكم الانجليز الاقتصادية في معاملتها التجارية مع الخارج في الوقوع الحاضر ،

هذه ولا شك مسائل كلها حيوية مشتركة لأمم الجامعة العربية ، وأهميتها تفوق بكثير أهمية تبادل المعلومات أو توحيد الموازين والمساكنيل لأنها مسائل متصلة أوثق الاتصال بقضيتها الوطنية المشتركة ولأنها مرتبطة أشد الارتباط بقضية "رفع مستوى الشعوب العربية الفقيرة المستغلة . وهي من الواضح بحيث لا يمكن أن يغفلها أى وطني مخلص إذا فمكر فى مطالب الشعوب العربية تفكيراً قليلاً .

وكان منظوراً أن تقوم الجامعة العربية بهذا التفكير البسيط الأولى ، وكان منظوراً أن يستغل ممثلو الشعوب العربية مذب الجامعة للمجاهرة بمطالب شعوبهم .

ولكن الجامعة العربية — جامعة الدول العربية كما سميت بحق — تغاضت عن مطالب الشعوب العربية الاقتصادية وأعفلت تغافل الرأسمال الاجنبى فى حياتها الاقتصادية ولم تنال بأن الاستعمار يخنق الآن الطبقات الشعبية العربية . لماذا ؟ لأن هذه الجامعة جامعة دول وليست جامعة شعوب ، فهى تمثل الطبقات الحاكمة دون غيرها ، ولأن الحياة السياسية للشعوب العربية لا تزال متأخرة تشكو ضغط الاستعمار الثقيل . وبهذا يتضح أن حل المسائل الاقتصادية للشعوب العربية معقود بتحرير هذه الشعوب من الاستعمار محرراً لا يأتي عن طريق الزعماء والساسة الرسميين بل عن طريق الكفاح الشعبى نفسه .

(أحمد سعيد)

(السنة الأولى - العدد ٩ - ١٦ / ٩ / ١٩٥٥)

يجب ان نقبل الراسمال الاجنبى بشروط

انتهت الحرب العالمية وبانتهائها ستخرج مصر لا محالة من العزلة الاقتصادية التي بقيت فيها بسبب انقطاع المواصلات البحرية بالخارج ، ستوجد العلاقات الاقتصادية التي كانت تربط مصر بالبلاد الأجنبية مرة ثانية . والذي يخشاه الوطنيون المصريون أن يكون مركز مصر في هذه العلاقات الاقتصادية الخارجية هو مركزها قبل الحرب ، مركز مستعمرة يستغلها ويستضعفها الاستعمار . ولذلك علينا أن ندقق النظر في مسألة موقفنا من المنافسة القائمة بين إنجلترا وأمريكا ، وألا نسكتي فقط بالقول بأن إنجلترا تريد أن تبقى الحصار الاقتصادي المضروب حول الكتلة الاسترلينية في حين أن الأحوال الاقتصادية الداخلية في الولايات المتحدة تدفع هذه البلاد إلى التوسع في التجارة العالمية ، أى تدفعها إلى (تأييد التعاون الدولي) ، إذ أن قولاً كهذا يتناسى أن الولايات المتحدة بلاد رأسمالية وصلت صناعتها إلى درجة كبيرة من التركيز في أيدي حفنة صغيرة من المحتكرين وأن هذا التركيز سيؤدي حتماً إلى اتجاه استعماري يجب أن لا نتخاض عنه .

غير أن مصر في أشد الحاجة إلى تشييد اقتصادها القومي ، إلى تحسين زراعتها وبناء صناعاتها وتوسيع شبكته مواصلاتها وهذا كله يتطلب رأسمالاً ضخماً لاستطاع إيجاد بعضه في مصر ذاتها ولكننا سنضطر إلى استيراد البعض الآخر من الخارج . هذا أمر لا جدال فيه ، بيد أن نقاشاً كبيراً حول وسائل استيراد المال ، وشروط الاستيراد يثار عادة بين الوطنيين المصريين — والتقدميين منهم خاصة — فالبعض يفضل ألا تستورد رأسمالاً على الإطلاق لأنه يربطنا بالبلاد الاستعمارية من جهة ولأننا نستطيع أن نوجد الرأسمال اللازم لنا عن طريق الضرائب الاقتصادية الثقيلة من جهة أخرى . والبعض الآخر يفسر أن

مسألة توفير رؤوس الاموال مسألة مباشرة تواجهنا الآن ولا يمكن أن نهرب منها بإجابة نظرية بل علينا أن نحدد موقفنا منها في الوقت الحاضر .

وطبعي أننا نقبل أن نستورد الرأسمال الاجنبي بدون أن نفرض شروطاً دقيقة على هذا الاستيراد ، إذ أن التجارب القاسية قد علمتنا أن استيراد الرأسمال الاجنبي معناه زياده استغلال الرأسماليين للطبقات الشعبية وتأخير وضعنا السياسى واستئناد الرجعية المصرية على حراب الاستعمار وتكاتف الاستعمار والرجعية المصرية على كبت الحركات الشعبية فى بلادنا . فهاهى الشروط التى يجب أن نفرضها على الرأسمال الاجنبي ؟ للإجابة على هذا السؤال لابد أن ندرس حالة الرأسمال الاجنبي المستغل فى مصر لنرى ما هى اتجاهاته الجبهية وكيف تعارض نمر الاقتصاد المصرى .

تبين الإحصائية التالية المأخوذة من كتاب كراوتشلى واستثمار الرأسمال الاجنبي فى مصر (ص ٩٢) والى تعتبر أحدث الإحصائيات المنشورة رغم تقادم عهدهما نسبياً ، تبين توزيع الرأسمال الاجنبي على الفروع المختلفة من النشاط الاقتصادى المصرى :

٤٤٠٣١٠	رهون عقارية
٥٠٨٥	بنوك
٦٠٨٤٥	زراعة
٤٠٤٤٠	نقل وترع
٢٠٠٧٠٠	صناعة ومناجم وتجارة
٢٠٠٠	قناة السويس
<u>١٠١٣٦٥</u>	المجموع
	(الأرقام بالآلاف الجنيهات)

يتضح إذن أن الرأسمال الاجنبي المستغل في الصناعة والتجارة والمناجم عبارة عن ٢٠٪ فقط الرأسمال الاجنبي في مصر. وإذا قارنا توزيع الرأسمال الاجنبي بتوزيع الرأسمال الكلى في الحياة الاقتصادية المصرية، نستطعن أن نقول أن الصناعة تمثل ٥٦٪ من النسبة السابقة، أى أن ١٠٠٪ فقط من الرأسمال الاجنبي في مصر يستغل في الصناعة المصرية، أما الباقي - ٩٣٪ - فهو يستغل في الرهون العقاريه والزراعة والمناجم والنقل، أى يستغل في سبيل استخراج المواد الخام في وطننا ونقلها إلى الخارج لتستعملها الصناعة الاجنبية في البلاد الاستعمارية، وبهذا الشكل يتضح أن الرأسمال الاجنبي عندنا وقع في الجزء العظيم منه تحت ما سماه لينين «الطافيل» أى أنه رأسمال يأتى إلى البلاد المستعمرة ومثل المستعمرة لا ليكون فيها اقتصاداً متقدماً بل ليمتص ما فيها من مواد خام - من قوة وحيوية - ليبقى اقتصاد البلاد الاستعمارية على قيد الحياة وليلاً جيوب الرأسمالين بالآرباح الباهظة التى يعيشون عليها تطفلين دون أن يؤدوا عملاً ما. وعليه، فيجب ألا تغرينا التصريحات الرسمية وغير الرسمية عن مبادئ (الحرية) الأمريكية في التجارة الدوليه، إذ أن الرأسمال الأمريكى نفسه الذى يستثمر فى الخارج موزع على شكل نسبته توزيع الرأسمال الاجنبي عندنا. فقد ذكر جيمس آلن فى مجلة (نيوماسز) الأمريكية أن ٦٢٪ من الرأسمال الأمريكى الذى كان مستثمراً فى الخارج كان فى الصناعات الاستخراجية (الزراعة والمناجم والبترول) وأن ٢٥٪ كان مستثمراً فى المرافق العمومية والنقل، وأن ٧٪ فقط كان مستثمراً فى الصناعات الإنتاجية. ويقول آلان «إن الرأسمال الأمريكى يتخصص فى تنمية المواد الخام التى تحتاج إليها الصناعة فى الولايات المتحدة وأن يتجه نحو تأسيس احتكار (دولى) فى منابع المواد الخام ولذلك لاجتماع الجهود التى تبذل لمقاومة الاستثمار فى الميدان الاقتصادى يجب أن تشمل قيوداً معونة على الرأسمال الاجنبي وأن تراقبه فى استثماره فى الاقتصاد الوطنى».

فأول شرط يجب أن تفرضه إذن على الرأسمال الاجنبى الذى يدخل مصر هو أن يتجه اتجاهاً غير طفيلى ، أى أن يستغل بنسبة عالية فى إقامه اقتصاداً قومياً لدينا ، فى الصداقه المصريه وأن الرأسمالية المصريه ذاتها لتشعر بهذه الضرورة فيسكتب (باحث اقتصادى) فى جريدة الوفد المصرى (بتاريخ ٢٥ / ٥ / ١٩٤٥) يقول فيه : أنه يرضى بالرأسمال الاجنبى إذا حقق شرطين أولهما . أن يجيء بشكل آلات وصناعات وما إليه ، وثانيهما أن يقبل مشاركة الرأسمالية المصريه له .

ثم ينبغى أن ننظر إلى هذه المسألة نظرة أوسع من هذا أيضاً : فاستيراد الرأسمال الاجنبى معناه دفع فوائده معينه لهذا الرأسمال ، وطبيعى أنها ستكون فى شكل مواد خام تصدرها إلى الخارج ، والذى يحدث غالباً أن هذه المواد الخام تستعمل لإنتاج سلع مصنوعه فى البلاد الاجنبية ثم ترد إلينا ثانياً وتباع بأسعار تحددها السوق العالمية - بكثير من القوضى - والاحتكارات المختلفه . . وكثيراً ما تكون هذه الأسعار مرتفعه على حساب المستهلك المصرى . وعليه فيجب أن يقترن استيراد الرأسمال بتحديد أسعار البضائع المصنوعه التى ستأتى لنا من البلاد التى نستورد منها الرأسمال .

ومن ناحية أخرى ، إذا استوردنا الرأسمال الاجنبى وأجبرناه على أن يستثمر فى الصناعة ثم تركناه وشأنه ، لعبت القوانين الرأسمالية دورها العادى وتمركز الإنتاج الصناعى فى أيدى فئة صغيرة من المحتكرين ينافسون الاتحاح الصغير والمتوسط ، ويقضون عليه آخر الأمر ، ولذلك يجب أن توضع الاشتراطات المخالفة على الرأسمال الاجنبى - مثل المراقبة الحكومية على الإنتاج والأرباح - حتى لا يفنى المنتجون الصغار والمعموسطون ، كما أن العلاقات بين أصحاب تلك المصانع والعمال الذين يشتغلون فيها يجب أن تحدّد على أساس حماية العمال من الجشع الرأسمالى . ويجب أخيراً أن نضمن أن ذلك الرأسمال لن يؤثر

على حياتنا السياسية ، أى أنه لن يتحول من رأسمال اقتصادى إلى رأسمال سياسى
يربطنا بمصير الطبقة الحاكمة فى دولة معينة أو فى مجموعة من الدول الرأسمالية
يقيمنا فى حالة من التأخر السياسى ويعرقل تقدمنا الديموقراطى . والحق أن
تلك الاشتراطات المختلفة التى ذكرناها سابقاً — من توجيه استثمار الرأسمال
الأجنبى وتحطيم أسعار السلع المستوردة وحماية المنتجين الصغار والعمال — لن
تتحقق إلا إذا كانت الحكومة القائمة ترمى حقاً إلى دفع الخطر الاستعمارى عن
مصر وحماية الطبقات الشعبية من الاستغلال وإلى تطوير الاقتصاد القومى فى
وجهته السلمية أى إذا كانت حكومة ديموقراطية صحيحة .

(صادق سعد)

(السنة الأولى - العدد الثانى عشر - ١ / ١١ / ١٩٤٠)

تطور مصر الرأسمالي

١٩١٩ — ١٩٤٥

نقول اليوم بضرورة ربط مطالبنا الوطنية بمطالبنا الديمقراطية لأن الطبقات الشعبية في طليعة الحركة الوطنية في الوقت الحاضر ، لا لنكتل الجماهير حولنا خصب .

ثارت مصر ثورتها الكبرى سنة ١٩١٩ لأن ظروف الحرب العالمية الأولى كانت قد ركزت تطور مصر الطويل — أثناء الاحتلال الإنجليزي — وجعلت الطبقات الشعبية تصل في تهرمها إلى أقصاه . وكانت ثورتها على استعمار أضعفته الحرب وهزت أركانها هزاً عنيفاً إذ كانت الحرب العالمية الأولى حرباً تطاحنت فيها القوى الاستعمارية وانتهت بتحطيم حلقة من السلسلة الاستعمارية في روسيا القيصرية وذلك بنجاح الثورة الروسية الاشتراكية ، أما مصر فقد ساعدت ظروف الحرب على تقدمها بل على تقدم طبقاتها المالكة وعلى فتح الإمكانيات الاقتصادية الواسعة أمامها ، فوعيت هذه الطبقات بأن نهضتها مرهونة بتقهقر الاستعمار واستيلائها على الحكم السياسي في مصر ، وهكذا قادت الثورة المصرية .

أنت الحرب بخير عميم للطبقات المالكة المصرية ، وهي وقتئذ لم ترد على طبقتي الملاك الكبار والرأسماليين الزراعيين وطبقة صغيرة من التجار ، فقد ارتفعت أسعار الفطن ارتفاعاً هائلاً — وصلت إلى ٢٠٠ ريال سنة ١٩٢٠ — وأنفقت الجيوش البريطانية مبالغ كبيرة — بلغت ١٧ مليوناً ونصف المليون سنة ١٩١٦ . وكسد هذا كله الأرباح الطائلة في أيدي الملاك الكبار

والرأسماليين الزراعيين والتجار ، ومساعد الكثيرين من الملاك على دفع التأخرات من الرهون العقارية — أى على تحررهم من قبضة البنوك الأجنبية ، وخلال الحرب أصدرت القوانين التى تحد من زراعة القطن فدفعت بانزاع مصرية فى طريقها الطبيعى ، فى زراعة المحاصيل التى تباع فى السوق المصرية ، وفجعت هذه السوق أمام المنتجين المصريين وقد كانت تباع وفقاً على المحاصيل الزراعية الأجنبية .

ولم تكن مصر قد انتشر فيها التعامل المالى بعد : فالبنوك مركزة فى المدن والتعامل فى الريف تعامل نوعى أو لىقى على أساس الذهب والفضة . ولكن الحرب منعت للبنوك فى مصر — والبنك الأهلى خاصة من استيراد الذهب الضرورى للتعامل ، وكان هذا التعامل قد ازداد بسبب مشتريات الجيوش وأجور عمالها ، ولذلك أخذت الأوراق المصرفية — البنكنوت — صفة رسمية . وهذه باقترانها بوفرة الأموال والدائع فى البنوك — علمت المصريين فوائد التعامل المصرفى وسرعته فساعدت أكثر فأكثر على إدخال الطبقات المصرية المالكة فى دائرة الحياة الاقتصادية اليقظة الحياة الرأسمالية للسرعة النبض .

وكانت التعبيرات الأولى لتلك الرأسمالية المصرية الناهضة ازدياد زراعة المحاصيل المخصصة للسوق المصرية ثم الالتفات إلى استغلال بعض رؤوس الأموال فى الصناعة وإلى استغلال الباقى فى القرايطيس المالية . وقد رأت مصر فعلاً فى هذه الفترة انتشار زراعة الخضروات والفواكه وظهور صناعات جديدة أو ازدهار الصناعات القديمة (النسيج ، الزيوت والصابون ، السكر ، الأرز ، السجائر) ، وشهدت انتقال القرايطيس المالية من الخارج إلى أيدي القاطنين مصر ، وقد ذكر (كراوتشلى) أنه فى سنة ١٩٢٣ كان نصف الدين المصرى العام فى أيدي المصريين ، وهذا كله قوى الطبقة الرأسمالية المصرية ، ودعهم مركزها .

ولكن الحرب العالمية أنهت سنة ١٩١٨ . وإذا بالطبقات المالكة المصرية مهددة في أرباحها وازدهارها ونهضتها . فالمشكلة الرئيسية (للبورجوازية الفضية هي مشكلة السوق ، ومن هنا أتت رغبةها في أن تضمن سوقها الداخلية . وأن السوق هي المدرسة الأولى التي تتعلم البورجوازية فيها وطنيتها (٥) فالطبقة الرأسمالية الناشئة مهددة في أسواقها الزراعية لأن إنجلترا تنوى دون شك أن تغزوها مرة أخرى بمنتجات مستعمراتها الأخرى . بالدقيق الاسترالي مثلاً ، وهي مهددة أيضاً في أسواقها الصناعية لأن إنجلترا قاصدة استرجاع مكانتها كبائعة للمنسوجات والمنتجات الصناعية الأخرى في مصر ، والطبقة الرأسمالية المصرية مهددة في معاملها المصرفية لأن جزءاً كبيراً من أموالها المكسدة في البنوك مستثمرة في بونات الخزينة البريطانية مما يربط الجنيه المصرى بالسترليني ربطاً نهائياً . وعليه قامت الطبقة الرأسمالية المصرية بقيادة الثورة الوطنية سنة ١٩١٩ ، وكانت الأقسام الزراعية منها في رأس القيادة لأن السوق المصرية برهنت خلال الحرب على احتياجاتها الكبيرة إلى المحاصيل الزراعية .

ولأن هذه الأقسام أقرب إلى الطبقات الشعبية وألصق بها لوجودها في الريف ولارتباطها بالفلاحين الصغار ارتباطاً أصيلاً ولذلك وجدت صيحات لوفد بالدستور . . استجابة عميقة في الجماهير الشعبية المصرية ، فكما أن الحرب قد بلورت كيان الطبقة الرأسمالية المصرية وقوت مركزها ، فكذلك كانت الحرب بمثابة هزة طويلة للطبقات المصرية أيقظتها من السبات الذي غرقت فيه منذ الثورة العربية . فقد تأملت الطبقات الشعبية كثيراً من أزمة التموين بسبب انقطاع الواردات من البترول والقمح التي كانت تبلغ مليون جنيه قبل الحرب فلم تبلغ إلا نصف المليون سنة ١٦ - ١٧ ، في حين أن الانتاج

(٥) ستالين . الماركسية والمسألة الوطنية .

الزراعى قد هبط بسبب تجنيد الفلاحين فى فرق العمل البريطانية وأن مشتريات الجيوش استهلكت جزءاً كبيراً من الحاصلات المصرية ، وازداد فقر الطبقات الشعبية أيضاً نتيجة للارتفاع الهائل الذى أصاب الأسعار (٥) وتكاليف المعيشة التى بلغت ٢٣٧ فى المائة بالنسبة إلى ما قبل الحرب) وانخفض مستوى معيشة الفلاحين بنوع خاص بسبب سعر الأرض والايحارات . ولذلك كله اقترن إستياء الطبقة الرأسمالية المصرية وتميجهما بالافصال أوضح بين الطبقات المالكه المستغلة فشهدت نهاية الحرب سلسلة من الاضطرابات العالمية وانتشاراً واسعاً لهماج الفلاحين فى الريف . وأن دقوة الحركة الوطنية تحددها الدرجة التى تشترك فيها الفئات الواسعة من الامة الطبقة الفلاحية والبروليتاريا - فى تلك الحركة (٥٥) .

فكان يوم ١ نوفمبر ١٩١٩ الذى عبر فيه ذهاب سعد زغلول إلى السفارة عن نضوج الحركة الوطنية ووحدة عناصرها الثورية وأن الحركة السياسية التى تبعث هذا العمل - ولا سيما تكوين حزب الوفد - لتمثيل قيادة الرأسمالية المصرية للحركة الوطنية التى حصلت عن طريقها وبسببها على التغييرات الاقتصادية والسياسية الهامة المعروفة . وإن كان الدستور الذى أعلن بعدئذ قد أعطى حقوقاً ديمقراطية جديدة للطبقات الشعبية فقد كانت وظيفته الأولى أن يفسح المجال أمام الطبقة الرأسمالية المصرية لتستغل وتسيطر .

غير أنه ليس من شأنه هنا أن نفحص مقدار ما استفادته الطبقات الشعبية المصرية من القيادة البورجوازية للحركة الوطنية ، بل علينا الآن أن نعرف

(٥) فقد بلغ الرقم القياسى لسعر القمح ٢٣٢ وللذرة ١٨٠ وللبترول ٢١١

فى سنة ١٩١٩ (١٩١٤ - ١٠٠) .

(٥٥) ستالين : الماركسيه والمسألة الوطنية .

تطور الطبقات الرأسمالية في مصر — بشكل عام — وأن نستنتج منه تطور موقفها من القضية الوطنية الراهنة .

أما تطور الطبقات الرأسمالية المصرية فقد كان سريعاً ، يتجه نحو ازدياد الإنتاج وتركيزه في أيدي قليلة ، وتصلط الرأسمال المالى — المصرفى — عليه وارتباطه بالرأسمال الاجنبى .

وقد كان التطور الرأسمالى العادى — الذى حدث في أوروبا ، وأمريكا مثلاً — يقضى في انتشار الإنتاج الصناعى ثم تركيزه ثم خضوعه للرأسمال المالى . أما في مصر فقد بدأ هذا التطور من (طرفه) ، إذ دعا تكديس الأموال المصرية في البنوك إلى تأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠ — وكان هذا البنك هو الذى قدم مباشرة القسم الأكبر من النهضة الصناعية المصرية ، فوجدت هذه الأخيرة ، وهى تحت نفوذ الرأسمال المالى منذ ولادتها . وكان من أثر الكفاح الذى قامت به الرأسمالية المصرية ضد الأجنبية أن ازداد عدد المصريين في مجالس إدارة الشركات في مصر وارتفعت نسبتهم فيها ، وقد قام بنك مصر فعلاً بشراء بعض للشركات الصناعية أو بالاشتراك في رأسمالها ، وأمثال تلك الشركات شركة ليندلمان التى سميت بعد الشراء ، وشركة مصر لتصدير القطن ، وشركة لافلو فيال (فان ديرزى) التى أصبحت الآن شركة مصر للملاحة النهرية ، وقد عبر طلعت حرب نفسه عن اتجاه بنك مصر في تقريره عن سنة ١٩٢٢ إذ قال في ثناياه : (إن البنك لا يتراجع أمام التعاون مع الأجانب بشرط أن يكون أساس هذا التعاون المساواة والاحترام المتبادل بين الفريقين وأن يعترف بحق المصريين في الاشتراك في الأعمال) .

ثم ازداد ارتباط الرأسمالية المصرية بالرأسمال الاجنبى عن طريق تعيين الرأسماليين المصريين في الشركات الأجنبية . ففي سنة ١٩٢٣ مثلاً كان أحمد عبود

باشا رئيس شركة السيارات والامنيوس بالقاهرة ورئيساً لشركة تيلبوري للمقاولات ورئيساً لشركة البترول الوطنية ، وكان على بك أمين يحيى رئيس الشركة التجارية المصرية (بمانتشستر) وكان أمين يحيى باشا رئيس البنك البلجيكي والدولى بمصر ، وكان طلعت باشا حـرب فى مجلس إدارة الكريدى ليونيه وشركة كوم أمبر . ولا غرو بعد ذلك أن تبقى المعاهدة التى تمضيها القيادة الرأسمالية المصرية مع بريطانيا (سنة ١٩٣٦) قوات الاحتملال فى مصر وتربط بلادنا رسمياً ، بحليفها ، فى السياسة الدولية .

وقد ازدادت سرعة التطور الرأسمالى فى مصر الى أن أصبح قريباً من المرحلة الاحتكارية والمالية . فقرار بنك مصر يوضح لنا مثلاً تسلط هذا البنك على تجارة المحاصيل الزراعية فيذكر أن الغلال التى دخلت شونه كانت ٤٥٠.٠٠٠ أردب سنة ١٩٤٠ قبلت ١٠٠.٠٠٠ أردباً سنة ١٩٤٥ . وأن تعداد سنة ١٩٣٧ (وهو أحدثها) يظهر لنا أن المنشآت الصناعية ذات الرأسمال الزائد عن ١٠.٠٠٠ جنيه عبارة عن خمسة فى الألف من مجموع المنشآت الصناعية ومع ذلك فهى تملك ٨٢ ٪ من الرأسمال المستثمر فى الصناعة ، وهناك اتفاقات احتكارية تمهد بين الشركات الصناعية أو الزراعية الكبرى ، قبل الاتفاق المبرم بين شركة مصر للنسيج والمحلة الكبرى وشركة الغزل الأهلية لتحديد الاسعار التى يباع بها الغزل المصرى فى الاسواق المصرية . وكان من الطبيعى أن يقترن هذا التطور نحو التركيز والاحتكار بتداخل متزايد العمق بين الرأسمال المصرى والاجبى ، فنجد الآن أن حافظ عفيفى - وهو عضو مجلس إدارة ٣٢ شركة - يجلس فى مجلس إدارة شركة ماركوف وشركة السكر والكريدى ليونيه ، وأن قرغلى باشا يكون عضواً فى شركة لافلوفيال (فان ديرزى) وفى مجلس إدارة البنك الأهلى ..

وهذا هو الفرق الأساسى الاول بين ظروف ١٩١٩ وظروف اليوم ،

أعنى تعمق التطور الرأسمالى فى حالة مصر الاقتصادية واقتراحه من المرحلة الاحتكارية المالية ثم ارتباطه ارتباطاً وثيقاً بالرأسمال الاجنبى - وبالأستعمار ، وهذا هو الذى دعا إلى فشل القيادة الرأسمالية فى توجيه الحركة الوطنية فى الوقت الحاضر . أما السبب الثانى فهو اختلاف أساسى آخر بين ظروف ١٩١٩ وظروف اليوم ، واسننا نقصد الظروف الدولية لحسب - تلك الظروف التى تبين اتجاه العالم إلى اليسار ، إلى الاشتراكية - بل نقصد فى المرتبة الاولى تطور الطبقات الشعبية المصرية ، وتبلور كيانها وفصلها أكثر فأكثر عن الطبقات الوسطى ثم تحديد موقفها تحديداً أوضح فأوضح من الطبقات المالكة فقد ظهر فى الجزء الأخير من الفترة بين الحربين طبقتان جديدتان ، وهما طبقة العمال الصناعيين - التى يبلغ مجموع أفرادها الآن مليون ونصف المليون - وطبقة العمال الزراعيين - التى تبلغ نفس المجموع حسب تعداد ١٩٣٧ . وقد تركت الظروف التقاسية التى فرضتها الحرب وتسلط الاستعمار على مصر تأثيراً عظيماً على يقظة الطبقة وعيها الطبقي بشكل خاص ، فأنشأت منظماتها الطبقية الاولى ، وهى النقابات والنفث حولها التفافاً قوياً دعا الرأسمالية فى مصر إلى التردد . فالبورجوازية لا تعود ثورية كلما هملت البروليتاريا مستقلة عنها ، (١) والبورجوازية المصرية تجد أمامها قوة كبيرة تناهض مصالحها الخاصة وتكافح فى سبيل التحرر من الجوع والحربان ، ولذلك تهادن رأسماليتنا الاستعمار الاجنبى لأنها تأمل أن تجد فيه سنداً قوياً ضد الطبقات الشعبية ، ولذلك أيضاً وعيت تلك الطبقات - وفى طليعتها الطبقات العاملة - أن تحررها الداخلى مربوط بتحررها الخارجى ، ومربوط بتحرر الطبقات الشعبية كلها من الاستغلال والاستعمار ولذلك انتقلت إلى أيدى الطبقة العاملة راية الكفاح الوطنى منذ الآن . صادق سعد

(الهيئة الاولى - العدد ١ - ١٦ / ١١ / ١٩٤٥)

حول مقال يجب ان نقبل الراسمال الاجنبى بشروط

(لإيضاح وشكر)

بلغتنا انتقادات على المقال الذى نشر فى العدد الثانى عشر تحت عنوان :
" يجب أن نقيّد الرأسمال الأجنبي بشروط " ، وقد اتضح من المناقشة التى جرت
مع بعض الزملاء أن العنوان لم يكن يحمل المعنى المقصود ، وقد اتفق على أن
العنوان الذى يؤدى الفكرة المقصودة هو : " يجب أن تفرض شروطاً على
الرأسمال الأجنبي " . ولاشك أنه كان ضرورياً أن تقدم للمقال بمقدمة تشرح
فيها أن فرض " الشروط على الرأسمال الأجنبي يجب أن يقترن بالإصلاحات
الاقتصادية والسياسية تلك التى تهدف إلى أن يتمتع الشعب المصرى برفاهية
اقتصادية واجتماعية لا تفتقر به . ونحن إذ نعترف بخطأ العنوان والتقصير فى تقديم
المقال المذكور نشكر زملائنا وأصدقائنا الذين توجهوا إلينا بالنقد .

غير أنه قد جاءت رسالة بامضاء (باحث) من الاسكندرية ، وهى تشير
نظريه هامة ، ألا وهى قيمة اهتمامنا بالإصلاح الجزئى - ومنه قبول الرأسمال
الأجنبى ولو كان خاضعاً لشروط . ثم أن صديقنا (الباحث) قد انتهى فى
رسالته إلى أن الإنتاج الجمعى ، (وهو لا يقصد الإنتاج الاشتراكى ، أو
الجماعى ، بدليل أنه يضرب له المثل بالاتحاد السوفيتى) هو الوحيد الذى يجب
عليه أن ندرسه ونهتم به .

إننا فعلم علم اليقين أن النظام الاشتراكى هو الوحيد الذى يخلو من التناقضات
والإزمات إلا أننا نرى ضرورة الانتباه إلى الإصلاحات الجزئية التى يمكن القيام
بها فى الوقت الحاضر وفى ظل نظام الرأسمالى الحالى ذلك بأن الإصلاحات الجزئية
تضعف جهة المستغلين وتزيد قوة الكادحين مادياً ومعنوياً . ومن جهة أخرى فلا يمكن
على الإطلاق أننا نعرف أن النظام الحالى نظام رأسمالى ملىء بالتناقضات وسيم
إلى أقصى حدود السوء . بل علينا أن نعرف ماهى خصائص النظام الرأسمالى

مصر بالذات ، وما هي التناقضات - في مصر - التي ستمكننا من الكفاح في سبيل النظام العادي للسليم ، ولا شك أن المطالبة برفع الأجور مثلاً أو إصلاح دستورنا إصلاحاً ديموقراطياً . . إلخ . جزء لا يتجزأ من كفاحنا في سبيل حريتنا الاجتماعية والسياسية خاصة وأنها تستطيع خلال الكفاح الجزئي أن تبين للناس عملياً معاطب النظام الحالي وأضراره .

ولنا ملاحظة أخيرة ، وهي عدم وجود أي تضارب بين قبول الرأسمال الأجنبي بشروط وبين ترقية الاقتصاد القومي وتطويره . فهناك بلاد امتازت بسهر اقتصادها لمصلحة الشعب ومنها الاتحاد السوفيتي - وطن الاشتراكية - وبعض بلاد البلقان ، فهي تقبل الرأسمال الأجنبي إذا خضع للشروط التي تخدم مصلحة الشعب ،

صادق سعيد

(السنة الأولى - العدد ١٤ - ١٢/٦ / ١٩٤٥ - ص ٢١)

حول البعثة التجارية البريطانية

تبدو البعثة التجارية البريطانية الموجودة في مصر الآن كأنها بعثة غير رسمية أتت هنا للتحرى عن الاقتصاد المصرى في مصلحة مصر والحليفة .. ولكن علينا نحن الوطنيين المخلصين أن ندرك أن هذه البعثة قد تؤدي إلى ربطنا بالاستعمار البريطانى ربطاً أقوى مما هو عليه الآن إن لم نكن يقظين منتهين .

ونحن لا نعارض مبدئياً الاتفاق مع البعثات التجارية - بريطانية أو غيرها - ولكننا نطالب بأن يكون الاتفاق معها في مصلحة الشعب المصرى قبل أى شئ آخر .

لم تخضع الطبقات الحاكمة الانجليزية غمار الحرب العالمية الثانية دون أن يتغير وضعها السياسى ودون أن تتأثر قبضتها على شعبها وعلى شعوب مستعمراتها صريح أن بريطانيا خرجت من هذه الحرب منتصرة انتصاراً عسكرياً ساحقاً ، ولكن على أى عدو انتصرت؟ انتصرت إنجلترا - وحليفةاتها الدول الديموقراطية الأخرى - على ألمانيا وإيطاليا واليابان وحاتماتها وهى الدول التى كانت قد تركز فيها أبشع نوع من أنواع الاستبداد السياسى الرأسمالى على الطبقات السكادحة ، ولذلك لم تكده تنتهى هذه الحرب إلا وعبرت جميع الشعوب عن إرادتها الأكيدة فى أن تتحرر من الاستعمار الخارجى والاستغلال الداخلى ، فرأينا الحركات الوطنية الرائعة فى الشام والصين والهند وأندونيسيا ورأينا اتجاه أوروبا إلى تأييد الأحزاب الاشتراكية والشيوعية فى إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وبلغوسلافيا وألبانيا ورومانيا وبلغاريا وبولاندا ، وشعرنا جميعاً بتحفز الشعوب الأخرى - فلسطين ، العراق ، مصر - إلى الانشقاق والفصل من أغلال الظلم والظلميان ، ولذلك كله تمحرج مركز بريطانيا الإستعماري في العالم كله لأن

هذه الحالة الجديدة قد تخرج من يدما الشعوب التي تتطفل عليها وتعتمدها اعتساراً يملأ جيوب الرأسماليين الانجليز بالارباح الطائلة ، وقد زاد الطين بلة أن الولايات المتحدة قد ظهرت خلال هذه الحرب منافسة قوية لبريطانيا ، تلتهم فرصة توجيه الصناعات الانجليزية نحو المجهود الحربي كي تغزو المستعمرات البريطانية والبلاد التابعة للاقتصاد البريطاني بالمنتجات الأمريكية ، وتعلم الشعوب الأخرى - على حد قول صحافي أمريكي - أن تمنع (اللبان) وتأكل الاطعمة المحفوظة .

ولإزاء هذه الحالة الخطيرة ، لم يكن بد الرأسماليين الانجليز من أن يقوموا بهجوم مضاد ، هجوم لن يكون - على أية حال - في مصلحة الشعوب المستعمرة التابعة ، فأرسلت الوزارة . . . الاشتراكية - كما تسمى نفسها - الطائرات والدبابات والفرق الهندسية لتقمع الحركة في أندونيسيا والهند الصينية وأطلق على المتظاهرين الهنود في كالكوتا . أما فيما يخص الشرق الأوسط فقد اجتمع الممثلون البريطانيون في البلاد العربية في لندن بالذات ثم ظهر الهجوم على حرية العرب واستقلالهم شيئاً فشيئاً .

أما فيما يخص مصر . فقد صرح بيغن بأن جلاء الجيوس البريطانية غير مناسب الآن ، وكذلك الحال بالذبح إلى تعديل المعاهدة التي تربطنا بالخليفة ، ثم جاءتنا تصريحات الشخصيات المصرية المختلفة التي زارت لندن أخيراً ، فمناك من قال بوجود إهمال ديننا على بريطانيا ، وهناك من قال باستعداده لقمع اضطرابات العمال المصريين . وهذا عبود باشا يصرح أخيراً بأنه لا أمل لمصر في أن تصبح صناعية ، فغاية ما يجب أن ترمى إليه هي أن تتمتع بصناعة النسيج .

غير أن بعض كبار الرأسماليين المصريين وبصداقة بريطانيا لم يكف الاستعمار فاهتمت الحكومة الإنجليزية بإرسال بعثة تجارية وأيد الاتحاد الإنجليزي

للصناعات هذا الاهتمام تأييداً كبيراً . ذلك لأن بريطانيا تحاول أن تضمن قبضتها على الأسواق المصرية قبل أن تضطر أن تتنازل بأى شىء من قبضتها السياسية والعسكرية على مصر . لجريدة المانشستر جارديان تلاحظ : « أن مصر لا عوزها للقدرة على الشراء » ، وإن كانت هذه القدرة لا تعدو - فى الغالب - فئة محدودة من السكان . ثم تعكس ضغط الاستعمار البريطانى على مصر لتخفيض أسعار القطن بقولها : « وما لاشك فيه أن السلطات المصرية تدرك تمام الإدراك مدى الفوائد (؟) التى تجنيها مصر من عرض مقادير وافرة من القطن ذى التيلة القميصة مقابل أسعار مناسبة » . أما من الوجهة الرسمية فالبعثة التجارية - التى أتت بناء على اتفاق مع الحكومة المصرية - ليست إلا بعثة صغيرة متواضعة بريثة ، لا سلطه لها ، ولا تقصد غير استشارة رجال الأعمال المصريين والعمل على تنمية التجارة مع البلدين . . ولكن الحقيقة غير هذه الرسمية ، فرئيس البعثة ذاته قد صرح بأنه فى وسعها بحث جميع نواحي الروابط الاقتصادية القائمة بين البلدين . وتسكين البعثة نفسها يدل على أهميتها ، إذ أن هذا الرئيس ليس إلا أحد مديري بنك إنجلترا وأن أعضاءها من كبار الخبراء فى الصناعة والمواصلات والكهرباء ، وأتينا لو تذكرنا بأن المواصفات لمشروع خزان أسوان تتولى الآن وضعها شركة (كندى ودونكن) ، ولو أدركنا أهمية هذا المشروع وقدرته على لشر صناعة مصرية ناهضة تنافس البضائع الانجليزية لو تذكرنا هذا كله ومركز إنجلترا الحرج الحاضر بالنسبة للتجارة العالمية قلنا أن فى استطاعة هذه البعثة (المتواضعة) أن تلقى باقتصادنا فى أحضان الاستعمار إلقاء يزيد من تحكمه على حياتنا السياسية ويدفع بشعبنا فى فقر أعظم وحرمان أكبر . . . فى استطاعة هذه البعثة (التجارية) أن تعمل هذا إلا إذا كانت حكومتنا تقدم إليها بمطالب مصر الاقتصادية العاجلة ، تلك المطالب التى ترمي إلى تحريرنا من الاستعمار الاقتصادي وهي تلخص فيما يلى :

ا (حل مسألة الارصدة الاسترلينية حلا سريعاً واسترداد مبلغ الـ ٤٠٠ مليون جنيهه التي على (حليفتنا) .

ب (نقض اتفاقية العملة وتمتع مصر بالحرية الكاملة في الاتجار مع البلاد الخارجة على نفوذ الانجليز .

ج (استقلال عملتنا وتأهيل البنك (الاهلي) تأهيلا كاملا .

صادق سعد

(السنة الاولى - العدد الخامس عشر - ١٦ / ٢ / ١٩٤٥)

يجب ان نجهز صغار المنتجين

ميزان تقديرنا للمشروعات الحكومية ذو كفتين : مدى الدفاع
عن الطبقات السكادحة في صلب المشروع . . ومدى ديموقراطية
الحكومة القائمة به .

وأخيراً ، بعد تلمسكؤ وأناة ومرور السنوات الطوال وصل مشروع البذك
الصناعى إلى مجلس النواب ، والمتوقع أن يقره البرلمان تتوفر لمصر أداة مهمة
في جهازها الاقتصادى . وقد قابلت الطبقات المالكة الكبيرة هذا المشروع
بكثير من الارتياح والتأييد يجمعانها - والحق يقال - تفكر طويلاً . ذلك لأننا
لضع مصلحة الطبقات الشعبية في المرتبة الأولى إذا أردنا أن نجدد موقفنا إزاء
مسألة من المسائل . ، إنما لا يمكن أن نعتقد لحظه واحدة - ومصر وصلت إلى
ما وصلت ، إليه الآن من النضج الاجتماعى - إن المصلحة المباشرة للطبقات الشعبية
قد تنفصل عن مصالح الأمة بأسرها وعن المصالح البعيدة لتلك الطبقات ذاتها .

فإننا نرغب في النهضة الصناعية في بلادنا رغبة صادقة لا يعترىها الضعف ،
ونؤيد تصنيع بلادنا حتى يستطيع اقتصادنا أن يستل عن قبضة الاستعمار
وحق تتوفر الحاجيات لشعبنا العزيز ، وأخيراً - وليس آخرأ - حتى تبقى طبقتنا
العالية عدداً ووعياً فيسرع مجتمعا في تطوره ، إلا أن هذا كله لا يعنى أنه
يتعتم على الوطنيين الخاملين أن يؤيدوا المشروعات التى يقال أنها ترمى إلى
تقوية النهضة الصناعية تأييداً أعمى دون قيد ولا شرط .

هناك نهضة صناعية تحرر اقتصاد الوطن من قبضة الاستعمار ، وهناك
نهضة صناعية أخرى ترتبط به أكثر من ذى قبل . فالصناعات الوطنية التى
قامت في مصر خلال الحرب العالمية الأولى ، مثلاً ، كانت معتمدة على رأسمال

مصرى يأخذ مكانه في منافسة الاستعمار ومحاولة تحطيمه . غير أن كثيراً من الصناعات التي قامت بعد ١٩٣٦ ، مثلاً ، كانت معتمدة على خليط من الرأسمالين المصرى والأجنبى فأدى إلى انحياز كبار رأسمالينا إلى مصالح الاستعمار في بلادنا .

وهناك نهضة صناعية توفر للشعب حاجياته — النهضة الصناعية العربية في فلسطين — لأنها لا تزال في دور المنافسة الحرة . وهناك نهضة صناعية — جوهرها المنشآت الاحتكارية — تحرم الشعب من مطالبه المادية الأولى وهذا ما وقع في اليابان مثلاً .

وهناك نهضة صناعية لا تعوق الحركة العمالية — مثل ما يحدث في فرنسا الآن — ونهضة أخرى تبطش بها وتنزل بالعمال أبشع أنواع الاستغلال ، ونستطيع أن نضرب لذلك مثل النهضة الصناعية في ألمانيا النازية . وعلمية فسالة نهضتنا الصناعية — وبالتالي مسألة البنك الصناعى المرتبط بها — مرهون تقديرها بالظرف التاريخى الذى تقع فيه وبالعلاقات الاجتماعية السائدة حينئذ ، وهى فى ذلك لا تختلف عن أية مسألة أخرى من المسائل الاجتماعية .

• • •

نلاحظ اول ما نلاحظه على مشروع البنك الصناعى — غموض أغلب فقراته فيما يخص حماية الطبقات الكادحة والمتوسطة ، وهذا ما يهم تلك الطبقات بشكل جوهرى (ولم يدقق المشروع فى هذا الأمر إلا فى الفقرة الخاصة بمحاولة خربجى المدارس الفنية ، وهذه خطوة إن حققتها الحكومة تحقيقاً فعلياً لا تشوبه الوسطات والمجاملات المعتادة بين كبرائنا) . فالمشروع يتحدث عن اشتراك الدولة فى تدعيم المؤسسات الصناعية القائمة وعن تقديم السلف لها ، واستثمار الفائض من أموال البنك الصناعى فى شراء أسهم وسفندات الشركات الصناعية

والتأجيل ، ولا ندرى ماذا يعنى هذا اللفظ فى نظر الحكومة الحاضرة . هل معنى النجاح وفرة الأرباح أم وفرة الحاجات الرخيصة للشعب فالأثنان قد يختلفان .

لنأخذ على هذا المشروع انه لم يعتمد أساسياً على أن هناك ثلاثة أنواع من المنشآت الصناعية ولم يذكر بالتفصيل أيها من الثلاثة سيؤيد ويدعم ويمد بالقروض ، هناك المنشآت الصناعية الضخمة مثل شركات بنك مصر الصناعية وشركة السكر وشركة البوستة الخديوية وشركة الغزل الأهلية بالاسكندرية ، والمتنظر أن تطالب هذه الشركات الصناعية الضخمة بالاستفادة من وجود البنك الصناعى لأن أمثال تلك المؤسسات - الضخمة الاحتكارية - لا تقنع أبداً بوضعها المالى بل تسعى دائماً إلى التوسع . وهناك شركات صناعية متوسطة عديدة قد تحتاج إلى المال من وقت لآخر ، وهناك آلاف من المنشآت الصناعية الصغيرة جداً التى يقل رأسمالها عن ٥٠ جنيهها (بأسمار ما قبل الحرب) والتى تستخدم عاملاً واحداً أو عاملين . وهذا النوع من الأخير من المؤسسات الصناعية هو الذى يكون أبداً فى أشد الاحتياج إلى المال بفائدة منخفضة لأن تنافس المنشآت الصناعية الكبيرة يسحقه وهذا النوع الأخير أيضاً هو الذى يتكون أغلبه من رأسمال مصرى صرف ، وأخيراً فهذا النوع الأخير هو الذى يفتج بضائعه بأسعار معقولة لأنه بعيد كل البعد عن احتكار السوق . وقد أوضح الإحصاء الرسمى لسنة ١٩٢٧ - وهو آخر إحصاء قامت به الحكومة - أن المؤسسات الصناعية ذات رأسمال يقل عن ١٠.٠٠٠ ج تكون ٩٩.٠٪ من مجموع المؤسسات الصناعية ، ومع ذلك فإنها لا تملك إلا ١.٨٪ من مجموع الرأسمال المشتغل فى الصناعة . أما المؤسسات الصناعية ذات الرأسمال الزائد على ١٠.٠٠٠ ج . فإن نسبتها إلى المجموع ٥.٠٪ (خمسة فى الألف) ومع ذلك فإنها تملك ٨٢.٠٪ من الرأسمال المستثمر فى الصناعة ولا شك أن وطأة ظروف

الحرب الأخيرة كانت شديدة جداً على المؤسسات الصغيرة في حين أن المؤسسات الصناعية الكبرى قد انتعشت ايما انتعاش ورجحت مالا يجمع من آلاف الجميات فأيهما أولى بالتأييد المالى والدعم ؟

وثانى ملاحظة لنا على مشروع البنك الصناعى أنه لم يوضح ماذا يقصد من « رسم برنامج صناعى » . وفى هذا الشأن أيضاً اخذ ورد ، هناك برنامج صناعى يسير على ارض معبدة من قبل فيرمى إلى نشر صناعه الاسيخ والسجائر والصناعات الخفيفة الأخرى التى تلتج السلع الاستهلاكية المباشرة - والاستعداد الاجنبى قد لا يخشى هذه النهضة كثيراً لأنها تعتمد على آلات تنتجها الصناعة البريطانية وتصدرها إلى مصر . وهناك برنامج صناعى آخر نحن أحوج ما نكون إليه - وهو ذلك البرنامج الذى يهدف إلى استغلال موارد الحديد والموارد الكيماوية والقوى المحركة التى ستمكتنا من تأسيس الصناعات الثقيلة الكبرى التى يمكن أن تحررنا حقاً من الاستعمار ومن ارتباط اقتصادنا به . فأى البرنامجين ستنفذ الحكومة وأيهما سيفيد من إنشاء البنك الصناعى ؟

هذه ملاحظتنا على مشروع البنك الصناعى فى الحدود التى رسمت له من جانب الوزارة الحاضرة . إلا أننا لا نملك أن نتغاضى عن حقيق تلك الحدود وعن القصور الواضح فيها . فالواقع ان مصر لا تريد نهضة صناعية ضيقة كي تتمتع برؤيه المبانى الصناعية الضخمة والمداخن الشاخنة . بل إنها تريد هذه النهضة الصناعية حتى يتوفر الإنتاج الرخيص ويسعد المواطنين الذين ينتجونه بأيديهم .. ثم ان مشروع البنك الصناعى لم يذكر شيئاً عن تحديد اسعار المنتجات التى ستشغلها المؤسسات الصناعية التى تحصل على قروض البنك ، ورغم ان فى إمكان البنك ان يشترط مسؤريهين للأسعار او ان يفرض نسبة معمولة من الأرباح على المنشآت التى تطلب منه المعونة المالية ، اما بغير هذه الشروط فقد يؤدي

فقد يؤدى تأييد البنك المالى للشركات الصناعية — ولاسيما الضخمة منها — إلى مجرد تأييد سياستها المحدودة وهى استغلال المستهلكين عن طريق رفع الاسعار بأقصى ما تستطيع تحقيقه دون المساس بأرباحها .

كما أن المشروع الذى نحن بصددده لم يفرق إطلاقاً بين المؤسسات الصناعية التى تستبد بعاملها وتهمل تطبيق القوانين العمالية وإرشادات مكتب العمل (حينما تكون فى صالح العمل) — وبين المؤسسات الصناعية الأخرى التى تنفذ بأمانة روح التشريع العمالى والانفاقات بين الإدارة والنقابات . فمل تتوى الحكومة أن يعاون البنك — الذى يتكون ٥١ ٪ من رأسهاله من أموال الضرائب المفروضة على الشعب المصرى — أن يعاون هذا البنك أصحاب الأعمال الذين يستبدون بأفراد الشعب ؟

• • •

و خلاصة القول أننا نطالب بأن يكون مشروع البنك الصناعى خاضعاً للإشتراطات الآتية :

- (١) أن يوجه البنك إلى حماية الإنتاج الصناعى الصغير الحالى .
- (٢) أن يوجه البنك إلى إنشاء الصناعات الثقيلة .
- (٣) أن يشترط البنك تحديد نسبة معقولة من الأرباح على المنشآت الصناعية التى يعاونها .
- (٤) أن يشترط البنك أن تنفذ هذه المنشآت القوانين العمالية .

وقد أثار موضوع البنك الصناعى كثيراً من الجدل فى البرلمان وخارج البرلمان ، فهناك بعض الرأىمالين الذين يعارضون فى تدخل الدولة فى المشروعات الصناعية تمسكاً بشعار ، المنافسة الحرة ، ، كأن المنافسة بين شركة الغزل الأهلية

الضخمة الجبارة والأموال اليدوية الضعيفة في مديرية جرجا مثلاً يمكن أن تسمى
د حرة ، ١ . وهناك بعض المفكرين الذين رأوا في تدخل الدولة خطوة متقدمة
د جديرة المذهب ، لأن الأحزاب العالية تدعو جميعاً إلى تأهيل المؤسسات
الإنتاجية والمصرفية الكبرى . غير أننا نرى ضرورة التدقيق في هذا الموقف ،
فليس كل تدخل للدولة في المشروعات الرأسمالية مما يجب أن نرتاح إليه إذ أن
تأييدنا له يتوقف على مدى ديمقراطية الدولة ومدى تمثيل الحكومة للشعب
وطبقاته السكادحة : أن الدولة تشرف الآن على بنك التسليف الزراعي ومع ذلك
فلهذا البنك سياسة معروفة تثقل كاهل الفلاح الصغير . وفي تركيا اليوم تتدخل
الدولة في الإلغاج الكبير تدخلًا رسميًا ، ومع ذلك فهل يمكن أن نعتقد لحظة
واحدة أن هذا التدخل يأتي بالخير على الطبقات الشعبية التركية ؟ إننا إذا أخذنا
بعين الاعتبار أن الوزارة الحاضرة تعتمد في تصرفاتها على استشارات اللجنة
السياسية العليا غير الدستورية لا نستطيع أن نتوقع خيراً عما من تأييد الوزارة
النقراشية لمشروع البنك الصناعي .

صادق محمد

(السنة الاولى - العدد الثامن - ٢٢ / ١ / ١٩٤٦)

مواقف الوزارة الأخيرة من :

اتفاقية العملة الصعبة • محاصيل الحبوب • عضوية الشركات

إن سياسة الحكومة الداخلية تكملة منطقية لسياستها الخارجية ،
هى سياسة تقوى سلطة الاستعمار على بلادنا وتشدد قبضة الاحتكار
على حياتنا القومية . هى سياسة تظلم العمال والفلاحين والطبقات
المتوسطة الصغيرة ، نريد حكومة شعبية نحقق مطالب الطبقات
السكادحة .

كانت الفترة الأخيرة امتحاناً قاسياً للسياسة الداخلية للحكومة الصديقة
الحالية فقد تولت هذه الحكومة مقاليد الدولة ، وهى تقسم يمينا مقدسة بأنها
سترفع مستوى معيشة الشعب المصرى . والآخ ، وقد نشطت ، الوزارة
، وعملت ، وحضرت مشروعات القوانين المختلفة ظهر بوضوح أن تلك البنية
لم تكن إلا وعداً معسولاً ما لبث أن اخففى سريعاً . وأن القرارات المختلفة
التي اتخذتها الوزارة بصدد ذوى الدخل الثابت — مثل قرار إلغاء إنصاف
الموظفين — ما هى إلا جانب صغير من الأعمال الاستبدادية التى تقوم بها
وهى التى كشفت عن بعضها بعض مناقشات البرلمان الأخيرة .

وبهنا هنا أن نبرز بعض الموضوعات الرئيسية فى السياسة الاقتصادية
للحكومة الحاضرة ، وهى اتفاقية العملة الصعبة وسياستها فى تسعير الحبوب ،
وموقفها من قانون الشركات الذى تقدم به النائب المحترم عطا عفيفى بك ،
وتحويلها لتصدير القطن — فهذه الموضوعات جميعها تمس حياتنا الاقتصادية
فى الصميم .

القرائية ، إنما ترى إلى نفس الهدف وهو زيادة أرباح كبار التجار
الماليين ، وتضييق الخناق على صغار الفلاحين والمزارعين . . . وبهذا
تحارب الحكومة الصدقية الفقر ، ولكن يظهر أنها تحارب فقر الأغنياء
لا فقر الفقراء .

عضوية الشركات :

وقد تقدم للنائب المحترم عطا عفيفي بمشروع قديم إلى البرلمان ، ونقول
قديم لأن عطا بك يتقدم به منذ سنة ١٩٣٨ . . ويرمى هذا المشروع الوطني فيما
يرمى إليه إلى الآن :

(١) عدم الجمع بين الوظائف العامة وعضوية مجالس الشركات .

(٢) عدم السماح للوزير السابق أن يعمل كمدير أو عضو مجلس إدارة الخ.
في شركة مساهمة تكفل لها الحكومة مزايا خاصة (شركة السكر أو قناة
السويس مثلا) إلا بعد إنقضاء ٣ سنوات لترك الوزارة .

(٣) عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة لأكثر من ٥ شركات
ولا لرياسة أو مركز العضو المنتدب لأكثر من شركتين .

لماذا نعتبر هذا المشروع وطنياً قيمياً ؟ لأن الجمع بين الوظائف العامة
وعضوية مجالس الشركات المساهمة معناه تأكيد خضوع الدولة لمصالح طبقية
خاصة — مصالح أصحاب الأعمال — ووصول نفوذ هذه الطبقة بشكل مباشر
إلى الآداة الحكومية ، وهذا يتعارض مع مصالح الطبقات الشعبية الكادحة ،
مصالح الفلاحين والعمال وصغار الأفراد المنتمين إلى الطبقات الوسطى ، ثم أن
السماح لعدد من الشخصيات البارزة أن تجمع بين عضوية ٣٢ شركة — مثل

حافظ عفيفى باشا - يزيد من الصفات الاحتكارية لبعض الشركات المساهمة ، ويفسح الطريق أمامها للتفاهم على حساب المستثمرين والوكلاء بتحديد الأسعار فى مستوى مرتفع وتحديد الأجور فى مستوى منخفض . وإذن فمحاولة إصلاح الحالة القائمة الآن يعنى محاولة تطهير الاداة الحكومية وعرقلة نشاط الاحتكارات وهذا فى صالح الطبقات الشعبية التى يتسكون منها جمهور شعبنا .

غير أن الحكومة الحاضرة لم تر مشروع عطا عفيفى بك بهذا العين بل حاولت - ونجحت - فى إرجاء النظر فيه حتى تتقدم هى بمشروعها . وأما الاعتبارات التى تقدمت بها فى هذا السبيل فعلامه واضحة تدلنا على العناصر الرئيسية فى هذا المشروع الحكومى ، فقد اعترضت على إقرار مجلس النواب لمشروع عطا بقولها : إن منع كبار الموظفين - والوزراء - من قبول المناصب فى مجالس الإدارة ، من أخص شئون التوظيف ، وأنه يقييد الحرية الشخصية ، فإذا أقرها البرلمان وجب تغيير الدستور إذن ، فمشروع الحكومة لن يخل بشئون التوظيف ولن يقييد الحرية الشخصية . . إنه سترك الحالة الحالية كما هى الآن . . وسيعطى الصفة القانونية للتداخل للظالم بين الدولة وكبار الرأسماليين . وبهذا الشكل استغلت الوزارة الحاضرة - مرة أخرى - الشعارات الديموقراطية مثل الحرية الشخصية فى سبيل قتل الديموقراطية ذاتها ، فى سبيل تقوية الاحتكاريين وكبار المالىين الذين تبقى د حريتهم الشخصية ، وشعبنا فى حالته الراهنة من الفقر والمرض والجهل .

* * *

إن السياسة الجائزة التى تتبعها الحكومة إزاء الطبقات الشعبية ، إزاء الفلاحين والعمال وإزاء صغار الموظفين وصغار التجار والصناع ، وإزاء المثقفين الأحرار ، تجعل محاربة الجهل والمرض والفقر ، التى أعلنتها الحكومة خداعاً

وكذباً وتضليلاً . إنما نؤيد هؤلاء النواب والكتاب الوطنيين الذين عارضوا سياسة الحكومة في البرلمان ، وخارج البرلمان والذين نجحوا في فضحها وكشف الستار عنها . ولكن اعتقادنا الراسخ أن هذا لا يكفي ، وإنما يجب أن تتغير السياسة الحكومية بأكملها ، وأن تتغير الحكومة بأكملها ، فلن نسعد الفلاحين والعمال وصغار المتوسطين إلا بحكم شعبي صحيح ، يمثل مصالح الشعب ويستجيب لها ،

(صادق سعد)

(السنة الأولى - العدد الثلاثون - ١٧ / ٤ / ١٩٤٦)

حول اتفاقية الطيران

(لا مركز ممتاز للاستعمار)

جاءت حكومة العمال إلى الحكم على أساس . . . باج . . . يسمح بالاشتراكية .
 وكان من أهم ما تضمنه هذا البرنامج تأهيل الاحتكارات البريطانية الكبرى ،
 بما فيها خطوط المواصلات البرية والجوية والبحرية . وبصرف النظر عما
 حققته الحكومة البريطانية الحالية من هذا المشروع ، فإنه يهدد احتكاراً من
 الاحتكارات البريطانية للطيران وهو (شركة الخطوط الجوية الامبراطورية لما
 وراء البحار) التي بذلت أقصى جهودها لتوجد منافساً لها من هذا التهديد
 ولتترب من التأهيل بشكل أو بآخر . وما هي الآن وجدت ذلك المنفذ
 وحقت هذا التهرب ، وذلك بأن تحول جزءاً من شبكتها الجوية - وهو الجزء
 الذي يتخذ مصر محوراً له - إلى شركة مصرية للطيران ، فلا يطولها التأويل
 الحكومي البريطاني . واتفاقية الطيران التي وقعتا الحكومتان المصرية والإنجليزية
 أخيراً تضع الصيغة النهائية لذلك كله ، فتجلبط مساعي الشعب البريطاني الساج
 في كفاحه لنقل مصادر الثروة الوئيسية من أيدي الإحتكاريين البريطانيين
 إلى سيطرة الدولة الإنجليزية . وليس أدل على ضعف حزب العمال البريطاني
 أمام نفوذ هذه الحفنة الصغيرة من الإحتكاريين - بل قل ليس أدل على تمسك
 هذا الحزب معهم - أن تعمل الحكومة البريطانية ذاتها على إنقاذ ما يمكن إنقاذه
 من شركة الخطوط الجوية الامبراطورية ، فتوقع إتفاقية الطيران الأخيرة نفسها .
 ولا شك أن هذا العمل يكشف مرة أخرى عن الحقيقة الواضحة التي أذهرتنا
 (الفجر الجديد) أكثر من مرة ، وهي أن حزب العمال البريطاني لا يمثل المصالح
 الجوهرية للطبقة العاملة البريطانية ، وأنه لا يتمسح بمسحة الاشتراكية إلا
 لتضليل الجماهير الكادحة الإنجليزية ولحماية مصالح الإحتكاريين الكبار من
 ضغط هذه الجماهير الكادحة .

غير أن لهذه الإتفاقية وجهاً آخر ، وهو خاص بمصر . فهي تربط شركة مصر للطيران بشركة الخطوط الجوية الإمبراطورية في تأسيس شركة مصرية جديدة تشترك الشركتان — الإنجليزية والمصرية — فيها ، وقد تشبه واضعوا الإتفاقية إلى أن نقادها سوف يجدون هذا في إخضاعا للاقتصاد المصري إلى الرأسمالي البريطاني ، فنصت الفقرة الأخيرة للاتفاقية على أنه .

« يدير الشركة مجلس إدارة من الجمعية العمومية لشركة مصر للطيران وشركة الخطوط الجوية الإمبراطورية لما وراء البحار . ويتألف من ٧ مديرين ، أربعة مديرين مصريين تقترح شركة مصر للطيران إنتخابهم — والثلاثة الباقون تقترح شركة الخطوط الإمبراطورية إنتخابهم . ويعين أحد المديرين المصريين الأربعة رئيساً لمجلس الإدارة .

وهذا الشكل أعطيت الأولوية للمصريين . أو أعطيت رسمياً على الأقل . فان الاتفاقية لم تعص صراحة على نسبة الرأسمال التي تساهم بها كل من الشركتين وأغلب الظن أن الرأسمال الإنجليزي سوف يكون الغالب ، كما أن لهذا الرأسمال الإنجليزي وسائل لإكراه وضغط على الاقتصاد المصري — أهمها القوات المسلحة التي تحتل بلادنا . وهذه كلها ليست في يد الرأسماليين المصريين الكبار . ولكن هل يعني هذا أن الاتفاقية وقعت من الجانب المصري تحت الضغط الشديد والإرهاب المستمر ؟ هذا ما لا نعتقد ، إذ أنها ليست بالتعاقد الاقتصادي الوحيد بين الرأسمال المصري وبين الأجنبي . فقبل هذا رأينا إتفاقاً غير حكومي قد تم بين شركة مصر للغزل والنسيج في المحلة وشركة الغزل الأهلية — ذات الرأسمال الأجنبي بالاسكندرية — حول تحديد سعر الخيوط القطنية في السوق المصري . كما أن الحكومة المصرية — النقراشية والصدقيه — قد وقعت إتفاقية العملة الصعبة قبل ذلك مع الحكومة البريطانية . إذن فليست إتفاقية الطيران شيئاً جديداً في الحياة الاقتصادية المصرية . وإنما ، وإن دلت على شيء ، فإنها

تدل على ترابط المصالح بين الرأسمال المالى المصرى - التابع لبنك مصر - والرأسمال المالى الإنجليزى . وهذا يعطى المعنى الصحيح للفظ (المشاركة) الذى كثر استعماله من الجانب البريطانى فى هذه الشهور الأخيرة ، والذى يعنى فى حقيقته مشاركة المصالح والأرباح بين كبار الرأسماليين - ومن ثمة السياسة الحالية - المصرية والإنجليزية .

. . .

ولذلك يجب علينا ألا نأخذ كلمة (المشاركة) بشكل كامل دون أن نراعى أن المجتمع المصرى والإنجليزى منقسم إلى طبقات . وقد كتب الدكتور محمد مندور فى جريدة الوفد المصرى (بتاريخ ٨ - ٥ - ١٩٤٦) يقول .

أن مصر ليست لها مصالح فى إنجلترا ، وأن الإنجليز هم أصحاب المصالح فى مصر . فاية مشاركة يريدون أن يتخذوها مبرراً لاستعمارهم لمصر وسيطرتهم على مصادر الثروة فيها ؟

أفتأ نرى أن هذا التعبير غير دقيق . فصحيح أن الطبقات السكادحة المصرية لا مصالح لها فى إنجلترا ، والطبقات السكادحة اليريطانية - بالمثل - لا مصالح لها فى مصر . ولكن كبار الرأسماليين الإنجليز يحكمون الترابط المالى الذى بين الرأسمال المصرى والإنجليزى الكبير . وهذا ما يجب ألا ننساه .

أما مكان مصالح الشعب المصرى السكادح من كل هذا ، فهو شئ آخر . بل أن هذه المصالح تعارض مصالح كبار الرأسماليين المصريين وتناقضها على خط مستقيم . فاتفاقية مثل هذه تقوى الاحتكار فى بلادنا ، ونمكن الرأسمال الاجنبى من السيطرة على مرافقنا الأساسية أكثر من ذى قبل . ومن ثمة ، فإنها سوف توجد مسلطاً سهلاً - ولكنه خفى - للنفوذ البريطانى على الدولة المصرية

وسياستها . ونقول سهلاً لأن هذا النفوذ سيتمحقق خلال قبضه الرأسمالية المصرية الكبيرة على تلك الدولة . وأن توقيع تلك الاتفاقية في ذات الوقت تقريباً الذي تعلن فيه بريطانيا استعدادها للجلاء عن مصر لئلا دلالة على أن الاستعمار البريطاني يفهم تمام الفهم قيمة هذه المناورة ، وأنه ينقل شكل سيطرته على مصر من الوجهة العسكرية إلى الوجهة الاقتصادية البحتة . وهذا ما لاحظته جريدة « الديلي ووركر » (الإنجليز) الشيوعية التي كتبت تقول .

(أنه بينما ينتهي الاحتلال العسكري تحقيقاً لرغبات البلاد فإن السيطرة الاقتصادية ستبقى كما هي .

. . .

أما الوطنيون المصريون المخلصون ، فقد تنبهوا إلى هذا كله ، ورعوا أن سيطرة الاستعمار على مصر سوف تحاول أن تجد منفذاً لها في الاتفاقات الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية التي قد تبرم بين الحكومة المصرية وبين الاستعمار البريطاني . ولذلك فهم ينادون (لا مركز ممتاز للاستعمار وإنما الجلاء العسكري دون قيد أو شرط) . أما وقد أعطى هذا المركز الممتاز - وسيعطى غيره - فهذا يفهمنا أو الكفاح ضد الاستعمار البريطاني ليس بكاف ، وأنه يجب أن يرتبط أشد الارتباط بالكفاح ضد شريكته الرجعية المصرية ، أي في سبيل ديمقراطيه حقيقية تسود بلادها .

صادق سعد

(السنة الأولى - العدد ٣٤ - ١٥ / ٥ / ١٩٤٦ - ص ١٢ ، ٢٢)

نريد حلاً وطنياً ديموقراطياً

المكافحة البطالة

تفشيت البطالة في صفوف العمال المصريين ، فهناك ربع مليون أو أكثر من العمال الذين كانت تستخدمهم السلطات العسكرية ، فطردوا بسبب إقفال معظم المصانع والورش الحربية . وهناك عدد ليس بمعلوم من العمال الآخرين الذين كانت تستخدمهم الشركات والمصانع الأهلية التي ازدهرت أثناء الحرب، ولكنها الآن لا تستطيع منافسة البضائع الأجنبية التي أضحت تتدفق على الأسواق المصرية . وبدأت الصيحات تتعالى من جميع النواحي ، تنذر بالخطر الذي يهدد مصر . ومن الغريب — بل ليس بغريب في الحقيقة — أن الغالبية الكبرى من الصيحات هذه تبرز نقطة واحدة ، وهي أن هؤلاء العمال العاطلين — ومن سيلتحق بجميوسهم فيما بعد حتماً — يمثلون منبعاً فائراً من السنخ والضجر . وأن مشكلتهم إن بقيت بدون معالجة إنما قد تسبب ثورة أو ثورات في بلادنا . فباسم الأمن العام — وباسم تقاليدنا العريقة التي يتهددها خطر، الانفكار الجديدة، تطالب الجهات الرسمية وغير الرسمية أن يتم أولاً الأمر بهذه المشكلة . إذن . فليس العنصر الإنساني الحي هو الذي تفوجه إليه الأنظار الرسمية أو الشبهية بالرسمية . ليس كون هؤلاء العمال من المصريين ومن بنى وطننا الذي يستاهل الاهتمام حسب هؤلاء . وليس سببه أن العمال العاطلين جائعون سوف يموتون من الحرمان هم وعائلاتهم . وإنما المهم في نظر الجهات الرسمية والشبهية بالرسمية . حقاً ، أننا إذا كنا لا نزال نحتاج إلى دليل على احتقار حكومتنا وصحافتنا الكبرى والأحزاب الفاشية لشعبنا وكادحيه — فهناك هذا الدليل !

* * *

وبما أن هذا الاحتقار للشعب ، وهذا التخوف منه هما مصدر التفسير لدى هؤلاء ، فينتج بالضرورة أن اقتراحاتهم وأعمالهم جميعاً تستهدف مرمى

واحداً لا ثانى له ، وهو ستر الحقائق والإسراف في الوعود الخلافة التي لا تشفى غليلاً . كل هذا في سبيل إسكات السخط وكبت الضجر وتنحية المشكلة جانبا . إذ أن جوع العاطلين وحرمانهم أمر ثانوى - وعادى جداً بالنسبة لاساستنا الرجعيين ..!

هذه لجنة مكافحة البطالة - التي كونتها الوزارة الصديقة الحاضرة - تجتمع في يوم ١٢ الجارى وتصدر قرارات . وإذا بها تيكاد تنحصر في تشجيع الصناعة والإنتاج - لا الاستهلاك - وفي إلغاء غلاء المعيشة وفي توزيع مئة ألف جنيه على المتعطلين . مئة ألف جنيه . . . ولكن هذا يعنى ثلاثين قرشاً تقريباً للمتطلين الحاليين - في السنة - فهل يمكن اعتبار هذا القرار شيئاً يخرج من نطاق الخداع والتضليل ؟

وهذه مجلة المصور ، - (أليس رئيس تحريرها من الوطنيين ، ؟) - تنادى برجوع ثلث المتعطلين - وهم غير الفنين أو الفعلة - إلى الريف ، ففيه د مقسع للجميع ، . . إن الفلاح المصرى لا يعمل في المتوسط إلا خلال ثلث السنة ، إنه فقير يتضور جوعاً ، مريض بالحمى الراجعة . ومع ذلك تؤكد المصور ، أن في الريف مقسعا للجميع .. ما في ذلك شك !

وكنا نعتقد أن للتضليل حدوداً والخداع الكاذب مجالا لا يتعداه المصرى ذي مخاطب مواطينيه . ولكننا كنا مخطئين . فمجلة د مصر الفتاة ، تنشر في غلافها كلمة بعنوان د العمال - العمال - إفسحوا الطريق لمصر الفتاة ، تقول فيها :

د توشك البلاد أن تعرض لعاصفة جاعحة تشنها العمال المتعطلون وتشنها طبقات السكادحة التي بلغ الوعى الاجتماعى عندها الآن حداً يصل إلى مرحلة خطر . . مصر الفتاة هي وحدها القادرة على القيام بالثورة في غير حاجة إلى

إراقة الدم . وهى وحدها للقادرة على إحداث الانقلاب المنشود لمصلحة العمال والطبقات السكادحة . . .

الوعى الاجتماعى خطر عند مصر الفتاة ، فما علينا إلا أن نسلم لها مقاليد الحكم -- وطبعاً -- نسلمها فى الوقت ذاته إلى أصدقائها من بقايا الاستعماريين الفاشيين الذين كانوا ألماناً وإيطاليين بالأمس وأصبحوا إنجليز اليوم . وبصرف النظر عن استطاعة مصر الفتاة القيام بما يتفق ومصلحة العمال والسكادحين (وقد رأينا مثالا لذلك فى أوروبا الفاشية) ، فواضح وضوح الشمس فى النهار أن مصر الفتاة لا تطالب بحلول واضحة لمصلحة العمال ؛ وإنما تطالب بحل واحد غامض ، وهو وجودها فى رأس الحكم على وطننا . إن الأجسام الجامعة العارية من عمالنا المتعطلين ومن كادحينا المظلومين ليست إلا جسر فى العقيلة الفاشية . جسراً تريد مصر الفتاة أن تعبر عليه بقدمها لتصل إلى ديكتاتوريتها على العمال وسائر السكادحين المصريين .

* * *

هناك - للبطالة المتعاطمة الآن - سريان رئيسيان ، نستطيع التفريق بينهما ولو أنهما غير مفصلين .

أما السبب الأول ، فهو إقفال بعض المصانع ونقل بعضها أيضاً إلى الاسكندرية . ويترتب على ذلك العمل الواعى - من جهة أصحاب تلك المصانع - تشريد العمال فى شبرا الخيمة . وما من شك أن هذا العمل تحت قيادة الاتحاد المصرى للصناعات ، أما له من تنسيق وانسجام . وغرضه تفكيك الكتلة العمالية التى تجتمع فى الأحياء الصناعية فى القاهرة . هذا التفكيك الذى ترمى إليه الحكومة عندما حلت نقابة عمال النسيج الميكانيكى سنة ١٩٤٥ بأمر إدارى . ولا يوجد حل عملى لهذه الحالة إلا كفاح العمال - وتأييد جميع الوطنيين المخلصين

واحداً لا ثانى له ، وهو ستر الحقائق والإسراف في الوعود الخلافة التي لا تشفى غليلاً . كل هذا في سبيل إسكات السخط وكبت الضجر وتنحية المشكلة جانبا . إذ أن جوع العاطلين وحرمانهم أمر ثانوى - وعادى جسداً بالنسبة لاساستنا الرجعيين ..!

هذه لجنة مكافحة البطالة - التي كونتها الوزارة الصديقة الحاضرة - تجتمع في يوم ١٣ الجارى وتصدر قرارات . وإذا بها تيكاد تنحصر في تشجيع الصفاة والإنتاج - لا الاستهلاك - وفى إلغاء غلاء المعيشة وفى توزيع مئة ألف جنيه على المتعطلين . مئة ألف جنيه . . . ولكن هذا يعنى ثلاثين قرشاً تهريباً للمتعطلين الحاليين - فى السنة - فهل يمكن اعتبار هذا القرار شيئاً يخرج من نطاق الخداع والتضليل ؟

وهذه مجلة « المصور » - (أليس رئيس تحريرها من « الوطنيين » ؟) - تنادى برجوع ثلثى المتعطلين - وهم غير الفنيين أو الفعلة - إلى الريف ، ففيه « متسع للجميع » . . . إن الفلاح المصرى لا يعمل فى المتوسط إلا خلال ثلث السنة ، إنه فقير يتضور جوعاً ، مريض بالحى الراجعة . ومع ذلك تؤكد « المصور » أن فى الريف مقسماً للجميع .. ما فى ذلك شك !

وكنا نعتقد أن للتضليل حدوداً والخداع الكاذب مجالاً لا يتعداه المصرى إذ يخاطب مواطنيه . ولسكننا كنا نخطئين . فمجلة « مصر الفتاة » تنشر فى غلافها كلمة بعنوان « العمال - العمال - إفسحوا الطريق لمصر الفتاة » تقول فيها :

« نؤشك البلاد أن تتعرض لعاصفة جاعحة تشنها العمال المتعطلون وتشنها الطبقات الكادحة التى بلغ الوعى الاجتماعى عندها الآن حداً يصل إلى مرحلة الخطر . . مصر الفتاة هى وحدها القادرة على القيام بالثورة فى غير حاجة إلى

لإراقة الدم . وهى وحدها القادرة على إحداث الانقلاب المنشود لمصلحة العمال والطبقات الكادحة . . .

الوعى الاجتماعى خطر عند مصر الفتاة ، فما علينا إلا أن نسلم لها مقاليد الحكم -- وطبعاً -- نسلمها فى الوقت ذاته إلى أصدقائها من بقايا الاستعماريين الفاشيين الذين كانوا ألمانا وإيطاليين بالأمس وأصبحوا إنجليز اليوم . وبصرف النظر عن استطاعة مصر الفتاة القيام بما يتفق ومصلحة العمال والكادحين (وقد رأينا مثالا لذلك فى أوروبا الفاشية) ، فواضح ومنوح الشمس فى النهار أن مصر الفتاة لا تطالب بحلول واضحة لمصلحة العمال ؛ وإنما تطالب بحل واحد غامض ، وهو وجودها فى رأس الحكم على وطننا . إن الأجسام الجامعة العارية من عمالنا المتعطلين ومن كادحينا المظلومين ليست إلا جسر فى العقيلة الفاشية . جسرا تريد مصر الفتاة أن تعبر عليه بقدمها لتصل إلى ديكتاتوريتها على العمال وسائر الكادحين المصريين .

* * *

هناك - للبطالة المتعاظمة الآن - سببان رئيسيان ، نستطيع التفريق بينهما ولو أنهما غير مفصلين .

أما السبب الأول ، فهو إقفال بعض المصانع وتقليص بعضها أيضاً إلى الاسكندرية . ويترتب على ذلك العمل الواعى - من جهة أصحاب تلك المصانع - تشريد العمال فى شبرا الخيمة . وما من شك أن هذا العمل تحت قيادة الاتحاد المصرى للصناعات ، أما له من تنسيق وانسجام . وغرضه تفكيك الكتلة العمالية التى تجتمع فى الأحياء الصناعية فى القاهرة . هذا التفكيك الذى ترمى إليه الحكومة عندما حلت نقابة عمال النسيج الميكانيكى سنة ١٩٤٥ بأمر إدارى . ولا يوجد حل عملى لهذه الحالة إلا كفاح العمال - وتأييد جميع الوطنيين المخلصين

لهم في سبيل فتح النقابة من جديد وفي سبيل إيجاد حكم ديموقراطى سليم في مصر
حكم لا يظلم العمال والكادحين الآخرين .

وأما السبب الثانى . فهو الأزمة التى بدت بوادرها في مصر الآن . فقد
ازدهرت الصناعة المصرية أثناء الحرب بسبب الاستهلاك الضخم الذى كانت
تمثله الجيوش الحليفة في وطننا ، وبسبب اختفاء المنافسة الخارجية للإنتاج
المصرى . أما الآن ، وقد زالت هذه الظروف الاصطناعية ، فلا يوجد أمام
الإنتاج المحلى إلا استهلاك ضعيف ، هو استهلاك الجماهير الفقيرة من العمال
والفلاحين . أنعمى هذا أن تلك الجماهير ليست محتاجة إلى بضائع تستهلكها ؟
كلا ؟ ، وإنما يعنى أنها لا قدرة لها على استهلاكها . أيعنى هذا أيضاً أنه لا يمكن
استغلال ثرواتنا الطبيعية بدرجة أكبر من الحد الذى وصلنا إليه الآن فنوجد
عمالا للمتعطلين ؟ كلا . وإنما يعنى أن استغلال هذه الثروات قد لا يؤتى بأرباح
كافية لاصحاب الاموال في مصر ، وأنه لا يمكن تحقيقه لأنه يمثل تنافساً للاستثمار
يخشاه لأنه يخشى على أرباح المخكرين .

إذن . فالحل العملى لهذا السبب الثانى للبطالة مزدوج :

١ — رفع مستوى المعيشة عند الجماهير الشعبية برفع الأجور وإنقااص
ساعات العمل وسن التشريع الاجتماعى ، وفتح الإمكانيات المادية والثقافية
على العموم للجميع .

٢ — قيام الدولة بالمشاريع العمرانية الكبرى (كهربة خزان أسوان ،
شق الترع وتعبد الطرق ، وبناء المدارس والمستشفيات . . الخ) .

أما والحكومة الحاضرة حكومة رجعية ، فهي لن تحقق أبداً الشطر
الاول ، ولن تحقق حتى أقل منه (مثل إعانة البطالة) . أما والاستعمار
جائهم على صدورنا ، فلن يتحقق الشطر الثاني . فلا حل لمشكلة البطالة
إلا بالاستقلال والديموقراطية !

صادق سعيد

(السنة الأولى - العدد ٣٥ - ٢٢ / ٥ / ١٩٤٥ - ص ١٢ ، ١٣ / ٢٣)

جلاء اقتصادى ام ديمقراطى

كنا قد فتحنا باب المناقشة عن « الجلاء الاقتصادى » ، ثم توقفنا عن النشر في هذا الموضوع بسبب المناقشات التى حدثت بين بعض زملاء لتصفية الآراء . وقد تقدمت هيئة تحرير « الفجر الجديد » ، بتقرير عن هذا الموضوع نشره فيما يلى بعد إضافة بعض النقاط التى أثارها زملاء آخرون .

تعريف :

ينبغى أن نعرف كلمة الجلاء قبل أن نبدأ فى مناقشة الجلاء الاقتصادى أو العسكرى الخ . . . وطبيعى أنه يجب ألا نأخذ تعريفاً لكلمة الجلاء ما قد يفهمه بعض الناس - وخاصة المتقدمين - منها بسبب التفسيرات الخاصة التى أعطيت لهذا اللفظ ، وإنما يجب أن نأخذه كما هو وكما يفهم منه فى اللغة العربية الشائعة .

ما هو الجلاء ؟ الجلاء معناه الترك والمغادرة ، إذن . فالجلاء العسكرى معناه أن يغادر الجنود الأجانب بلادنا ، بعرف للنظر عما يتركه هؤلاء الجنود فى وطننا من بقايا الاستعمار ومآثره . وكذلك الجلاء الاقتصادى معناه أن يغادر مصر للاقتصاد الأجنبى الذى تطفل على الاقتصاد الوطنى . وكل ذات الشئ عن الجلاء السياسى أو الإدارى أو الثقافى . الخ .

(الجلاء الاقتصادى) شعار خاطىء :

ونسلم أولاً وقبل كل شئ بان أساس الاستعمار أساس اقتصادى . بمعنى أن توظيف رؤوس الأموال ، والاستيلاء على الثروات الطبيعية فى البلاد المستعمرة ، والتحكم فى التصدير والاستيراد ، واعتصار الطبقات السكادحة فى البلاد المستعمرة والتابعة ، هذا كله أساس الامبريالية ، كما أنه أيضاً السبب الجمهورى - فى التحليل الآخر - لتصرفات الاستعمار فى الخطوط العامة لسياسته

وطبيعى أن هذا ليس بغريب على تفكيرنا المادى. فإننا نعتقد أن عموم الحوادث الاجتماعية لها أساس اقتصادى — فى التحليل الأخير أيضاً — وأن الاستعمار والامبريالية لهما من الحوادث الاجتماعية العامة ، فيخضعان لذات القانون المادى الذى تؤمن به سمحته .

وعليه فالذى يهدف إليه الاستعمار البريطانى فى قبضته على مصر هو أيضاً ذو أساس اقتصادى فى المحل الأول . إن الاستعمار البريطانى قد وظف أموالاً هائلة فى البنوك والبيوتات التجارية . وهو يريد شراء المواد الخام التى تنتجها بلادنا بـ ٥٠ ٪ وهو يريد أن يبيع لنا منتجاته المصنوعة بـ ٢٠ ٪ . وأن يستفيد من التوسط فى تجارتنا الخارجية والداخلية . ولكن القبضة الاقتصادية لم تكن كافية للاستعمار البريطانى كي يضمن أرباح كبار الاحتكار بين الانجليز ولذلك لجأ إلى الاحتلال العسكرى . وهنا يظهر قانون آخر للنظرة الماركسية للحوادث الاجتماعية ، ألا وهو الجدلية ، فإن الاحتلال العسكرى يختلف عن القبضة الاقتصادية ولكنه ظهر بالضرورة بعد ظهور تلك القبضة الاقتصادية .

ويجب الإضافة إلى ذلك أن القوات المسلحة الانجليزية لا تحمى فقط الاحتكارات الاجتماعية فى بلادنا ، وإنما تحمى أيضاً مصالح بعض الفئات التى تتدخل مع مصالح الاستعمار . إن القوات المسلحة البريطانية تحمى أيضاً الرجعية المصرية من ضغط الطبقات السكادحة الاقتصادى والسياسى (بالدرجة الأولى) .

ونحن نريد أساساً أن نرفع مستوى معيشة الجماهير الشعبية المصرية . أى أن هدفنا بمعنى التحليل الأخير . هو هدف اقتصادى . وفى سبيل هذا نرى وجوب تمكين تلك الطبقات الشعبية من التأثير القوى على دولاى الحكومة والدولة (وهذه هى الديمقراطية) حتى تفسح المجال لتحقيق حكم الأغلبية الصحيح .

ولكن هناك خطوات مباشرة يجب أن نخطوها وأن ندعو إليها في سبيل رفع مستوى الجماهير الشعبية . فالذى يقف عقبة كأداء في هذا السبيل هو الاستعمار بقبضته على بلادنا وبوسائل الإكراه الضخمة التى فى يده والتى يستعملها ضد الحركة الشعبية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر : ولذلك يجب علينا أن نكافح الاستعمار وأن ندعو إلى الكفاح ضده حتى نزيل تلك العقبة الرئيسية فى سبيل الديمقراطية المصرية .

إذن فشعارنا هو التحرر من الاستعمار بشتى نواحيه . وواضح أن التحرر من الاستعمار من الناحية العسكرية هو جلاء القوات المسلحة الأجنبية عن بلادنا . وأن هذه القوات العسكرية فى يد الحكومة البريطانية وتحت سلطتها . ولذلك يمكننا أن نطالب هذه الحكومة بإجلاء قواتها عن مصر وأن نوجه كفاحنا هذا للتوجيه . ولذلك فمن الممكن أن نطالب الحكومة المصرية بأن تعرض هذه المسألة على منظمة الأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن ، وأن نوجه كفاحنا هذا التوجيه أيضاً .

ولكن للاستعمار فى بلادنا ناحية أخرى ، مهمة - بل هى كما قلنا الناحية الجهورية والسبب الرئيسى لتبعية مصر لبريطانيا العظمى - ألا وهى الناحية الاقتصادية . وقد عبر التقدميون عن ضرورة التحرر من التبعية الاقتصادية للاستعمار باتخاذهم شعاراً خاصاً - هو موضع المناقشة الآن - وهو « الجلاء الاقتصادى » .

حقاً إننا نريد أن نتحرر من قبضة الاستعمار البريطانى على بلادنا من الناحية الاقتصادية . ولكن هناك طريقتين يمكن السور فيهما للوصول إلى هذا الهدف . أما الطريقة الأولى فهى أن نطرد رؤوس الأموال الأجنبية ، بمعنى أن نعوض الاحتكارات الكبرى بأى طريقة من الطرق ، أو حتى أن تطرد بشكل غامض

(كما يدعوا إليه الفاشيون) . ونحن التقدميين المصريين لا نقبل هذه الطريقة ، بل نريد الطريقة الأخرى ، وهى الاستيلاء على الاحتكارات الأجنبية - وغير الأجنبية - الكبرى . إذن ، فنحن لا نريد الجلاء الاقتصادي ، وإنما نريد تحكم الدولة فى الاحتكارات الكبرى .

وهذا عنصر من عناصر برنامج كامل يقع تحت عنوان كبير وهو : بناء الديمقراطية فى بلادنا ، وواضح أن المطالبة باستيلاء الدولة على الاحتكارات الكبرى يجب أن تكون مرتبطة أشد الارتباط بالعناصر الأخرى التى يقتضى تحقيقها بناء الديمقراطية المصرية ، منها رفع رفع مستوى المعيشة ، وتوسيع التمثيل الشعبى وإطلاق حرية التنظيم السياسى الخ .

وهنا يقسم البعض : هل المطالبة بالديموقراطية منفصلة عن المطالبة بالجلاء العسكرى ؟ طبعاً لا ، وهذا لسببين :

(١) إن الرجعية المصرية متحالفة بشكل طبيعى مع الاستعمار البريطانى ، فالاثنان عدوان لنهضتنا الديمقراطية .

(٢) إن الكفاح فى سبيل الاستقلال والتحرر من الاستعمار ليس هدفاً أخيراً ، وإنما هو وسيلة - أو كما قلنا فيما يبق هو خطوة أولى - فى سبيل رفع مستوى الطبقات الشعبية .

ولذلك فنحن التقدميين المصريين نؤكد أن الاستقلال دون الديمقراطية استقلال ناقص ، لا يمكن أن يثبت . وأن الديمقراطية دون الاستقلال زائفة عرضة أشد التعرض لضربات الرجعية المصرية ولماورات الاستعمار البريطانى ، وهذا ما نراه اليوم وما رأيناه منذ سنة ١٩٢٢ إلى اليوم .

(الجللاء الاقتصادي) شعار مضر :

غير أن شعار ، الجللاء الاقتصادي ، ليس خاطئاً فقط ، بل أنه مضر أيضاً .
بمعنى أنه يحدث تحويراً في كفاحنا الوطني ويضع أمام الجماهير الشعبية والمفاضلين
أهدافاً وهمية ضالة .

(ا) قد رأينا أن هذا الشعار خاطئ . ، وأن الفاشيين يستعملونه بغية
تجميع مطالبنا الوطنية . فإذا تسكنا بمطالب الجللاء الاقتصادي - وهو مطلب
خاطئ - خدمنا الفاشيين خدمة مباشرة بدلاً من أن نكشفهم .

(ب) أن ضم الجللاء الاقتصادي - والمقصود هو التحرر من القبضة الاقتصادية -
مع الجللاء العسكري ، معناه مواجهة الاستعمار البريطاني بهذا المطلب أى توجيه
كفاحنا في سبيل الديمقراطية الاقتصادية نحو الاستعمار ، فهل هذا صحيح ؟
لا ، لأن الكفاح في سبيل الديمقراطية الاقتصادية يجب أن يوجه نحو الحكم
المصري لا نحو الاستعمار .

ويظهر خطأ هذا الشعار وضرره من أننا نستطيع عرض قضيتنا الوطنية
على مجلس الأمن بمعنى أننا نستطيع مطالبة بالضغط على بريطانيا حتى تسحب
قواتها المسلحة من بلادنا . ولكن لا نستطيع ابداً أن نطالب مجلس الأمن بأن
يضغط على الاستعمار البريطاني فيجلى رؤوس أمواله عن مصر !

(ج) اننا قد رأينا أيضاً أن الجللاء الاقتصادي يعنى - في مفهوم النقديين -
التحرر من قبضة الاحتكار الأجني أى الديمقراطية من الناحية الاقتصادية .
ولكن المطالبة بهذه الديمقراطية يجب أن توجه إلى الحكومة المصرية . وأن
توجه إلى الحكومة المصرية ، وأن تجنيد الجماهير الشعبية الذى تستهدفه فدعوتنا
وشعاراتنا - لحو - موجه ضد الرجعية المصرية في هذه النقطة بالذات . ولكن
ربط التحرر الاقتصادي - بإعطاء لفظ الجللاء شعاراً له - مع التحرر من
الاستعمار ، هذا الربط يهمل الرجعية كمشكلة عن ضعف الديمقراطية في مصر .

إذن فهذا الربط يمنع أهدافاً خاطئة . فهو خطر على الحركة الوطنية .

(د) إن شعار « الجلاء الاقتصادي » ، إذ يقصد به التحرر من الاحتكار الأجنبي ، إنما يوجه ضد الاحتكار الأجنبي فقط ، ويهمل الاحتكار المصري . هذا في حين أننا لانعرف عنصرية في دعوتنا الديمقراطية ولا نفضل الاحتكار المصري على الاحتكار الأجنبي لا لسبب إلا لأنه مصري .

إذن . فالشعار الصحيح هو الاستقلال والديموقراطية .

بدون توقيع

(السنة الأولى — العدد ٣٨ — ١٢/٦/١٩٤٦ — ص ١١/١٢)

حول مشروع الميزانية

(التغييرات الاقتصادية للسياسة الصديقة)

السياسة الصديقة سياسة تم'اون مع الاستمرار وسياسة تقوية للفئات العليا من الطبقات الرأسمالية وسياسة تهرب ومأطلة من مطالب الطبقات الشعبية. وقد أودعت الوزارة مكتب مجلس النواب بياناً عن مشروع ميزانيتها فكان تعبيراً صادقا لنشاط الحكومة الحاضرة .

يختار قارئ البيان أول وهله ، إذ يخيل له أن هذا البيان لم يصدر عن خطة اقتصادية أو مالية موحده . فالموضوعات المتقاربة مشتملة متناثرة غارقة في بحر من الالفاظ المائعة عن (جد الوزارة في إصلاح هذا أو ذاك . ولذلك يضطر باحث البيان الوزاري أن يرتب المسائل الممتازة ترتيباً من جديد . وحينئذ تظهر حقيقة مشروع الميزانية دون ما جهد أو عناء .

فالساسة الاقتصادية المصرية فيما يخص علاقاتنا الخارجية — وخاصة علاقاتنا مع الاستعمار البريطاني — تمس نقطاً جوهرية ثلاث ، ألا وهي الارصدة الاسترلينية والعمله الصعبة والقطن . وقد قتل الناس هذه النقطة بحثاً فافضح بجلاء أن السياسة الوحيدة التي يجب السير فيها بالنسبة إليها تتخلص فيما يأتي .

١ — تصفية الارصدة الاسترلينية ،

٢ — التحرر من إتفاقيه العمله الصعبة .

٣ — تحديد مساحة الأرض المزرعة قطعاً اعتماداً بشكل أساسى على احتياجات صناعة النسيج المصرية .

فإذا كان موقف الوزارة الحاليه من هذه الحلول فقال البيان (أنها تعنى)

بالنقطة الأولى وإنها (جادة في التحلل من قيود الثانية . أما عن القطن - وقد
أعترفت الوزارة أن المتبقي منه يساوى محصولاً سنوياً كاملاً - فلم يذكر البيان
إلا كلمات الأمل والثقة بالمستقبل . يستقبل من ؟ يجيب على هذا السؤال الفشاط
الوزارى العملى وهو القيام بقرض لتحويل شراء القطن ، أى أنقال ميزانية
الحكومة بدين جديد يدفع أرباحه المواطنون ويذهب فى جيوب البنوك الكبرى
والبيوت التجارى الضخمة - وخاصة الأجنبية - وفى جيوب كبار الملاك الذين
يزرعون قطناً . وأخيراً ، فعدم تحديد المساحة المزروعة قطعاً مع وجود
الاحتياطى الضخم فى الشون ، معناه البقاء على الحالة الحاضرة فى تجارتنا الخارجية
وعدم التحرر من قبضة الاستعمار البريطانى عليها . أن الطبقات الشعبية جائعة
تطالب بالخبز ومع ذلك نزرع قطناً زائداً عن حاجتنا ! وأن الاستعمار
البريطانى يخنق تجارتنا ومع ذلك لحكومة صدق باشا لانعالج الموقف إلا بألفاظ
الجد والاعتناء ! وما أشبه هذا كله بموقفنا من قضيتنا الوطنية الذى يتلخص فى
الإبقاء على الحالة القائمة وتغطية المماطلة والتسويق بالتصريح بأن الوزارة
تدخل المفاوضات الحرة من كل قيد .

. . .

ولا تمس السياسة الإقتصادية العامة - فى نظر الوزارة الحاضرة - غير
النهضة الصناعية وسوق الأوراق المالية وأوراق البنكنوت المتداول أما إصلاح
الأراضى البور ، وأما توزيع الأراضى الحكومية على الفلاحين ، وأما كهربة
أسوان ، فلا أثر على الإطلاق من هذا كله . ومع ذلك فترى الحكومة أن
أنهاض الصناعة يقوم على أساس تشديد السياج الجمركى - لا على أساس إنشاء
للنك الصناعى مثلاً لحماية متوسط أرباب الأعمال وصغارهم - وهى فى ذلك
تستجيب لمطالب اتحاد الصناعات كما وضحتها فى تقريره السنوى الأخير . وقد
أوضح البيان أن الحماية الجمركية ستخصص (للصناعات) التى تقوم على أسس

اقتصادية سليمة أى للصناعة الكبرى والاحتكارية . . .

وقد أهتم البيان بسوق الأوراق المالية اهتماماً خاصاً . فقد أصيب هذا السوق في الأيام الأخيرة بهبوط مستمر ، فوعد بأن (يدبر علاجاً لكل حالة طارئة للاحتفاظ بأولئك الذين استثمروا ما أذخروا من أموال في القراطيس المالية بشركات كدهم وتديرهم . أن هذه العبارة العاطفية لتدعوا إلى السخرية ، فهؤلاء هم كبار الرأسماليين والمضاربين في البورصة ، وهم لم يحصلوا على غنائمهم (بالكد والتدبير ، وإنما بالتلاعب والتخزين . ولا تعمل تدبيرات الوزارة بمحافظه على الأسعار العالية للقراطيس المالية إلا على إبقاء أسعار البضائع - ومن ثمة تكاليف المعيشة - مرتفعة أيضاً .

ونحن ، أن ربطنا هذا بإهمال الوزارة الواضح نحو التضخم الكبير الحال - إذ وصلت النقود المتداولة حسب البيان ذاته إلى ٤٨ مليون جنيه - وما ينجم عن هذا من تخفيض في قيمة العملة ومن ذلاء في مستوى المعيشة ، لو ربطنا هذه النقطة بالعنصرين السابقين لوجدنا أن الوزارة الصديقة تعمل (بجهده ونشاط على حماية الفئات العليا من الرأسماليين وعلى تشجيع جشعهم على حساب الشعب .

* * *

أما السياسة الاجتماعية لميزانية الدولة ؛ فقد مسها البيان الوزاري في مزرعة البرق ، فحدث عن خفض تكاليف المعيشة ومعاربة الفقر والمرض والجهل في فقرتين صغيرتين مهملتين . وقد أدعت الوزارة في الأولى أن خفض تكاليف المعيشة يأتي بتشجيع الاستيراد ونحن ، أن سلمنا جدلاً بهذا ، نجد أن الاستيراد مقيد أشد التقيد الآن بسبب إتفاقية العملة الصعبة ، وعلى هذا الأساس فلا ندري كيف تشجع الحكومة الإستهراء .

وعلى كل فتشجيع الاستيراد سوف يخفض أسعار البضائع - على شرط ألا يكون الاستيراد كله في أيدي الشركات الرأسمالية الكبرى - ولكن تكاليف المعيشة لن تنخفض إلا إذا ربطنا هذا الاستيراد بمصرين رئيسيين ، هما مرابطة الإقناج المحلي - وخاصة الزراعي - ومنع التلاعب في أسعاره وتخزينه من جهة ، ورفع مستوى الطبقات الشعبية من جهة أخرى . أما والإيجارات الزراعية لا تزال مرتفعة ، وأجور العمال الزراعيين لا تزال تافهة ، والحكومة لا تزال عاجزة عن معالجة البطالة ، فإن أدراج تشجيع الاستيراد تحت عنوان (خفض تكاليف المعيشة) لا يمثل إلا تضليلاً وخداعاً .

أما في (محاربة الفقر والمرض والجهل) فلم يجد البيان طريقاً إلا بإقامه الحمامات والمغاسل) . . . وهكذا انتهى دوله صدقي باشا بحملته المعروفة في مستنتمعات الصدقة والإحسان ، في حين أن شعبنا يطالب بحققة في الحياة الانسانية اللائقة به . وأن شعبنا يدرك يوماً بعد يوم أنه لن يحصل عليه إلا إذا ذهب صدقي باشا وحكمه .

صادق سهر

(السنة الثانية - العدد ٤١ - ٣ / ٧ / ١٩٤٦ - ص ٩ ، ١٨)

(٣)

في قضايا التحرر العربي والعالمي كفاح فلسطين الوطني الديمقراطي

ينجبه كفاح فلسطين الوطني الديمقراطي ، إلى الحصول على الاستقلال ، والتخلص من الطغيان الصهيوني ، وإقامة الديمقراطية السليمة فيها . وتنبه على فلسطين الآن ربح وطنية قوية لا فطن أنها عرفت مثلها من قبل . فمن أهم خصائص الحركة الوطنية الفلسطينية في الوقت الحاضر أنها قد نجحت في إيقاظ جميع طبقات الشعب العربي واستطاعت أن تستعين بقواه في الكفاح في سبيل تحرير فلسطين . ولا شك أن ألدشط طبقة من هذه الطبقات وأكثرها أهمية في الكفاح الوطني في فلسطين ، هي طبقة العمال العرب . فهي تعرف تمام المعرفة أن مستوى معيشتها لا يمكن أن يتحسن إلا إذا حكمت البلاد حكماً وطنياً غير خاضع للرأسمال الاجنبي أو الصهيوني . وهي تعرف تمام المعرفة أيضاً أن لها - كما لجميع الطبقات الشعبية الفلسطينية - حقوقاً سياسية ديمقراطية لن تحصل عليها إلا إذا حكمت البلاد حكماً وطنياً ديمقراطياً غير خاضع للرأسمال الاجنبي أو الصهيوني ، فتصدر جمعية العمال العربية بياناً حول أزمة البلدية ، تطالب فيه بانتخابات ديمقراطية للبلدية . وتستقبل الطبقة العاملة وفدها - الذي اشترك في مؤتمر النقابات الدولي بلندن ، استقبالا وطنياً رائعاً جعل جريدة الدفاع تقول بهذه المناسبة :

« قد تبين الحركة العاملة العربية لم تعد حركة محلية لاقيمة لها ولا وزن . وإنما غدت جزءاً لا يتجزأ من نضال البلاد في سبيل استقلالها وكيانها . »

وتطالب الحركة الوطنية في فلسطين بحق تنظيم النقابات العاملة . وبتفتح مدارس جديدة كثيرة ، لاسيما في القرى ، وبناء المستشفيات والملاجئ ، وبفرض الضرائب التصاعدية بحيث لا يرهق العمال والفلاحون وصغار الموظفين . والحركة الوطنية الفلسطينية لا تطالب فقط بهذه المطالب المادية لتحسين حالة الشعب ، بل تطالب

والدرجة الأولى بحكم ديمقراطى تمثيلى ، فالهيئات التمثيلية الوحيدة الموجودة الآن فى فلسطين هى البلديات ومع ذلك فقد مر على بلدية حيفا - مثلاً ١١ عاماً دون أن يعاد انتخاب أعضائها ، وكذلك بلدية الناصرة فقد بقيت ٨ سنوات لم تسع فى خلالها الحكومة لإعادة تأليف المجلس البلدى بواسطة الانتخابات الشعبية . وأما مسألة بلدية القدس التى حاولت السلطات أن تعين أعضائها تعييناً - فلا تزال حية فى الأذهان . هذا كله قد جعل الفلسطينيين المخلصين يطالبون بإيجاد مجلس نيابى . وهذه عصبية التحرر الوطنى فى فلسطين تقول أنها « تضع أمام الشعب العربى الآن ، هدف السعى لإيجاد مجلس نيابى فى البلاد يمثل الشعب تمثيلاً ديمقراطياً ويمكن لجميع السكان من الاشتراك فى إدارة شؤونه كخطوة تقربه أكثر فأكثر من هدفه النهائى ، الاستقلال والسيادة الوطنية » .

وأما الذى يشجع هذه الحركة الوطنية المباركة فهو الاتجاه الاممى العام اتجاه الشعوب إلى الاستزادة من الحريات الديمقراطية . وتعلق جريدة « فلسطين » على اندحار النازية الألمانية بقولها .

« ومن الدكتاتوريات المستترة ، حكم الدول القوية بالدول الصغيرة ، وتقييد التفكير والتعبير ، ونظم توزيع الثروة فى أشكالها الحاضرة » .
بينما تكتب جريدة الدفاع :

« نريد تجارة حرة واجتماعات حرة ورأياً عاماً حراً . نريد أن تستأنف الحكومة عملها جرياً على سياسة الكتاب الأبيض : نريد أن تحول ميزانية الحكومة الضخمة إلى تنفيذ مشروعات الإنشائى ليعم الرخاء ويستتب الأمن وتتوفر للجميع أولى ضروريات الحياة الشريفة » .

ومن أول ماتصطدم به الحركة الوطنية العربية - الصهيونية ، فالصهيونية حركة استعمارية لمست فى الواقع سوى شكل قديم جديد لتصدير الرأسمال والاستيلاء على الأسواق واحتكار أكثر ما يمكن من مصادر المواد الأولية

شركة ديورشلين كوهين للبحال ، على طرد عمال عرب من تلك المؤسسة لاسباب
إلا كونهم عربا . .

فالمهميونية تتصدع ويتمسك الشعب الفلسطيني بمطالبه التحريرية
الديمقراطية . وهل يمكن أن يقف -أائل دون تحقيق مطلب ذلك الشعب
الباسل ؟ .

وطنى

(العدد الثالث - السنة الأولى - ١٦ / ٦ / ١٩٤٥)

جامعة الدول العربية على ضوء موقفها

من مسأله سوريا ولبنان

استقبلت الشعوب العربية ببيان مجلس جامعة الدول العربية الاخير بدهشة بالغه . هذه الطنطنه الكبرى كلها وهذه الاجتماعات المتكررة وتلك الموائد وحفلات الشاي ، هذا كله لم يسفر إلا عن نتيجة بسيطة أحبطت بسياج غامض من السرية وتضمنت الاعتراف بالاعتداء الفرنسي وتسجيله .

لن نفيد الجامعة العربية شيئاً إذا استمرت على هذه الاسس الغامضة ، بل انها ستضر بالقضية العربية ضرراً بليغاً . فهذه القضية واضحة بسيطة لا تحتاج إلى لف ودوران . ولن تجدى الدبلوماسية الرقيقة التي تسير على قشر البيض في حين أن الشعوب العربية تستطيع أن تسير إلى الامام في قوة عظيمة قدستجيب لها الشعوب الأخرى وتؤيدها . أن القضية العربية تتلخص في كلمتين: الاستقلال والديمقراطية ، ونحن لم نعد في عصور الظلام حتى نقول مطالبنا بصوت خافت من أذن لاذن بل أن الظروف العالمية تمكنا من أن نجاهر بها .

أما الاستقلال ، فهو ما تطالب به جميع الشعوب العربية لأنها جميعاً واقعة في قبضة الاستعمار : سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، وفلسطين وشرق الأردن تحت رحمة الانتداب الانجليزي ، ومصر والعراق قيدتهما معاهدتان بانجلترا بأغلال ثقيلة ، وهل يجوز أحد أن ينفي أن (الخليفة) تضغط على حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو يستطيع أن ينكر كيف أثرت في حياتنا الاقتصادية ، وما هي ذى قد استقدانت منا ٣٥٠ مليون جنيه ، ما طلت وما تزال في ردها أو تحويلها . فنشل بهذا تمويننا ويقفز الغلاء مفسزة عالية وتشارك بنشاطها السياسي والاقتصادي في إبقاء شعبنا فقيراً .

تجاهلت الجامعة العربية الأوضاع الرئيسية للشعوب العربية فتناست أن

فلسطين تشكو من الانتداب والصهيونية معا ، وقررت استقلال البلاد العربية ثم سجلت ضمها في موقفها من مسألة سوريا ولبنان الاعتداء الفرنسي ، ولماذا ؟ لان الاستعمار الاجنبى يرى ضرورة ابقاء مسألة سوريا فى حدودها الضيقة حتى لا تصبح مسألة الشرق العربى كله ، وحتى تضغط على فرنسا ضغطاً شديداً . وفى نفس الوقت حرصت أن لا تشير مسألة سوريا الروح الوطنية فتدفع البلاد العربية مضالمة بما أحرزته سوريا من الاستقلال والسيادة والحكم الديمقراطى . حرصت حرصها الشديد لأن هذا كله يهدد مصالح الاستعمار ويهدد الشركات الاحتكارية الكبرى والهيئات (الثقافية ، الاستعمارية ، ويهدد كذلك المراكز (الاستراتيجية) التى يتمتع بها الاستعمار باحتلاله للبلاد العربية احتلالاً عسكرياً .

والمطلب العربى الآخر هو الحكم الديمقراطى . وكلا المطلبين - الاستقلال والديموقراطية - يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ويتبادلان التأثير المباشر . إذ أن الاستعمار قد ركز جهده دائماً وأبداً فى مطاردة كل حركة ديموقراطية دستورية والمصريون يعرفون تاريخهم - ويعرفون سياسه الوفاق بين غورست وحزب الامه التى أريد بها مناهضة الحركة الوطنية وقد كان شعارها (دائماً الاستقلال والبرلمان) والمصريون يعرفون أن بريطانيا أقدمت مذكرة لحكومتنا الحاضرة تطالب فيها بإبقاء (بعض قيود الاحكام العرفية ..)

ثم أن البلاد العربية جميعاً لاتزال متأخرة تأخرأ اقتصادياً واجتماعياً كبيراً والاستعمار يستغل هذا التأخر ، ويؤيد تأييداً عظيماً الطبقات الإقطاعية الكبرى وكبار الرأسماليين الذين يعضدون الرأسمال الاجنبى . لذلك تكون الحياة الدستورية فى البلاد العربيه مشلولة دائماً - إن لم تكن منعدمة تماماً فيعرف العراق نظام الحزب الواحد وتعرف مصر الاحكام العرفية أكثر مما تعرف

الحياة الدستورية ولا تجد فلسطين طريقاً خير للإضراب لتبين احتجاجها على ديكتاتورية الاستعمار .

أما جامعه الدول العربية ، فلم تفكر على الإطلاق في مطالب العرب الديموقراطي ، فكانت اتحاد دول — أى اتحاد طبقات حاكمة — ولم تكن اتحاد شعوب . وهل يمكن لميثه أن تكون شعبيه إن لم تصرح بتأييدها للديموقراطية تصريحاً واضحاً عالياً ؟

لا فائدة من أن تتجنب جامعه الدول العربية مطالب العرب الوطنيه والديموقراطيه بل الخطر كل الخطر من هذا التجنب خطر داخلي أولاً ، لأن البلاد العربيه فى درجات متفاوتة من الاستقلال والديموقراطية والجامعة — بإهمال هذا التفاوت — تصبح بمثابة قتل كبير يعرقل نهضة البلاد العربيه — انتقدمه — ولنا أن نسأل أليس هذا ما يريده الاستعمار ؟ وهناك خطر دولى عالمى ثانياً ، فالجامعة — بإظهار رضاها عن الحالة الراهنة وبما قرارها له — تشعر الشعوب الحرة بأن الشعوب العربيه أيضاً ترضى بالحالة الراهنة وتقرها ، فتفقد الشعوب العربيه بهذا الشكل تأييد تلك الشعوب الحرة لمطالبها التحريرية — ولنا أن نسأل أليس هذا ما يريده الاستعمار ؟

صادق سعد

السنة الأولى - العدد الرابع - ١ / ٧ / ١٩٤٥

كفاح الهند الوطنى الديوقراطى

« إن تطورات الموقف الحربى ذات خطورة كبرى بالنسبة للهند . ولكن الجماهير الهندية لن تتحقق إلا هذا إذا انقلب أساس العلاقات الهندية البريطانية إلى الاعتراف باستقلال الهند وإلى التعاون بين الأمم الحرة » .

(جواهر لال نهرو)

مر الاستعمار البريطانى فى الهند بثلاثة عهود متغير ، ولكلها متداخلة وتدل على اشتداد قبضة الاستعمار على الشعب الهندى اشتداداً نجم عنه نهضة الحركة الوطنية الهندية وتقوية ساعدها . وكانت الفترة الاولى — إلى منتصف القرن الثامن عشر — فترة نهب موارد الهند — ولاسيما ذهبها — يقوم بها وكلاء شركة الهند الشرقية . وكانت الفترة الثانية — إلى أواخر القرن التاسع عشر — فترة تجارة حقيقية بين الهند وبريطانيا تستخدم الهند فيها كسوق للمنتجات الصناعة الإنجليزية وتستغل كورود للمواد الخام — ومنها للقطن . وقد أدت هذه للعلاقات التجارية بين الهند وبريطانيا إلى تدهور صناعات النسيج الهندية وموتها لأن رسوماً تبلغ ٧٩ ، ٨٠ ٪ من القيمة كانت تفرض على المنسوجات الهندية فى حين أن المنسوجات الإنجليزية المصدرة إلى الهند تضاعف ٥٠ مرة خلال عشرين سنة . وأحسن دليل على نشاط تلك العلاقات التجارية وفوقها هو أن قيمة الأرز والقمح المصدرين من الهند إلى بريطانيا ارتفعت من ٨ ملايين سنة ١٨٧٧ إلى ٢٠ مليوناً سنة ١٩١٤ . ولعل خير دليل على نتائج ذلك النشاط التجارى قد ماتوا جوعاً فيما بين ١٨٧٥ و ١٩٠٠ .

أما الفترة الثالثة التى مر بها الاستعمار البريطانى فى الهند فهى للفترة التى عرفناها نحن فى مصر — أعنى تصدير الرأسمال البريطانى إلى المستعمرات . ويقدر هذا الرأسمال فى الهند بـ ١٠٠٠ مليون من الجنيهات الأسترلينية المستغل

في مزارع الشاي ومصانع الجوت . وتتمصر بريطانيا — بواسطة الضرائب والرسوم المختلفة — ما يقرب من ١٥٠ مليوناً من الجنيهات سنوياً من الشعب الهندي . ولو كانت هذه الأرباح الطائلة توزع على أصحابها الشرعيين بالتساوي لارتفع لإيراد كل هندي بخمسين قرشاً سنوياً وهذا المبلغ لا يستهان به فهو يمثل ٥٠ ٪ من متوسط إيراد المواطن الهندي في بعض الأحيان !

كان من نتائج الاستعمار البريطاني في الهند أن حياة الفلاحين الهنود قد تحولت تحولاً تاريخياً . فقد كانت أرض الهند تستغل استغلالاً جماعياً ، وكانت الضريبة على الأرض ضريبة نوعية تمثل نسبة ثابتة من المحصول يتقاضاها الأمير ولكن الاستعمار البريطاني غير هذه الضريبة من نوعية إلى نقدية مهما انحط المحصول السنوي وجعل من جابي الضرائب مالئاً كبيراً . فنتج عن ذلك انحطاط الزراعة الهندي وتجريد ٣٠ مليوناً من الفلاحين من الأرض تجريداً كاملاً يجبرهم على الاشتغال كأجراء في مزارع الشاي الانجليزية . فإذا رفضوا العمل فإن هناك قانوناً يعذبهم مشردين ويحكم عليهم بالسجن لمدة سنة إذا ارتكبوا هذه الجريمة ، للمرة الأولى ! وكان من نتائج هذه السياسة الاستعمارية إيجاد طبقة من كبار الملاك وتثبيت سلطتهم . كتب لورد ويليام بينتوك — حاكم الهند العام سنة ١٨٨٨ — يقول : إن أكبر ميزة (لهذه السياسة) خلق فئة كبيرة من الملاك الأغنياء مصلحتهم العميقة أن تستمر السلطة الانجليزية وتتحكم هذه الفئة تحكماً كاملاً في عامة الشعب .

وكان من نتائج الاستعمار في الهند الاستبداد بالشعب الهندي واستعباده وكان من نتائج تلك السياسة الاستعمارية أن طفلاً هندياً يموت بين كل ٦ أطفال وأن ١٥٣٦ ٪ من الرجال الهنود يلبون بالقراءة والكتابة ! وكان أخيراً من نتائج تلك السياسة الاستعمارية في الهند التفرقة الدينية بين الهنود . وقد اهتمت

لامرى Emery وزير الدولة للهند فى حكومة تشرشل — بمسئولية الحكم البريطانى فى هذا الصدد فى أكثر من تصريح له .

ولكن كان من نتائج تلك السياسة الاستعمارية توحيد صفوف الشعب الهندى فى مطالبته بالاستقلال والحرية . وأكبر الهيئات المنظمة التى تقود كفاح الشعب الهندى فى مطالبته بالاستقلال اتحاد للأحزاب والهيئات السياسية الهندية المختلفة يطلق عليها اسم « المؤتمر الوطنى الهندى » ، قد تأسس فى أواخر القرن السابق وتقدم بسرعة فائقة فى القيام بمهمة توعية الجماهير الهندية الشعبية فالمؤتمر وضع برنامج وطنياً يطالب فيه بجلاء الإنجليز عن الهند . ولم يهمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة التى ترتبط بذلك المطلب الوطنى الرئيسى ولذلك انضمت الطبقات الشعبية الهندية إليه كما انضمت إليه طبقة كبيرة من أصحاب المصانع والمناجم الهنود الذين يرون فى بقاء الاستعمار خطراً داهماً للاقتصاد الهندى ويميته .

وقد بدأ كفاح الهند الوطنى بمقاطعة البضائع الإنجليزية سنة ١٩٠٥ واستمرت هذه المقاطعة إلى سنة ١٩١١ ، ثم عادت إلى كل مرة يصل الفضال فيها إلى قمته . ولكن هذه المقاطعة للبضائع الإنجليزية أخذت تمشى شيئاً فشيئاً مع ازدياد وعى الشعب الهندى — وبمظاهرات واضطرابات العمال ونهوض الصحافه الوطنيه القويه . وكان الاستعمار يجهز على هذا كله بإطلاق النار على المتظاهرين ويزج عشرات الآلاف منهم فى السجون ويحكم على زعماء المؤتمر أحكاماً إرهابية متناهية فى العنف . فقد بلغ عدد المسجونين ٩.٠٠.٠ سنة ١٣٩٠ و ١٢٠.٠٠٠ سنة ١٩٣٣ ، وحكم على الزعيم الاشتراكى جواهر لال نهرو بالسجن ٨ مرات ، وكان الحكم الأخير بأربع سنوات سنة ١٩٤٠ . . . ومع ذلك فقد استطاع الشعب الهندى أن يستولى على مدينة بيشاور لمدة عشرة أيام وعلى مدينة شولاپور لمدة أسبوع سنة ١٩٣٠

أترضفط الشعب الهنءى فى الحكم البريطانى؁ فقرر أن بمنح الهنء دستوراء زائفاً ذلك أن الامراء الهنوء الذين يحكون مقاطعاتهم حكماً مطلقاً لهم سلطه إءدام رطاياهم؁ ولا يزال فى إمارة راجيوتانا ١٦٠.٠٠٠ عبءا - هؤلاء الامراء قء مثلوا فى الجمعية التشريعية تمثيلاً مباشرا؁ وأنه رغم وجود ٨٠ مليون من المسلمين و ٢٤٠ مليوناً من الهنءوسيين فقء نص ذلك الدستور على أن شروط تمتع المسلم بحق الانتخاب هى : أن يكون له ءءل يساوى ٣.٠٠٠ روبى فى السنة أما ءءل الهنءوسى ٣٠.٠٠٠ روبى سفوياً . ثم أجريت انتخابات على تلك الأسس الزائفة ومع ذلك فقء انتصر المؤتمر انتصاراً باهراً . وتبين الخريطة المقاطعات التى حصل المؤتمر فيها على أغلبه ساحقة . فتكونت الوزارات من أعضائه ، والمقاطعتين اللتين تكونت فيهما وزارتان ائتلافيتان على أساس برنامج المؤتمر الاقتصادى والاجتماعى . وقء بلغ عءء أعضاء المؤتمر فى هذه الفترة ٥ ملايين من الهنوء بما فيهم غالبية المسلمين وانضمت إلى المؤتمر رابطة المسلمين الشيعة - التى تمثل ٢٠ ٪ من المسلمين فى الهند . أما الرابطة الإسلامية الهنءية - التى يرأسها السيد جناح - والتى تطالب بإيجاد ءولة هنءية إسلامية منفصلة فى الهند (الباكستان) فيطنطن حاربها الاستعمار البريطانى ليظهر مءى التفرقة فى صفوف الهنوء - أما هذه الرابطة فلم تحصل إلا على ٥ ٪ من مجموع الأصوات المسلمين الهنوء (٣١٢.٠٠٠ صوتاً من ١٩٢.٠٠٠ صوتاً) .

ومن هذا نرى كيف أظهر الشعب الهنءى قوة اتحائه وإصراره على المطالبة بالاستقلال والتسك بالحكم الءيموقراطى .

(وطنى)

(السنة الأولى - العدد الرابع - ١ / ٧ / ١٩٤٥)

كفاح الصين الوطنى الديموقراطى

عرفت الصين الاستعمار الاجنبى منذ القرن السابع عشر، فقد بدأ البرتغاليون والهلولنديون فى هذا القرن بوجودون صلات التجارة — والنهب — مع الشواطىء الصينيه كما بدأت شركة الهند الشرقية الإنجليزية فى إرسال تجارها إلى كانتون حوالى عام ١٦٣٧ . وكان يغرى هؤلاء التجار منتجات الصين الزراعيه — القمح والفواكه والشاي — والصناعات الرافيه — الحرير والصينى والذهب .

وكان المجتمع الصينى وقتئذ مجتمعاً إقطاعياً ، تسرده الامبراطور المانشو ، وتنقسم بلاده إلى اقطاعيات كبيرة تعيش أغلبية سكانها من الإنتاج الزراعى . ولذلك لم يكن فى وسع التجار الأجانب أن يجدوا شيئاً غير الافيون مبادلون به البضائع التى يملكونها ، ولكن استيراد الافيون قوبل باعتراض ومقاومة السلطات الصينيه ، فشنت إنجلترا الحرب على الصين لتجبرها على قبول المخدرات التى تلتجها مستعمراتها الآسيويه الرئيسيه — الهند . وتربط على اقتدار الاستعمار فى الصين فتح الاسواق الصينيه للافيون والمنتجات الاوروبيه وسراعا ما تهدمت أسس المجتمع الصينى وانتشر الفقر والبؤس والمجاعات المتتاليه التى أدت إلى ثورات وطنيه قامت بدورها المهم فى إيقاف الصين من سباتها المشهور .

وكان الاستعمار يهدم أسس المجتمع الصينى قاصداً تحويل الصين من بلاد تعيش على الاكتفاء الذاتى ، ويفسككها نظام الدويلات الإقطاعيه العديده إلى بلاد تعرف التجارة الواسعه ويمكن استثمار رؤوس الاموال فيها يسودها حكم موحد يستطيع الرأسمال الاجنبى التسلط عليه وتوجيهه فى سبيل الخضوع للاحتلال العسكرى . وفتح أسواق الصين لمنتجات الاستعمار ورأسماله ينشط حياة الصين الاقتصاديه لينشأ أول خط للسكك الحديد عام ١٨٧٠ ، ويؤسس أول مصنع للسيج القطن فى عام ١٨٩٠ ، ثم يزداد تصنيع الصين ابتداء من

عام ١٩٠٠ زيادة سريعة ، ولكن هذا كله لا يحرث دون ان يزيد الاقتصاد الصينى ضغطاً على ضغط ودون أن يزيد الطبقات الشعبية الصينية فقراً على فقر ، ثم لا يحدث ذلك التنشيط للحياة الاقتصادية الصينية دون أن يوجد طبقات جديدة فى المجتمع الصينى ، فقد ولدت طبقة التجار والصناع الصينيين - البورجوازية - والطبقة العمالية الصناعية - البوليتاريا - وطبقة واسعة من الفلاحين الصينيين لا أرض لهم على الإطلاق . وكان الاستعمار يستغل الأسواق الصينية فيحول دون استغلال البورجوازية الصينية لها ، وكان الاستعمار يحول باستعمار دون تنظيم الطبقة العمالية الصينية فى منظماتها الخاصة ويعمل على قمع احتجاجاتها واضراباتهما بالحديد والنار ، وكان الاستعمار عون الإقطاعيين الرئيسى ليحصل على القمح والشاى والأرز بأسعار منخفضة ، فيتضح للفلاحين الصينيين وضوحاً أكبر فأكبر أن الذين يستغلونهم هم الاستعماريون الأجانب ، لا سيما أن اليابان باحتلاله أراضى صينية واسعة كان يشبث وجوده إثباتاً يصحبه الإرهاب والنهب الدائم .

إذن ، فقد واجهت الاستعمار طبقات اجتماعية مختلفة فى الصين ، وكانت مواجهتها هذه تختلف كل الاختلاف تبعاً للمصالح الطبقيّة العميقة الخاصة بكل منها ، فطبقة التجار والصناع كانت تكافح الاستعمار ويتخلل كفاحها الخوف الدائم من الاضطرابات الشعبية التى تهدد كيانها كما تهدد أركان الاستعمار . وأما الطبقات الشعبية فهى التى أظهرت استعداداً نبيلاً للكفاح ضد المستغلين ، سواء أكانوا أجناب أم صينيين . والحرب الحاضرة ضد الفاشية جعلت من كفاح الصين حدثاً دولياً وجزءاً لا يتجزأ من كفاح الشعوب جميعاً فساعدت على تطور الحرب الصينية اليابانية إلى حرب تحريرية كاملة تمتد لجميع المواطنين المخلصين .

ومأساة الصين أنها ولدت قوادها الشيوعيين - طبقة وأفرادا - مولدا دموياً مريراً . ففي سنة ١٩٠٥ أسس الدكتور سون يات سين والرابطة الثورية المتحدة للصين ، والتي لخصت برنامجها في مبادئ الشعب الثلاثة الشهيرة : الوطنية والديموقراطية والتقدم الاجتماعى ، وانفجرت الثورة بوم ١٠ أكتوبر ١٩١١ في ووشانج ثم امتدت إلى هانكيو وهاننانج وهوييه وهونان وكاتجسى . . الخ . فاستنجد الامبراطور بالدول الاجنبية ، ولكنها كانت مشغولة بتحضير الحرب العالمية الاستعمارية فلم يكن فى وسعه إلا التخلي عن العرش لابنة الذى خلع بدوره سنة ١٩١٢ فأعلنت الجمهورية فى الصين . ولكن هذه الجمهورية لم تقدم على الكفاح الوطنى الواضح قبل ١٩٢١ - ١٩٢٤ حين نهضت الحركة النقابية الصينية نهضة كبرى . وقد ظهرت هذه النهضة بسلسلة من الاضرابات ، منها إضراب بحارة هونج كونج فى يناير ١٩٢٢ ، لأن أغلب شركات الملاحة فى هونج كونج فى أيدي الاجانب ، وقد أيد الكوميين تانج - تحت قيادة الدكتور سون يات سين - الإضرابات وجمع التبرعات ، وفى مايو ١٩٢٢ يعقد أول مؤتمر للنقابات فى كانتون فيجمع ١٦٠ مندوباً يمثلون ٢٠٠ نقابة و ٣٠٠٠ عضو .

وعلى أثر الحركة الشعبية التى امتدت فى الصين ، يجتمع المؤتمر الاول للكوميين تانج فى عام ١٩٠٤ فى كانتون ويكون من أهم قراراته - علاوة على إقراره وعزمه على الماضى فى تحقيق مبادئ الشعب الثلاثة - التعاون مع الاتحاد السوفيتى وقبول الشيوعيين فى الكوميين تانج . وعلى ذلك يشرع الدكتور سين فى توحيد الصين فيؤسس كلية حربية فى وانجوا لإخراج ضباط الجيش الوطنى الجديد ، ويكلف شانج كاي شيك بإدارتها ويرسل الاتحاد السوفيتى لها مستشارين حربيين .

ولكن هذا كله لا يحدث دون أن يوقع الهياج بين صفوف كبار التجار

والصناع الصينيين ، ومؤيديهم الاستعماريين الأجانب - ولاسيما الإنجليز الذين يمدون الدأثرين ضد حكومة الجمهورية بالأسلحة . فيصرح الدكتور سون : « كان شعارنا إلى الآن قلب الامبراطورية المانشو ، أما الآن فصاعداً فيجب علينا أن نقلب حكم الاستعمار الأجنبي العائق الرئيسى للثورة » .

وتمتد الفترة الرجعية بين الجنرالين ، ويموت سون وهو يدعو تلاميذه إلى الاتحاد فى سبيل انعقاد الجمعية الوطنية (١٢ مارس ١٩٢٥) ، وفى ذات السنة تقوم النقابات العمالية باضرابات سياسية عظيمة ضد الشركات الاستعمارية وتؤيد هذه الاضرابات طبقة الصناع الصينيين الذين تهددهم المنافسة الأجنبية - وخاصة اليابان - كما تؤيدها جماهير واسعة من المثقفين والطلبة . فيضرب عمال شانجهاى ، ولكن الغزوة التجارية تقرر سحب تأييدها للاضطراب بعد أن دام ثلاثة أشهر ، فتنتقل الحركة إلى كانتون وهونغ كونغ حيث تبقى قائمة ١٥ شهراً .

ولكن البورجوازية الكبرى - بتأييد من الاستعمار - تنجح فى قمع الإضراب بالارهاب الدموى ، ولاسيما أن حركة العمال الوطنية لم تنجح بعد فى جر الملايين من الفلاحين إلى السكفاح . ومع ذلك فاضرابات عام ١٩٢٥ برهنت على قوة الطبقة العاملة الصينية وانضمامها النهائي إلى السكفاح الوطنى .

وقد وقعت بعد ذلك فترة من الهدوء النسبى استغلها شيانج كاي شيك فى متابعة السكفاح ضد الإقطاعيين وتوحيد الصين وتزجج انتصاراته فى هذا الصدد إلى تحالفه مع الشيوعيين ، وفى نوفمبر سنة ١٩٢٦ تؤسس حكومة ائتلافية مركزية فى بوهان تجمع عناصر الكوميين تانج والشيوعيين .

ولكن لم تحمل سنة ١٩٢٧ حتى كان الحناح اليميني في السكومين تائج قد غلب على شعور شالج كاي شيك الوطنى فيدفعه إلى القبض على الزعماء النقابيين في شانجهاى الذين ساعدوا جيوشه على تحرير المدينة . وعليه تتكون حكومتان فى الصين : حكومة تشيانج فى نالكين - وهى تتمتع بتأييد الاستعمار الأجنبى وأغنياء الصينيين من التجار والصناع . وحكومة وطنيه فى ووهان تجمع بمثل صغار البورجوازيين والمتقنين والعمال والفلاحين ، ثم تتحول هذه الحكومة الأخيرة إلى حكومة سوفيتيه بعد انفصال العناصر الأخيرة من السكوميين تائج عنها فينشأ الجيش الأحمر الصينى الذى يصبح هدف ست حملات حربية يوجهها تشانج كاي شيك تجمع أخيرتها ما يقرب من مليون جندى ما بين ١٩٢٧ ، ٤ - ١٩ ، فيضطر الجيش الأحمر الصينى إلى الانتقال من جنوب الصين إلى شمالها ليتحصن فى منطقة شيفان التى تقرب من جبهة اليابانيين قاطعاً بذلك ١٥٠٠ ميلا على قدميه مقاتلا جيوش تشيانج مقاتلة مستمرة .

وقد تميزت فترة ١٩٣٥ - ١٩٤٥ بمحاولات الشيوعيين الصينيين الدائمة أن يحملوا تشيانج على الاتحاد الوطنى ضد الاستعمار اليابانى وكان تشانج يلجأ هذه النداءات تلبية شكلية ولكنه لم يتورع مره لثأر أخرى أن يضعف جهته ضد اليابانيين فى سبيل إرسال الحملات ضد الصين السوفيتية . وكأنت الولايات المتحدة وإنجلترا تؤيدانه بدعوة أن حكومته هى الحكومة الديمقراطية الوحيدة فى الصين . ولكن الحرب التى بدأتها اليابان ضد الحلفاء . أجبرتهم على استقضاء موقف تشيانج بشكل أدق فكانت تصريحات الجنرال ستيلويل - المندوب الحربى الأمريكى فى الصين - الذى استقال لأنه رأى أن تشيانج يستحيل عليه توحيد صفوف الوطنيين بسبب سوء الإدارة والفوضى الضاربة

أطفالها في جيوشه ، وخيانة ضباطه الذين يقاومون مع العدو ، ثم كانت إقالة تشيانج من رئاسة الوزارة وإعطاء هذا المنصب إلى الدكتور سونج . وكان سفر هذا الأخير إلى موسكو دليلا على اتجاه الحكوميين تانج الجديد ، وهو الكف عن محاربه الشيوعيين الصينيين في سبيل الوحدة الوطنية ضد الاستعمار الياباني .

صادق معد

(السنة الاولى - العدد السابع - ١٦ / ٨ / ١٩٤٥)

احضار الصهيونية

يتخبط الاستعمار الآن ، وتتخبط الصهيونية معه في أزمة عذيفة حادة ، ولكنهما يساندان بعضهما بعضا . فزى هذا التذبذب العجيب في موقف الدول الاستعمارية الكبرى . ونرى في الجانب الآخر نهضة القوات الشعبية تهدد كل استعمار وكل استغلال) .

الصهيونية حركة رأسمالية استعمارية يقوم بها كبار الرأسماليين الاحتكاريين كي يستغلوا موارد فلسطين وشعبها وموقعها الاستراتيجى . وليستعملوا الطبقات اليهودية الشعبية ككبش فداء في صراعمهم ضد الطبقات الفلسطينية . فالوطن ، القومى ، الذى تسعى الصهيونية إلى تأسيسه لم يكن إلا عن طريق رؤوس أموال ضخمة تبلغ ١٠٥ ملايين دخلت البلاد ، ولم تكن رؤوس الأموال التى جمعت بواسطة التبرعات إلا جزءاً ضئيلاً منها ، إذ بلغت ٢٠ مليون فقط . أما الباقي — وهو الجزء الأكبر — لجاء عن طريق المؤسسات المالية الإنجليزية — التى أتت بـ ١٠ ملايين مليوناً من الجنيهات — والأمريكية التى ساهمت بعشرة ملايين ، والألمانية .. الخ . ولم تكن هذه الملتزمات يهودية جميعاً ، كما لم تكن أيضاً أموالها يهودية صرفة . فلورد هيرست — رئيس الشركة الكهربائية الإنجليزية ، وجرال اليكترىك ، عضو مجلس إدارة شركة الكهرباء الفلسطينية . ولورد ملتشت — رئيس شركة الصناعات الكيميائية الامبراطورية — عضو مجلس إدارة شركة البوتاس الفلسطينية ، ومجلس بجانب مسترها . ساش . . . وهو مدير شركة ماكس وسيزنبر ليمتد الإنجليزية ، وبنك باركلز الانجليزى هو الذى يقدم القروض إلى شركات الأراضى الصهيونية ، فى حين أن شركة جود ينشمال للتأمين الأمريكية استثمرت مليون و ٧٥٠ ألف جنيه فى قروض البناء سنة ١٩٣٥ .

ولذلك ليس جميع الصهيونيين يهودا — فترومان وآتلي والمارشال سمطس ولويد جورج ولورد بلغور ، ضمنهم من المسيحيين الانجليز والامريكان الذين يرون أن فلسطين تنتج البوتاس والمواخ . وأن أرضها يمكن نزعها من العرب ، وأن أفابيب البرول تنتهى عند شواطئها ، وأن أموالا باهظة مستثمرة فيها — والواجب أن تظل كذلك بل أن تزداد . فليس من بد من اختلاق ، وطنية ، يهودية زائفة يقسب بها صغار البورجوازيين اليهود ، صغار التجار والحرفيين حتى يقتنعوا بأن مهمتهم الاساسية في فلسطين أن يحولوا دون وصول العرب إلى الاستقلال من الاستعمار الانجليزى والصهيونى .

إن الفاشية قد سلطت ا وتصدعت مع سقوطها جهة الاضطهاد العنصرى ، وقرب زوالها . وقد أشار د روبين ، أحد الصهيونيين المعروفين إلى خطر اندحار النازية على الصهيونية بقول : « إن تلاشى اضطهاد اليهود يسبب تلاشى الصهيونية . . . فاضطهاد اليهود أحسن مشير لمصلحة الصهيونية ، (يهود العصر الحاضر ص ٢٤٦) .

فلن يوجد بعد اليوم يهود يريدون مغادرة بلادهم ليذهبوا إلى فلسطين يعرضون فيها للبطالة ليجدوا مصالح المستغلين . بل إن الخطر أكبر وأجل من انقطاع لليهودية ، فهناك يهود كثيرون في فلسطين يرغبون رغبة شديدة في الرجوع إلى وطنهم الاصلى ، بل يستعدون فعلا للرحيل منذ إعلان الفصر فى أوربا . وبهذا يهدد استغلال كبار الرأسماليين للجماهير اليهودية الكادحة ، ويتصدع د تعاون الطبقات اليهودية فى وجه الحركة الوطنية العربية ، . ومعها مركز الاستعمار كله فى الشرق العربى . ولكن الواضح أن الاستعمار الانجليزى لن يترك فلسطين فى بساطة وسهولة . فقد صرح إيدن فى سان فرانسيسكو د بمواصلة بريطانيا (بأعباء) الانتداب فى فلسطين ، وسرعان

ما شعرها في الاستعماريين بضرورة مساندة الاستعمار الانجليزي ، لان ذلك يقوى مركزهم أيضاً . فصرح ديجول لمراسل التايمس بأنه إذا تحققت سياسة مشتركة بين انجلترا وفرنسا في الشرق الأدنى ، حلت عدة مسائل منها الهجرة اليهودية . ولحق الرئيس ترومان بمؤلاء فقال بضرورة إدخال ١٠٠.٠٠٠ يهودي فوراً إلى فلسطين . فبدأت القوات الإنجليزية تحشد في فلسطين . وتقرر تحويل بعض القوانين الاستثنائية التي صدرت تحت الأحكام العرفية إلى قوانين دائمة يكبت بها هذوت المجاهدين العرب وتشل عن طريقها حركتهم .

ثم خرجت المسألة للفلسطينية من هذه الدائرة إلى أخرى أوسع وأعق . فرددت بعض الصحف الإشاعات حول نية الحكومة والاشتراكية، البريطانية!! في أن تسحب قواتها المسلحة من مصر والشام والعراق لتركزها في فلسطين ، وتجعل من هذا البلد الشقيق قاعدة حربية واستراتيجية تضمن سلامة المواصلات الامبراطورية ، وبالأحرى تمكن الاستعمار البريطاني من الإغارة على البلاد العربية مرة أخرى إذا دعت للضرورة إلى ذلك .

وإزاء الضجة التي أثارها هذه المناورة المكشوفة في الأوساط الوطنية — ولاسيما الفلسطينية — اختفت الإشاعات ، ثم طار الأمين العام للجامعة العربية إلى العواصم المختلفة للمشاورة في القضية الفلسطينية . فكانت النتيجة أن عبد الرحمن عزام بك صرح في لندن بأن الجامعة العربية ترغب في وضع مسألة فلسطين على الرف لسنة واحدة ،

هذه المناورات الاستعمارية المختلفة ، وتلك الصيحات الصهيونية المتألمة ، والاستعدادات الإرهابية والحربية في فلسطين ، إن دلت على شيء فإنما تدل على أن الصهيونية تعاني الآن جروحاً قاتلة . وأنها تحاول أن تدافع عن البقية الباقية من حياتها باستنهاض قواها جميعاً ، وباستفجاد حلفائها الاستعماريين جميعاً .

ولكن للضربات الشديدة كئالها الواحدة إثر الأخرى . فصوف اليهود تنفكك بمقاومة اليهود الشرقيين (السفرديم) للصهيونية . والطبقة العاملة العربية تلقى بقواها الميقتلة فى الحركة الوطنية ، وتزداد الإضرابات العمالية - اليهودية والعربية من ٨٠ إضراباً يشمل ٣٨٠٠ عامل سنة ١٩٤١ إلى ١٤ إضراباً تشمل ١٧٥٨٤٦ عامل سنة ١٩٤٣ . فيظهر بهذا الشكل أن الطبقات اليهودية السكادحة قد بدأت تياس من سياسة « تعاون الطبقات » .

تم تقسح الموجة المفاهضة للصهيونية وتكتسب قوة جديدة بالاضمام هيئات يهودية إليها . فهذا المر برجر - مدير جمعية يهودية أمريكية - يقول : « أن حل المسألة اليهودية لا يكون بإششاء أرض يهودية فى فلسطين ، ولكن بواسطة الاعتراف لليهود بحقوق ومسؤوليات فى أى بلد يهبطون إليه أو عاشوا فيه » . وهؤلاء يهود الاتحاد السوفيتى يستنكرون الصهيونية ويقطعون علاقاتهم مع « جمعية الفصر التابعة لها . بل ونرى الشعب الهندى يؤيد قضية العرب فى مؤتمر العمال الدولى الذى انعقد فى لندن منذ شهور قليلة . وبهذا الشكل تمتد الطبقات الشعبية فى العالم أجمع يدها للشعب الفلسطينى فى كفاحه للقضاء النهائى على الصهيونية المحتضرة .

صادق سعد

(السنه الأولى - العدد ١١ - ١٥ / ١٠ / ١٩٤٥ - ص ١٢ ، ١٥)

الاتفاق الفرنسي الانجليزى

ليست لبلادنا طريقا إمبراطوريا بل وطننا لشعوب تريد أن
تعيش بكرامة وحرية واستقلال ؟
« صوت الشعب »

أعلن فى منتصف الشهر الماضى أن اتفاقاً قد وقع بين فرنسا وإنجلترا
للمحافظة على مصالح البلدين فى المشرق والشرق الأدنى وعلى جلاء القوات الأجنبية
عن سوريا ولبنان ؛ وقد دارت المفاوضات بين البلدين دون أن تدعى سوريا
ولبنان إلى إبداء رأيهما أو سماع صوتهما . والأغرب من ذلك أن نص الاتفاق
لم يعلن ، بل قد أباحت الحكومتان الشقيةتان به بيان مقتضب جاء فيه أن
المحادثات بين مسيو بيدو ومستر بيغن قد انتهت إلى اتفاق تناول القضايا
المبعوثة بمختلف نواحيها ، وأن هذا الاتفاق حرص أن يتجنب كل تباين فى
السياسة بين البلدين — فرنسا وإنجلترا — حتى يسهل ازدهار شعوب الشرق
الأوسط ، . وأن فرنسا وإنجلترا قد قررتا أن تدرسا معا شروط تجميع
قواتهما جميعاً منظماً فى هذه المنطقة وجلاء تلك القوات عنها ، .

وبهذا الاتفاق وضع حداً — مؤقتاً لاشك — فى العناقر بين الاستعمارين
الإنجليزى والفرنسى ، ولعل قراءنا يتذكرون كفاح الشام الشقيق المجيد ضد
الاستعمار الفرنسى وأن القوات الإنجليزية تدخلت لإرجاع الأمن إلى نصابه ،
فى ربوعه ، ولكن هذا الاتفاق يحاول أن يفرض استعمارين متفقين على بلاد
ناضلت وتناضل للتحرر من الاستعمار . وهذا الاتفاق يعترف بأن هناك مصالح
لفرنسا وإنجلترا يجب أن تصان ، بعد أن ناضل الشعبان السوري واللبناني ضد
« مصالح » الاستعمار المنفرد . ويحاول الاستعمار الفرنسى والانجليزى أن يبرا
هذا الفرض التعسفى بأن يضعوا نفسيهما موضع الذى يريد أن يحقق رفاهية

الشعبين وبأن يربطاً بين مصالحهما وبين تحقيق تلك الرفاهية . كذب مفضوح . .
 إن مصالح الاستعمارين الفرنسي والإنجليزي هي مصالح الاحتكارات الرأسمالية
 الكبرى الانجليزية والفرنسية . هي مصالح كبار أصحاب البنوك والمصانع والمناجم
 والتجار الكبار ، هي مصالح تقضى بأن يمتصر الشعبان السوري واللبناني
 اعتصاراً حتى تتحول دماؤهما وعرقهما إلى أرباح طائلة يقبضها الرأسماليون
 الأجانب الكبار . هي مصالح تقضى بأن يبقى الشعبان السوري واللبناني
 متأخرين ، في دياجير الجهل التام . وأن يحكما حكماً استبدادياً ليسهل استغلالهما
 فأين المصالح الفرنسية والانجليزية من رفاهية الشعبين السوري واللبناني ؟ الواقع
 أن هذه المصالح تتحقق بأن يضمن لها بترول العراق ومراقبة تجارة الشام
 الداخلية والخارجية ، وأن تحتل القوات الأجنبية القطرين الشقيقتين العزيزين حتى
 تحافظ على الطرق الامبراطورية ، — أى أن يستمر استغلال الاستعمار
 للشعوب العربية في فلسطين والعراق ومصر وطرابلس- وبالمثل يستمر استغلال
 الشعوب الآسيوية في إيران والهند وأندونيسيا والملايو .

وفي هذا الاتفاق الاستعماري مناورة مكشوفة هارخة لإرجاع سوريا
 ولبنان داخلياً ودولياً إلى ما كانتا عليه قبل الحرب وفرض الحدود على سيادتهما
 بحيث يتشكل استقلالهما بما يمنحه الاستعماران الفرنسي والإنجليزي، يقول البيان
 المشترك : « إن الحكومتين رغبة منهما بأن تؤمنا لسوريا ولبنان عمارتهما
 التامة للاستقلال الذي (أعلنته) فرنسا في عام ١٩٤١ . . . ورغبة منهما في
 استنباط النتائج الطبيعية الناشئة عن انتهاء القتال فيما يتعلق بأوضاع الحلفاء
 العسكرية في الشرق . قد قررنا أن يجتمع خبراء عسكريون لأجل تعيين موعد
 قريب جداً للتدابير الأولية للجلاء . فالاستعمار ينكر على سوريا ولبنان
 أنهما حصلا على استقلالهما بكفاحهما الذاتي ، وينكر أن دولتين كبيرتين
 — الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة — قد اعترفتا بهذا الاستقلال اعترافاً

لم تشبه شروط أو حدود . والاستعمار يماطل ويقباطاً في الاستجابة لمطالبة الشرق له أن يحلو سريعاً .

غير أن الشعبين السوري واللبناني اللذين لم يخضعا للاستعمار الفرنسي ليسا مستعدين للخضوع للاستعمار المزدوج الفرنسي والانجليزي ، لإنهما لا يريدان توطيد الحالة الراهنة ، بل يريدان تغييرها ، يريدان الاستقلال التام والسيادة المطلقة ، والاستعمار الأجنبي لم يستطع أن يربط مصالح فئات كبيرة من الطبقات الحاكمة في هذين البلدين بمصالحه الاستبدادية الظالمة . كما أن الحركات الوطنية الشعبية التي وقعت في القطرين الشقيقين خلال السنوات الأخيرة قد زادت من وعي الطبقات الشعبية زيادة كبيرة ونهضت بيقظتها واستعدادها للنضال نهضة مباركة ظلت ترفض التدخل الاستعماري بمختلف أنواعه وشتى مناوراته .

ويقف للشعبان السوري واللبناني متحدين أمام الاستعمار الأجنبي ، ونجد الشخصيات السورية واللبنانية الرسمية في الصفوف الأولى تكاد لا تتخلف عن الأحزاب الوطنية والديموقراطية الصحيحة ، كما أننا نجد أن الصحافة بأكملها - بما فيها الصحف المعروفة باعتمادها ومناصرتها للأوضاع الحاضرة مثل جريدة «الإشاعة» - تجاهر بأعلى صوتها أن لبنان وسوريا لن يتقيدا باتفاق لم يرضاهما ، وأنهما يصبران على الاستقلال التام والجللاء السريع الكامل . وحكومة لبنان مثلاً ليست من الحكومات للضعيفة التي تستبد بالشعب والتي تمثل طبقات رجعية تجبرها مصالحها على التهادن مع الاستعمار ، بل إنها حكومة لا تخشى أن تعتمد على قوة الشعب ، وإرادة الشعب الفولاذية ، فتعلن الإضراب العام احتجاجاً على الاتفاق الاستعماري المشؤم .

والحالة في المشرق تضرب لنا - نحن المصريين الوطنيين المخلصين - مثلاً واضحاً لما يجب أن موقف الحكومة عليه وكيف يتحتم أن تعتمد اعتماداً صحيحاً

على الحركات الشعبية ، وتعمل بإخلاص كي تساعد على تحرير البلاد من وطأة الاستعمار الذى بان اليوم أنه يقوم بالمفاوضات القديمة الجديدة ، فهدرج إلى فصوص المعاهدة تارة ، وإلى الوقت المناسب تارة أخرى ، يتذرع بالاحوال العسكرية طورا وبالمواصفات الامبراطورية طورا آخر . . . والحكومة الحاضرة تتجاهل تلك الحقيقة الساطعة الضخمة التى تقول أن الاستعمار لا يحامل بل يقهر ويقهر بقوة الجماهير الواعية الحازمة ، لا بالألفاظ المعسولة والمفاوضات الغامضة وراء الستار ، تلك المفاوضات الخطرة على استقلالنا الضعيف الهزيل لأنها خارجة عن مراقبة الشعب وعن توجيهه ، والحالة فى المشرق تظهر لنا أن الشعب الذى يكون مستعدا للفضال وحرراً فى التعبير عن غباته ، هو الشعب الذى يستطيع أن يصمد فى وجه الاستعمار الغاشم ، أما الاعتماد على برلمان لا يمثل الأمة ، وأما القبض على المفكرين الوطنيين الأحرار وإفساح المجال أمام المحتكرين والمستغلين ، فهذا كله يؤدى إلى فصل الحكومة عن الشعب والغدر بكرامتنا القومية وباستقلالنا وديمقراطيتنا .

صادق سعد

(السنة الأولى - العدد السادس عشر - ١١ / ١ / ١٩٤٧)

التحرر من الاستعمار والاستقلال

هدف جميع البلاد العربية

في البلاد العربية حركة وطنية ناهضة تضغط على الحكومات وتجبر الشخصيات البارزة — أرادوا أم لم يريدوا — على التحدث عن الحرية . غير أن محك إخلاص تلك الشخصيات أعمالها لا أقوالها ..

ألقى سعادة عبد الرحمن عزام باشا أمين الجامعة العربية أخيراً محاضرة عن (الجامعة العربية والوحدة المالية) ، والكلمات الرنانة التي استعملها عزام باشا في محاضرتة هذه دليل إيمان دليلاً على وعيه بالمطالب الوطنية للشعوب العربية وعلى أن الهيئات الحاكمة الرسمية لا تستطيع أن تتغاضى عنها . فلا يبقى لها إن أرادت مقاومة تلك المطالب — إلا أن تلف وتدور وأن تجرد الوقائع من حقائقها وأن تحول الألفاظ والمثل العليا إلى أرواني جوفاء تملؤها بما تشاء من المعاني المائعة والأمن العام للجامعة العربية يعترف بذلك فيقول أن الديمقراطية أصبحت في هذا العصر مثل كلمة الاستقلال تحمل كثيراً من المعاني أما عند العرب فعفاها الحرية المطلقة . غريب حقاً أن يقول هذا سعادة عزام باشا وهو يعلم بلا شك أن الديمقراطية لا تحتل غير معنى واحد لا ثانى له ، وهو حكم الشعب ومن الشعب والشعب ، وغريب أن يقول أيضاً أن الاستقلال يحمل معاني كثيرة والمشاع بين الناس أن الاستقلال لا يحتمل إلا تفسيراً واحداً أوحد وهو انفصال الشؤون الداخلية والخارجية للأمة عن تحكم وفقوذ دولة أخرى سواء أكان عسكرياً أم اقتصادياً أم سياسياً .

وقد استطرد عزام باشا في محاضرتة فغذر للجامعة العربية الحالية ضيق حدودها وصغر نطاقها بأن الميثاق على كل حال يسمح بتعاون والحمد لله ، فقد

يتوقع البعض أن تجتمع الأمم العربية في جامعه سيامية في سبيل التطاحن والحروب بين أفراد معروفة أليس كذلك ، فعلينا أن نبارك الجامعة العربية لأنها تفادت ذلك بمهارتها السياسية الماهرة .

ومن النقط التي تمتلئت أنظار القارىء أن عبد الرحمن عزام باشا قال ، لا نريد حرباً بين الأفراد والطبقات والقبائل ، ولا نريد قوميات جديدة . ، وقد تحدث سعادته قبل ذلك عن الحرية التي تطالب بها الجامعة لبلادنا العربية وللأتراك والإيرانيين ففهمنا أن الحرية التي تريدها الجامعة العربية ذات معنى خاص غير المعنى الذي اعتاده الناس وغير المعنى الذي كلفت من أجله الشعوب العربية وتكافح ، فهمنا أن الجامعة العربية تؤيد استعمار الأتراك للأرمن في قارص واردهان واستعمار الأتراك للعرب في الاسكندرونة وتقف بجانب الحكومة الرجعية الحالية في إيران إزاء معاداتها للحركة الديمقراطية في أذربيجان ، وبجانب الحكومة العراقية إذ تطارد زعماء الحركة الوطنية الكردية وقد تفهم شيئاً كثيراً غير هذا كله ، فسعادته يطالب بالجللاء عن مصر وسوريا ولبنان وشمال أفريقيا ولكنه لم يذكر شيئاً عن فلسطين ولم يذكر شيئاً عن السودان ..

وفي محاضرة عزام باشا ألقاها معروفة قد لجأ إلى استعمالها كمحسنات لفظية ولا يسع القارىء الكريم إلا أن يعتبرها كذلك فما معنى أن الجامعة العربية تضرب المثل للأمم الكبيرة في التعاون على السلم وعلى إسعادنا بعضنا بعضاً وعلى ضمان العدالة الاجتماعية ، . ما معنى هذه الجملة إذا كان معروفاً شائعاً أن الجامعة العربية لم تقم بشئ جدى واحد في سبيل قضية البلاد العربية الحقيقية ، كفاحها في سبيل التحرر من الاستعمار وفي سبيل الديمقراطية ؟ ما معناه إذا كان معروفاً شائعاً بين المصريين أن الحكومة الحاضرة — التي جاءت بسعادة

عزام باشا — لم تقم بشيء جدى واحد فى سبيل رفع مستوى الطبقات الشعبية، بل على العكس راحت تزج بمن يطالب به فى أحماق السجون . .

غير أن هناك — فى محاضرة سعادة الأمين العام — ما يمكن أن يعتبر أهم وأخطر من ذلك كله . فعنوان المحاضرة — وكدنا فذناه — هو : الجامعة العربية والوحدة العالمية ، ومع ذلك فقد خلت تماماً من ذكر التعاون للعالمى والحركات التحريرية الواسعة التى تغمر أوروبا والعالم أجمع فى الوقت الحاضر : بل جاءت تأكيدات معادته عن تفسيره الخاص للحرية والديموقراطية والاستقلال والقومية . . الخ. جاءت هذه التأكيدات تمحيداً صريحاً وصارخاً للتعاون الدولى الذى تبنيه الشعوب الحرة رغم المناورات الاستعمارية التى تقوم بها بريطانيا مثلاً و حليفة ، مصر و صديقة ، البلاد العربية و مؤيدة ، الجامعة العربية ،

أحمد سعيد

(السنة الأولى - العدد السابع عشر - ١٩ / ١ / ١٩٤٦)

في قضايا نظرية

الثورة الفرنسية والحركات الوطنية

والحرية — المساواة — الإخاء ، كلمات ثلاثة طنانة ختم بها على أعمال الجمهورية الفرنسية منذ الثورة الكبرى . كلمات تذكر نارة بالخاص البالغ ، وقارة أخرى بالسخرية المرة ، وكثيراً ما تتخذ كمثل عليا دائمة ، في حين أنها لم تعبر إلا عن مثل عليا خاسرة لفترة تاريخية معينة أيضاً . كانت كلمة الحرية ذات معنى خاص لتلك الطبقة ، كانت تعنى بالدرجة الأولى حرية تبادل السلع دون التعثر المستمر في امتيازات الوراثة والدم . وكانت أخيراً كلمة الإخاء تعنى — للطبقة الرأسمالية الناشئة — أخاء أفرادها وتعارفهم على جمع الأرباح .

ولكن هذه المثل العليا الطبقيّة كانت تعبر عن إرادة الطبقة الرأسمالية الناشئة في تحطيم القيود الإقطاعية البالية التي كانت تعوق سير التقدم الإنساني وفي ذلك كانت تلك المثل العليا مثلاً تحريرية آنئذ . ولذلك رفع شعب سترابورج سنة ١٧٩٠ على كوبري د كيل ، العلم الثلاثي اللون وعليه العبارة التالية : « هنا تبدأ بلاد الحرية » ، في وجه أوروبا المستعبدة ، في وجه أوروبا التي لم تسكن بعد قد عرفت مبادئ تقرير المصير فكانت النساء تحتل النصف الشمالي من إيطاليا وجزءاً من الصرب والمجر وجزءاً من بولنדה ومن ألمانيا ، وبلجيكا . وكان البابا يملك وسط إيطاليا ومنطقة « أفينون » وكانت تركيا تحتل البلقان والبلاد العربية وفي هذه البلاد المستعبدة المحتلة تستغل الشعوب استغلالاً إقطاعياً منذ قرون طويلة فلما قامت الثورة الفرنسية إلا وعرفت تلك الشعوب أن حدثاً خطيراً قد وقع — وفهمت بورجوازية تلك الشعوب أن الوقت قد حان لتطالب بحريتها ومساواتها وإخائها ، ولتحقق لها سوقاً داخلية تستغلها فتربح منها دون

أن يتدخل في شئونها أمراء الأرض الإقطاعيون الذين لم يعرفوا للامة معنى ..
نقل ليوهيو بيرمان — في كتابه « سلع الإنسان للعالمية » — حديثاً جرى في
العصور الوسطى بين نبيل وقس ، وهدف فيه القس شعوب أوروبا بالفرنسيين
والألمان والإيطاليين .. الخ ، فرد عليه النبيل بأنه « إذا كانت تلك الشعوب
ستسمى نفسها بهذا الشكل فإن يطول حكم النبلاء لها كثيراً ... » .

قامت الثورة في فرنسا وسقطت الباستيل ، وبدأت تستيقظ شعوب أوروبا
من سباتها الطويل . وكتب الزويجي ستيفنس : « لم تكن قد بدأت الثورة في
فرنسا فقط ، بل في أوروبا كلها ، كانت تتعمق جذورها في ملايين الأرواح .
وتملك قلبى أمل هائل » . وأعلنت الجمعية التشريعية الفرنسية للعالم أجمع : « أن
الامة الفرنسية لا ترغب في حرب في سبيل الفتح ، وهى لن تستغل قواتها
للاعتداء على حرية أى شعب من الشعوب » . فثارت بلجيكا ضد الاحتلال
النمساوى وثار مدينته أفينون ضد البابا ، وامتد الهياج الثورى الوطنى في
البلاد المجاورة لفرنسا (دويلات الراين ، سافوى ، ييمونت) وقامت حركة
ديموقراطية في بولندة ، فأرسل الملك البولندى رسالة للجمعية الوطنية الفرنسية
يحميها ويحيى مبادئها التحريرية ودخلت الجيوش الفرنسية في بلجيكا فاستقبلها
الشعب استقبالا حماسياً . واحتل نابليون إيطاليا فأسس فيها أول جمهورية
إيطالية — الجمهورية « السيزالية » ...

ولكن سرعان ما جاءت النكسة الرجعية مع تولى نابليون عرش
الامبراطورية الفرنسية . وهل من طبقة بورجوازية تستطيع أن تقاوم رغبتها
في فتح الأسواق ؟ امتدت الامبراطورية النابوليونية إلى أسبانيا وإيطاليا
وسويسرا وجزء من النمسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا وخضعت لها بولندة
فاضطرب الأمراء الأوربيون أن يستندوا إلى الشعوب الوطنى الهائج في البلاد

المحتلة انتقام نابليون وتحطم سيادة فرنسا على أوروبا . كان الألمان يقاومون الاحتلال الفرنسي وهم يصيحون في مظاهراتهم « تحياتاً لتيتونيا » ، (١) واشتركت العصابات الأسبانية في هزيمة الجيوش الفرنسية اشتراكاً فعالاً . ولكن الامبراطورية النابوليونية انهارت ولم يتبع انهيارها تحرير الشعوب الأوروبية المستعبدة ، لأن الأمراء الإقطاعيين تمكنوا من إعادة سيادتهم ظاهرياً على الأقل ، فكانت النكسة الرجعية الثانية .

ولكن سيادة الأمراء استعبدت على أسس كانت مختلفة قام الاختلاف عن ذي قبل . فالمبادئ الثورية كانت قد تعمقت في أذهان المفكرين الوطنيين في أوروبا الذين وجدوا فيها محور مطالبهم وشعاراتهم . وكانت الجيوش الفرنسية — أثناء احتلالها لأوروبا — قد زعزت العناصر الإقطاعية الجمهورية — الرسوم الجركية الداخلية وربط الفلاحين بالأرض ، والسيادة الزمنية للكنيسة — فكانت بهذا الشكل قد مهدت بعض الطريق أمام الطبقة الرأسمالية الناهضة في البلاد المستعبدة وفي الامبراطوريات الإقطاعية الواسعة ، وكان الاحتلال الفرنسي قد أشعر الشعوب بتجانس أفرادها ووحدتها الوطنية في وجه الأجانِب وبعبارة أخرى ، فقد أوجدت الثورة الفرنسية العناصر الثلاثة الضرورية للحركات الوطنية في أوروبا . تقوية مركز الطبقة الموجهة ونشر المبادئ الثورية التي تبلور مطالبها ، واستعداداً شعبياً واسعاً للتحرك . ولكن النكسة الرجعية الإقطاعية التي سادت أوروبا في عشرينيات القرن الماضي — والتي قادها (التحالف المقدس) الرابط بين ملوك أوروبا — قد استطاعت أن تقمع الحركة الوطنية بعض الوقت ، إلى أن تقوى البوارجوازية الأوروبية وبدأت تحقق استقلالها في منتصف القرن الماضي . وكانت الحركة الشعبية في فرنسا نفسها قد

(١) التيتون هم شعب ألمانيا الأصلي .

تحولت شيئاً فشيئاً وكانت قيادتها قد انتقلت من أيدي الرأسمالية إلى الطبقة
العملية الناهضة التي لم تكن تحمل في مصالحها الطبقة مضمونها يناقض مصالح
الطبقات الشعبية الأخرى . ولذلك كانت الثورات الفرنسية المتتالية - في ١٨٣٠ ،
١٨٤٨ ، ١٨٧٠ - تبعث روحاً جديدة صاعدة للحركات الوطنية في أوروبا ،
ونجحت فيما لم تنجح فيه الثورة الفرنسية من قبل - في قيادة الحركات الوطنية
الأوروبية قيادة سامية تحقق انضمام الجماهير الشعبية إليها انضماماً متيناً مستمراً .

صادق سعد

(السفة الأولى - العدد الخامس - ١٦ / ٧ / ١٩٤٥)

ثورة أكتوبر مرحلة تحول في تاريخ البشرية

ثورة أكتوبر الاشتراكية حدث لم يقع مثيله من قبل في التاريخ الإنسانية ، وقد حاول الرجعيون ذوو الألوان السياسية المختلفة أن يخفوا المميزات الفريدة لثورة أكتوبر بتشويه الحقائق وبإقيام بحملات الافتراء المستور ضد الاتحاد السوفيتي ، واليوم . بعد أن وضح لهم أن هذه الخطة فاشلة لا محالة ، يحاولون أن يظهروا أن الانتصارات الموفيقية لاعلاقة لها البتة بالثورة الاشتراكية ، أى أنها انتصارات الجيش الروسى دون غيره من الأجناس ، بل أنها معجزات روسية ولكن التحقيق العميق بين - وبين لشعوب العالم جميعاً - أن انتصارات الاشتراكية هي النتيجة التي لامفر منها للثورة الاشتراكية نقطة التحول في تاريخ البشرية .

فماذا تتميز الثورة الاشتراكية عن غيرها ، وما هي أهميتها ثورة أكتوبر ؟ .

بشرة أكتوبر اسموات البلوريتاليا - طبقة العمال ، وطليعة الكادحين - على الحكم السياسى في روسيا . وكانت هذه هي المرة الأولى التي تتولى فيها الغالبية الشعبية ، الحكم السياسى ، وبالأحرى كانت المرة الأولى التي فيها تأخذ الحكم طبقة من الطبقات الكادحة ، فقد استبدلت جميع الثورات السابقة - مثل الثورة الفرنسية - طبقة من الأقلية بطبقة أخرى من الأقلية في الحكم . أما ثورة أكتوبر فقد أفسحت - لأول مرة في التاريخ - المجال أمام الحكم البروليتارى ليحقق مجتمعاً جديداً من الرأس إلى العقب مجتمعاً يتميز أساسياً عن جميع المجتمعات الأخرى في التاريخ . اعنى مجتمعاً ديمقراطياً بالمعنى الصحيح ، يلغى بشكل جوهرى استغلال الإنسان للإنسان ، في المجتمع الاشتراكي الذي أسسته ثورة أكتوبر لا تستولى طبقة طفيلية على نتيجة جهود الكادحين ، بل ينتج

الشعب لنفسه ويواكب الإنتاج الاجتماعى ويشرف عليه ، حيث أن وسائل الإنتاج ملكه وليس ملكا لغيره .

وكان عيما أن يختفى — فى المجتمع الاشتراكية — تقسيم المجتمع إلى طبقات مستغلة وطبقات مستغلة . ومع اختفاء هذا التقسيم زالت من الوجود الاداة التى تستعملها الطبقات المستغلة المتطفلة ، أعنى أداة الدولة ، وقد استطاع الحكم البروليتارى — بتخطيطه الاستغلال والطغيان وإزالة التقسيم إلى طبقات — أن ينظم الإنتاج المادى والادبى وأن يوفر التعليم والراحة والطمانينة للشعب بأسره .

وقد استطاع أيضاً — بتحقيقه الاشتراكية — أن يحطم لأول مرة فى التاريخ الفصل بين العمل اليدوى والعمل الذهنى ، فهذا الشكل رفع طاقة الإنسان فى الخلق والتصرف الذاتى إلى عشرات ومئات أضعاف ما كان عليه من قبل .

وتمكنت الثورة الاشتراكية من أن تحقق — لأول مرة فى التاريخ — ما كان يحلم به الإنسان فى جميع العصور : الحرية ، جعلتها حقيقة موضوعية ومادية — وليس هذا غريبا ، فالطبقة العاملة أصبحت قوة سياسية فى الكفاح التحريرى ، وقد أصبحت كذلك خلال التحرير ذاته . وكلية الحرية كانت مكسوبة منذ نشأتها على رايها الحمراء التى تعبر عن الدم الذى أراقته فى سبيل تحرير البشرية . ففى اليوم الأول الذى جاءت فيه السوفيات إلى الحكم فى روسيا ، أعيدت إلى الشعب الأرض والصناعات الكبرى التى كان كبار الملاك والرأسماليين قد استولوا عليها وجعلوا منها أساس استغلالهم لعمل الكادحين . وكذلك أعيدت القوميات التى استعبدها القيصريية حرיתה الكاملة بما فيها حريتها فى الانفصال عن روسيا وفى تكوين دولة مستقلة .

إن النظام السوفيقى — بتحريره الإنسان من أغلال الاستغلال الاقتصادى والمادى وقد حرره من الأغلال العنصرية والدينية والجنسية التى كانت مفروضة عليه فى النظام القيصرى . ولأول مرة فى التاريخ أصبحت المرأة الشريكة المساوية للرجال ، وأصبح اليهودى والمسلم مساويين للمسيحى . وسار الآسى رفيق الأوربى وزميله .

وفى الوقت ذاته حرر النظام السوفيقى الإنسان السكادخ من الجهل المظلم الذى كان يتخبط فيه ، فأوجد ثقافته الجديدة خالقه غير منفصلة عن العمل اليدوى بل تتحد معه ألصق الاتحاد وتوحد حوله هالة من المجد الصحيح .

وأخيراً بتحرير المجتمع من قاداته المتطفلين تخلص النظام السوفيقى من الرشوة والكذب والخبث وأوجد أخلاقيات جديدة ، أخلاقيات إنسانية نظيفة حقاً .

هذه هى الأسس الحقيقية والمادية للحرية التى حققها الثورة الاشتراكية .

• • •

لم يأت خلق ذلك المجتمع الجديد فى شكل دولته ، وفى نظامه الاقتصادى ، وفى العلاقات السائدة فيه بين الناس وبين الشعوب ، لم يأت هذا كله صدفة أو نتيجة لمعززة تاريخية ، بل كان نتيجة التفكير المنظم العلمى المقترن بالعمل السياسى والعلمى المنظم أيضاً .

وهذا هو عنصر آخر لم يسبق وجوده فى تاريخ البشرية ، أعنى أن تنجح حركة سياسية تعتمد على نظرية سياسية علمية ، بل هناك أكثر من هذا وهو أن ثورة أكتوبر لم تكن معتمدة على نظرية سياسية دون غيرها بل أنها كانت معتمدة أيضاً على نظرة جديدة — علمية — للتاريخ والاجتماع والفلسفة والعلم . نظرة تحتضن جميع المعارف والتجارب البشرية وتصهرها فى وحدة كاملة يربطها

كلها بالحركة السياسية وتجعل منها سلاح الانتصار والحرية والتقدم : لم تكن ثورة أكتوبر ثورة حركة الآلاف السكاحين في روسيا لحسب ، بل كانت أيضاً ثمرة عمل ماركس وانجلس ولينين ، بل كانت ثمرة العمل المنتج لأجيال متتالية من المفكرين والمكافحين في جميع البلاد وجميع العصور الذين اشتركوا بأحلامهم وحكمتهم وتجاربهم المجيدة في بناء الفلسفة الماركسية والنظرية الماركسية عامة .

ولم تكن ثورة أكتوبر فريدة في نوعها بسبب الانتصارات الهائلة التي حققتها لحسب ، بل كانت هذه الثورة فريدة في شكلها ذاته ، فعلى رأس الثورة كانت طبقة البروليتاريا - طبقة العمال - التي ولدت من تناقضات المجتمع الرأسمالي والتي تناهض جوهرياً الطبقة الحاكمة : طبقة الرأسماليين . وهذه القيادة الطبقيه الخاصة تختلف أساسياً عما حدث في الثورات السابقة . ففي الثورة للفرنسية كالت البورجوازية - طبقة الرأسماليين - هي القائدة للثورة . وقد كانت البورجوازية وليدة المجتمع الإقطاعي بل إنها تعاونت معه في كثير من الأحيان ولاسيما بعد ثورتها . ولذلك لم تستطع البورجوازية أن تحرر البشرية من الطغيان الإقطاعي تحريراً نهائياً ، بل استبدلت به طغيانها هي واستغلاها الأكثر تنسيقاً واعتصاراً للجماهير السكاحية .

وهذا الاختلاف الجوهرى يفسر لنا لماذا كانت الثورة البروليتارية ثورة أعمق وأوسع من الثورات الأخرى ، فقد كان دورها التاريخى أن تبني المجتمع بناءً جديداً من أساسه وليس فقط أن تغير وجهه .

ولذلك اشتملت الثورة الاشتراكية بالضرورة على فترة سميت ديكاتورية البروليتارية ، وهي ديكاتورية الاغلبية المنتصرة على الاقلية المتطرفة . ففي حين أن البورجوازية استطاعت أن تقنع بأن تأخذ زمام الحكم من الإقطاعيين المهدومين، اضطرت البروليتاريا أن تكافح كفاحاً مستميتاً ضد مقاومة الطبقات

المستغلة الحقيقة وأن تحارب التدخل الاستعماري المسلح سنة ١٩١٩ — ١٩٢٢
والهجوم الهتلري سنة ١٩٤١ — ١٩٤٢ .

وقد كانت ديكتاتورية البروليتاريا وتحقيق الديمقراطية الواسعة عن طريق
سوفيات قواب العمال والفلاحين والجنود هما المميزتان لثورة أكتوبر
الاشتراكية :

ولم يكن الممكن أن تحقق ثورة هذا اتساعها وعمقها - بأن تستمد تفكيرها
من مثاليات إنسانية غامضة مهما يكن علوها .

إن ثورة أكتوبر كانت ثمرة إنتاج الحزب البلشفي الذي تكون خلال ١٥
سنة من الكفاح ضد الانتهازية والانحرافات والذي قاده لينين ، ذلك الحزب
البلشفي الذي قد أوجد نظريته السياسية وخطته وتكتيكه المستقيم ، والذي
شكله نظام حديدي في كفاحه العملي الدائم ضد الطغمان والاستغلال .

على أن هناك رجعيين مشبوهين يريدون أن يقنعوا الناس بأن هناك (خطرا
بلشفياً ، وهم يقصدون بذلك أن الاتحاد السوفيتي « يدبر الثورة » في جميع البلاد
هم يتحدثون عن الاستعمار الروسي ، وعن مناطق « النفوذ الروسي » .. ولكن
هذا شكل جديد من أشكال الدعاية ضد الاتحاد السوفيتي يحاولون من ورائه
تشويه ثورة أكتوبر وإخفاء حقيقتها وحقيقة المجتمع السوفيتي الذي صدر عنها .

إن ثورة أكتوبر لم تقصد أبداً أن تسلب البلاد الأخرى أرضها ، بل على
نقيض ذلك فتروتسكي - الذي أراد أن يدخل الحزب البلشفي « نظريات ،
توسيعه - قد طرد من الاتحاد السوفيتي وكشف القناع عن عمله كخائن وحميل
للفاشية ..

وإن نت الفعوب توجه أظارها نحو الاتحاد السوفيتي فليس ذلك لأنها

تنتظر منها أن تدبو ، لها الثورة بل إن هذه الشعوب جميعاً تعلم علم اليقين أن الحرية لن تأتي لها من الخارج بل عليها أن تنهيا بأيديها وبكفاحها هي :

غير أن ثورة أكتوبر ذات مغزى آخر للشعوب . مغزى أوسع وأعمق مما يحاول أن يلمسه بها الرجعيون : فهي تؤكد للشعوب أن الحصول على الحرية ممكن ، وأن الحرية ليست بعيدة عن البشرية . إن ثورة أكتوبر تضرب للشعوب المثل التاريخي في المنهج العلمي الذي يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية ، أي الحرية الكاملة .

وقد أظهر النظام السوفيتي منذ نشأته — وهو يظهر كل يوم وكل ساعة — أن الطبقة العاملة هي — دون غيرها من الطبقات — التي تستطيع أن تحل المشكلة بكفاحها وانتصارها لأنها الطبقة الخالقة ، الطبقة الإنسانية التي لا يمكن أن توتش .

أحمد سعيد

السنة الأولى - العدد الثالث عشر - ١٦ / ١١ / ١٩٤٥

قاموس الاقتصاد السياسى

علاقات الإنتاج - السلع - التبادل النوعى

(١)

الاقتصاد السياسى :

علم مزدوج النواحي ، فهو من جهة ، يبحث القوانين التى تحكم الإنتاج والتوزيع والتبادل فى المجتمع ، ومن الجهة الأخرى يدرس الاقتصاد السياسى علاقات الإنتاج فى المجتمع أى يدرس العلاقات الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية .

العمل : على كل مجتمع من المجتمعات أن ينتج الأشياء اللازمة لوجوده ، وتوجد هذه الأشياء بشكل خام فى الطبيعة ، فيحصل عليها الإنسان بعمله ، ويغير مادتها ويشكلها حسب احتياجاته .

غير أن المرء لا يحيا منفردا - فهو كائن اجتماعى ، لذلك يدمج عمله مع أعمال الآخرين فى الإنتاج الاجتماعى . ومن هنا يأتى تقسيم العمل . ويبادل الإنسان نتاج عمله بنتاج الآخرين إما بشكل بدائى - بالتبادل النوعى - وإما عن طريق مقياس يتفق عليه - بالعملة .

علاقات الإنتاج : يستعمل المرء فى عمله إما أيديه وعضلاته وإما أدوات إنتاج وهى قد تكون أبسطها (مثل الأحجار والعصى) أو أعقدها مثل (الآلات الضخمة الحديثة) ، كما أن الإنسان يستعمل القوى الطبيعية التى تحت تصرفه (قوة الحيوان أو الدواء أو المياه الساقطة أو السكرباء) . وأما الشكل الرئيسى لقوى الإنتاج الذى يستعملها الإنسان فهى قوة أخيه الإنسان ، قوة العمل .

ويتمشى استغلال الإنسان لكل من هذه القوى الإنتاجية مع تقسيم العمل في المجتمع . ولذلك فإن نمو هذا التقسيم يدل على مراحل تاريخية معينة في تطور المجتمع ، أى أن إنتاجاً معيناً والعكس بالعكس ، فالعملود الاقطاعى تناسبه المطحنة البدائية والعهد الرأسمالى تناسبه المطحنة البخارية .

وعليه ، توجد علاقات معينة — في عملية الإنتاج — بين المجتمع الحالى والطبيعة الخام ، وعلاقات أخرى بين أفراد المجتمع ذاته ، وهذه الأخيرة تسمى بعلاقات الإنتاج .

الإنتاج التجارى :

يحكم هذا الإنتاج مجتمعنا ، المجتمع الرأسمالى . وهذا معناه أن وسائل المعيشة تنتج للتبادل في السوق ، ولا ينتج للاستهلاك المباشر إلا بشكل نادر جداً . ولذلك تظهر علاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالى كعلاقات بين الأشياء التى تتبادل ، كعلاقات بين السلع . فتظهر قوة العمل أيضاً كسلعة في مجتمعنا ، إذ أن الرأسمالى - وهو المالك لأدوات الإنتاج — يشتري قوة عمله كما يشتري أية سلعة أخرى ، ويبيع العامل قوة عمله بسعر معين هو أجره الذى به يتنازع سلعا أخرى هي وسائل عيشه ، وكذلك الرأسماليين فهم يشترون ويبيعون سلعا ، إذن فكل شيء في المجتمع الرأسمالى عبارة عن سلعة أو ما يرتبط بها .

السلعة والقيمة الاستهلاكية :

يطلق اسم السلعة على كل شيء يسد حاجة من حاجات الانسان ويمكن تبديله بشيء آخر .

أما خاصية السلعة في سد هذه الحاجة الانسانية أو تلك . فهي قيمتها الاستهلاكية . ولا يمكن أن يصبح سلعة أى شيء ليست له قيمة استهلاكية .

أما نوع الحاجة التي تسدها السلعة ، فهو ليس مهما إذ أنه قد يكون الحاجة ضرورية — مثل الملابس والغذاء — أو غير ضرورية مثل القراءة وتسييف الهواء في السيارات .

ويشترط أن تحوى كل سلعة من السلع قيمة استهلاكية ، ولكن ليست كل قيمة استهلاكية سلعة ، فالهواء الذي نستنشق ذو قيمة استهلاكية ولكنه ليس سلعة وكذلك الخبز الذى يعجنه الفلاح لغذائه الخاص ليس سلعة أيضاً . فلكي يصبح شئ ما ذا قيمة استهلاكية أى لكي يصبح سلعة يجب أن يكون غرض إنتاجه أن يبادل في السوق بسلع أخرى أو بنقود .

للتبادل والتبادل النوعى :

من النادر في أيامنا هذه أن تبادل سلعة بسلعة أخرى ، فهي تباع أو تشتري عن طريق النقود . ولكن نظام التبادل النوعى قد وجد في الطور الأول للإنتاج التجارى وفي هذا النظام كانت تستبدل السلع بسلع أخرى مختلفة (لم يكن التبادل بين القمح والقمح أو بين الجلباب والجلباب مثلاً) ، أى سلع ذات للقيم الاستهلاكية المختلفة . فكان الفلاح يستبدل الجلباب بالقمح أو الذرة . غير أن كمية الذرة أو القمح كانت محدودة ومعينة . فمثلاً كان يتفق على استبدال الجلباب الواحد بعشر أوقات من الذرة . إذن . فكانت توجد علاقة كمية بين السلع المتبادلة ، فهذه العلاقة تسمى القيمة التبادلية . ونستطيع أن نقول مثلاً أن القيمة التبادلية للجلباب عن عشر أوقات من الذرة .

أحمد سعيد

(السنة الأولى - العدد السادس عشر - - ١١ / ١ / ١٩٤٩)

(٢)

تحديد القيمة — الزمن الضرورى اجتماعيا — حجم القيمة

القيمة : كمية من العمل الانسانى المطلق المستحيل إلى مادة فى شكل سلعة .
وخلال عملية الإنتاج يجب التفريق بين العمل والسلعة التى أنتجها هذا العمل ،
فالعمل نشاط أو قل طاقة إنسانية مبذولة . وطالما وجدت السلعة بشكلا الكامل
توقف ذلك النشاط والذى يوجد حينئذ ليس العمل بل السلعة ، أى تبلور
العمل المبذول فى عملية الإنتاج .

وقد راوغ الاقتصاديون المدرسيون فى ماهية القيمة فتمسك بعضهم بأمثلة
الصور الفنية وما إلى ذلك ليبرهنوا أن القيمة الاستهلاكية هى أساس القيمة ،
غير أنه واضح جداً أن النظام التجارى مبنى على تبادل السلع أى مبنى على وجود
صفة مشتركة بين السلع جميعا ، وهذا لا يمكن أن يكون الاستهلاك أو الرغبة
الشخصية ، بل هو العمل الانسانى المطلق .

تحديد القيمة : تحدد قيمة السلعة بكمية العمل الانسانى المطلق المبذول فى
إنتاجها . وكلما زاد هذا العمل ، كلما كبرت قيمة السلعة .

فمثلا إذا صرفت ٢ ساعة عمل لإنتاج جلباب ما د وإذا كان ضروريا أن
تبدل ٤ ساعات لإنتاج د بقباين ، ، ستكون قيمة الجلباب خمسة أضعاف قيمة
القباين وسوف يمكن استبدال الجلباب بخمسة أزواج من القباين .

وقد يخيل إلينا تبعا لذلك أنه كلما كان المنتج كسولا وذا عمل أبطأ كلما
زادت قيمة السلعة التى ينتجها ، لأنه يبذل طاقة أكبر من المنتجين الآخرين ،

فمثلاً إذا كان جميع مفتجي القباقيب يستهلكون ٤ ساعات من عملهم لإنتاج زوج منها ، في حين أن عاملاً آخر يستهلك ٥ ساعات لذلك هل معنى هذا أن قباقيب هذا العامل الأخير ستكون ذات قيمة أكبر ؟

كلا . لأن الذى يحدد قيمة السلعة ليس الزمن المستغرق عند كل من المنتجين على انفراد ، بل هو الزمن الضرورى اجتماعياً لإنتاج سلعة من السلع .

الزمن الضرورى اجتماعياً : هو الزمن اللازم لإنتاج قيمة استهلاكية معينة في ظروف اجتماعية متوسطة وعادية يمكن أن تحيط بالإنتاج وبشرط أن يحدث الإنتاج بالمتوسط الاجتماعى للمهارة والسرعة المتوفرتين عادة عند المنتجين .

إن الاقتصادى يعلم جيداً أن هناك تفاوتاً بين المنتجين ، ولذلك فإنه لا يلقفت إلى كل منهم على انفراد ، بل يدفعه وجود قيمة متوسطة لكل سلعة من السلع - هى قيمة السوق الحرة يدفعه ذلك إلى الإدراك بأن المجتمع بأسره يشترك فى الإنتاج بمهارة معينة - هى متوسط المهارات المتوفرة عند المنتجين المختلفين - وبسرعة معينة - وهى أيضاً متوسط السرعات التى يتمكن بها التقدم الفنى والآلى الذى وصل إليه كل من المنتجين المتعددين .

حجم القيمة : يتحدد حجم القيمة بالدرجة التى وصل إليها المبتضع فى إنتاجية العمل تمهيداً عكسياً . وهذا يعنى أنه كلما ارتفعت إنتاجية العمل - فزادت كمية السلع المنتجة فى زمن معين . كلما هبطت قيمة الوحدة التى تقاس بها تلك السلع بالوحدة (بالقر أو بالكيلو . الخ) .

وترتفع إنتاجية العمل باستعمال آلات جديدة أو فن متقدم فى الإنتاج أو طرق جديدة فى ترتيب العمليات الإنتاجية المختلفة وربطها ببعضها ببعض .

مثلاً كان ضرورياً أن يستغرق إنتاج قبقابين - بأدوات بسيطة - ٤ ساعات من العمل ، ولكن إذا استعمل المذار الميكانيكي في هذا الإنتاج أصبح من المستطاع إنتاج ٠ ٤ زوجاً من القباقيب في ٤ ساعات . ولا شك حينئذ أن قيمة الزوج الواحد من القباقيب ستهبط كثيراً ،

وبالعكس إذا كانت إنتاجية العمل منخفضة كما يحدث مثلاً في البلاد المتأخرة سيزداد الزمن الضروري اجتماعياً لإنتاج سلعة من السلع وسيمكون قيمتها مرتفعة . علينا أن نلاحظ هنا أننا إذا استعملنا المذار الميكانيكي الذي ماهو لإعمال إنسانى متبلور - كانت لقيمة هذا المذار أثر على كل زوج من القباقيب المنتوجة وسوف نفسر هذا الأثر في تعريف قادم .

أحمد سعيد

(السنة الأولى - العدد الثانى والعشرين - - ٢٠ / ٢ / ١٩٤٦)

هوامش وملاحظات

١ — يناقش هذا المقال الفكرة الخاصة بالبورجوازية الليبرالية المصرية في ذلك الوقت — والوفدية بشكل خاص — والتي كانت تضع الكفاح الوطنى فى صيغة قانونية ضيقة ، أن تأخذ بنود معاهدة ١٩٣٦ محوراً لها وتنطلق منها . وعليه ، فلا تفكر فى إمكان إيجاد أوضاع مختلفة عن إلقاءه ، ولا تصور مصر المستقلة تمام الاستقلال وغير المرتبطة بإنجلترا بأى رباط خاص .

وكذلك يناقش المقال اتجاه البورجوازية القومية بأسرها — ومعها قسم من مثقفى البورجوازية الصغيرة — إلى فصل القضية الوطنية عن القضية الاجتماعية . وكانت فكرة الرهط بين القاضيتين فكرة جديدة فى ذلك الوقت بالنسبة للحركة الوطنية ، وتميز بها الشيوعيون عن التيارات السياسية البورجوازية .

٢ — أعتمد الأستاذ طارق البشرى — فى كتابه (تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢) — أعتمد على هذا المقال وغيره لينقذ موقف الفجر الجديد من حزب مصر الفتاة الذى تحول إلى حزب إشتراكى بعد ذلك . ولا بد من أن أعترف أن هجوم هذا المقال على أحمد حسين فيه مجازة و « شد » الامور إلى أكثر مما يبدو الآن أن تحتمله الالفاظ . بيد أننى ما زلت — بعد تفكير — على نفس رأينا السابق . وهو أن الوقوف بحزم ضد أحمد حسين وحزبه كان ضرورة وطنية . فلم يكن هذا الحزب يمثل إتجاهاً وطنياً متماسكاً إيجابياً ، بل كان يعبر عن تلك العناصر من البورجوازية الصغيرة المصرية . القائمة على سطح الحركة الوطنية وذات الميل العميق إلى الديكتاتورية . وهى عناصر تميز فى الوقت نفسه بعدم التناسق الفكرى وعدم الاتزان السياسى ، وتستطيع أن تقف فى وقت واحد أشد المواقف السياسية تناقضاً أو تنقل بينها فى سرعة العرق . وقد بين الأستاذ طارق نفسه فى كتابه كيف انتهى حزب

أحمد حسين إلى مساندة الرجعية المصرية عند حرق القاهرة عام ١٩٥٢ . وقد عانت الحركة الوطنية المصرية من مثل هذه التيارات البورجوازية الصغيرة التي تتقدم بوجه براق من الشعارات الصارخة ولا تشر حركتها إلا في توجيه المناصرين لها إلى الارتقاء في أحضان الرجعية .

٣ — اليوم الذي أحاطت فيه دبابات الجيش البريطاني بقصر الملك فاروق وفرض السفير الإنجليزي تعيين مصطفى النحاس رئيساً للوزراء . وقد اتخذت الرجعية المصرية — بشتى أجنحتها وألوانها — هذا اليوم مناسبة للتباكي على استقلال مصر المهدر . ورأس الإخوان أمين — صاحب أخبار اليوم واللذان افتضحت فيما بعد خيانتها للوطن وعمالتهما لأجهزة المخابرات الاستعمارية الأمريكية — رأساً الخلة حول هذا اليوم لإدانة الوفد ورمية بالخيانة، وإبراز الملك فاروق والمثلة المنحلة المحيطة به كقادة وأبطال وطنيين ضحايا الإعتداء الاستعماري .

والحقيقة التاريخية أن العملية التي قام بها جيش الاحتلال — لإحباط مؤامرة السراي الهادفة إلى تسليم مصر للجيش النازي — كانت عملية مفيدة لحركة البشرية بأسرها ، إذ كانت تساهل الحرب الديمقراطية التي شنها الحلفاء ضد المحور . وفي هذه اللحظة بالذات ، فإن قبول النحاس للوزارة كان خطوة وطنية أيضاً وذات نتيجة إيجابية للتقدم للعام في مصر والعالم أيضاً .

٤ — الاحتجاجات بمناسبة ذكرى وعد بالفور في ٢ نوفمبر .

• — خلال الحرب العالمية الثانية ، أشرت إنجلترا في السوق المصرية السلع والخدمات بمبالغ وصلت إلى عدة مئات من ملايين الجنيهات ، واعتبرتها قرصاً من الخزانة المصرية على حكومة لندن . وسميت هذه المبالغ د بالارصدة الإسترلينية ، فظلت دينا لمصر مدة طويلة إلى أن سددتها إنجلترا على فترة طويلة .

٦ - أرى هذا التعبير زلة لسان ، إذ لم أكن موافقاً على شعار « الجلاء الإقتصادي » ، ونشرت في المجلة تقريراً كاملاً سيجده القارىء بعد ذلك .

٧ - مبالغة وتقدير سياسي خاطيء عندما ننظر إليه الآن . فكفاح البورجوازية القومية المصرية ضد الإقطاع كان يفتقر دائماً إلى الجذرية ، كما أفنقر كفاحها ضد الاستعمار إليها .

٨ - يمكن أن يقال نفس الملاحظة السابقة بالنسبة لموقف البورجوازية القومية المصرية من الحركة الشعبية . فخطها العام إزاءها كان عديم إثارتهما ، وتسريحها بأسرع ما يمكن وإن لم تنجح فلا أقل من أن تركب موجتها .

٩ - كانت صحيفة « أخبار اليوم » تقود الحملة الرجعية التي تغادى بحمل الأحزاب . وفي حقيقة الأمر ، كانت هذه الحملة تهدف إلى القضاء على الوفد باعتباره الحركة الجماهيرية الواسعة الوحيدة في مصر . وقد تحقق هذا بحمل الأحزاب في ١٩٥٣ .

١٠ - هذه فكرة خاطئة . فكأن الحكومة تصطنع المشا كل الميشية لإصطناعاً لصرف الشعب عن الحركة الوطنية ... والحقيقة طبعاً ، أن تلك المشاكل هي الوجه الآخر لنفس القضية .

١١ - مبدأ جوهرى من المبادئ التي ما زالت صحيحة للاتجاه التقدمى عاينه في الحركة الوطنية المصرية . وهو القائل بازديادية مطالبها وكفاحها (ضد الاستعمار الأجنبي وضد الرجعية الداخلية) . هذا في وجه القومية المطلقة التي تدن بها الأجندة الرجعية للبورجوازية الصغيرة ، بمعنى حركة مقاومة الاستعمار المجردة من الاتجاه الطبقي . وكذلك يقف ذلك المبدأ التقدمى في وجه بعض الأجندة من البورجوازية الإصلاحية الواعية إلى الإصلاح الداخلى بواسطة تقديم المهارات والتنازلات للاستعمار .

١٢ — فى يونيو ١٩٤٦ وقف إسماعيل هدى باشا يعلن فى مجلس القواب قراره بمنع صدور عدد من المجلات (ومن بينها الفجر الجديد والضمير) ، وكذلك حل عدداً من الجمعيات . وكان عنوان هذا المقال من بين « الحجج » التى قدمها على خطورة هذه المجلة .

١٣ — نرى هنا نقداً أساسياً لسياسة الوفد التى تساوم الرجعية على حساب التمثيل الشعبى فى البرلمان ، وبالتالى على حساب القضية الوطنية .

١٤ — ألا يذكرنا هذا القول القديم نسمعه اليوم على لسان الرجعية من ضرورة عدم إطلاق حرية تكوين الأحزاب محافظة على الوحدة الوطنية ، وتمكيناً للحكومة من خوض المعركة ضد إسرائيل ؟

١٥ — تطور هذا المطلب فيما بعد إلى إلغاء مجلس الشيوخ والاكتفاء بمجلس نيابى واحد .

١٦ — وفى ظل النظام الناصرى ، أخذ عدم اهتمام الشعب بالانتخابات ذريعه لإدخال مبدأ إجبارية التصويت ، فى نفس الوقت الذى كانت الهيئات الرسمية فيه تضع مختلف القيود الهادفة إلى تجريد الانتخابات من طبيعتها الساسية . وهكذا حصلت الحكومة على ٩٩.٩٪ « نعم » فى جميع الاستفتاءات تقريباً . . .

١٧ — هذا المقال شرح جزئى لموقف الحلقة الثورية من الوفد . فهى تؤيد استقلال التنظيمات النقابية من الوفد ، ولكنها فى الوقت نفسه ترحب بالتطورات اليسارية التى كانت تجرى داخل أجنحة معينة من هذا الحزب ، وتدعو إلى التحالف الوطنى الديمقراطى معها .

١٨ — فى رأينا أن هذه للشعارات العامة مازالت سليمة اليوم . لجمهور

الحلول المطلوبة الآن لازمه التكوين الحالية عبارة عن إطلاق الحريات الديمقراطية وفرض الرقابة الشعبية من جهة ، واتخاذ خطوات جريئة في عمله جديدة من التأمينات والاصلاح الزراعى من جهة أخرى .

١٩ — يبدو أنى ترددت هنا فى المطالبة بتأميم البنوك .

٢٠ — مناقشه علميه بين اتجاهين فى الحركة الشيوعيه المصريه وقتذاك . وقد دعت الحركة الديمقراطيه للتحرر الوطنى د (حداد) إلى الجلاء الاقتصادى ، فى حين أن حلقه الفجر الجديد عارضت هذا الشعار . وقد حسم التاريخ الموقف بعد ذلك ، إذ لم يحدث جلاء اقتصادى بل تأميم للمصالح الاجنبيه فى مصر .

٢١ — تبدو اليوم نهاية هذا المقال بعيدة عن الواقع ، وإن كان المقال يشير مسألة جديده عن ضرورة التقاء الكادحين العرب واليهود فى الكفاح ضد الاستعمار والصهيونيه .

٢٢ — نفس الملاحظه السابقه .

(فهرست)

المروضوع	صفحة	المروضوع	صفحة
سياسة إيجائية إزاء الكادحين	١١٤	مقدمة تحليلية	٣
دور الجماهير في الحركة الوطنية		الجزء الأول	٢٥
والمفاوضات الحالية .	١١٨	الفجر الجديد	٣٨
حول سير المفاوضات .	١٢٣	الجزء الثاني	٦١
وسعوا الديمقراطية في بلادنا	١٢٩	وثائق مقالات من الفجر الجديد	
حول مقالات الدكتور مندور	١٣٤	في قضايا التحرر الوطني	
حول اجتماع بلودان	١٣٨	والديمقراطية .	٦٢
حول تعطيل المفاوضات	١٤٣	وهذا صوت مصر	٦٦
في قضايا التحرر الاقتصادي		وأين قضية استقلالنا	٧٢
والاجتماعي في التكوين	١٤٨	لتحرر من الاستعمار البريطاني	٧٦
البنوك في مصر والاقتصاد		يجب أن نصلح الجيش على	
القومي .	١٥٢	أساس وطني وديمقراطي	٨٠
ملاحظات على تحديد الملكية		هل نلغى الأحزاب ؟	٨٤
الزراعية .	١٥٧	أطلقوا الحريات	٨٧
الإصلاح الزراعي	١٦١	الشعب ضئان انتصار حركتنا	
مأساة التكوين	١٦٥	الوطنية .	٩٠
مستقبل العلاقات الاقتصادية في		سياسة شعبية	٩٣
العربية .	١٦٨	حق الظاهر للطبقات الشعبية	٩٦
يجب أن تقبل الرأسمال الأجنبي		لماذا نطالب بإجراء انتخابات	١٠٠
بشروط .	١٧١	للتحرر من الاستعمار البريطاني	
تطوير مصر الرأسمالي	١٧٦	والمفاوضات الحالية .	١٠٦
حول مقال يجب أن تقبل		معاهدة ١٩٣٦	١١٠
الرأسمال الأجنبي بشروط .	١٨٣		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٢٧	كفاح الهند الوطنى الديمقراطى	١٨٥	حول البعثة التجارية البريطانية
٢٣١	كفاح الصين الوطنى الديمقراطى	١٧٩	يجب أن تحصى صغار المنتجين
٢٣٧	احتضار الصهيونية		مواقف الوزارة الأخيرة من
٢٤١	الاتفاق للقرنئى الانجليزى	١٩٥	اتفاقية العملة الصعبة .
٢٤٥	التحرر من الاستعمار والاستقلال	١٩٧	سياسة الحكومة لإزاء الحبوب
٢٤٨	فى قضايا نظرية	١٩٨	هضوية العركات
٢٥٢	ثورة أكتوبر مرحلة تحول	٢٠١	حول إتفاقية الطيران
	١ - قاموس الاقتصاد السياسى		نويد حلا ديموقراطياً لمسألة
٢٥٨	علاقات الإنتاج .	٢٠٥	البطالة
٢٥٩	الساعة والقيمة الاستهلاكية	٢١٠	جلاء اقتصادى أم ديمقراطى
٢٦٠	التبادل والتبادل النوعى		الجلاء الاقتصادى شعار خاطئ .
	٢ - قاموس الاقتصاد السياسى	٢١٤	الجلاء الاقتصادى شعار مضر
٢٦١	تحديد القيمة .	٢١٦	حول مشروع الميزانية
٢٦٢	الزمن الضرورى اجتماعياً	٢٢٠	فى قضايا التحرر الوطنى والعالمى
٢٦٢	حجم القيمة		جامعة الدول العربية على ضوء
٢٦٤	هوامش وملاحظات	٢٢٤	موقفها .

.

استمدراك

وقعت بعض الأخطاء المطبعية سموا وهذه الأخطاء لا تؤثر على
المعنى ، فترجوا ملاحظاتها وشكرا .

دار الزين للطباعة

١٠٠

مکتبہ مدبولی

الٹن ۹۰